

7797



٢١٦٢ مختصر غنية المتملي شرح منية المصلي للكاشفري، كلاهما

م . ح تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ . كتب

سنة ١٠٩١ هـ .

٢٠٠ ق ١٩ س ٢٠ × ١٤ سم

٦٦٩٦ نسخة حسنة ، خطها تعليق حسن ، طبع سنة ١٨٩٨ م

كما في معجم المطبوعات .

٣ / ١٣٥٤ الاعلام ٦٤ : ١ الازهرية ٢ : ٢٦١

١٤٠٨ / ١٠ / ١١٠ ١ - العبادات الفقه الاسلامي وأصوله أ - المؤلف

ب - تاريخ النسب - نخ

بسم الله الرحمن الرحيم
اعوذ بك من الخسوف والجمادى
غفر لك الحمد الذي اذهب عني ما يؤذي نفسي وامسك علي ما ينفعني

يقول من فضله
بسم الله الرحمن الرحيم

و على صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
واسم عليه ما بعده واسمك يا ذا الجلال
ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه كنت

تعليم المتعلمين

مكتبة هبات
الرقم: ٦٦٩٦
الكتاب: مختصر غنية المتكلمين شرح غنية المصلي
المؤلف: الحلبي
تاريخ النسخ: ١٠٩١
اسم الناشر:
عدد الأوراق: ٢٠٠
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل العبادة مفتاح السعادة ^{ومطلع السيادة}
 ومخرج الحسنى والزيادة وجعل الصلوة عمود قيامها
 ورزوة سنامها وعدة احكامها والصلوة والسلام
 على افضل خلقهم سيدنا محمد الذي جعلت في الصلوة قرعة
 احبب عيني وعلى آله واصحابه الذين فازوا من معدن
 الدين بلجينه وعيني ^{بعد} فيقول المفسر الى
 رحمة ربه الغنى ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي
 قد كنت شرحت كتاب منية المصلين شرحا وسميته بغنية
 المسلم لكن لما رأيت فيه بعض الاطلاء الى ربنا ^{فاجبت} للمبتدئين
 والقاصرين الملاية فاجبت ان اختصر من فرائد دلائله وازيد
 في فوائده تسريلا للطلابين ^{فأختي} وتنويعا للراغبين ^{والله سبحانه المستعان}
 على كل امر منه المبدأ واليه العاد وهو حسبي ونعم الوكيل ^{بسم الله الرحمن الرحيم} فالله المصطفى
 يتمنا وتبركا واقتداء بالقرآن العظيم وكذا قوله الحمد لله رب العالمين
 واتبع ذكر الله بذكر رسوله صلى الله عليه وسلم والصلوة على رسوله محمد وآله
 الى اهله

اني احلم جميع اعلموا خطاب عام لمن يطلب الاستفادة وفقكم
 الله تعالى جعلكم مؤفقيين لطاعته وايماناً انواع العلوم كثيرة واحتم
 الانواع بالتحصيل متعلق باحتم مسائل القلوة لانها واجبة على الغنى والغنى
 الفقير بخلاف الزكوة والحب ومسكرة كقولك بخلاف الصوم فلما
 رأيت رغبة المقتبيين جمع مقتبين اسم فاعلم من اقتبس اي اخذ القيس
 وهو شغل نار ^{من} تؤخذ من معظمتها شبة العلم بالنور العظيم وطالبه لما
 بالمقتبين من ذلك النور ^{من} في تحصيلها متعلق برغبة وانصير للسبيل انما انقطعت
 حوب ^{من} لما اتي شقيقت ما كثر وقوعه للمصلين وما لا بد لهم منه من هذه
 مصنفات المتقدمين متعلق بالنقطة ومن مختارات المتأخرين ^{من} بحق
 الهداية والمحيطة ^{من} وشرح الاسمي ^{من} على مختصر الطحاوي والغنية بالف
 بالعين الضمومة في الكثر النسخ وفي بعضها بالقاف الكسرية والمختصر و
 الترجيزة وفناوي قاضية ^{من} وجامعية الكبير والصغير وسمايته الى
 سميت الكتاب الذي النقطة ضمنية المصلي اي يتمناه وغنية المستحق
 ما يستغنى به عن غيره واسئل الله تعالى وانا اسئل الله تعالى والواو
 للحل ان يجعل ما عمدته اي قصده خالصا لوجه التقوى ذاته ومكفرا
 اي سببا للتكفير ونوبى اي سترها بعقد ^{من} مواخنة لها بفضل اي بفضله
 لا باستحقاق ورحمة وان يغفر لي ولوالدي ولا استاذي بيشديد
 الباء مفتوحة مع استاذ وهو الوفاق للتسديد بفتح السين اي البصو
 وعدم الخطاء ومنه الهداية اي خلق الاهتداء والارشاد والانتقام

الى اهله

وما لا بد من
 وبعضهم اقام بعض شدة الحاجة
 اليه بالثبته المنة ما جئنا اليه والى
 كالحكمة والفقه في كل العبادات وقيل منار

الى من اراد ان يتقن شدة الحاجة الى الله تعالى
 كما ان كل من يتقن بالله تعالى

على طريق الحق **كتاب الصلوة** اعلم خطيب عام كل من يطلب معرفة
 احكام الصلوة بان الصلوة فرضية اي غروضة مقطوعة بالحكم بها ثابته
 صفة لفرضية الكتاب اي بالقرآن والسنة اي بالاطرية المنقولة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم سنوي القرآن واجماع الامة اي بقول اجتهاد
 المجتهدين اما الكتاب فقول تعالى اقيموا الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب
 والمراد باقامتها اداؤها وقوله تعالى وقوموا فانين اي صلوا الله تعالى
 قائمان وقيل قوما اي اقاموا الصلوة كما في قوله تعالى او ميطلين القيام وقوله
 تعالى حافظوا اي اداوا مواعيد الصلوة والصلوة الوسطى وهي صلوة
 العصر وقيل غير ذلك وختم بعد التسمية بزيادة شرفها واولاها التمام بها اذ
 هي مظنة التماسك لكونها في وقت كثرة الاشتغال وقوله تعالى
 فبما آتاكم الله من نعمه فاعلمون وحين يصحون وله الحمد في السموات والارض
 وعشيا وحين تظهرون اي سبحوا الله في هذه الاوقات والمراد صلوا
 على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قيل له هل تجد ذكر الصلوات
 في القرآن قال نعم وثلاث هذه الآية تحسون صلوة المغرب والعشاء
 وتحسون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة
 الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله حين تحسون وله الحمد في السموات
 والارض اعترافا بغيرها ومعناه انه على المحيية من كل ثم من اهل الطم
 السموات والارض ان يذكروا كذا في الحديث وقوله تعالى ان الصلوة كانت
 على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا محدودا باوقاتها لا يجوز

في اوقاتها
 مصلين
 وفيها كذا في السنن والاصول
 واجتماع الملائكة في اقامتها

لا يجوز اخراجها عنها فانما السنة في روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين
 انه قال النبي صلى الله عليه وسلم بني الاسلام اي الايمان فانها شئ واحد عند
 اهل السنة والجماعة على خمس اي خمس خصال شهادة ان لا اله الا الله
 بحجة شهادة لا من حسره برفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف
 عليها وان محذوف رسول الله عطف على ان لا اله الا الله فحده الشهاده
 واحدة من الخمس واقام الصلوة اي اقامتها ثانية وابتداء الركوة
 ثالثه وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت خامسة من
 استطاع اليه سبيلا محله الترفع على انه فاعل المصدر المضاف الى المنفولة
 والاستطاعة عند الامور القدرة على الزاد والراحه الفاضلين عن الحوايج
 الاصلية واللوازم الشرعية وقوله عليه السلام كل شئ علم اي
 علامة دالة على تحققه وعلم الايمان الصلوة فهي علامة لوجوده في
 القلب باعتبار الظاهر وقوله عليه السلام الصلوة عماد الدين من
 اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين كما ان الخبيث يقوم
 باقامة عمودها ويستط بسقوطها وقوله عليه السلام خمس صلوات
 مبتدأ فترى ان الله تعالى على العباد حنينا من وضوئهم بل سبغة
 والاثيان سنة واقابهم وصلا يحسن لوقرتهم واتم ببركوتهم
 وسجودهم بالطمأنينة فيه وحسن عرائس اي خضوعهم بانه
 باخصار القلب وجمع الحية وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر
 كان له على الله عهد اي وعد مؤكدا ان يغفر له اي بان يغفر له ذنوبه
 الامور

مطلب

قوله تعالى الذين عند الله السلام
 ومن يبع غير الاسلام دين فليست منه

التي بالفتح جاد ردي كذا في بعض النسخ
 بوزن قد رجع في خاتمة كلامه

ناو الفلا
 عجمي فغير ثابت وكانه عام
 بذكر الركوع وذكره في سكوتة فربما
 كما في قوله تعالى فيقيم الخ شرح كثيرين

واقام الصلاة
 فليس له علة في الاصل
 في قوله تعالى فليقيم الخ

وقول عليه السلام الفرق بين الكفر بين الكفر بين الكفر

وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ مرادك ان يجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفروع فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لانه ترك الصلوة ليس قايما بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثال الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها ثم اعلم بعد ذلك ما علمت ثبوت فضيلة الصلوة بان الصلوة بشرط جمع شريطة بمعنى الشريعة والمراد به هنا ما لا يفسد الصلوة الا بتفريقه عليها فقولها صفة موضوعة ومبينة لمعنى الشريعة وفرائض جمع فريضة بمعنى الفريض والمراد به هنا ما لا يفسد الصلوة بدون سعي الشريعة والاركان واركانا جمع كمن والمراد به هنا ما يكون جزءا من الصلوة وواجبا جمع واجب والمراد به هنا ما لا يفسد الصلوة بتركه بل ان تركه سهوا واجب سجود التسهو وان تركه عمداتفتح مع نقصان فتجب اعادتها وان لم يعيدها يكون قاسما انما وسننا جمع سنة والمراد بها هنا ما يشاء يفعلها في الصلوة وان تركه تكون الصلوة مكروحة كراهية تنزيه ولا يجب سجود التسهو بتركه سهوا وادبا جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا كراهية في تركها وكراهية بتحقيق الباء والمراد بها هنا ما يتضمن ترك سنة وهو كراهية تنزيه او ترك واجب وهو كراهية التحريم

وقال الحكماء الامارة فان الامارة قد اجتمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم على طاعتها من غير مكر ولا كبير ولا مشاورة ولا كمالا واجابا المسائل من غير تعذر ولا اجتماع ائمة على الخلاله

ومنا على جمع منه وهو محل الشبهة والمراد بها ما يفسد الصلوة واما الشريعة

المجم عليها فستة الطهارة من الحدث اي ما يوجب الغسل او الوضوء ويسمى النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية وسائر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية واما الطهارة من الحدث فالاعتسالة من الجملة الطهارة ويسمى الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدرة اي مع القدرة عليه اي على استعماله للاغتسال او الوضوء وعند عدم الوجود والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة هي النجاسة والحكم واحد منهما اي لكل واحد من الاغتسال والوضوء فرائض ومنه وادب وعنايه وليس للغسل ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره اما فرائض الوضوء قد تكثر وكثرة وقوعه وكثرت وهو ثلثة انواع فرض وهو وضوء الحدث عند ارادة الصلوة ولو جازاة او سجدة التلاوة او مسح المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف ومنه وادب وهو للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء والوضوء كذا حدث والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعثان الشعر وبعد التعميم في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضي خان والحلاصة فاربعه كما فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدثا عندهما ان يغسلوا انتم عذون فاغسلوا وجوهكم الغسل الاسالة وحدثا عندهما ان يغسلوا الماء ولو قطرة وعندنا في يوسف يخبرني ان يسيل على العضو ولو لم يقطر

مطلب شرط الصلوة

مطلب شرط الوضوء

والحفاظ على الوضوء بان يتوضأ صح

لا يرى في السبعة بالنصب الجرد المشهورات
النصب بالعطف على وجه حكم والجر على الجوار

في القرابين ونصبها على المحل وجرها على وشيئ الأذنين واليد اليك الى المرافق جمع مرفق بكس المعجم وفتح الماء وبالعكس
اللفظ وذلك لا يمنع العطف على المنفرد وهو موصل الذراع في العضد وامسحوا برؤسكم المسح في اللغة امرار
لفصل بين العاطف والمعطوف بجملة
جنية والاصلان كلفصل بينهما بمفرد
فصل عن الجملة ولم يسمع في الفصح
فرب زيدا او مروت عمر ووكرا يعطف
بكر على زيد واما الجرد في الجوار بعض هذا
جر صبر حرب بحر حر وفي الباء كقول
الشاعر ناصح بلغ ذوى الزى جات كاهم
ان يلبس وصل اذا حلت عرى الدنيا
بحر كاهم على ما حكاه الهراء واما في عطف
النسب فلا يكون لان العاطف يمنع
المجاورة شرح كير

رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه سبعة الماء فقال النبي عليه السلام وكنى للعقاب من النار والمرفقان و
الكعبان وهما العظامان الثانيان في جانبي القدمين يده خلان في فرض
الفيل خلا في الفرس وكذا ما بين العذار في العيين وهو ما سال على الحديث من
الاحجية ما حذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله لما ذكرنا من وجوبه في
الاحجية ما حذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله لما ذكرنا من وجوبه في
الوجه خلا لاني يوسف واما الاحجية فمن ابي حنيفة فيفرض مسح ريعا
قياسا على مسح الرأس وهي رواية للمسح عنه بفرض مسح ما يلاقي
شرة الوجه واختاره قاضيه خان وصححه واظهر الروايات عن
عند ما يلاقي البشرة واختاره في المحيط والبدايع قال في معراج
الدنابة وهو الاصح وفي فتاوى الظهري وبه يفتي ووجهه انه لما قط
غسل ما تحته انقل فرض الفصل اليه كالشارب والحاجب حيث يتخذ
فرضية غسل ما تحته اليها واما ما استسل منها فلا يجب غسله لا

ولا مسح لانه ليس الوجه وعن ابي يوسف ينقض استيعابها بالمسح
عنه سقوطه اصلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شفة
الاذن او الرأس او الشارب او الحاجب لم حلقه لا يجب غسله
وربما يقال لو قصر الشارب لا يجب تحليته ووجهه ان قطعة مسنون
فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف الاحجية فان اغتاءها هو
المسنون والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ريع الرأس
عندنا وقال مالك واخذ مسح الكحل فرض وقال الشافعي الوضوء
مسح اوفى جزء منه ولو بعض شفرة وقد حققنا الدلائل في الفقه
ومن جمله قوله عليه السلام لما روى المغيرة ابن شعبة رضي الله
عنه ان النبي عليه السلام انى سبابة قوم فبال ونهتاه ومسح
على ناصيته وخفيه السبابة بعقم الت بين الكناسة ثم فرضية مسح
مقدار الرجح على الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قد رثلت
اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرناه في الشرح وان مسح
باصبع او باصبعين وامرهما لم يحز حتى يعيد على الماء ويستوفي
مقدار ريع الرأس او ثلث اصابع خلا لانه في مسح الحلق
ولو كان له ذواتان مربوطتان حول رأسه كما تفعله الشافعية
عليهما لم يحز سواء ارسل او لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز اذا لم ير
سل كما في الحديث ولو بقي لمعة في بعض اعضاء الوضوء قبلها من
بلى عضو آخر لا يجوز وان بلى من بلى فغسلها جاز وفي الجنازة

وان طال بغير تحليته

ان بيان

فرض مسح الرأس

فرض مسح ريع الشفة بان
نقل ابنه في الوضوء من
او ارجل الى الارض لم يجز
وجاز في الغسل

يجوز بطلان من بلى عضو آخر لانه البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف
 الوضوء وهذا اذا كانت البلية التي اخذ بها شديدا والا فلا يجوز وانما
 سنة اي سنن الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى
 الرشح ثلاثا كما في الصحيحين انه عليه السلام قال اذا استيقظ احدكم
 من نومه فلا يغتسل بده في الاناء حتى يغسله ثلاثا فانه لا يدري اين
 باتت بده والرشح بالضم مفصل ما بين الذراع والكف ثم غسلها
 ابتداء سنة تنوب عن الفرض وموضعه قول الوضوء لا تهما التي
 التطهر كيفية الغسل ان ياخذ الاناء بيمينه ويصب على يمينه ثلاثا
 ثم ياخذه بيمينه ويصب على شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه
 اناء صغير والابدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصب على كفه
 اليمنى ويدلك الاصابع ببعضه ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاناء
 ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن عليه نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء
 الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والمراد بقوله الكمال
 لقوله عليه السلام اذا نظرت احدكم فادكر اسم الله عليه فانه يظهر جسده كله
 فان لم يذكر اسم الله تعالى على طهر بوجه لم يظهر الا ما امر عليه الماء ولفظ التسمية
 ان يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن
 الرحيم بعد التعوذ وفي الخبرين كج بينهما وفي احمد الحديث لو قال لا اله الا الله
 او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة والاصح انه يسبح
 مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد تنجسها عند ابتداء غسل

بين ما بين

التسمية

غسل سائر الاعضاء احتياطا للحلة الواقعة فيها حيث قال بعضهم ينبغي
 قبل الاستنجاء فقط قال بعضهم ينبغي بعده فحسب كذا الخلاف في وقت
 غسل اليدين والاصح انه يغسلهما مرتين قبل وبعد كي في التسمية ولو لم يكن
 التسمية فذكرهما في خلال الوضوء حتى لا يحصل السنة بخلاف الاكل
 والمضمضة والسواك ان كان له سواك الا انها الاصابع والاستنجاء
 لانه عليه السلام فعلها على المواظبة بما بين جديدين كما يستنبط من
 حديث عبد الله بن زيد حكاية وضوءه عليه السلام وفيه مضى وضوءه
 استثنى واستثنى ثلثا ثلث غراف وروى الطبراني بسنده
 انه عليه السلام توفى فمضمض ثلثا واستثنى ثلثا ياخذ لكل واحد
 ماء جديدا ويصل الماء الى ما تحت الشارب والمجاويز سنة ايضا
 تكبلا للفرص لان غسلها او غسل ما تحتها فرض فكان تحليلها واجبا
 وعدة في التحجيس من الادب ومسح ما استرسى اي نزل من اللحية
 تكبلا للفرص ايضا وتحليلها اي اللحية لما روى انه عليه السلام كان يحلل
 لحيته وهذا قول ابي يوسف وعند ابي حنيفة ومحمد تحليلها مستحب وفي
 رواية جابر ورجح في المبسوط قول ابي يوسف وهذا اذا كانت
 كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان ترى بشرة تحتها لم
 غسل ما تحتها كذا في الظهيرة واستيعاب جميع الرأس في المسح كالمواظبة
 النبي عليه السلام مع الترك في بعض الاوقات بما واحد ما روى
 اصحابنا السنن الاربع عن علي رضي الله عنه في حكاية وضوءه انه مسح

السنة
 روى

ج

التحجيس

التحجيس

مرة واحدة والاولى على عدم تثليث المسح كقوله في الشرح و
 كيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمس الاصابع
 اي يمسحها ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلث اصابع المضمضة والوضوء
 والوسطى ويسكن بها مية وسبابة مرفوعة ويجازي اي يبايع بطن
 كفيه عن راسه ويعد بها اي يدب الى الفناء ثم يفتح كفيه على جانبي الراس
 ويمسح بها اي جانبي الراس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه
 بباطن مستحبة وهي المراد بستابتين فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام
 مستحبة بكسرة الباء لا تاء يشار بها الى التوحيد عند الشهد ويقل لها السبابة
 لانهم كانوا يمشون بها الى التوبة في الحياصة ويخوضونها ومسح الاذنين ايضا
 سنة كذا ذكره اي المسح بهذه الكيفية في الحياصة وغيره وليست هذه
 الكيفية اصرا لارضا والمقصود بالاستيعاب بآي وجه كان وقد استوفينا
 الكلام على الشرح وما ذكره من مسح الاذنين مع الرأس بما اذا تم مسح
 العامة بان كانت موضوعة وانما ان مستحبة فلا بد ان تأخذ لهما ماء جديدا
 ويمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلث المقدم ذكرها وقوله بآي وجه جديدا
 حجة اليد لان البلية التي على ظهور الاصابع باقية فلا حاجة الى التجدد
 وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس بسنة وقال في فتاوى
 قاضينا ان ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف
 الاقوال بل يكون فعلا او لم يكن من تركه واقتصر في الحكم على انه مستحب
 وهو الصحيح لانه روي فعلا عنه في بعض الاحاديث دون غالبها وتخليل

تخفف عن الاستعمال قال
 النبا في هذه الايدي فلا بد
 من الوضوء واليد كانت
 مستعملة بالوضوء الموقر
 فلهذا بالاناء فلا يفيض
 تاجه انتمى وايضا قد
 اتفقوا ان يكون مستحبا
 فلا بد ان يضع كفيه
 على صاعده على ففاه
 راسه ويمسحها على ففاه
 على وجه مستوفى
 جميع الراس ثم يمسح
 اذنيه باصبعيه ولا يكون
 الماء مستعملا ولا
 المستعمل بآي وجه واحد
 لا يكون الا بهذا الطريق
 يسجد

مسح في كل موضع من موضعين

وتخليل الاصابع سنة ايضا في اليدين والرجلين لقوله عليه السلام للقيظ
 ابن مبرزة اذا توقفت فاسبح الوضوء وتخليل بين الاصابع وانما يكون
 التخليل سنة بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين ان تخلل بغير يده اليسرى
 مبتدئا من حفرة جلد اليمنى من اسفله ويحتم بحفرة جلد اليسرى وتكرر
 الفصل الى الثلث سنة ايضا لما روي انه عليه السلام تواتر مرة مرة
 وقال بهذا وضوء لا يقبل الله تعالى الضلوة الا به وانه تواتر مرتين
 مرتين وقال بهذا وضوء من مضاعف الله الاجر مرتين وانه يتواتر
 ثلثا ثلثا غالب احوالها سنة لا فرض وكيفية الزيادة على الثلث
 الاضرورة طمانينة القلب عند حصول الشك ثم الحرة الاولى فرض
 الثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة
 كذا ذكره في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتا هي سنة
 لانه التثليث الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة ايضا
 الصحيح وقيل مستحبة وحملها القلب ويستحب ان يضيف التلطف
 باللسان اليه فيقول ارفع او نويت الوضوء ووقتها يغسل الوجه والشراب
 المذكورة في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطف فيها
 بالواو وهي بمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب ولذلك ايضا
 سنة لانها كمال الفرض في محله والمواالات وهو ان يغسل كل عضو
 على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحجب السابق عن اعتبار
 الحوا سنة ايضا لمواظبة التمسك عليها وانما ادب اي ادب الوضوء

الحديث

فوق

والثالثة اكمال السنة

نويت رفع الحديث

على الوضوء الاعضاء
 الثلث اي الوجه واليدين
 والرجلين
 طيب
 اي غسل الاعضاء على
 سبيل التتابع

فإن كان يتأهب للقبولة بالوضوء قبل دخول الوقت إذا لم يكن صاحب
 عذر في وقت غير مأكول لا فيه قطع طمع الشيطان من تشييطه عن
 وإن يجلس للمحتاج وهو إزالة النجاسة وهو ما يخرج من البطن من النجاسة
 متوجها إلى يمين القبلة أو إلى يسارها فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فاستقبل
 أو استدبرها حاله الاستنجاء ترك أدب ومكره كراهية تشبهه كما في مدخل
 إليها وأما حالة البول أو التغوط فله كراهية تحريم ثم إذا جلس للاستنجاء فإ
 خلاصه أن يجلس متوجها إلى يمين القبلة أو يسارها ويجعل يديه في مفرجه
 مباغلة في التنظيف الآن يكون صائغا فلا يتفرج ولا يبرح حتى يكمل بتنظيف القبلة
 إلى الداخل فيفعل صومه حتى قالوا ينبغي أن لا يتفرد حالة الاستنجاء وذلك
 وفيه نظير فإنه لا يصلح بالمتنفس شيء إلى الداخل مع ما فيه من الخروج على
 أنهم قالوا إنما يفيد الصوم إذا وصل الماء موضع الحفنة وقدم يكون
 ذكره في الخلاصة وإن يغسل يخرج النجاسة بعد الإجماع أو دونها مباغلة في الاستنجاء
 التنظيف والغسل بالماء وإن كان أدبا لكن قد أريدت به سنة الاستنجاء وأما
 يكون أدبا إذا لم ينحى وز النجاسة محرما أما إذا تهاوت محرما ولم يكن
 النجاسة قدر الدرهم فغسل سنة وإذا كانت قدر الدرهم فغسل واجب
 والتدليل قسمة الشرح وإن زادت النجاسة النجاسة النجاسة النجاسة على قدر
 الدرهم فغسله أي النجس والخروج فرض أجماعا والادب في الغسل
 المذكور أن يغسل أي يخرج النجاسة حتى يتيقن وينتفع لأن المقصود هو
 الانتفاء وليس فيه أي الغسل عند وضوء من ثلث أو سبع أو غير ذلك

في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة
 ومنهم من عاين في الحليل الثلث وفي الغسل السبع والصحيح أنه منقوض إلى
 رأيه فيغسله حتى يقع في طهارة قلبه قد ظهر الآن يكون مؤثرا فيقدر
 في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مريئة وقيل سبع وفي النوازل حتى
 يعود من النجاسة إلى المشوكة ويغسل بطنه صبح أو عصر أو أوليت الأبر أو سملها في الرأس الأصابع
 سملها ثم أعين الاستنجاء والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالأجار
 ليس حد من عند ثلث غسل حتى يتيقن وعند الشافعي لا بد من إقامة
 الستة من ثلث مسحات وفي فتاوى قاضي خان في كيفية الاستنجاء بالأجار
 بالحجريد برب الحج الأول وقبل بالثاني ويدبر بالثالث إن كان في الصيف
 وفي الشتاء يقبل الرجل الأول ويدبر الثاني ويقبل بالثالث لأن في
 الصيف خفيفا فمذيتان فلو قبل بالاول يتلطمحان ولا كذلك في الشتاء
 والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الزمان كلها فكأن في الخلاصة و
 هذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الانتفاء وينبغي أن
 يستنجى بعد ما خطا خطه أي وهو الذي يسمى استبراء وتباعد في الاستنجاء
 في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وإن استنجى
 في الشتاء بماء شحيح كان بمنزلة من استنجى في الصيف أي في المبالغة الآن ثوابه
 لا يبلغ ثواب الاستنجى بالماء البارد ومن الأدب أن يمسح موضع الاستنجاء بالماء
 بعد الغسل قبل أن يقوم بيزول الشوائب المستحيلة بالكلية وإن لم يكن معه خرقه
 يقيفه أي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد أخرى قليلا لما المستعمل حسب المكان

في الاستنجاء
 في الاستنجاء
 في الاستنجاء

ومن الادب ان يستعير حيا من فرغ اي من الاستحاضاء والجفاف لان الكشف
كان للظن وقد زالت وكشف العورة في الخلوة بغير ضرورة خلاف الادب
لقول عليه السلام انه احق ان يستنج منه ومن الادب ان يقول اي يبا
شر امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره بان يهتدي له وضوءه او يعطيه
ما روى انه قال انما الاستنجاء في وضوءي جباة عن النبي لا بأس بصيت
الظاهر ترك لفظ الترك في ترك الادب اذا كان بطيب النفس ومحبية بدون
الامر وتكليف ما روى انه عليه السلام يفتيت عليه الوضوء ويهتدي له
ومن الادب ان يجلس المكتوف في مستقبل القبلة عند غسل ساير الاعضاء
اي باقي الاعضاء سوى الامام في مستقبل القبلة او مقدمة (القبلة)
فيخار لها حيثما لم يسجد وهو مستقبل القبلة ومن الادب ان يكون
جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروة الا ريق ثلثا وان يضع
على يساره وان كان شيئا يغترف من فيه يمينه وان يضع يده حاملة
على عروقه لا على راسه ومن الادب ان لا يتكلم في اثناء الوضوء بكلام
الدنيا بل بالدعوات الماء تغفره وان شرب من عند غسل كل عضو قال في
فتاوى قاضي خان يستحب عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في الآثار عن
السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا
وعند المضمضة اللهم اشقني من حوض نبيتك كما سأل اقله بعده
اباؤا اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق

الظاهر ترك لفظ الترك
الوضوء بفتح الواو وما
الوضوء للوضوء

كتاب في فضائل الوضوء

اللهم
وعند الاستنشاق لا تخشني راحة يديك وجناحك او اللهم ارخني راحة
الجنة وارزقني من نعمها ولا تشقني من راحة النار وعند غسل الوجه اللهم
يبقي وجهي بنورك يوم تبيض وجوه ولا تشق وجهي بنورك يوم
وجوه او اللهم يبقي وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اولياك
ولا تشق وجهي بنورك يوم تشق وجوه أعدائك وعند غسل اليد اليمنى
اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل يده
اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمال ولا اوتراء ظهري وعند مسح الرأس
اللهم حرمني شعري وبشري على النار واظلمني تحت ظلك يوم
لا ظل الا ظلك او اللهم غشني برحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح
الاذنين اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول فيتبعون احسنه وعند
مسح الرقبة اللهم اعتق رقبتني من النار والرقبة معنا عبارة عن حج
البدن كما في قول تعالى فتحرر رقبة اي مملوك واحفظني من السلاسل
والاغلال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزلزل
في الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى والفاة اليسرى فيقول اللهم
اجعل لي سعيا مشكورا وزينا مغفورا وعيلا مقبولا وتجارة كريمة
ومن الادب ان يغمض اي يغمض العينين والمضمضة تحريك الماء في الفم والمراد
بها ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستشق اي يصعد الماء في انفه
بيده اليمنى لانهما من جملة الطهور ويخط ويسبغ بيده اليسرى
لان من ازاله الاذي قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله

اولياك

حسابا يسيرا

اي من تملك

ويستشترى
لوكرك

البحر الطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى طلائع ومالك من الافى
 من الادب ان يستاك اي بذلك اسنانه بالستاك بالكسر وهو العود الذي
 يستاك به كالمسواك وقد عده القذوري والاكثرون من السنن وهو الصريح
 لما ذكرنا في الشرح ثم المستحب ان يكون من شجرة مرة لم يده ازالة تغيره
 قالوا ويستاك بكل عود الا الشبان والعصب وافضل الاراك ثم الزيتون
 وان يكون مقداره شبر في غلظ الخضر ومن فوائده انه مطهرة للغم مرصاة
 للرب مطهرة للشيطان مفرجة للملحة ويكفر الخطية ويذهب في السنن
 ويذهب البلغم ويذهب وينتفخ الانسان ويقوى العدة ويطيب نكهة الفم
 ويجلو البصر ويكاد استجاب به في مواضع اجفان الانسان وتغير الرائحة
 والقيام من النوم والقيام للصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما
 وقته يعني في الوضوء وذكر في الكفاية اليسرى والوسيلة والشفان
 السواك قبل الوضوء وفي حقه الفقهاء وزاد الفقهاء انه سنة حالة الوضوء
 المضمضة تكبيل اللسان وفيه بسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة
 ان يستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك والاى وان لم يكن له مسواك
 فبالاصابع اي يستاك بالاصابع قال في المحيط قال على رضي الله عنه
 التشويش بالسجدة والارهاق مسواك ولا تقوم الاصابع مقام المسواك
 عند وجوده ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض الانسان الذي هو طول
 الفم لا العكس خشية لحاق الفم بالثنية ويبدأ بالجانب الايمن من العليان ثم
 باليسار ثم باليمن من السفلى ثم باليسار منها وبذلك تلمس الانسان و

المطهرة بفتح الميم وتكون الطارة
 وفتح التاء مصدر يمتري رت
 السما فاعل معناه اراغ غليظ
 ويكن اول طارده معان
 اختار

المضغفة
 ففتح الف
 اللثة بكسر اللام وفتح النون
 ويشع وفتح الشين

اللفظ بكسر اللام
 وفتحها وفتحها
 ويشع وفتح الشين

ويطهرها واطرافها وميل المسواك ان كان يابسا ويفسده عند التماسك وعند الفرج
 من الادب ان يبالغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة
 فيها سنة لكن انما هي خاصة بسجدة والمص قد اطلع الادب على كثير من السجدة
 الا ان يكون صاعدا فلا يبالغ فيها خشية لحاق الفم بالقوم والمبالغة
 في المضمضة قال بعضهم وهو شيخ الاسلام خواهر زاده على الغرغرة وعلى
 شرب الماء في الحلق قال صدر الشهدى حتى تلبس الماء حتى يبل الفم وقال في المصاحفة
 حدة المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيهما ان يصل الماء الى الراس حلقه
 والمبالغة في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى منخرة بفتح الميم
 والياء وبكسرهما وبضمهما وكجلس المراد به هذا الحيشوم قال في الخلاصة وحده
 الاستنشاق ان يصل الماء الى المار والمبالغة فيه الى الجوارح المار ومن الادب
 ان يدخل اصبعه الخنجر في صحاح اذنية اي ثقبها عند المسح وقال في فتاوى
 قاضي خان لم ينقل عن اصحابنا او خال الاصحاب في صحاح الاذنين وعن ابي يوسف
 انه كان يقول ذلك انتهى وهو لما خذ ما روى انه لم او حل اصبعه في ثقب اذنيه
 في الوضوء والمختر المبلغ في الدخول لصفه ومن الادب ان يخلل اصبعه في
 اصابع رجله خنصر اليسرى على ما قد مثله ومن الادب ان يتحرك خاتمه
 ان كان واسعا مبالغة في الاصابع وان كان ضيقا لا يدخل الماء تحته بلا كلفة
 ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه او نزعه ليحصل
 وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين يعني هكذا ذكره في المحيط فاحترز بظاهر
 الرواية على فوى المسح الى خفيه وابوسليمان عن ابي يوسف ومحمد بن يحيى وان لم يحركه

المضغفة
 ففتح الف
 اللثة بكسر اللام وفتح النون
 ويشع وفتح الشين

ومن الادب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي ان يقدر في المناحي لان
 ترك الادب لا باس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان في وضوء
 كان المتوضي على شط اي جانب من جانبي ليقول نعم ولا يتذكر تذكيرا
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله سئل اوتي الوضوء سرف
 عن عبد الله بن عمر قال سئل الله صلى الله عليه وسلم سرفكم بعد وضوءكم
 فقال هذا السرف يا سعد اذ في الوضوء سرف فقال نعم وكنت على
 ضفة نهر جاري بضاد الجمع مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانبه ومن
 الادب ان لا يقصر في الماء بان يقرب الى حد الدخول ويكون التقاطع غير
 ظاهرا بل ينبغي ان يكون التقاطع ظاهرة ليكون عندا يقين في كل مرة
 من الثلث ومن الادب ان يملأ اناه بعد الوضوء ثانيا ليكون اسهل
 عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع طمع الشيطان عن تشيطه
 ومن الادب ان يقول عند غايته اي تمام الوضوء اذ في خلاه الى
 في اشياء اللهم اجعلني من التوابين اي الكثيرين التوبة واجعلني من
 المتطهرين عن قاذورات المعاصي واوساخها واجعلني من عباده
 الصالحين الذين انعمت عليهم بك يا كريم واجعلني من الذين لا خوف
 عليهم اذ افاق الناس ولا هم يحزنون اذ احزن الناس وان
 يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك الذي سبحانك
 حامدين لك على التوفيق لتسبيحك اشهد ان لا اله الا انت وحدك
 لا شريك لك استغفرُكَ اي اطلب منك المغفرة وانوب اليك واجز

المهزلة
 لا يستفهم
 والواو للعطف
 على مقدر اي
 اتقون
 هكذا او
 في الوضوء
 سرفكم

الشفقة بالفتح والكسر وتشديد الفاء
 ارمق وقبو كناري جانب النهر وجانب
 البئر من شاة يقال ضغفان اي
 جانبان احج
 الفجر والقدر بالفتح فيها طارئين يقال
 فتر عليه عيال فترا وقتولا اي ضيق
 عليه في الشفقة اي احج
 الكثير من التوبخ
 الكثير التوبة نسخ

هذا ان يرجع الى طاعتك عن معصيتك واستشهد ان لا اله الا الله اعبدك ورسولك
 ناظر الى التسمية ومن الادب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة انا اولها
 مرة او مرتين او ثلاثا كما روى ان من قرأها في اثنى الوضوء غفر الله له ثلثون
 حسنة ومن الادب ان يشرب فضل وضوءه فيج الواء بعضه
 قائما او قاعا مستقبل القبلة كذا في الخلاصة لما روى عن علي رضي عن
 النبي عن كنانة فيعلمه ويقول عقيب شربه اللهم استغفني شفاك وداوني
 بدوايك واعصمني اي احفظني من الوضوء بفتح الواو والهاء مصدر وحمل
 بكسر اللام اذا ضعف والامراض عطف خاص على عام والواجب كذلك
 لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض ولا عكس فيها وبكسر الشين قائما
 الا بهذا اي شرب فضل الوضوء وشرب ما يترزم لانه النبي عن شرب
 ما يترزم قائما واما كراهيته قائما فيما عدا هذا من نفعه لم لا يشرب من احدكم
 قائما من شئ فليستغني واجمع العلماء على ان هذه الكراهية كراهية تشريعية لا
 تحريم لانها لا امر طي لا الامر بيني وبين الفتاوى القياسية والباس بالشرب
 قائما ولا يشرب ما شيا ورخص للمسافر ان يفتي وقد صح عنه عن الشرب
 قائما في غير ما تقدم وكذا الاكل عن ام ثابت قالت دخل علي رسول الله
 وم شرب في قبة متعلقة قائما فقلت اي هذا فوطئته رواه ابن مسعود
 وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت في الاية ليكون عند الحاجة للترك
 وعن علي رضي الله عنه في باب الرقة شرب قائما وقال ربيت
 رسول الله عن فعل كما رايتموني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله

الوجه فترمن وغلطت عند التفتق اح

عنه

في قوله عليه السلام الوضوء كما الوضوء عارفاً بغيره ووضوء من جرد الوضوء جرداً

الظاهر كونه بغيره ما لا ينفك عنه

فلا كنا نكمل على محمد رسول الله ومحمد بن علي وشرب وضوء قيام رداء
شرباً وقال حديث حسن صحيح ومن الادب ان يوصل الى الوضوء
بشيء بغير السبيل الى نافله اي يوصل بغيره ولو ركعتين لقوله مما
من سبيل يتوضأ فيجسده وضوء ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلاً عليهما قبله
ووجهه الا وجبت له الحجة الا ان يكون الوضوء في وقت مكررة فانه لا
لا يوصل لان تركه مكرره او في من فعل المندوب ومن الادب ان يتوضأ على
الوضوء لمواظبة النبي وم على الوضوء لكل صلاة ومعلوم من حاله انه لم
لم يكن يحدث في كل وقت ومن الادب ايضا التوجه الى الله في كل وقت
الوضوء ونفاً بعد ما في العين وفي الخلاصة عيب البصا الماء البارد ويجوز
حدود الوجه واليد والرجل ويستحب غسلها وبطيئ الغرة وحفظ شياها
من التعاطر واما بيان المناهي مما يكره ويجرم وقوله وهو راجع الى
اذلا بد من تقديره ليصح قول ان يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله
وقت الاستنجاء وقع سهواً والصواب وقت قضاء الحاجة لانه قد قدم
ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء او تركه واما الاستنجاء على نوعين لغوي
ومشرعي اما اللغوي فهو طلب الحاجة وفي قول بعض الناس ارجاء قطع الحاجة
واما الشرعي فهو إزالة النجاسة عن عضو مخصوص بالماء او بالتراب او
بالخ أو بالدر أو ما انتهى استقبالها وقت البول او التخي فانه مكره وكراهية
مخبرم سواء كان في القعر او في البناء لا لطلاق التخي في قوله اذا استمسك القاع
فلا يستقبل القبلة ولا تستدبر فيها ويكره ايضا ان يمسك ولده الصغير لقضاء

في حاله البقي

للقضاء الحاجة بخوضها وقالوا بكرة ان يمد بجلبه في النوم وغيره الى القبلة او
المصحف او الكتب الغضة الا ان يكون على مكان مرتفع على المحاذاة وكذا بكرة
ان يستقبل بالبول او الغائط الشرب او الغر لكونها آيتين عظيمين من آيات
الله وان لا يستقبل الرجاء بالبول لظلاله على وجهه لا يشاء ولا يكشف عورته
عند احد فانه كشفه حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه الاستنجاء بغيره
من غير كشف عند احد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالاجحار اي يجب
عليه ان يكتفي بالاجحار ولا يترك كسب الحجر والتقييد بقوله اذا لم تكن النجاسة
الكثيرة من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمضمومه وهو انما ان كانت الكثرة من
قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصله لانه حرام
يعتبر في تركه طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ان يمسح بغير كشف قال البزقي ومن
الايجاد ما من تركه يعني الاستنجاء ولو على شط من شط لا في النجاسة راجع الى الامر
حق استوعب النجاسة الاربعان ولم يقتض الامر التكرار قال قاضي خان قالوا ان كشف
العورة للاستنجاء يصير فاسقاً وان لا يستنجي بيده اليمنى لقوله اذا مشى احكم
فلا يتفخ بالاناء واذا اقي الخلاء فلا يمسه ذكره فيمنه ولا يستنج بيمينه ولا
يمسح بطعام ولا بربو ولا بعظم لقوله لا تشبهوا بالربو ولا بالعظام
فانما زادوا حوائكم من الجنة فاذا انقضت عن الاستنجاء ببر أو الجن لا ينس اولي بالنجاسة
ولا يعلف الدواب قيا من على زواجره ولا يلقى على غير كونه فانه في حرمه
لان التعرض له غير رضاء حرام ولا يلقى لانه ملوث وزاد في حرمه انما الغيرة
الحرف والاخر لانه بما صحح كالمزاج فانه يكون الاستنجاء به لذلك اي للنجاس

فقد

لم يكن

الظاهر كونه بغيره ما لا ينفك عنه

المرشد بالشيخ صواباً
ويؤيد كونه بغيره وانما الاول
جمع رشتان ظهور 21 22

مسألة في الاستنجاء بالماء
مسألة في الاستنجاء بالتراب
مسألة في الاستنجاء بالطين
مسألة في الاستنجاء بالرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة
مسألة في الاستنجاء بالذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة والذهب

وفي جامع الجوامع ولا يستنجى بالفضة لا يورث اليأس وفي الظاهرية
ولا يورث الأشجار ثم لو استنجى بهذه الأشياء يكره ولكن يجزئ به لأن المعبر
الأنقاء وقد حصل واستنجى بالماء والماء والتراب والرمال والفضة
والذهب والفضة والذهب وفي الصغيرة يكره بل الخشب وفي نظم الزندوسى
لا يستنجى بالخرقة والعطن ويجوزها لأنه يورث الفقرة وإن لا يستنجى
إلى لا يلقى الخشنة فمن يدايدفعه من أنفه أو صدره إلى حلقه وكذلك البرزاق
ولا يخطئ أى ولا يلقى الخياط في الماء لأن الخامة والخياط يستغفر أى يستنجى
فيؤدى إلى منع الاستنجاء بالماء الذى التوفيق وإن لا يستغفر أى لا يتنجى ولا يخطئ
المسنون في الزيادة عليه والنقصان منه في المرات الثلاث بان
يجعلها أربعاً أو اثنين لغير ضرورة وفي المواضع بان يغسل اليد إلى الأبط
والرجل إلى الركبة أو يقصر عن المرفق والكعب فالأول مكروه إذا لم يكن مقدار
حصول الطهانية أو نية طهارة الخيرة والثاني غير جائز وإن لا يمسح أعضاء
وضوء بالخرقة التى مسح بها موضع الاستنجاء بشرط أن لا يمسح الأعضاء
وإن لا يضرب وجهه بالماء عند غسل يديه بل يرسل الماء إرسالاً من أعلاه
جبهةً وإلا لا يفتح في الماء عند غسل وجهه ولا يغمض فاه ولا عينه تقيضاً
بان تكم حمة الشفتين ومحا جري العينين أى اطراف الأجفان ومنابت
للحجاب حتى لو بقيت على صدره شفتيه أو على جنبه لعمدة أى بقعة
ولو قلت لا يجوز وضوءه لوجوب الاستنجاء بالوجه وهو منه ويكره أيضاً
الامتناع باليمين وتكليف المسح بماء جديد **في** وفي فوائده أى حفص

مسألة في الاستنجاء بالماء
مسألة في الاستنجاء بالتراب
مسألة في الاستنجاء بالطين
مسألة في الاستنجاء بالرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة
مسألة في الاستنجاء بالذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة والذهب

الوجه

مسألة في الاستنجاء بالماء
مسألة في الاستنجاء بالتراب
مسألة في الاستنجاء بالطين
مسألة في الاستنجاء بالرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة
مسألة في الاستنجاء بالذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة والذهب

إلى حفص الكبير **لو** قلت يده العسري فلا يقدر أن يستنجى بها إن لم يجد من يغتسل
عليه الماء لا يستنجى بالماء إلا أن يقدر على الماء الجارى وإن مثلت كلتا
اليدين يمسح ذرايعه على الأرض ووجهه على الخائط ولا يدع الصلوة وكذا
المريض إذا كان له ابن أو أخ وليس امرأة **أما** جاريتة وعجز عن الوضوء
يوحىة الابن أو الأخ الآلة لا يمس فرجه إلا من يحل له وطهرها ويسقط
عنه الاستنجاء وكذا المريضة إذا لم يكن لها زوج ولها ابنة أو أخت تو
توضئها ويسقط عنها الاستنجاء ومقطوع الرجل إن بقي منها شيء وإن
قل من ثلث أصابع غسله وإن قطعت الرجلان واليدان اختلف
المشايخ في حال بعضهم يسقط الصلوة وفي مجموع التوازل إن لم يكن
الوضوء والتيمم لا يبطل عندها وعند أبي يوسف يمسح باليمنى كأنه لم يمس
والمقطوع إذا استنجى أن كان على وجه الستة بان ارتضى استغفر وضوءه والاستنجاء
بالماء جار وعوضها غاييب عن الماء إذا كان الخارج معذوراً أما إذا خرج
دُم أو قيح فلا فائدة له ودخول الماء يستنجى به إذا دخل بثوب غير ثوبه الذى
يعلى فيه التيمم والآية تتردد في حفظ من النجاسة والماء المستعمل يدخل
مسحور الرأس ويقول عند دخوله باسم الله الآخرة أى أعوذ بك من
نجاسته والنجاست ولا يصح مع حافية اسم الله أو شئ من القرآن إلا أن
يكون مسطوراً ويبدأ في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمين
ولا يكشف عورته وهو قائم ويوشع بين رجله ويسل على اليسرى ولا
يتكلم ولا يذكر اسم الله ولا يترد السلام ولا يستغفر خاطئاً فان عطش



مسألة في الاستنجاء بالماء
مسألة في الاستنجاء بالتراب
مسألة في الاستنجاء بالطين
مسألة في الاستنجاء بالرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة
مسألة في الاستنجاء بالذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة
مسألة في الاستنجاء بالفضة والذهب والرمال والطين والفضة والذهب

الغسل بالتكبير لغة
الغسل بالتكبير لغة
الغسل بالتكبير لغة
الغسل بالتكبير لغة
الغسل بالتكبير لغة

يجوز التيمم بالتراب لا يشترط لاشاء ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج من
ولا بكثرة اللبسات ولا بيزق ولا يخط ولا يتخبط لا حاجة ولا يبعث بيده
ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل القعود الا الضرورة فاذا فرغ وجزى من كل
الحذاء يقول غفر الله لي ولجميع المسلمين اذهب عني ما يؤذي وامنك على ما
ينفعني ويكره البول او النعوط في الماء سواء كان راكدا او جاريا او على شط
نهر او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في ذرع او في ظل او في جنب
مسجد او مضطج عبيد او بين المقابر او بين الدواب او الطريق كذا في الحديث
وكذا ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة تسبب الحظوظات والمرأة في
الاستنجاء كالرجل في الشاء وقد تقدم ذلك هذه الطهارة التي ذكرت
هي الطهارة الصغرى مخصوصة ببعض الاعضاء **واما** الطهارة الكبرى
التي تسمى بطهارة الاعضاء فهي الغسل وسببه اي سبب وجوبه عند
ارادة ما لا يحل فعله الا به عدة اشياء منها خروج المني من الذكر او الفرج
الاخر حال كونه المني حاصلا بشهوة فانه يوجب الغسل حينئذ بالاجماع
اما انفصال عن موضع من الذكر او الفرج بشهوة فمختلف فيه لعدم
الغسل انما يجب بالمسنى اجماعا من امتنا بقيد من احدهما ان يكون قد
انبعث عن شهوة فلو سأل من ضرب او حمل شيئا ثقيلا او سقطا عن
عليه لا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي والثاني ان يخرج من العضو الى
خارج البدن او ما له حكمه كالفرج الخارج والثالثة على قول فادام في
الفرج الداخل او في ثقبه الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لا يملك اما انما



مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ

واما الغسل اطوار وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا في
قال ابو يوسف وجوبها عند شهوة او فالا ليس بشرط حتى ان الحكم
اذا اخذ ذكره اي امسكه حتى سكنت شهوته وخروج المني بعد سكون
الشهوة يجب عليه الغسل عندنا خلافا لابن يوسف وكذا لو استمنى
بالكف او مشرا ونظر فانزل فلما انفصل عن مكانه امسكه ذكره حتى
سكنت الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سأل منه
يقبض المني يجب عليه الغسل عندنا خلافا لابن يوسف رحمه الله
والفتوى على قول فحق الضيف وعلى قولها في غيره كذا في الحديث ولو
لو خرج مني بعد ما او نام لا يجب الاعادة لاجتماع وكذا يوجب الغسل
الايلاج اي ادخال ذكره من مجاميع مثله في احد السبلين اي القبيل والذكر
من الرجل اي المذكر المقتضى او المرأة اي المقتضى او انوارت اي غات
للمقتضى اي الكثرة او مقدارها ان كانت مقطوعة في احداهما سواء
انزل المني او المعز في لم ينزل واحد منهما وجب الغسل على الفاعل
والمفعول به المملكتين لقوله الاجاؤر الختان للفتان وجب الغسل
واما وجوبه على المفعول به في الذكر فبالقياس على المفعول به في القبيل
اجتبا كما انما لو اخرج في البكارية او الميتة او الصغيرة التي لا تجماع مثلها و
فهي ليست مطلقا وشئت سجد او ثمان اذا لم تكن عند علة فلا يجب
عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وذكره الا سيح في ان بالايلاج
في الصغيرة التي لا تجماع مثلها يجب الغسل والصحيح عدم الوجوب

انضيا اذا احتلخا فانه يغسل
شك صاحب البيت فانه يغسل
ولا اعادة عليه عند الغسل
ولا يجب عليه بعد فراغه من الشك
نقار من وصل العباد

وعلى كل واحد
واحد وجب
الغسل

وكذا يوجب الاغتسال الحيض والنفس بالاجماع ومن استيقظ من منامه
 فوجد على فراشه او ثوبه او فخذة بطلا وهو يتذكر الاحتلام فان
 المسئلة على سبعة اوجه لان اما ان يتذكر الاحتلام او لا وعلى كل من
 التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه مذقيا او شك فان تذكر الاحتلام
 الاحتلام ان يتيقن انه مني او انه مذقي او شك في كونه منيا او مذقيا وجب
 عليه الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام بسبب خروج المنى
 فيجب عليه المنى قد يخرج بالجماع او بخرارة البعد فيصير كالمذقي اما
 اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فذلك يجب الغسل
 اجماعا ايضا وان يتيقن انه مذقي فلا يغسل عليه في هذه الحالة عندنا
 يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبه اخذ خلف بن ابيوب وابوالثعلبي هو
 اقل من عندهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم بسبب الاحتلام
 وكمن رآه لا يتذكر معها الرأى فلا يبعد انه احتلم وشبهه والمصنف
 لم يذكر قولهما مع انه عليه الغسل وان استيقظ فوجد في احليله بطلا ولم يتذكر
 حلما ينظر ان كان ذكره مستشرا قبل النوم فلا يغسل عليه لان الاستشرا
 بسبب خروج المذقي فيجب على مني وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه
 الغسل احتياطا وهذا الذي ذكر من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر مستشرا
 اجماعا وانما قائما لوقوعه لعدم الاستشراق في النوم عادة اجماعا وانما
 مضطجعا او يتيقن انه اي البطل مني فعليه الغسل لان الاضطجاع بسبب الاستشرا
 في النوم الذي هو سبب الاحتلام فيجب عليه الغسل في هذه التفاصيل المذكورة في الخط

المذكور في الحديث والخبرة قال شمس الاية الحلواني هذه المسئلة كثيرة
 ووقعها واناس عنهما يكونون ونافية اشكال ذكرناه في الشرح حاصله
 صله ان الظاهر عدم وجوب الغسل وان احتلم ولم يخرج من منى
 اي تذكر الاحتلام ولم يجد بطلا ولا يغسل عليه اجماعا وكذا المرأة
 اي ان احتلمت ولم يخرج منها مني فلا يغسل عليها حديث الصبيح
 ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يسيح من الحق ففعل على المرأة
 من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء قال محمد بن يحيى عليه الغسل
 احتياطا لاحتمال انه خرج ثم عاد وبه يعني بعض المشايخ وقيل ان كانت
 مستلقية يجب الا فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه اتفق الفقهاء
 ابو جعفر انه ما لم يخرج منها مني الفرج الاكل لا يلزمها الغسل في الا
 الاحوال كلها وبه اخذ شمس الاية الحلواني والحاكم الشهيد والوجاه
 او احتلم واغتسل قبل ان يقول او ينام ثم خرج منه بنية المنى وجب
 عليه الغسل ثانيا عندنا خيفة وعندهما ان الله خلافا لابي يوسف وقد
 قدمناه ولو اغتسلت ثم خرج منها بنية منى الزوج لا يغسل عليها بالا
 ولو افان التسكرا فوجد منها فعليه الغسل كما في التام وان وجد منيا
 فلا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه لان التسكرا والاعمال
 مظنة الاحتلام بخلاف النوم وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منها على التام
 وكلا واحد منهما بطل الاحتلام اي لا يتذكر وجب عليهما الغسل احتياطا لاحتمال
 وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان المني طويلا فعلى الرجل لا انسية

في هذه المسئلة كثيرة ووقعها واناس عنهما يكونون ونافية اشكال ذكرناه في الشرح حاصله

يدفع فيقع طويلا وان كان مدورا فعلى المرأة لان يتراسه يسل فيقع فيقع
 واحدة وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا من الرجل وان كان اصغر رقيقا
 من المرأة والاحتياط اولى **فروع** قاليت معي حتى ياتي في النوم مرارا
 واجد لذة الوقاح انفقوا ان لا يغسل عليها وهذا اذا لم تنزل فان انزلت
 وجب الغسل **جُمِعَتْ** فما دون الفرج ووصل المني الى رحمها لا يغسل
 عليها لغيره الا بالاج والانهال فان جملت من وجب الغسل **لانه** دليل
 الانزال فتعبد ما صلت بعد ذلك الجماع قبل الغسل كما قالوا وفيه نظر لان
 الخروج من الفرج الاخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد احتلم او عالج لانه
 فلما انفصل المني عن الصلب شذ ذكره وصلى من غير غسل صحت لتعلق
 وجوب الغسل بالخروج ايضا صبي ابن عشرة جاتح امراته البالغة عليها وجب
 الغسل لوجوده وقوله الخنفه بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لا بعد
 الخطاب الا انه يؤمر به خلقا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغا
 والزوج صغيرا مستحفا فاجوب على العكس ذكره حتى لا يشتهي بمنزلة
 الاصح وفي وجوب الغسل بادخل الاصح في القبل والدرج خلاف وكذا
 ذكره غير الاصح وذكر المكي وما يضح من حشيت او غيره بالخرج من منى
 ان كان ذكره مستحفا فغسل لوجود الشهوة والا فلا لغيره اى في
 نومه انه يجامع فائنة ولم يربك لم يخرج منه منى لا يجب الغسل وان خرج
 منى يجب احتلم التبييض او العيصية الاحتلام الذي به البلوغ وانزال على وجه
 الدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب اى توجه عقيب الانزال

اى يجب الغسل
 لا عليها

اى يجب الغسل
 لا عليها

ولا يلزم الاحتلام
 والاحتلام هو الشهوة
 فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت

الانزال فهو سابق على غليظا وكذا اذا حامت الخيض التي به البلوغ
 قال بعضهم يجب في الخيض قال قاضي خان والاحوط وجوب الغسل
 في الكحل **واما قاضي** الغسل فالمضضة والاستسقاء وغسل سائر
 البدن اى باقية اى فرغت المضضة والاستسقاء في الغسل
 دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخل القدم والا
 من في الوضوء غسل الوجه وليستامه لانه من المواجهة وليس فيها
 مواجهة وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كشف اى ولو
 كانت الشعر كشفا بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اشاء الخيشية
 واشاء الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر مقلدا ولم يصل
 الماء الى اشاء لا يجوز الغسل كما في قوله وان كنتم جنبا فامسحوا برؤوسكم
 لليالفة والمرأة في الغسل كالرجل في وجوب تعميم جميع الشعر والبشرة
 ولكن الشعر المسترسل الى التازل من ذوابلها جميع ذوابلها وان لم يغسل
 من الشعر غسل موضعه اى ساقط عنها في الغسل او ابلغ الماء اصول
 شعرها حديث ام سلمة انها قالت قلت يا رسول الله ان امرأة غلب
 اش صدر رأسى افاغتضه في غسل الجنابة فقال لا يملكك ان تحصى على
 رأسك ثلث حبات ثم تقيض عليك الماء فطهرين وفي رواية
 افاغتضه للجنابة وقال لا الى آخره لا يجب بل ذوابلها وفي صلوة
 البقال الصحيح انه يجب غسل الذوابل وان جاورت القدمين وفي
 مسواك كبره وجوب ايصال الماء الى شعير عظامها احتلاما المشايخ وفي

كف

فقال

فلو

فلو

فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت

فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت

فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت

فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت
 فلو ان عاتية فقامت

وفي الحديث وليس عليها بل ذواتها هو المصحح وكذا المصحح وهو الوجه المصحح
 المذكور في الحديث والمصحح وهذا اذا كان مضمومة فان كانت مفتوحة
 يفتح على ما يصل الماء الى اثنائها انما قال لعدم المصحح بخلاف الرجل
 فانما يجب عليه اوصول الماء الى اثنائها والشعر وان كان مضموم لا لانه
 لا ضرورة في حقه لا مكان للخلق كذا ذكره اي الفرق بين الرجل والمرأة
 في غيبة الفم وذكروا في الرجل اذا انفر شعره كما يفعله العلويون
 اي المنسوب الى العلي بن ابي طالب رضي الله وبعضهم يحصرهم لمن كان من
 غير فاطمة رضي الله عنها والآخر كجرح برك بعظم اثناء الجسم كالجرح
 وزنا هل يجب اوصول الماء الى اثنائها الشعر اي الاخلال شعره عن ابي حنيفة
 رحمه الله روايتان نظر الى العادة والى عدم الضرورة وذكر صدر الشهيد
 انه اي الشارب يجب اوصول الماء الى اثنائها الشعر في حقه لعدم الضرورة
 ولا احتياط فكل في الخلاصة وفي غيرة الرجل اوصول الماء الى المسترسل
 ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت غسل تكلف في اوصول الماء
 الى ثقب القوط ام لا والقوط بعظم القاف واسكان الرء ما يعلق في
 شجرة الاذن قال اي تمت في الاصل وهذه عادة صاحب المحيط يذكر قال
 ومما ذكره ذلك تكلف في اوصول الماء الى ثقب القوط كما تكلف
 في تحريك الحاتم ان كان ضيقا والمعتبر في غلبة الظن بالوصول ان غلب
 على ظنهما ان الماء لا يدخل الا بتكلف تكلف وان غلب على ظنهما انه قد وصل
 فلا لاسه ان كان القوط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزول القوط وصار حاله ان

ان اشتر الماء عليه يدخله وان غفل لا فلا بد من امره ولا تكلف بغير
 الامر من ادخال عود ونحوه فان المصحح مرفوع وانما وضع المسألة في المرأة
 بلتبار الغالب والا فلا في بينهما وبين وكذا في قوله امرأة اغتسلت
 وقد كان اي السنان يعني في اظفارها عجين قد جفت لم يجز غسلها وكذا
 الوضوء لاف في بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة تمنع نفوذ الماء
 وقال بعضهم يجوز والاول اظهر ولو بقي الدرن بالتحريك او الوسخ في
 الاظفار رجاء الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوي فيه اي في
 حكم المذكور المحدث اي ساكن المدينة والقروى اي ساكن القرية لما
 قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروى لانه من الرتبة والساكنين
 في هذه الماء ولا يجوز للمحدثي لانه من الودك فلا ينفذ الماء والاول هو الصحيح
 قال ابو حنيفة وقال الصغار يجب الاوصول الى ما تحتهم طال الظفر وهو
 حيا لا قف الذي لم يمتن اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجفلة قال
 بعضهم يجوز غسل لانه خلق في وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لان حكم
 الظاهر حتى ان البول اذا انزل اليه انتفض الوضوء والميت اذا خرج اليه
 وجب الغسل بالاجماع وكذا في الزبلي في شرح الكنت واختاره في النوا
 وان خرج بول حتى صار في القلفة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم
 اي ولو لم يظهر الى خارج القلفة رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام
 للجن او غيره قال بعضهم ان كان رائدا على قدر المحضة لا يجوز غسله وان كان
 قدر المحضة او اقل يجوز اعتباره لفساد الصوم والصلوة بابتاع ما

ويجب على المرأة غسل فمها الخارج في الجنابة
 والحيض والنفاس ويستحب في الوضوء
 فم من غسل اي ادبرها ما يناول الوضوء
 الاعتقاد في الوضوء وهو ما ينفذ للموا
 بغسله غسل اليدين والاذن وسائر البدن
 حتى داخل القلفة في الاذن وادخل الزينة
 والشارب والحاجب وجب عليه
 ذكره

جاء في
 في قوله
 في قوله

فوق المحضة

لا باطلاع مقدارها على قول الصحيح ان مقدارها غير معقود هناك انما
 العفو مادونه فانه قليل وفي القضاى ان كان بين السنان طعام ولم يصل
 الماء تحت الفسل جاز لان الماء يثني لطيف يصل تحت عابا قاني
 الحلاصة وبه يعني وقال بعضهم ان كان صلما بضم الصادى قويا مضمونا
 مضفا متاكدا أى شديد بحيث قد اخلت اجزاءه وصار كالعين القلب
 لا يجوز غسله قل او كثر وهو الاصح لا امتناع نفوذ الماء مع عدم القوة
 والخرج وذكره المحيط اذا كان على ظاهره جلد سمك او جنة مضموع
 قد خفف وغسل او توفاد ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز وكذا اذا
 التمس في الأنف لان هذه الاشياء يمنع نفوذ الماء يصلها بفتحها وقال
 في التوجيه في مسئلة الجناء بان بقي من جرمه على بدنها والطين والقرن
 اذا بقيا على البدن يجزى وضوءهم للقوة ولان هذه الاشياء لا تصل الى
 لها فينفذها الماء وعلى الفتوى أى على ما في التوجيه اذا المعبر في جميع ذلك
 نفوذ الماء ووصول الى البدن واذا كان برجله شقاقى فجعل فيه شحم
 او اخرهم ان كان لا ينفذ يصل الماء لا يجوز غسله وضوءه وان كان
 ينفذ يجوز اذا امس الماء على ظاهره ذلك واصل الماء الى داخل السرة
 فرض لكونه من ظاهر البدن وكذا الاستنجاء بالماء وان لم يكن أى ولو لم
 يكن عليه أى على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقة لانه فيه نجاسة
 حكيت وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض
 ان كانت الاصابع مضمومة بحيث لا يدخلها الماء لا تحليل غير مضمومة

والذين علم السنية صلب من لم يوسن
 جملة صليته ونفور احرك

كذا في الترجمة

ايا من بيان

عند الغسل

غير مضمومة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو أى التحليل سنة
 وكذا انقاء البشرة أى ظاهر الجلد بسمية الماء عليها وقبل الشروع فرض
 ايضا لقولهم ان تحت كل شعرة جنابة ولو بقي شيء من بدنه لم
 يصيب الماء لم يخرج من الجنابة وان قل أى ولو كان ذلك الشيء قليلا بعد
 رأس الابرة لا فراض استعاب جميع البدن وشرب الماء يقوم
 مقام الغضضة اذا كان على وجه السنة او المايح الماء كله والا فلا وفى وار
 قعت الناطق ان لا يجزى ولو كان لا على وجه السنة ما لم يجزى قال في التلخيص
 وهذا حوط ولو تركها أى الغضضة وكذا الاستشقاق ناسيا فصلح ثم تذكر
 ذلك بمضمون ويستشق وبعد ما صلى ان كان في حال عدم محبة وان كان
 نكلا فلا لعدم صحة شروعه وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا سبى غسل
 وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استئناء
 مسح الرأس هو الصحيح فظاهر الرواية وروى الحسن لا مسح رأسه الا
 غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستقع الماء او على تراب بحيث
 يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها
 ثانيا فلا يؤخر غسلها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالحنى ونحوه عن بدنه
 ان كانت أى ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصيب الماء على رأسه وسائر
 بدنه ثلثا وكيفية ان يصيب على منكبيه الايمن ثلثا ثم بالايسر ثلثا ثم على
 رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالايمن ثم بالارأس ثم بالايسر وقيل يبدأ
 بالارأس ثم بالايمن ثم بالايسر والاصح ولو انفس في حيا جار ان مكث

انقاء بالفتح
 بالكل والرفع
 نظمت معنائه
 احسن

قد روى في الوضوء والغسل فقد اكد السنة والا فلا تم شي عن ذلك المكان الذي
اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان قيامه في موضع الماء الا ان يكون
على حجر او خشب غير ذلك وان لا يشرب في الماء وان لا يغتر لما تقدم في
الوضوء وان لا يستعمل القبلة وقت الغسل ان كان عورته مكشوفة
وان كان مقترنا فلا بأس به وان يدلك كل اعضاءه بماء في المرة
الاولى يعم الماء البدن المربعين الاخرين فالذلك في الغسل سنة وليس
بواجب الا في رواية عن ابي يوسف وان يغتسل في موضع الارض احمد
لا احتمال انكشف العورة حل الاغتسال او اللبس وذكر في القنية
عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رآه ونحو ما هو السنة والمادة
بين الرجال فوجرة وبين النساء الا والمراد بقوله وان رآه رآه عار
سوى العورة فان كشف العورة يجوز عنها في الصحيح وفي الخلوة قيل
يثامم وقيل يعني الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان
يجزى للغسل ويجزى زوجة الجراح اذا كانت البيت صغيرا مقدار خمسة
اذرع او عشرة وان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس او غيره لانه فحش
في مصب الماء المستعمل ويستحب ان يمسح بدنه بماء بعد الغسل وان يغسل
رجليه بعد اللبس لاقبله مساعة الى السر وان يمسح بسبحة لما تقدم في
الوضوء واما النية فليست بشرط في الوضوء ولا اغتسال بل سنة فيه ما
حتى ان الجبادة النفس في الماء الجاري او الموض الكبير للبرق قيد بالكبير
لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذي في البئر وسياق ان شأ الله تعالى

اوقام في الموضع الشديد ومختص ومختص في جميع ذلك يخرج من الجنابة عند
 خلافا للامة الثالثة لان المقصود حصول الغسل المأمور به وقد حصل فلا
 فرق بين كونه عن قصد او لا عن قصد الا انه اذا لم يتبولا يحصل له ثواب
 وقد حققنا الكلام فيه في الشرح ولا غشال على احد عشر وجها من
 فريضة ثبوتها في الكلام بالكتاب والاجماع القطعيين الاغتسال من
 الحيض والاغتسال من النفاس ولا غشال من النفاس الجنابيين اذا كان
 مع غيبوبة المشقة والاغتسال من حيض المني على وجه التقى والشهوة
 ولا غشال من الاحتلام اذا خرج منه اي من الاحتلام او من الاحتلام
 المني والمذي وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعة منها سنة غسل يوم
 الجمعة والاصح انه مندوب عندنا وعند مالك هو واجب وهو للصلوة
 عند ابن يوسف وللبوم عند الحسن حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل
 اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند ابن يوسف ومن لاجعة عليه
 الغسل عند الحسن لا عند ابن يوسف وغسل العيدين والاصح انه مستحب
 ايضا لانه يوم اجتماع كل الجمعة وغسل يوم عرفة مستحب ايضا للاجتماع
 وكذا الغسل عند الاحرام مستحب فمن الاغتسال المندوب الغسل
 لدخول مكة ووقوف مزدلفة ودخول المدينة ومن غسل الميت والحجامة
 والقبلة القدر اذا رآها وللنحو للجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ
 بالستر والكاف اذا اسلم ولم يكن جنبا ويكفي غسل واحد للحيض والعيدين
 اذا اجتمعا كما يكفي لفرض جماع وحيض واحد منها اي من الاضيق واجب

مطلب الاغتسال على وجهه ورجليه

على الكفاية وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل
او يتيمم عند عدم الماء هكذا ذكره والظاهر من الآية انه فرض كفاية
ذكره ابن الحارث والسراج في شرح الهداية وغيرهما وواحد
منها سبب وهو غسل الكافر اذا اسلم وقد تقدم هكذا ذكره مطلقا
شئنا الله المستحسن في شرحه للبسوط وذكره في المحيط ان
الكافر اذا اجب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجناية
باجبة بعد اسلامه بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الميؤن حيث لا
يجب عليه الغسل لان الاتصاف بالميت ليس باقيا وقال قاضي
خام الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها **فروع** ان اجبت
المراة ثم ادركها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت احرث
حتى تطهر وكذا الحيض اذا احتلمت او جومت فحى بالخيار والجلب
اذا احرث الاغتسال الى وقت الصلوة لما يأتى ثم ولا بأس للجلب ان ينام
وبعد ما اهل قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن يستحب الوضوء ان
اراد المتوضأ ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد ويكره
للجلب الاكل والشرب ما لم يغسل يديه وفاه وقال قاضي خان يستحب
ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل او يشرب وان شربه فلا بأس
وقيل ان يشرب على وجه السنة لا يكره والاكره ولا يجوز للجلب ان يشرب
والنفاس قراءة القرآن لقول عليه السلام لا تغتسلوا بالحيض والنفاس
ولا للجلب شيئا من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ آية تامة وان قرأ

هذا هو الوجه
في غسل الميت

وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد القرآن
بل على قصد الدعاء او قرأ الآية التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتنا في
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وهو على
نية الدعاء وكذا لو سمع خيرا ساقا فقال الحمد لله او حسنة سقوا فقال انما
نعمة وانا اليه راجعون او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه الشئ
لا على وجه قصد الدعاء القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا لانه لا يعد
بقراءة قارئاً وهذا اختيار الطحاوي وذكره المصنف في ان عليه
الاكثر واما على قول الكرخي فلا يجوز قراءة ما دون الآية ايضا وهو
الذي احتار صاحب الهداية وجماعة وقيل بكرة قراءة ما دون
الآية على وجه الدعاء والشئ وقيل لا يكره وهو الصحيح قال في
الخلاصة وقراءة دعاء ذلك القنوت فلا يكره في ظاهره مذهب صاحبنا
لانه ليس بقرآن ومن عده رواية شاذة انه يكره ما روى عن ابن كعب
رضي الله عنه انه كرهه في مصحفه والصحيح الاول ولا يكره التحجيج
والحيض والنفاس ما عدا ان لانه لا يعد به قارئاً وكذا لا يكره له
التعليم للصبيان وغيرهم فاحذر في اي كلمة كلمة مع القطع بين
كل كلمتين وعلى حال الطحاوي ان اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفاً هكذا
يجوز والمصنف احتار قوله في الاول وهما من شئ من القرآن وكذا لا
لا يجوز لهم كتابت القرآن لان فيه سترام للقرآن وذكره الجامع الصغير
المسبوق المقتضى ان لا بأس للجلب ان يكتب القرآن والصحيحة

نفساً

او اللوح على الارض او الوساوية ونحوها عند ابي يوسف خلافا
على لانه ليس من سبس القرآن ولذا قيل الحكمة من المكتوب لا موا
ضغ البياض ذكره الامام النخعي وبيحي ان يفصل فان كان لا
يمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول
ابي يوسف لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والا فيقول محمد لانه
قد مس الكتاب ولا يجوز له ان يلج في الخافض والنفاث من سبس
المصحف الا بغلافه وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح او درج ونحو
ذلك لقوله نعم لا يمسونه الا المظنون وقوله لا يمس القرآن الا
طاهر ولا يجوز له ان يمس في سورة من القرآن هذا
بناء على عادة من كان يكتب على الدراع سورة الاخلاص وينسج
بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك الا بقية وكذا لا يجوز مس
المذكور للحديث ايضا لانه طاهر هذا يعني جواز الاخذ بالغلاف
اذا كان الغلاف غير مشتمل على غير محمول منه وبعضه الى بعض وان
كان مشتملا لا يجوز الاخذ به والامتنع وهو الصحيح قال في المداينة
وفي الحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين ويصح
المداينة هو الاحوط والا واما الحزبية اي الكيس احق من الغلاف
في انه لا يكره اخذ المصحف بها لوجود الحائليين فان اخذ المصحف
بكمته فلا بأس به اي بالاخذ عند محبة رواية وهو اختيار صاحب
الحيط وذكره بعض مشايخنا وهو اختيار صاحب المداينة لان

لان التوثيق ينج له اي للماس وذكره الجامع الصغير لابي يوسف
المصحف او اللوح الى الصبيان لانهم لا يجا طبعون بالظاهرة وان اصر
او وادها تخلفا قال في المداينة لان في المنع منهم نصيح حفظ القرآن
وفي امرهم بالظهور صحيح بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والقحيح
الاول وقول المصنف والاحوط ان ياخذ بكمته ويدفعه لا تعلق له
بما قبله لان كلام جامع الصغير في المدفع اليه هو الصبي انه لا يكره
دفع البالغ المصحف او اللوح اليه لا يمس الدافع وعدمه فان
المس بالكم قد تقدم حكمه وهو يوجب جواز مس الدافع بلا ظاهرة لا قبل
الدفع الى الصبي ولم يقل به احد ويكره ايضا للحديث ونحوه مس تفسير
القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لا تجوز عن آيات وفي المداينة
والاصح انه لا يكره عند ابي حنيفة وان اخذت اي التفسير ونحوه بكمته لا
يأس به لانه في ضرورة الحكم الحاجة الى اخذه اكثر من تركه اخذ
المصحف اذا قرآن بقراءة حقا في الغالب ولا يكره قراءة القرآن للحديث
طاهر اي على ظهره لحفظه بالاجماع اما الجنب اذا غسل يده
وقد فرغ من ابي حنيفة انه لا بأس ان يمس القرآن او يمس المصحف
انه لا يجوز له المس والقراءة بقراءة الجنب لانها لا تجوز بثبوتها ولا روا
كا حديث اجماعا ونكره قراءة التورية ولا يجزئ الجنب وكذا الدبور لان
الكلام كلام الله تعالى وما بدل منه بعض غيره معيّن وغيره المبدل غالب
فلا احتياط في الحديث عن المس اذا اراد الجنب الاكل والشراب ينبغي له

ولو مسح بكل الكف والاصابع جاز ولو مسح بالصبغ
او اصبعين لا يجوز كما في مسح الخف والراس واقل ما يجزئ ثلث
اصابع ثم القربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فاحدث قبل
ان يمسح بها بعيد الضرب وقيل لا والاول احوط واستيعاب الوضوء
العضوين بالصبغ واجب اي فرض عند الكسح في ظاهر الرواية اي
الرواية الظاهرة عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالجامعين و
المسوط حتى لو ترك شيئا قليلا لم يفسد به من مواضع التيمم
لا يجزئ التيمم كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا
الذكر في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي حنيفة فقط ان
الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك شيئا اقل من الثلث من
الوجه او من اليدين يجزئ التيمم وفي نظم الزندوسني قدر الدرهم
عفو وان زاد لم يجز وعليه هذه الرواية ينزع الحاشي والسوار و
تحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي اي يجب
ان يجنط بان يؤخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هي الصحيحة
وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس
عنه غفلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين
لا يجوز وروى عن حماد انه لو ترك ظاهر كفيه بلا مسح لا يجزئ ومن هو
مقطع اليدين من المرفقين اذا تيمم مسح موضع القطع لانه
من جملة المرفق واما شرطه اي شدة التيمم فالكيفية لا يجوز بدونها عندنا

عندنا خلافا لغيره اعتبارا لمعناه اللغوي وهو المقصد والعقد هو النية
فلما صاب الراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن متيمما ما لم ينو
التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه حاله والاصح له بدون
الطهارة ولا يشترط نية كونه للحديث او للجماعة وعونها في الصحيحين
وكذا طلب الماء شرط اذا غلب على ظنه اي ظن احتياجه الى الطهارة ان
هناك اي في المكان الذي هو فيه ثا او كان ذلك الشخص في العزلة
لان وجع الماء فيها غالب ولان لم يغلب على ظنه او اجنبية اي بوجود
الماء في ذلك المكان وجب الطلب للماء بالاجماع في طلبه عينا وبسائر قدر
غلوته من كل جانب وهي ثلث مائة خطوة لاربعمائة وقيل مقدار
رشته تسيم وبشرطه في الجنب ان يكون مكلفا عدلا والا فلا بد معه من
غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من البيانات وانما الخلاف في وجوب
الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم يجزئه ممن حبه ملزم وهو
الكلف كسالم العادل او مستور الحال على احوال الاقوال او كان في
العلوات لانه البيانات هكذا وقع في النسخ باو والواجب ان يكون
بالواو وعندنا لا يجب الطلب خلافا للشافعي فانه عنده يجب الطلب
ولا يجوز التيمم قبل لقوله تع فلم يجد ماء ولا تيمم ما وجد الا بعد ما طلب
ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق التيمم لانه وهو منزلة عن ان يقال
في حقه طلب لواجبه انما عدل بعدم الماء عند غلبة الظن وعونها
جاز التيمم بلا خلاف لان حبه الواحد العدل حجة في البيانات وكذا من

من شرطه بغيره عن استعمال الماء فالجواب ان شرطه التيمم
النية والنية الصحيحة والصعيد يكون ظاهره والنية عن استعمال الماء حقيقة
او حكما حتى ان المريض او اخاف زيادة المرض بوضوء او بغيره
بالترتيب او باستعمال الماء او اخاف ابطال التيمم من المرض بغيره
جاء له التيمم ويعرف ذلك بقابلية النظر عن امارته او بحرية او يقول
طوبى حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقبل عدالة شرطه وذكر الاستحباب
لا يخرج فقل جنب على جميع جسده جراحة او على الكثرة اي اكثر من
او به جذري بغيره لغيره وحقها مع الال فان التيمم لا يجب غسل الموضع
الذي لاجرا به لانه لا يجب جميع بين الغسل والتيمم عندنا وكذلك
ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة يستعمل ولا يجب
غسل الصحيح والتيمم لاجل الجرح عندنا خلافا للشافعي وان كان جراحة
على اقله اي اقل بدنه او اعضاءه وضوءه او الكثرة اي اكثر البدن واعضاءه
الوضوء صحيح فانه يغسل الصحيح ويمسح على الجرح ان لم يضره المسح
عليه وان كان يضره المسح على الجرح مكشوفة يستند على شيئين ويمسح
فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعاقب بالعدد حتى لو كانت الجراحة
في راسه ويديه ووجهه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان اكثر
من الاعضاء الجرحية صحيحا او جرحا وفيه عكسه لايباح وقيل تعبد الكثرة
في الاعضاء حتى لا يباح له التيمم ما لم يكن اكثر من كل عضو جرحا و
لو كان الصحيح الجرح متساويين فالاحوط وجوب غسل الصحيح

بالتركي جرحك

والمسح على الجرح والجنب الصحيح في الحلة او اخاف غلبته فله من
التيمم الصحيح ان اغتسل ان يقبله البدن او يضره التيمم عند ابن
حنبل في خلافهما والغنى على قول الامام اذا لم يكن له اجرة للماء
على ما حققناه في المشرح وان كان الجنب المذكور خارج الموضع يستعمل
بالاتفاق لعدم نية الماء الحار غالبا وانما خرج من الموضع وجوه سائلة
او محتطبا اي غير مريد للاستفاد وخرج من قرية متوجرا الى قرية اخرى
يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل اي مقداره تقريبا او المدة
من ميل هذا هو المختار ومن الكثرة ان كان يسمح صورة الماء لامل
الماء لا يستعمل لانه قريب والالتيمم وقال الحسن ان كان الماء الماء المأمور
فالمعبر ميلان والاقبل والافصح عدم الفرق ومن ابي يوسف لو كان
بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ فذهب القافلة ونفيس من بعده
فله يبعد يجوز له التيمم والميل اربعة آلاف خطوة وفسره ابن شجاع
بثلثة آلاف ذراع وحسمه ذراع اما اربعة آلاف والذراع اربع و
عشر من اصبع ممتدة والاصبع ست شعيرات مقدلات معتدلات
وهو اي الميل ثلث الف مسلك على جميع الاقوال سواء خرج من الموضع او القافلة
جنبها او جنب بعد الخروج لانه السبب هو ازالة ما لا يحل الا بالظاهرة
والا فله في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره وان كان معه اي مع المسافر
ما في حمله اي في اثاثه وامتنعه فسيب التيمم وصلى ثم ذكر ذلك الماء
في الوقت لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند ابن حنبل في مسج

انه ان كان في يدك ادم برفق في ذلك
فمنه لرفع فمنا من كل امر

ومحمد حلالا لاجل يوسف ثمة عذبة تدرسه اعدتها والخلاف فيها اذا كان
 وضعه بشف او وضعه غيره بامره فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا
 يعلم جازيته اتفاقا ومن محمد انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اناء
 على ظهره او معلقا على عنقه او موضوعا بين يديه او مقدم اكاف مركوبه
 او مؤخره وهو سابق لم يجز يتيمة اجماعا بخلاف ما لو كان في مقربة هو
 سابق او في مؤخره وهو راكب وفي احدهما وهو قائم فانه على الخلاف ولو
 ظل ان الماء في يده لم يجز يتيمة بالاجماع كذا في الخلاف وان تذكر بعد خروج
 الوقت لم بعد في قولهم جميعا هذا خلاف لما ذكره في المحذرة وغيره
 ان تذكره في الوقت وبعد سوادا او ابيضما المسافر وصلى والماء قريب
 منه وهو لا يعلم ولا يظن انه هناك ماء اجزاء ما فعل وكذا لو كان على
 شط نهر جار او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابن يوسف في هذين روايتان
 وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يستل اي يطلب من رفيقه
 الماء اذا كان غائب فانه يعطيه اذا سأل وان يتيمة قبل ان يستل فيعطى
 ثم سئل فاعطى تدرسه الا اى اية هو حاصل هذا انه اذا يتيمة من غيره ان يستل
 وصلى ثم سئل بعد الصلوة فاعطى فاعطى الا عادة سواء كان له ظن قبل ذلك
 او لم يكن وان لم يعط فلا عادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل
 التيمم فتبع ثم بعد الصلوة اعطى كذلك لا عادة وان يتيمة وصلى من غيره
 سأل قبل الصلوة ولا بعدها فغند ابن حنيفة يجوز في الوجود فكله لانه لا
 يلزمه الطلب من ملك الغني وقال لا يجزيه لان الماء مبذول عادة ويتبع

في الوقت ولا حج الوقت

في الوقت ولا حج الوقت

ويتبع ان يفتي بقوله في مكان يفتي الماء ويقولها في غيره وتام تفتي
 في الشرح وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالشر فان لم يكن له
 يتيمة بالاجماع اعدم العذبة وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه
 في الزاد وعونه لنفسه ومن تدرسه نفقة ديانته ولو كلفه في يتيمة ان كان
 الماء قبل التيمم في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او باعته يتيمة
 يسير لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باعته يتيمة فاحش يتيمة لا حج لان
 تلف المال كلف النفس والعين المباحش مالا يدخل تحت تعويم
 اعقوبين وقد رده في العوض بالزيادة على نصف راسه في العشرة
 والماء ملحق بها وقال بعضهم وعذره فاضح ان الاجابة حينة العين الفاحش
 تضعيف النمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين وقيل بان
 يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنابة
 والاول اوفق لدفع الحج وعن ابن الصنف ان المسافر اذا كان
 في موضع عذبة الماء فالأفضل له ان يستل من رفيقه الماء لانه لا
 الشبهة وان لم يستل ويقيم وصلى اجزاء لان الغالب المنع و
 ان كان في موضع لا يعطيه الماء فيه لا يجزيه ذلك قبل الطلب كما في
 الروايات لان الماء مبذول عادة وهذا هو الحق رجح مع ماء زمزم
 في نفقة قدره من رأس الاناء وهو كجمله للمعطية اي لاجل الاضداد او
 الاستشفاء اي لطلب الشفاء به لقوله دم ماء زمزم شفاء لما شرب
 له لا يجوز له التيمم للقدرة على استئصال الماء ولو وجهه لآخر وسلم اليه

الزيادة على نصف درهم في العشرة

مطلقا عن الماء

لا يجوز له التيمم عند خلل الماء المشافعي لثبوت القدرة على استعمال
 بواسطة الرجوع عندنا لا عند كذا ذكره الحجة والجملة في ان يخلط
 به ماء ورذاؤه حتى يتغير غلبا ويخرج عن كون مطهر او ينجسه
 على وجه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه ولو اوجده من آلات الاستقاء
 او شاء بكثرة الماء مع اعداء جبل على عيب ان يسأل رتبة ذلك ام لا
 قالوا لا يجب ومع هذا الوسأل فقال له انظر حتى انسخ او خذ ذلك عند
 ان حيفه ينتظر استجابا الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت
 تيمم وصلي ولو لم ينتظر حتى عنده وعند ابي يوسف ومحمد بن قيس وجوبا
 وان خاف فوت الوقت وكذا الحنفية في العار اذا اراد الصلوة
 ومع رتبة يوب فقال له انظر حتى اصلي وادفع اليك او نحو ذلك
 واجمع اعلم انه في الماء ينظر الى لو قال له انظر حتى توشأ او نحوه ثم
 ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت القدرة باباحة
 الماء دون اباحة غيره وان فات اي ولو فات الوقت ومن لم يجد ماء
 الا سور الماء الحار او البغل الذي اتمه اثنان يتوضأ به ويتيمم لانه مشكوك
 في طهره بقرينة فلا يبرول به الحديث المتفق فيهم اليه التيمم ليس بول يقيين
 واليهما قد تم جاز ولكن الافضل ان يبدأ بالوضوء خلافا لفرقائه عنده
 لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلي ثم توشأ بالمشكوك واعاد ذلك
 الصلوة صححت وكذا لو عكس للخروج عن العدة بيقين باحدهما ومن لم
 يجد الا سور الفوس فمن ابي حنيفة في حكمه روايتان بلارج روايتان

لا يجوز له التيمم عند خلل الماء المشافعي

مطالب على ابي حنيفة الاسود الفوس والبلبل

في طهره بقرينة فلا يبرول به الحديث المتفق فيهم اليه التيمم ليس بول يقيين

في رواية عنه حوشكوك فيتم اليه التيمم كسور الماء وفي رواية وهي رواية
 الحسن عنه مكرهه كما ان لم يدره مكرهه وفي رواية مثله عنه قال احب الي
 ان يتوضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وهو في
 انه طاهر مطهر من غير كراهة لان حرمته عليه كراهته فلا تؤثر في سوره جثا
 ومن لم يجد الا البند الخمر وهو ما لقي فيه من فطرت خلل وانه ولو له
 فيه لم يزل رفته ولا اشتد فعند ابي حنيفة ح يتوضأ به ولا
 يتيمم ومثله الغسل به حديث ابن مسعود ان النبي عليه السلام قال له
 ليلة ليل ما في اذا ورك قال شيد ثم قال غرة طيبة وماء طيب فتوضأ
 منه وعند ابي يوسف يتيمم ولا يتوضأ به وهي الرواية المرجوح اليها
 عن ابي حنيفة وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء وعند
 محمد بن كجع بينهما ومن لم يجد الا غير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وما عدا
 شيد التمر من الانبذة والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء به جنب وجد
 الماء في المسجد ولم يجزه غيره وليس معه احد ياتيه به يتيمم لاجل الدخول
 ودخل فان لم يصل الماء بان لم يجد الله الاستقاء او يماخ احسن التيمم للصلوة
 ثانيا ان اراد الصلوة لان تيمم للصلوة شرط الصحة التيمم للصلوة ولم
 ينوه لها ولو كان قد نوى لها في هذه الصورة لم يمتنع ايضا لعدم تحقق النية
 عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا الوضوء الحديث ونحوه كسور
 المصنف او يتيمم للجنب ونحوه لقراءة القرآن عند عدم الماء حقيقة او
 حكما لا يجوز الصلوة به والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا يتيمم التي نوه

الادوية بالكسر مثار دركوي فزوك سفره
 صوفير لرجوع ادوي كهور الى

مطلب التيمم عند خلل الماء

كالجانب والحقائق والفتاوى

او لغزيرة مقصورة بغيره فيها معنى العبادة ولا تفتح بدون الطهارة يخرج
التي تسمى الصلوة او دخول المسجد او الخروج منه او زيارة القبر او الاذان
او الاقامة لا تفتح بغير مقصود بل وسائل يتم لجلب ثوابه او لغيره
القرآن فانها فريضة مفردة لكن لا يقتل بها معنى العبادة وخرجه بنو الحارث
لغزارة القرآن وبنو الكافر للاسلام لغزارة الطهارة خلافا لابي
يوسف في التيم للاسلام فان عنده يجوز به الصلوة بخلاف سجدة التلاوة
وصلوة الجنازة و صلوة النافلة اذ التيم لا يجزى بها فانه يصح بذكر التيم المكتوبات
انما هو في الزاوية المذكورة وكذا لو نوى مطلق الطهارة ولو نوى صلوة
الجنازة او فريضة او بصلابة المكتوبة وقد قدمناه ولا يتم لتيم الغير لا تجزى به الصلوة
وروي عن ابي حنيفة انها تجوز في الصلاة الاولى في النداء ولو لم يسمع وجوز
بريد بن الحارث تجزى به الصلوة لانه بمنزلة ثنية الطهارة رجلا في رجله ماء ولو نوى
به فتم وصلاه كانه وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فتنسب
فهو على خلاف الذي ذكرناه ان كانه وضع الماء بغيره لا يعيد بالاتفاق
واما مسألة العزلة اذ انسى ثنية بانه التيم في المشايخ فم قال
على الخلاف المذكور انه يجوز بصلوة عندئذ لا عند ابي يوسف ومنهم من قال
لا تجزى بالاتفاق وهو الصحيح لانه نسيان العزلة الشك و عدم طلبه
اياه في مقامه في غاية الندرة بخلاف الماء وخرجه محمد بن ابي حنيفة في قوله
تيم ورجع عن شرطه في ذلك يعلم الماء فهو على الخلاف الا ان ذكرنا فندمنا
بجوزها عند ابي يوسف في رواية لا تجزى في رواية اخرى لعدم تقدمها

بخلاف

مطلبها ما سئلنا عن

مسألة ما سئلنا عن

بخلاف الماء الذي في رجله ولو كثر عن ابي حنيفة بالصلوة وفي ملكه
رقبة تضاع للتكليف او ثياب لكسوة عشرة مساكين او طعام لاطف
مهم فتنسب اليه المذكور من الرقة والثياب والطعام فالتيم
انه لا يجوز عند ابي حنيفة يوسف فتم بجوز وعنده الصلوة التامة
عند قول ابي يوسف بالرواية شح لان الصوم انما يجزى عند عدم كون
احد هذه الاشياء في ملكه وقد وجد ويستحب ان يؤخر الصلوة
للاخرة الوقت اذا كان يرجو وجود الماء فيه ليؤد بها بأكمل الطهارة تيم
ولو لم يؤخر وتيم وصلي جائز ثم ينبغي ان لا يغتر في التأخير حتى
لا تقع الصلوة في وقت مكروه ولو نوى قبل دخول الوقت جاز
عندنا خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا لغير ضيق او كثر خلافا له
ولو كان معه ماء يكفي للصلاة او الفل ولكن يخاف على نفسه او دينه
ولو كلبا العطش ان استعمله بجوز له التيم لان العطش حاجته
كاعطشهم بالنظر الى الطهارة والنجوس في التيم وعنده اذا منع
عن الطهارة بالماء يصلي بالتيم ويعيد بعد ما خرج عند ابي حنيفة
وعنده وقال ابي يوسف رحمه لا يعيد هذا اذا كان في المصرا اما لو كان نجسا
في موضع في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق وكذلك الملبس وفي
الملازمة النجوس في السجدة اذا كان في موضع نظيف ولا يجد الماء ان
كان خارج المصرا قال ابو حنيفة رحمه يصلي بالتيم وان كان في المصرا لا يعيد
ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قول ابي يوسف فيمنه وفاق ابي يوسف على الاعادة

حد الماركة

مطلب الكسب في العلم

في الكسب في العلم

ساحت صوبه
بذلك ترجمان

الله بذكره في كل حال

كسب في العلم

بالعلم في العلم

والاسباب في الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة
 يتيم ويصلي بالايام ثم يعيد اذا قد ولو منع الخوض من التيمم ايضا
 فعنداني حنفية يؤخر الصلوة ولا يصلي بلا طهارة وقال لا يصلي ثم يعيد
 واجمعوا على ان الماشي لا يصلي وهو عيشي بالاجاء وكذا الساج لا يصلي
 وهو يسبح وكذا المقاتل لا يصلي وهو يقاتل لان العمل الكثير مناف
 للصلوة وعن ابي يوسف الجواز حال المشي بالايام عند الحنفية هو قول
 مالك والشافعي واهل حنابلة بخلاف المذاهب وهو ان حال كون يصلي
 ركبا بالاجاء واخفاى واقفا بدابة غير سائر بها وليس له واقف فوق
 الدابة او سير دابة او يتقدم قيد بالجنهزم اشارة الى ما ذكره في الحيط
 القنعة انه يصلي وهو سائر اذا كان مطلوبا وان كان طالبا لا يجوز لعدم
 الضرورة ولو صلى بالايام ملوف عددا وسبح او مرضى او مرض او طين
 بان لم يجد مكانا يابس يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض كلها
 سببية والمقيد اذا صلى قاعدا لعدم قدرته على القيام يعيد اذا فزع عنداني
 حنفية ومجتهد وعند ابي يوسف لا يعيد كالجبوس ويجوز التيمم عند ابي حنيفة
 ومجتهد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والطين بجميع انواعه
 حتى العقيق والترجد وغيرهما والزرنيخ والكحل اي اللينة والموبرج
 وهو حجر معروف مغرب مرسك والنورة اي الكلس والمفخرة نوع من الخشب
 مع يسكون الغبن وفيها ما استعملها من انواع الارضية كالطين
 سبب الخوض والاربعى ويخوف ذلك وعند ابي يوسف ربح لا يجوز بالتراب والطين
 والطين والطين

الطين والطين

والرمل خاصة عند الشافعي واحمد ربحها الله لا يجوز بغير التراب وعند مالك
 يجوز حتى بالغشيب وبالثلج ولا يجوز عند مالك ليس من جنس الارض كالتوب
 او من
 والفضة والحديد والرخام والصف والنجاس ونحوها مما ينطبع و
 يلبس بالثياب وكل خطه وسائر الجيوب والاطعمة من الفواكه وغيرها و
 انواع النباتات مما يثمر تمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على
 هذه الاشياء غبار يجوز التيمم بغبارها عند ابي حنيفة ورواه ابي حنيفة
 عن محمد بن قيس ورواه في المشهور عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابي يوسف
 رحمه الله فيجوز حال الضرورة لاحال الاحتمار ثم عند ابي حنيفة حنفية
 ومجتهد ربح الرطبة في حنيفة التيمم بغير التراب اي الوضوء على الارض او على
 جنس الارض ولا يشترط ان يكون على شيء منها باليد وهذا على احدى
 الروايتين عن ابي حنيفة حتى انه يتييم لو وضعت يده على صخرة تملك لا غبار
 عليها او على ارض تليق لا ينفصل منها غبار ولم يعلق بيده شيء جاز
 عند ابي حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد بن لا يجوز لانه لم يعلق بيده
 شيئا خلافا لابي يوسف ربح اما الفرق بين الصخرة وبين التراب
 الفضة وهي اي الحال ان كلا المذكورين من الصخرة ومن التراب
 صخر الفضة خلق في الارض هو كالحلالي الذهب والفضة يدوبان في
 النار فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فكانت كال
 التراب ولان الذهب والفضة ونحوها لا يثقلان لفظا لا عقيدا الذي هو
 وجه الارض فانها لا يطلق عليها اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو حلت

طلب الرطبة في حنيفة

الطين والطين

طلب الرطبة في حنيفة

لا يجلس على الارض فجلس على صخرة بحيث ولو جلس على فصة او نحوها لا يجلس
 واما اليتيم بالاجر فعندنا في حيفه يجوز مطلقا سواء دق او لم يدق لانه من
 اجزاء الارض وعند محمد بن يحيى اليتيم به ان كان موقوف او كان على
 والا فلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز اليتيم بالبحر الذي
 لا يجاز عليه فان الاجرة بالتطبيع صار كالحجر فاعطى حكمه فان كان موقفا
 او كان عليه غير يجوز والا فلا ولو يتيم بغير ثوبه او غيره اي بغير غيره
 ثوبه من الاغبار الظاهرة كالخصير والبطن واللبدة ونحوها او وجهه
 الوجه فلان الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فسيح اي المصنوع الذي احاط
 به الغبار من الوجه او الزاوية بنيت اليتيم جازية عندنا في حيفه وعند
 روح سواء وجد من ثوبا اخر او لم يجد وعندنا في حيفه يوسف لا يجوز ان
 وجد ثوبا اخر لانه الغبار ليس ثوبا من كل وجهه فجاز عند الضرورة
 لاعدائها ولها ان تذاب رقيقا فجاز به مطلقا كما في الحاشية ولو يتيم بالبحر
 ان كان ما يشاء اي كان ماء فجاز لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان
 جليبا اي ان كان من اجزاء الارض فاستحال ملحا يجوز لانه من اجزاء الارض
 وقال شمس الائمة السعة حاشي القدر عندك انه لا يجوز لانه صار
 كالحاشي ولهذا يذوب في الماء ويختل بالبرد ويشتد بالحر فخرج من
 كونه من اجزاء الارض كما ذكره في الخطوط وصح صاحب المجانية وصاحب
 الخلاصة وقاضي خان الجواز نظر الى اصله والاشية يخرج التبين مع كونه
 وسكونها مع ارض كانت يتوهم على ذلك الخلق فان غلب عليها النار لا يجوز

واذا اراد ان يتيمه فينبغي
 بقلبه ويحيط بلبسته الذي
 اتى او يلبس ثوبه لا يلبس
 فاعلى الحديث ويقترب الى الله
 وعلى فيستبى او يلبس
 فاعلى سبيل الشاهد

الشيء بكرة البناء طوزلو
 وكذا كل شيء كذا
 جند ونحوه يقال ارض بسخة
 اي ذات طين ونحوه

الاشية يخرج التبين مع كونه
 وسكونها مع ارض كانت يتوهم على ذلك الخلق فان غلب عليها النار لا يجوز

اليتيم بها كالحاشي فان غلب عليها النار استبان كالحاشي لحيته خلافا
 لابي يوسف روح وذكر الاسجاسي في شرحه يجوز اليتيم بالسياسة بناء على
 الغالب وهو عليه الزاب فاما اصحابنا مطر فابطل ثوبه وسره ولم
 يجد ثوبا جازيا ولا جازيا او لاما يتوضأ بفاته يلبس ثوبه او بدنه او غير
 ذلك بالطين ويجفنه ويغسله بعد الجفاف ويتيم به وقد كان بعض
 الحنابلة يسنن مع الزاب الطاهر في صفة اذا خرج الى السوء
 طاجوز اليتيم بالطين لانه الغالب عليه الماء وفي سويد الوجه قال
 شمس ثمة الخلاق لا يتيم بالطين اي لا يتيم ان يغسل وان فعل الجوز
 وهو الظاهر لم يحصل المقصود وفي خلاف ابي يوسف روح واذا
 ذهب الوضوء يتيم به خلافا له وكذلك يجوز اليتيم بالحيض والاضا
 والحيض والكبر ان والحيض والغضاض وهو الطين الحار والمراد ما
 يغسل منه من السجدة ج ونحوها اذا لم تطل بالانك والحيض من العذر
 او اللبس سواء كان عليه اي على كل من المذكورات غبار او لم يكن عند
 ابي حنيفة روح واحدى الروايتين عن محمد بن كمال في الجوز والاجر ولا يجوز
 اليتيم بالفضارة المطلية بالانك عند الضرورة وفيه التوضؤ وهو الرصاص
 الغلاب لوقوفه في حيزه من الارض ثم يطين الفضارة وظهرها على
 المستواء فابترها كان مطلية بالانك لا يجوز اليتيم به وما ليس مطلية به
 جاز الا اذا كان عليه اي على الفضارة المطلية غبارا فانه يجوز كما
 في الخطوط ونحوها على الخط المستقيمة ولو يتيم بالحدق اي الغبار ان كان

الفضاء بالفتح يعبرك
 جازا وعند البعض مطلق
 بالحدق وهو الذي قال

الاشية يخرج التبين مع كونه
 وسكونها مع ارض كانت يتوهم على ذلك الخلق فان غلب عليها النار لا يجوز

الفضاء بالفتح يعبرك
 جازا وعند البعض مطلق
 بالحدق وهو الذي قال

الاشية يخرج التبين مع كونه
 وسكونها مع ارض كانت يتوهم على ذلك الخلق فان غلب عليها النار لا يجوز

الاشية يخرج التبين مع كونه
 وسكونها مع ارض كانت يتوهم على ذلك الخلق فان غلب عليها النار لا يجوز

مختار من الآثار المختارة لم يجعل فيه شيء من الادوية كالغبار والشوخي
كما جعل في الطين الذي يتخذ منها البوارق جازا للتميم وان لم يكن عليه
غبار وان كان فيه شيء منها فهو كالمطلي بالانك وان يسم بالركا واليجوز
وان اخلط الرمد بالتراب ان كان التراب غاليا ويجوز وان كان الرمد دقا
غاليا لا يجوز الا الحكم للغالب وان اصاب الارض نجاسة كشيعة او
رقبة فغفت بالمشي او غيرها وقيد بها باعتبار الغالب وذهب عنها
من اللون والرائحة جازت الصلوة عليها للحكم بظاهرها ولا يجوز التيميم
منها ظاهر الرواية لعدم ظهورها وتحقيقه في الشرح وروى عن ابي بصير
انه يجوز ايضا وفي رواية شاذة روى ابن كاسم وان يسم الرجل من موضع
تيميم آخر من ذلك الموضع بعينه جاز لان المستعمل ما في يديه بعد مسح
غيره والتيميم في النجاسة والحديث سواء في صفة التيميم من وجب عليه غسل
من وجب عليه الوضوء واحدة ووجبتان مسح العضوين وهذا باجماع
الامة ونوه على التيميم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد الا اذا كانت القدرة الكافية
لعمد انعقاد سببها والرجل الصبي في الصلوة للزيادة اذا خاف
الوقت بسبب الوضوء عندنا حكاهما لا شافعي الا الوالي وذكره الكافي في جواز
الوالي ايضا لانه يتنظف فلا يخاف الفتور والاحاجة الى الاستسقاء بعد تيممه
بخوف الفتور لانه الوالي وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا
اذا حدث المتوفى ان من شيع بالوضوء في صلوة العيد تيمم وبني في قول
ابي حنيفة روى وقال لا يجوز له التيميم لانه آمن من الفتور اذا لامح كان خلف

وفي نسخة لا يجوز التيميم في الصلاة
 لانه يتنظف فلا يخاف الفتور
 والاحاجة الى الاستسقاء بعد تيممه
 بخوف الفتور لانه الوالي وغيره
 في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح
 وكذا اذا حدث المتوفى ان من شيع
 بالوضوء في صلوة العيد تيمم وبني
 في قول ابي حنيفة روى وقال لا يجوز
 له التيميم لانه آمن من الفتور اذا لامح
 كان خلف

خلف الامام وان فرغ الامام ولم ان الخوف باقي لانه يوم اذ حام فيغلب
عارض يفسد صلوته فيد بالمتوضي لانه لو شيع باليتم فاحدث يجوز البناء
باليتم اتفاقا والخلاف انما هو في اذا شك في الادراك وعدمه حتى لو كان
يغلب على ظنه عدم عروض الفسد لا يسم اجماعا وكذا اذا خاف خروج
الوقت اي وقت صلوة العيد تيمم وبني بلا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت
والا يقضي بعده بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر
الصلوة اي ما عدا الصلوة العيد والنجاسة لا يسم عندنا بل يتوضأ ويقضي
ما فات ان خرج الوقت وقال زفر بن يحيى ولا يقوت الصلوة وقال
الراشداني وقد قال شريكنا انه يعيد الوقت وله ذكر الحلواني في آفة
المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسة وابتدأت
بالخط واخلط فان قدر ان يمسح حتى يجد مكانا طاهرا قبل
خروج الوقت فعل والا صلى بالاياء ولا يعيد فقد اعجز الحلواني
خروج الوقت لجواز الاياء فاعتباره في جواز التيميم او لا ويجوز
فلا احتياط ان يصلي بالتيميم في الوقت ثم يعيد بخروج عن العهدتين
يتقين وكذا لو خاف فوت الجمعة لا يسم بل يتوضأ ويصلي الظهر
ان لم يدرك الامام لانه فوتها الى خلف وهو الظاهر بخلاف العيد ولو
يتم لمسح المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة على
استعماله فذلك التيميم ليس بشيء معتبر في الشيع بل هو عدم لانه التيميم
انما يجوز ويعيد عند العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما كخوف الفتور

كتاب في الصلاة

لجواز بيان

لا الاظف وستن المحصف ووجوب المستحس عبادته بخلاف قولنا
فوق لو يتيم لجأزة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء
 وهو يخاف فوتها لا يلزمه اعادة التيمم خلافا لما في المسألة لجأزة
 يعني يجوز له ان يطأ جأزته وكذا زوجته وان علم اي ولو علم بعدم
 الماء يجوز له التيمم لانه ظهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان
 يباشر سبب الحدث من التيمم وغيره فكذلك سبب تيممها
 سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعها بالتيمم عند عدم الماء و
 وينقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء وسياق في بيان ما ينقض
 الوضوء ان شأنه نعم وينقضه اي التيمم ايضا روية الماء الكافي
 لطهارته ان قدر على استعماله عند رويته وانما قيد بالكافي لطهارته
 لان من وجب عليه الغسل اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي نفسه
 او الحدث اذا تيمم ثم وجد ماء غيره كافي لو وضوءه لا ينقض تيممه ولو
 كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدون استعماله اذا لم يبق له
 نعم فلم يجد ماء اي ماء كافي لطهارته لانه هو الغيرة والافادة
 في استعمال ماء لا يحصل الطهارة بل هو انما ساء لانه الطهارة
 لا تجزى وان رآه في خلال الصلوة فسدت الاستفاض طهارته قبل
 تمام صلوة وان رآه المصلي بالتيمم سور الحار او بينة التيمم وقد
 على استعماله فسدت صلوة عند ابي حنيفة راجع بغيره الى روية في
 سور الحار فيه وجودة ولعل مراده ان تلك الصلوة لا تجزى مالم

مالم يتوضأ ويصلتها ليحصل الجمع بين التيمم والتوضؤ في تلك الصلوة
 فانه الجمع بين الوضوء بالمسكوك وبين التيمم بلزما ان يكون في صلوة واحدة
 ولو كانا متفرقين بان يصلها باحدهما وحده ثم بالآخر في المسألة
 المذكورة يعضى على صلوة ثم يتوضأ بالمسكوك ويعيدها واما عند التيمم
 فالمدكور قول ابي حنيفة راجع لان عنده يلزم التوضأ به دون التيمم عند
 محمد بن هوزة للمكسور الحار في معنى ثم يتوضأ ويعيدها وهذا الذي
 يوسف راجع بعضه ولا يعيد لانه يبيد التيمم لا يجوز توضؤ به وبه يعني ولو
 رآه المصلي بالتيمم سراً فظن انه ماء فمضى نحوه فاذا هو سراً
 فسدت صلوة سواء جاوز موضع سجوده او لا لانه قصد القطع
 بعينه ويجزله القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شك انه ماء او
 سراً فاستوى الظن ان اي طرفا الرد فانه لا يقطع بل يعضى على صلوة
 اذا لم يجد قطعاً بالشك فاذا فرغ منها نظر فان كان الذي رآه مأكلاً يتوضأ
 ويستقبل الصلوة اي يعيدها والا فلا وكذا يجب الاعادة لو ظن ان
 المرئ سراً ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك
 وانه لا يعبر بالظن المتيقن خطؤه والمسا في اقامته ماء موضع
 في البيت اي الدار لا ينقض تيممه لان الظاهر انه لم يوضع للوضوء الا اذا
 كان الماء كذا فيستدل بكثرة على انه موضع للوضوء والشك فيها و
 الاول ان يعبر بذلك الوقت دون الكثرة حتى لو تغير موضع القليل مطلق
 الاخذ مثلاً او غيره ينقض وان تعوف تحقيقه بالكثرة بالشك لا

ويعبر فيه بالجمع بين الوضوء والتيمم لان الجمع بينهما في الصلاة واحدة وان كانا متفرقين فيكونا في صلاة واحدة وان كانا متفرقين فيكونا في صلاة واحدة

وان استقبل العرف في يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان
الماء الموضوع لا يشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للموضوع لا يباح
منه الشرب اليه فعلى هذا ينتقض مطلقا والاول اصح ولو ان المنيتم
اذ امر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال المرور له لا ينتقض به
وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه ينقض والاول اصح وكذا لا ينتقض
بنيته لو علم بالماء ولكن لم يقرب على النزول ولا على الوضوء من غير نزول
اما خوف عدو او خوف سحج او الخوف نحو ذلك مما لا يمكن معه
الوضوء الا بتركه وضوءه كما لو كان ان نزل لا يقدر ان يركب ولا
يستطيع المشي مرض او ضعف او عدم معين جنب اغتسل وقت
على يد من لم يقف لم يصح الماء وليس معه ماء يغسل به يتيتم الله
لان الجنابة باقية لعدم التجزئ وان وجد ماء بعد ما يتيتم ويوجد
احد فغسل النعمة وتهيتم للحدث اذا كان الماء يمكنه يغسل
للنعمه ولا يكفي الوضوء لانه كالمعذور بالنظر الى الحدث وان كان الماء
يكفي للوضوء ولا يكفي للنعمه يتوهم انه لا حدث ولا يتيتم للنعمه ولا ينتقض
بنيته كمنه لان الماء في حق النعمه كالمعذور وان كان الماء يكفي لاحد
اما للوضوء واما للنعمه على سبيل الاختلاف ولا يكفي لهما فانه يغسل
النعمه لانها اغلظ الحدتين وتهيتم لاحد الحدث ويجب عليه ان يغسل
بغسل النعمه لا يصح عدا الماء في حق الحدث ولا يجوز بغيره لا حدث
قبل وهذا عند محمد بن لان صرف ذلك الماء الى النعمه دون الحدث ليس

ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند ابي يوسف رتبة النعمه يجوز ان
يتم قبل صرف ذلك الماء الى النعمه لان تحريمه اليها واجب عنده فيكون
صرفه عنده المعلوم في حق الحدث ولو كان في الحدث ايضا في هذه المسئلة
ثم وجد هذه الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينتقض بتهيتم للحدث عند محمد
رحمه الله فيعيد بعد غسل النعمه ولا ينتقض عند ابو يوسف رحمه الله لو كان
معها اي مع الذي يغسل النعمه او مع الذي وجبت عليه الطهارة
الحكيمة مطلقا ثوب بحسن وهو مضطرب الى الطهارة والماء يكفي احد
الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء وتهيتم لما عليه من الحدث
لانما تجاسة الثوب لا نزول بدون الماء بحد الحدث فانه يزول بالتهيتم
بتهيتم ام قوما متوهمين يجوز فعلة عند ابي حنيفة وابي يوسف خلاف
محمد بن فانه عنده طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها
عند ابي حنيفة عند عدم القدرة على استعمال الماء كالموضوء عندنا فلا يكون
طهارته اضعف ولا على هذا الخلاف القاعد اذا اتم قوما قاعين
عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة القاعين اقوى ولها ان آخر
صلوة صليها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والقيح به خلفه قاعون واما ما سجد
على الخلق او على الخيرة فانه يقوم القاسدين بالاتفاق للاسراع على ذلك
وذكره في المحقق وهو مشحون على المنعومة وفي مشحون السجدة في قوله عليه
لا يصح امامته صاحب الجرح السائل وكذا سائر اصحاب الاعداد للاسراع
وكذا لا يصح امامته الامم قوما الذين لا يحسن قراءة ما يحوز به الصلوة للقار

الذرة حسن ذلك وكذا لا بأس ولو أتى صاحب العذر والامتناع من هو
 عثل حاله جان لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسألة
 استظهارا ومحلها مباحث الافتداء وسند كرها ان شاء تعالى
 في بيان احكام المياه ويجوز الطهارة في الوضوء والغسل
 وازالة الجنث بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من غير حاجة الى
 ذكر قيد طاهر احتراز عن الجنس كماء السماء اي اعطى وماء الاودية
 اي الانهار وماء العيون اي السابغ وماء الاباء بماء الحرة وفتح الباء
 بعدها الف وبقتل الحرة واسكان الباء بعدها حرة معدودة بالف
 جمع بئر وماء البحر وتزول بها اي المياه المذكورة النجاسة مطلقا
 حكيمية كانت وهي ما حكم الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او غسلها
 عند ازالة النجاسة لاجلها او حقيقة وهي الاشياء النجسة والنجس الطاهر
 الحكيمية بالماء المقيّد وهو ما يحتاج في تعريف ذاته المقيّد بغيره لفظ
 الماء كماء الاشجار كالديباس ونحوه وماء الثمار مثل التفاح و
 شجره وماء البطيخ والبن والعتاء ونحو ذلك واحتلف في الماء الذي
 يقطر من الكرم قبل مجوز الوضوء به وقيل لا وهو الاحوط وماء البقل
 بالقص مع تشديد اللام وبالماء مع تخفيفها وهو الماء الذي يطبخ فيه
 بقل وماء الحرق اي ما يطبخ فيه اللحم ونحوه وماء الدرر وهو ما يخرج
 من العصفرة المنقوع فيطرح ولا يصح به وهذا اذا كان كحيثا اما
 اذا كان رقيقا على سبيل انه فيجوز الطهارة به لانه بمنزلة الماء المذوق
 اصل

على جوبه

هذا هو الماء المذوق
 من الماء المذوق

ونحوه وماء الزعفران وانما اريد بها ما حشر به وخرج عن الرقة او ما
 يستخرج منه رطب كما يستخرج من الورود وكذا لا يجوز الطهارة بماء
 الورود وسائر الازهار وكذا الخل والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك
 كالاشربة ويجوز ازالة النجاسة للحقيقة عن الثوب والبدن
 بالماء المقيّد وبكل ما يحل طاهر عن النجاسة بخلاف ما يجرى وهو
 ما ينعصر بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به وبالجفاف واحترق
 نحو القند والسمن فقله كاللبن في نظر فانه لا يزيل النجاسة
 لان فيه دسومة لا يخرج بالعصر والخل فانه اقلع من الماء النجاسة
 والعصير وما ذكرنا من الماء المقيّد بشرط ان ينعصر كماء الاشياء والثمار
 والازهار بخلاف ما فيه دسومة عن الحرق او حشيرة وان غسل
 النجاسة بالغسل او الدبس ونحوه من الثوب او بالتمسك او بالدهن
 كالزيت والشيرج ونحوه لا يزيلها ذلك الفصل لانها اي الاشياء
 المذكورة لا تنعصر بالعصر فلانها اجزاء او هي فلا تزول اجزاء النجاسة
 شيئا لها وعند محمد وزفر والائمة الثلاثة لا يجوز ازالة النجاسة بغيره
 بغير ماء المطلق كالحكيمية ويجوز الطهارة بماء خالطه بشي طاهر
 سواء كان خالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها فيغيره احدا
 او صافا اي لونه او طعمه او ريحه كماء الحنة اي السبيل الذي يقية لونه
 بالتراب والماء الذي يحسب عليه الاشنان والصابون والزعفران
 بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء

الا انه اجبت في ذلك ما ذكره من ازالة النجاسة

بالبعد
 المختار
 المسألة
 والذين يلقون ماء من الثوب او الجلب

الاشنان بالتراب
 جوعان

الكثرة من اجزاء الخاططة هذا اذا لم ينزل منه اسم الماء بحيث لو اذنت الركن
يقول هو ماء وسبب ان يكون رقيقا بعد فانه ما دام رقيقا يسيل كالماء
سريعا كماله عند عدم الخاططة حكمه حكم الماء المطلق اي يجوز الوضوء
به والافلا وهذا في ما يكون الخاططة من اجزاء المعبر في الرقة
والاجرة باللون والطعم والريح فان القليل من الرقة غير ان يغير هذه الا
الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به وذكره اجناس الناطق
التي ماء بجاء السيل اذا لم يكن رقة الماء غالبه لا يجوز وذكره الملقط
اذا اذني الزجاج في الماء حتى اسود الماء ولكن لم يذهب رقة جاز الوضوء
مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العفص اذا طرح في الماء فاسود ويجوز
الوضوء ما دامت رقته باقية وكذا الخوص والباقلاء وكذا في اذا انقع
في الماء ولم ينزل رقة يجوز الوضوء به وان كان ولو تغير لونه وطعمه وريحه
لان المعبر في مثل بقايا الرقة وذكره الجاهل مع الصفة لها لغا في بيان
ولو طلع الخوص او الباقلاء كان الماء بحال الورقة لا ينجس ولا يغير لونه
رقة الماء جاز الوضوء به والافلا بناء على ما تقدم وذكره الخياط لو وضوء
بماء اعلى بالكتان او بآسن اي مرسين او بشيء مما يتصلح اي
الناسق جاز الوضوء به اذا لم يلبس ذلك الشيء عليه اي على الماء
بان احببه عن رقة وكذا لو لبس الخبز في الماء ان بقيت رقة كما كانت
جاز الوضوء به وان صار الماء خفيفا بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي شرح
مختصر القدوري لا يبيح الا قطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم ينزل

جوز

اسم الماء عنه ولم يجدوا اسم اخر ما يسمى شيئا او شيئا او شيئا
او نحو ذلك فهو طاهر وطهور اي مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم
يذكر عن ابي حنيفة خلافا في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري
اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل تغير الاوصاف الثلاثة بطل الحكمة
او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق
فيضرب الماء بسبب ذلك مفيدة هذا الاستثناء مروى عن ابي حنيفة لكن
الاصح ما ذكره في التمهيد انه يجوز الوضوء به سواء تغير لونه او طعمه او ريحه بوقوع الاوراق فيه
بناء على تقدم مرارا ان المعبر في الماء الرقة وكذا اذا تغير بطهورة
اي يكون مطهرا او غلب على طهارة مطهر جازت به الطهارة لان غالب
الطهر عند انه اليقين في العليا حتى لو وجد ماء قليل ولم يتغير بوقوع
النجاسة فيه فانه يتوضأ به اي بذلك الماء القليل ويتنسل ولا ينجس
لان الاصل الطهارة وكان متيقنا فلا يبرء بالمشك وكذا اذا دخل الحمام
وفوض الحماماء طهر قليل ولم يتغير بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضأ به
ويتنسل ولا ينظر الى الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء لاجل نزع وضع
النجاسة لان الاصل الطهارة وكذا اذا اقعى في الماء الجارية الذي يذهب
بشيء ينجس كالحبث والبول والعدرة لا ينجس الماء ما لم
يغير لونه او طعمه او ريحه لانها لا تستقرح جريان الماء وروى عن محمد
رحمته الله انه قال اذا صببت حبث اي دنس من الكبر في الوتر ورجل رجل
منه اي من مكان الحبث بوضوء جاز وضوءه اذا لم يغير لونه

وكذا اذا جلس الناس صفوا على شط نهر اي جانب يتوضون جاز
 وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم انه لا يجوز وضوءه وذكر الناس
 ساقية صغيرة فيها كلب بيت قد سد عرضها بجري الماء على الناس
 بالوضوء اسفل منه اذا لم يجدوا طوع او ربحه وهو اي هذا الحكم
 مروى عن ابي يوسف لما سئل ان الاصل الطهارة ولا يزيل بالشك
 وذكره التوازل انه اذا كان الماء الذي يلاقى الجيفة دون الماء الذي لا يلاقى
 للجيفة يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاقى للجيفة بان جري الماء
 عليها واما اي سترها وغيره بحيث لا ترى من تحتها جاز الوضوء
 من اسفل منه والا بان كانت الجيفة تستبين تحت الماء فلا يجوز
 وهذا احتياط عند وافي وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في موضع
 السطح وكان على السطح عذرات وغيره من النجاسة وكان اكثر
 الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالماء طاهر اذا لم يظهر فيه
 ان النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب
 او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة فهو اي الماء الذي يجري
 من الميزاب نجس وان لم يتغير والا وان لم يكن كذلك فهو طاهر
 اعتبارا للغالب وان سال المطهر السقف فوق الثقب ان كان
 المطر دائما اي مستمرا لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عت النجاسة
 اكثرت السطح او لا لعدم تحقق مخالطة النجاسة لاحتمال ان من القابل
 قبل ان يصب السطح وان انقطع المطر بعد ذلك وسال من الثقب

التاثير في اجزاء كذا

سطح كل شيء

الثقب في السقف وهو كذا

ان كانت على جميع السطح او على اكثره نجاسة فهو اي ذلك السائل من الثقب
 نجس للعلم بان السطح بعد اصابته السطح وجريانه عليه ح ان غلبه
 نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر للاجتناب كما تقدم
 واما اذا كان الماء الجارى يجري جريا ضعيفا ينبغي ان يتوضا المتوضون
 على الوفا راي بالتاثير حتى يمر عنه الماء المستعمل فقل بعضهم يجعل المتوضون
 يمشون الى اعلى الماء يعني مورد الماء اي الجهة التي ياتي منها ليكون اخذ
 من فوق مكان سقوط المستعمل واذا ركد الماء الجارى من فوق وبقى جريه
 اسفل المكان الذي سد منه كان جاريا كما كان يجوز الوضوء به كسائر
 اعيان الجارية اما الحية في جريان الماء اي في كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم
 ان ذببه بين اوراق فهو جاري وقيل ما بعدة الناس جريا وقال
 بعضهم ان كان حيث لورفع نجسه اي ينكشف ما تحته وينقطع
 الجريان فليس نجس حكما وان كان جلافة فهو جار والاول اشهر والثاني
 اظهر وفي المتن اذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء
 كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا نجس وان كان اي ولو كان جميع البطن
 نجسا ويفهم منه انه اذا كان قليلا يرى ما تحته نجس والكلام فيه
 كالكلام في المرو على الجيفة ولو كان في النهر ماء ركد نجس ذلك الماء
 الى الركد ونزل من اعلاه اي احلا النهر ماء طاهر واجراه اي اجري
 الماء الطاهر الماء الركد المجتنب وسيله فانه اي اذا ركد يطهر بفيلته
 الماء الجارى عليه ولو توضا انسان منه جاز اذا لم يزلها اي النجاسة

ان من الاوصاف العشرة كما هو حكم الماء لئلا **فصل في بيان احكام**
 الحماض ولما هو انك الاصل عندنا ان الماء اذا لم يكن عشرة عشر
 يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها حلا فاما ان طلق
 والشاخص وانما هو في القليلين فافوق والدلائل قد رتبا في
 الشرح الحوض اذا كان عشرة في عشرة اي طوله عشرة ذراع ومعرضه كذلك
 فيكون وجه الماء مائة اذرع وجوانبه اربعين ان كان مرتعا واما ان
 كان مدورا فالوجه ان جوانبه ستة وثلاثون واما عمقه فاعلم ان الماء
 ان لا يتكشف ارضه بالورد وقيل ان لا يجب بد العترة الارض وقيل
 قدر اربع اصابع مفعولة والمراد بالذراع ذراع الكراسي وهو سبع
 قبضات فقط وقيل سبع اصابع فاعلم في القبضة الاخير وقيل في كل
 قبضة وقيل بعشرة كل زمان ومكان زراعتهم وفيه نظريته في الشرح
 واذا كان الحوض بالحقفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه لم
 ير لها اثر اذا كانت النجاسة مريئة هكذا وقع في شرح المتن والقول
 اذا كانت النجاسة غير مريئة كان لفظه غير سقطت من الكتاب و
 شاعرت بها النسخة في بعض مشايخنا الواق قالوا لا غير
 المريئة يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير في المريئة اذا لاق
 بينهما الا في اللون والنجاسة ليست للون والحوض الصغير منس
 فادونها في بعض مشايخنا في توسعوا فيه وجعلوه كالجاري
 لغوم البلوى وقرئ بان المريئة بقاؤها متيقن بخلاف غير المريئة العا

الفلحة بالفتح بوبكر سني ك
 اكي بون رطل وبارحي ارتق
 الذي
 مدارج

لا احتمال انتقالها فلا يتنجس من الماء شيء بالشك ويستثنى على هذا ان ينجس
 الواقع غير الحركي في الحوض في موضع الوقوع او عدمه اذا غسل المتوضي
 وجهه في حوض كبير وهو العشرة فضاة فضاة فضاة من غسلته
 في الماء فرفع الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل تحريكه هل يجوز ام لا
 فاعلم قول ابي يوسف لا يجوز لان هذه التحريك شرط ليعبر الماء المر
 المستعمل شايكا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخنا في الجاري قالوا يجوز لغوم
 البلوى لكثرة وقوعه مثل لائنة الناس وعلى هذا الحكم القياس ان يقاس
 ما اذا كان الرجل صفو فانيه متوضي من حوض كبير جاز على قول مشايخنا
 بخاري وعليه العمل في اجناس الناطق ان من اغسل من حوض كبير فلا
 ان يتوضا من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير كونه الجاري في الاستعمال
 الماء المستعمل فيه بغير الاختلاط وليس لرجلان يتوضا او يتنسل في
 الحوض الكبير مناجية الجيفة والاصل فيه اي في الجواز مع القرب من مكان
 النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انها ان كانت مريئة لا يجوز ان يتوضا
 الا بعد اغتسالها بقدر حوض صغير اذا لم يكن النجاسة مريئة يجوز مطلقا على
 احتياط علماء بخاري وروى عن الفقيه ابي جعفر في بعض مواضع لو توضا
 المتوضي في اجرة القصب اى في القصب وكانت في الماء فان كان الماء
 لا يخلص بعضه الى بعض لا يشبهاك اصول القصب لم يجز ومثله
 استعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء
 لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير وانفصال القصب بالقصب لا يمنع

وانما ينفذ
اتصال الماء بالماء انتساج القوم بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضع
في الماء الذي فيه زرع ان يخلص بعضه لبعض جاز والا فلا وكذا الحكم
ايضا لو توضع في كدبره وعلى جميع وجهه جوفه واره يجمع مفتوحة فليس يجره
ساكنه ثم يراه مضمومة بعد واو والفاء واخره راء مفتوحة والهاء
التي تكتب بعدها اشارة فخرا وهي كلمة فارسية معناها خادوم
الصفير ويقال له الطلح وهو شيء اخضر يكون على وجه الماء فقد قيل
ان كان الكلب الطلح يحال يتحرك يتحرك الماء يكون الوضوء لان الماء
يخلص بعضه لبعض من تحت وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض
فيكون مائلا خلوص بعض الماء لبعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا
اذا توضع من حوض قد اجمد ماؤه والجمد على وجه الماء رقيق ينكسر
بالتحريك يجوز الوضوء واما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعا لا يتحرك
بالتحريك اي يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بالماء
بمنزلة الصخرة وخوه وان كان الجمد قليلا يتحرك يتحرك الماء يكون
الحوض اذا اجمد ماؤه فتقب في موضع منه وكان الماء متصلا به و
الثقب كهيئة في اسفله ماء فوقت فيه اي في الثقب نجاسة
او وقع فيه الكلب او توضع به اي الماء الذي في اسفل الثقب انسان
قال نعيم بن يحيى وابو بكر الاسكافي يتجسس الماء لكونه متصلا بالجمد فلا
يخلص بعضه لبعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء
قليلا فيقه وقال عبد بن مبارك وابو حفص الكوفي النجاس لا تجلس

34
اذا كان الماء تحت الجمد عشرة اذ عشرة وان كان اي ولو كان الماء
متصلا بالجمد لكون عشرة اذ عشرة والفتوى على قول نعيم وابي بكر الاسكافي
ما قلنا واما اذا كان الماء تحت الجمد منفصلا عنه فيجوز الوضوء ولا
الماء لكونه عشرة اذ عشرة ولم ينفصل بقعة منه عن سائره بخلاف القوة
الا وافيحون بلا خلاف بين المشايخ المذكورين وعلى هذا التفصيل
اذا كان الحوض مسقفا والسقف كوة فان كان الماء متصلا
بالسقف والكوة دون عشرة في عشرة يفسد الماء بوقوع النجاسة وان كان
منفصلا لا يفسد وكذا قال وهو اي الحوض المني كالحوض المستقيم
في الخلاف والحكم والتفصيل وان شقب لجمد ثقباً دون عشرة اذ عشرة
فعل الماء فلا يخلو امان يعلو على وجه الماء او يعلو في الثقب كما في
القدح فلان علامة الثقب كما في القدح قولح فيه الكلب واصابة
نجاسة اخرى يتجسس عند فامة العلماء ولم يغيره الا في تحت الجمد
ما في الثقب كفيه من الماء القليل واذا تجسس فلم ينزل نجاسة اي
فلا ينزل ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان عليه فيه وقت التجسس
من الماء كما سبنا في حوض المآم وخوه ولو توضع انسان
ثقب لجمد المذكور ولم يقع غسالته في الماء جاز وضوءه على
كل حال كبره ان كان الثقب اوصفاً وان وقعت غسالته فيه
وهو صغير دون عشرة في عشرة لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب
المذكور شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت لجمد عشرة اذ عشرة

لا يتنجس ككثرته ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالباً
 بعد الاستغسل حتى لو غمق الموت حصل في الثقب قبل الاستغسل ولو كان
 الحيوان الواقع متنجساً كان ما في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت
 الجذع اقل من عشرة عشر يتنجس جميع الماء وانما ان غل الماء من ثقب الجذع
 وانسط على وجه الجذع وكان عشرة اذرع ولا يتنجس بالوقوف لا يتنجس الا بالنجس
 ولو ان ماء الحوض اذا كان عشرة اذرع فمستقل اي نزل فصار سبعاً
 في سبع مثلاً فوقف فيه النجاسة يتنجس لان المعية وقت الوقوع
 فان امتلأ بعد ذلك صار نجساً ايضا كما كان ما قلنا وقيل لا يصير نجساً الا بالاول
 اخرج حوض كبريت جاف وفيه نجاسة فامتلأ وقيل هو نجس بغير الماء
 شيئاً فشيئاً وقيل ليس بنجس كونه كبريتاً او به ان جدم النجس اخذ مشطاً
 جارياً ذكره في الدجيرة والنجس ان الماء حثا ان دخل من مكان نجس
 او اتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فنجس وان دخل من مكان طاهر و
 اجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حية صار عشرة اذرع ثم اتصل بالنجاسة
 لا يتنجس ذكره قاضي خوارزمي وعنده فان دخل الماء من جانب حوض صغير
 اكبر قد يتنجس ماؤه ويخرج من جانب قال ابو بكر بن سعد الاعمشي
 لا يظهر ما لم يخرج مثلاً ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسالة
 كالقصعة اذا نتجس فانه ينقل ثلث مرات وقال غيره لا يطرأ
 ما لم يخرج مثلاً ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني
 يظهر نجاسة الدخول من جانب والخرج من جانب وان لم يخرج

وان لم يخرج مثلاً ما كان في الحوض وهو قول ابي جعفر اخيراً الصدر
 الشهيد حاتم الدين لانه يغير جارياً واجارياً لا يتنجس ما لم
 يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب
 لو تضاف فيه اثنا ودققت غسالة فيه ان كان الحوض اربعاً
 في اربع فادون يكون الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستعمل
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اربع
 من ذلك اي من اربع فارجح لا يجوز لان الماء المستعمل يستعمل فيه
 فلا يكون كالجاري فتفكر استعماله فلا يجوز الا ان يتوضأ في موضع
 الاضيق او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء اذا كان وسعها
 حصة نجس وكان الماء يخرج منها اي من ينوعها ان كان يتحرك الماء
 حركته ظاهرة من جانب اي من جانب ينبوع فذكر العين باعتبار
 وهو الماء يستعمل بالحركة على الخرج من منفذ العين يجوز
 الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل كاستغسل لثنية اذ فاع
 الماء في حوضه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء
 فيها وقال القاضي الامام في الدين فان في هذه الصورة والتي قبلها
 الاصح ان هذه التقدير غير لازم وانما الاعتياد على المعنى فينظر فيه
 ان خرج الماء المستعمل اي ان علم خروجه من ساعته لكثرة اي
 لكثرة الماء وقوته يجوز الوضوء في الحوض العين والا اي وان لم يعلم
 خروج المستعمل فلا يجوز حتى يعلم خروجه بلبث او غيره والوضوء

مطلقاً على ما في الحوض الصغير

مطلقاً على ما في الحوض الصغير

قلت على معناه ان السند جازع
ولهذا لا بد من الاستدلال بما لا يتصور
الشيء فيه من عينية

بالتحليل ان كان ذا شئ بحيث يتقاطر على العضو بحيث لا يمتلئ ماء مطلق
ولا يتجمد اذا قدر على استعماله كذلك والا اي وان لم يكن ذا شئ ولم
يتقاطر على العضو عند ذلك يتم ولا يكون كونه امراره على العضو من غير
تقاطر لانه ليس بجاء وحكم البرد والبرد حكم الثلج حوض صغير كرسى
اي حفر به جبل منه فكلوا جري الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل
او غيره من ذلك النهر جاز فتوضأ لانه توضأ من ماء جار وان اجتمع
ذلك الماء الذي اجراه في موضع وكرسى رجل منه اي من ذلك الموضع
نهر فاخرج الماء فيه فتوضأ منه ثم وثم جاز وتوضأ الكل اذا كان
بين المكانين مسافة وان قلت اي ولو كانت المسافة قليلة
ذكره في الخط ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل
ان يسقط في الماء الا في موضع الجريان وفي نظره الى المصطفى عن ابي
يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري في عدم تجسسه بالنجاسة ما لم
يظهر اثرها حتى اذا دخل رجل يديه فيه في يده قدره لم يتنجس واختلف
المأخوذون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف
بهذا القول حالة مخصوصة وهو ان تلك الحالة والتي ذكر باعتبار المعنى
اي الحال ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس في وضوء
منه عرفوا مقدار تلك المسافة اي متلاحقا بلحق بعض هذا القول
هو اختيار قافية خان في الفتاوى حيث لو كان الماء ساكنا او كان في وضوء
ولا يجري من الانبوب ماء يتنجس الحوض وعليه الاعتقاد وشأنهم ان
المأخوذون

من قال هو اي ماء الحمام عنده اي عند ابي يوسف بمنزلة الماء الجاري
على كل حال سواء تراكب الاعراف مع دخول الماء من الانبوب
او لا اجل الضرورة لا يبرى ان الحوض الكبير الحلق بالماء الجاري على كل
حال ظاهر لاجل الضرورة وفيه نظر ذكره في الشرح ولو دخل الجنب
او الحدث يده في حوض الحمام لطلب الغسل اي بلائيه رفع الحدث و
ليس على يده نجاسة حقيقة يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة راجع
على رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا به والحدث
عن يده وعند الماء طاهر ومطهر لانه لم يصبه استعماله عند ابي حنيفة
في الفتاوى ان ادخل الجنب او الحدث يده في الماء لاعتراف او رفع
الكون لا يغير به الماء مستعملا للضرورة ولم يذكر الاختلاف وهو الصحيح
ولو ادخل الكفار او القبيحان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة
حقيقية فهذه القصة مسلم لانهم ليس عليهم حدث وانما في الكفار
في ايديهم حدث يزول بالادخال فلا فرق وقد حققناه في الشرح
ولو ادخل يده البصير يده في الماء ان علم انها طاهرة بان كان معه من
يراقبه جاز التوضوء بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان
حصل الشك لا يتوضأ به استحسانا اي لاجل التسهل والاحتياط ولو
توضأ به جاز لانه لا يتنجس بالشك حوض الحمام اذا تجسس طهر
اذا خرج مثل ما كان فيه من واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو
الحوض الصغير وانما المختص لانه يظهر في ما يدخل الماء من الانبوب

وغيره من الحيض والنفاس لانه صار جاريا ولو ادخل الموضع رأسه
في الماء بنية المسح او ادخل حقيقته في ثوبه يجوز المسح بالاتقان
والغشور عن محبة لانه لا يجوز ولكن لا يصير الماء مستعملا عند الوضوء
خلافا لحديثه وتحقيقه في الشرح **فصل** في المسح على
المختارين المسح عليهما جائز بالسنة أي بالأنار الواردة عن
النبي عليه السلام قولا وفعل لا باقوان من كل حدث موجب للوضوء
احترازاً عن الحدث المعوجب للفصل كما سبق في انشا التبرع
اذا لمسه على طهارة كاملة أي اذا حدث وقدم بهما على طهارة
كاملة فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس
حتى لو غسل رجله بلبس المختارين ثم اكمل طهارته ثم حدث جاز
له المسح عليهما لوجود الكمال عند الحدث فان كان الماسح مقيماً
يوماً وليلة وان كان مسافراً مسح ثلثة ايام ولياليها كما في الصحيحين
سلم من حديث علي بن محمد جعل رسول الله عليه السلام ثلثة ايام ولياليها
لهم للمسافر ويوماً وليلة للمقيم وابتدأوها أي اولى مدة المذكورة
للمقيم والمسافر عقيب الحدث لانه قبل ذلك منظر طهارة الفصل
ولا يوجب لابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى
لو ظهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث
الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح
ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيماً الى وقت العصر

العصر من الثاني وان كان مسافراً فالى وقت العصر من اليوم الرابع
ولو غسل رجله بلبس حقيقته قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة
قبل ان يحدث جاز له المسح عليهما عندنا كما تقدم ان الشرط كون
الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس خلافاً للشافعي
فان الشرط عنده كون الطهارة كاملة وقت اللبس وانما يظهر خلافه
اثنى على هذا فيما اذا قضاء مرتباً فلما غسل احدى رجليه وهو مكمل
واراد خلفه الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في
الخف فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفي ان يكون
الخف ملبوساً على طهارة كاملة عند اول الحدث بخلاف اذا كان
ملبوساً على طهارة ناقصة عند الحدث حيث لا يجوز المسح عندنا
خلافاً للزفر والطهارة الناقصة مع طهارة صاحب العذر وكذا طهارة
اليتيم حتى ان المسخية منه وهو المرأة التي ترى الدم من قبلها دون
ثلثة ايام او فوق ثلثة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس
او هو حامله ومن في معناه كصاحب سلس البول او النكاح
الرجح او استطلاق البطن او للرجف الدائم او الجرح الذي لا يبرأ
اذا قضاه ولبست الخف قبل ان يظهر منها شيئ من دم
المسخية منه مسح كالأحياء لانها لبست على طهارة كاملة ولو
لبست بطهارة العذر أي بعد ما ظهر منها شيئ من مسح في الوقت فقط
ان حدثت بعد اللبس حدثاً غير عذرهما عندنا وعند زفر في تمام المدة

والتحقق الدليل من النظر في الشئ ولا يجوز المسح لمن وجب عليه
الغسل كما لو توضأ وبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل
سائر بدنه ويمسح على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ وبس خفيه
ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء فانه يتم قبضته في ان حدث بعد ذلك
وعنده ذلك الماء توضأ وغسل بجليه ولا يجوز له المسح لان الجنب اذا
حلت القدم والرجل والهيئة اي في المسح اخف سوا ذلك لانه لا يركب
لم يتحقق والتساقيات للرجال في الاحكام ما لم يقع تخصيص
والمسح انما هو على ظاهره اي اطلاق دون باطنها اي اسفلها كما
روى عن علي رضي الله عنه قال لو كان الذين بالرأي كان مسح باطن الخف
اولى من ظاهره ولكنه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على
ظاهره خفيه دون باطنها وفروا به عنه لكان اسفل الخف اولى
من اعلاه ويستحب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع كما روى عن
الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه حتى راي اثار اصابعه على
خفيه خطوطا ولو وضع الكف ومدها او وضع الاصابع مع
الكف ومدها فكلها حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد كذا في
الخلاصة وغيرها ويستحب ان يبدأ من قبل الاصابع ويمد
الى الساق اعتبارا بالنسبة فانه المستحب فيه ذلك وايضا يستحب
ان يكون مرة واحدة كما فيه وفرض ذلك المسح مقدار ثلث اصابع
طولا او عرضا من اصابع اليد كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار لما

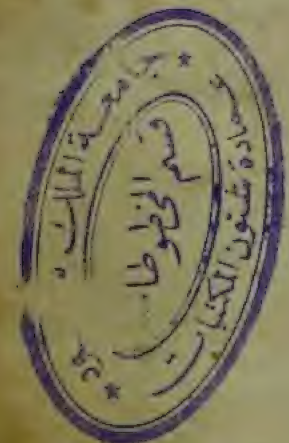
لا كما قال المصنف ان المعتبر اصابع الرجل ولو وضع يديه من قبل الساق
وبعدهما الى راس الاصابع جاز لحصول الغرض وكذا لو مسح عليهما عرضا
جاز ايضا وكذا لو مسح ثلث اصابع موضوعة وضعا غير مدد
ايضا خافنا ولكنه يكون مخالفا للنسبة في جميع ذلك وكيفية المسح
ان يوضع يديه على مقدم خفيه الا ليرى اصابع يديه ويجاف خفيه وبعدهما
اما الساق او يوضع كفيه مع الاصابع وبعدهما جملة وهو حسن والاول هو
السنه ولو مسح راس الاصابع ويجاف في اصول الاصابع والكف
لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلية تغير سقوط الماء
الاصابة وهو المتقاطر البلية الثانية غير الاولى وفي اقامة السنه جواز
استعمال اليد الغرض بالنقص فلا يقاس عليه وكذا لو مسح باصبعين لا
يجوز الا ان يكون الا بهام والسبابة مع ما بينهما والمسح ان يمسح
بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهره كونه يجوز لحصول
الغرض المقصود ولكن خالف السنه ولو مسح على باطن خفيه من
قبل المعقبين او من جواربهما لكان من جواب الرجلين لا يجوز مسح
لانه لم يمسح على محل المسح وهو على الخف لان المعقبين بالنصوص
وذكره الخطوط لو توضأ ومسح ببلية بالكسري بل بقيت على كفيه بعد
الغسل يجوز مسح لانه البلية الباقية بعد الغسل غير مستقلة اذا
المسح فيه ما سال على العفو وان فصل عنه ولو مسح برأسه ثم
مسح خفيه ببلية بقيت بعد المسح لا يجوز مسح على الخف لانه البلية الباقية

المفرق

بعد المسح مستحبة لان المسح فيه ما اصاب المسحوق وقد اصابته
 ولو وضاء ولم مسح حقيقه ولكن حاشى في الماء لانيته المسح ولم يغسل
 احد من جليله او اكثرها او منى في الحشيش المبلل بالماء الجاري عليه
 للمشي او بالقطر جزيه ذلك الحوض او كمشي عن المسح ولو كان الحشيش
 مبتلا بالطل فليل لا ينوب عن المسح لانه نفس ذاتية و
 الاصح انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابته اي اصابع حقيقه
 اعطى ينوب عن المسح وان لم ينوب خلافه للتشافعي في ذلك كله فان
 النية عنده شرط في الوضوء والمسح جزء منه وفي بعض الروايات
 النافذة لا يجزيه ذلك بلانيته عندنا ايضا لانه اي لانه المسح خلف
 عن الفصل فاحتاج الى النية كما التيمم وهذا غير صحيح في مذهب
 علمائنا ومن ابتداء المسح ان مدة المسح وهو الحال انه يقيم فيمسح
 قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام وليالها عندنا خلافا للشافعي
 لانه اعتبر فيه احو الوقت واخر الوقت وهو فيه شفا ومن ابتداء
 المسح هو سافر ثم اقام بغير ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر
 لزمه من غسل جليله لانه صار كفيه من التقيدين فلا مسح
 فوق مدة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم
 وليلة لانها مدة المقيم ومن لم يمسح فوق الحنف قبل ان يمسح
 على الحنف مسح عليه الجرمون ما يلبس فوق الحنف وقاية له وقد يكون
 من الجلد ومن الكبريت ومن غيره فان كان من الكبريت لم يمسح لاجوز

حاشى في المسح في الموضع

لاجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البتة نفذت اما الحنف مقداره
 الفرض او كان مجلدا جلدا بستر الاصابع وظهور القدم والكعبين في
 يجوز المسح عليه سواء لبسه احده او فوق الحنف كالآتي من الماديوم او القرم
 وكذا الحنف فوقه في يهودين عن الرجل لا عن الحنف فلو لبس او لبس الحنف
 فوق جوب رقيق من كبريت او نحوه جاز المسح عليه كما افاده
 القول في خبره ودرره وصاحب السهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته
 في شرح الجمع عن فتاوى الشاذلي من عدم الجواز لان الشاذلي رجل
 مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول فان اتصال الجلبوس من
 الحنف وعينه بالرجل ليس شرط اذ لو كان شرط لما جاز المسح على الجرمون
 وتمام البحث في الشرح فان احدث بعد لبس الحنف قبل لبس الجرمون
 ومسح على الحنفين او لم يمسح ثم لبس الجرمون قبل ان يمسح على الجرمون
 لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبس قبل احدث كذا الحنفين ولو نزع
 احد الجرمون قبل بعد المسح عليهما او نزع احدهما بلا قصد فله ان ينزع
 الآخر ويمسح على حقيقه وان شاء عاد المسح على الآخر وعلى الحنف الذي
 نزع جرمونه ولا يجوز ان يقتصر على مسح الحنفين من غير إعادة المسح
 على غير الحنفين ولا يجوز المسح على الجرمون المخزوف وان كان حقيقه
 في منزلة قبا على الحنفين وكذا لا يجوز المسح على حقيقه حرق ما بين
 اي يظهر منه اي من الخنزق مقدار ثلث اصابع طول او عرضا من اصابع
 الرجل وفور رواية الحسن من اصابع اليد والاول فالاول رواية وهو



وهو الاعم والمعتبر اصغر الاصابع اذا لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان
 عندها يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق فان كان الخرق في الخف اقل من
 ذلك جاز المسح عليه خلافا لغيره والشافعي لان القليل يغفو لدفع الخرج
 وما دون ثلث اصابع قليل لانه الاصابع مع الاصل والثلث اكثرها
 وان كان الخرق في خف واحد قدر اصبعين في موضع من موضعين
 وفي الخف الآخر قدر اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كونه
 قدر الاصابع الثلث في خف واحد فلا يمنع لو كان في خفتين بخلاف
 ما لو كان قدر نصف ردم في سنة مغلظة في احدى الرجلين وفي
 الخف في الاخرى حيث يجتمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف
 عن كلى من عضوين كل منهما ما عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق مذکور
 في الشرح وان كان الخرق قدر اصبع مع الخرق قدر اصبعين في خف
 واحد يجمع في الحكم بالماضية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر
 ثلث اصابع في خف واحد وبشرط ان لا يمنع ظهور الاصابع
 في الصحيح خلافا لما حال اليه السرخسي من ان ظهور الاصابع هو المانع
 مانع ولو ظهر الابهام وهو مقدار ثلث اصابع من غيرها اي من غير
 الابهام جاز المسح لان الخرق اذا كان عند الاصابع فالمعتبر ظهور
 نفس الاصابع وان كان في موضع اخر يعتبر قدر اصغرها ولو كان
 طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتحت اي مقدار ما
 يفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز المسح لان غير المنفتح ليس

الحكم بالماضية

ليس حكم الخرق لعدم ظهوره بشئ من وكذا الحكم لو انفتح حذاءه اي
 حذاء الخف الا انه اي الشان لا يرى بشئ من قد يجرى لافلتا ولو كان
 الشئ المذكور من قد يجرى والمقدار المانع بحيث يبدوا اي يظهر
 حالة الخشبي اي حالة رفع القدم ولا يبدوا وحالة الوضع يمنع جواز
 المسح لان المعتبر حالة الخشبي كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر بالعكس
 لا يمنع وكذا الخرق الكبير اذا كان فوق الكعب لا يمنع وان كثر لان
 ستر الخف لما فوق الكعب ليس شرطه لجواز المسح ولا اجاز المسح على
 الكعب وقال في فتاوى قاضيان وما يقال له بالفارسية جاز
 ان كان يستر القدم لا يرى من الكعب وليس ظهور القدم الا قدر اصبع
 او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له
 بالفارسية بشتند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيما اذا بسع
 مكعبا لا يرد من كعبه قد يبدوا المقدار اصبع او اصبعين جاز المسح
 وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له فاذا اراد المسح على الخف ان
 يخلع حقيقه فليس القدم من موضع من الخف غير ان القدم في الساق
 بعد ان تقطع سحها اجماعا وان شيع بعض القدم عن مكانه فقد روي عن
 ابي حنيفة راح انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتقض المسح
 لان العقب ربع القدم والربع حكم الكل وفي بعض الروايات عن ابي
 حنيفة اذا صار الخرق بحال تقدر الخشبي المعنوا معه انتقض المسح
 والا فلا فان المعتبر المكان متناهية الخشبي وقرروا به جواز الخرج كثر القدم

المشقة كسيرة دكر سنه كبا فكم لم
 ساق يوقدر كعب ستر ايدر وبلشيق موكنة
 كلور بمفنة مكاب در لمر احترق

الحكم بالماضية
 از لا يبدوا
 خلق ثوب الى شرط وخلق ثوب الى قطع وقطع خلافه
 الى شرط او خلق ثوب الى شرط وقطع عليه الى البسه الشرط

الى ساق الحف ان ينفذ المسح والافلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح
 لانه لاكثر حكم الكل وينقض بخرج نصف القدم وفي بعض الروايات
 ايضا ان يفي في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم
 سوى اصابعها لا ينقض المسح وهو اي هذا القول رواية عن محمد
 وبه اخذ بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لانه مقدار
 قدره المسح باق في محل المسح وفي الصلوة لابي عبد الله الزعفراني
 رجل مسح على حفيه ثم دخل الماء اي خاض في الماء ان اقبل جميع احدي
 القدمين ابتلا لاهو غسل ينقض مسح وكذا لو ابتل اكثر احداهما فمسح
 عليه ان يكمل غسل رجليه لئلا يكون جامعا بين الغسل والمسح رجل
 اخرج عقبه من عقب الحف الا ان مقدم قدمه فقدم الحف اي في موضع
 له ان يسح عالم يخرج صدور قدميه عن الحف اي عن موضع القدم من
 الى الساق اي الاول حد الساق من الحف وهذا موافق لقول محمد و
 وذكره في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صدور القدم في موضع
 ولكن العقب يخرج من عقب الحف ويدخل لا ينقض مسح لعدم النزع
 وكذا لو كان الحف واسعا اذ ارفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج الى
 ساق الحف واذا وضع القدم على العقب الموضع لا ينقض المسح
 وكذا لو كان المسح على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن
 موضعه المسح وعن محمد انه قال حفي في ثوب مفتوح وبطانة الحف
 ساقه او من غيرها غير متعلق بغيره وان كان كذلك الشئ الذي هو

لان صدور القدم مقدار ثلث الاصابع فاراد مسح
 في كل موضع من المسح باق وان كانت عبارة المصنف
 جامعاً لما سأل عنه

على الجبهة
 في مسحها
 مسحها

المسح على الجبهة
 في مسحها
 مسحها

الذي هو البطانة محروقة الحف وفي بعض النسخ محروقة غير الف
 بالرفع او بالحف جاز المسح لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع كذا
 في ذكره في الزحيرة ولا يجوز المسح على العمامة والغسلوة بل الرأس
 ولا على الترفع بل الغسل الوجب وهو ما جعله المرأة على وجهها
 محروقة ما يجازي عينها منه ولا على الغفازين بدل غسل اليدين وهو
 ما يذهب اليه الامام البراء والطبري وغير ذلك ويجوز المسح على الجباير
 جمع جبيرة وهو ما يشد على العظم المتكسر من العبدان وان شدة
 في روثها على غير وضوء باجلع الائمة المجتهدين للرجح في الغسل فان
 سقطت بعد المسح من غير براء لم يبطل المسح بقا سبب شرعية
 وان سقطت عن براء بطل لزواله فنج غسل ما كان تحتها وان كان
 السقوط عن براء في الصلوة لمزم الاستيناف ولا يجوز البناء والمسح
 على الجباير انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على الوضوء
 نفسها بان كان يفضها الماء من الغسل ومن المسح اما اذا كان لا
 يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس الوضوء فلا يجوز له
 المسح على البيضة ونحوها لعدم الضرورة والمسح قال برهان الدين
 صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون اي
 يظنون ان اذا غرضها الغسل يجوز المسح على الخبز في مسح عدم ضرر
 المسح على نفس الوضوء وبسبب ذلك وان ترك المسح على البيضة والمحال
 ان المسح عليها لا يضره جاز عند ائمة خلافا لما كانا عندنا لا يجوز

المسح على اليد والوجه والرجل
 في مسحها
 مسحها

على اليد والوجه والرجل
 في مسحها
 مسحها

لأن النبي عليه السلام أمر علياً بذلك والأمر للوجوب وله أن الوضوء لا
 تثبت بخبر الواحد وقد سقط الفصل بالاجماع أما الاستبراء فمخرج الجيرة
 فشرط عند البعض وهو رواية الحسن عن أبيه وبعضهم كشيخ الإسلام
 خواص زاده قالوا إذا مسح على الشترها جان واليه مال صاحب الجداية
 ويصح في الكافي ولو كان المسح على النصف أو أقل لا يجوز وكيفي في مخرج الجيرة
 بالمسح مرة واحدة كسح الرأس هو الصحيح لأن المسح لم يشرع تكراره وتكرار
 بكره ثلاثاً وهو غير صحيح ولو كانت الجراحة في موضع الفصل وليس
 جميع الجيرة ونحوها جراحة ويسمى عليه جعل الجيرة مقدار الجراحة فمسح
 جازل المسح على كل الجيرة تبعاً لموضع الجراحة لأن الجيرة والقضاء لا بد
 أن يكونا من الجراحة فحققت الضرر لما جاز المسح على الرأس إذا كان
 يفرق حكمه لفصل ما حول الجراحة وإن كان لا يفرق ذلك مسح على الجراحة
 وغسل ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجيرة وعصاة الفحارة
 والقروح والجراحات ثم المسح على الجيرة ونحوها بمنزلة الفصل فيجوز
 أن يمسح مع الفصل ولا يتوقف بوقت فلو كان بأحدى رجله فرحة
 مسح عليها وغسل القحية جازل لأنه ليس بمكان الفصل والمسح فلف
 الحنف على الصحيح وجهها ثم أحدث لا يجوز أن يمسح على الحنف لأنه يكون
 بمكان الفصل والمسح فأنه ليس الحنف عليها جازل المسح على الحنفين
 ولو كان مقطوع الرجلين من الكعب أو دونهما أي دون الكعب فإن فصل
 موضع القطع فرض لو غسل موضع القطع والرجل الصحيح ويسمى ثم

مسح إحدى الرجلين مسحاً

ثم أحدث بنظره أن كان بقي من ظهر القدم المقطوع مقدار ثلث أصابع أو
 أكثر يمسح على الحنفين والآية أي وإن لم يبق من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث
 أصابع يمسحها أي كلتا الرجلين لأنه أي الشان وجب غسل الموضع
 المقطوع ولا يجوز المسح على الحنف الملبوس عليه نقصانه من مقدار
 الفضل وإذا وجب غسل الرجل الصحيح فلا يمسح بين الفصل والمسح
 وإن كان مقطوع الأصابع من إحدى الرجلين أو كليهما وبعضه خفة
 خال عن القدم مسح على الحنف وإن وقع المسح على الحنف على القدم
 أي ما بقي من القدم أي أن وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم من الحنف
 حال كون ذلك المسح عليه مقدار ثلث أصابع جازل المسح لوجود مسح
 مقدار الفضل والآية أي وإن لم يبق المسح مقدار ثلث أصابع على
 الموضع الذي فيه القدم من الحنف فلا يجوز المسح وكذا الحكم على هذا
 التفصيل إذا كان الحنف واسعاً وبعضه خال عن القدم والحاصل أن
 مقدار الفضل يعتد به من القدم لا من الحنف فإن وقع بينهما على القدم جازل
 وإن وقع أكثر منه على القدم لا يجوز رجل يمسح مسحاً على الجيرة
 ويسمى حنفية ثم أحدث قبل ما بذرت فتوضأ بمسح على الجيرة والحنفين
 لأن طهارته كاملة ما لم يبد حتى جازل إمامة الأصحاب فإن أحدث بعد
 ما بذرت لا يمسح لأنه ليس الحنفين على طهارة ناقصة ذكره في شرح الإيجاز
 وقد حققناه في الشرح وهو أن الشافعي في رجلية أو في يده فجعل فيه
 الدواء كالمسح ونحوه أو الشافعي يمسح الماء فوق الدواء وجوباً أن لم يكن

بغيره ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق فيه وقد عجز عن الوجود
بفتة ستعين بغيره حتى يوضيحه المسح باعديا ح خلافا لهما وجوبا
 عندهما وان لم يستعيا ونعم وصلى جارت صلوة عندا ح خلافا لهما
 وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن الجماعة
 ووجد من يوجهه او يحول به عليه الاستعانة عنده لا عنده لان
 عنده المكلف انما يكلف بقدرة نفسه لا بقدرة غيره فان لم يجد من يوجهه
 بان لم يكن عنده احد او كان ناسفان به فابى جارت صلوة بلا خلاف
 لتحقيق الجز من كل وجه اما المسح على الجوارب مع جوب وهو ما يلبس
 في الرجل لدفع البرد ويحمله مما لا يسمى خفا ولا جرموقا فلا يجوز عندنا
 الا ان يكونا جلدتين ان استوعب الجلد ما يستوعب القدم مع الكعب
 او متعلين اي جعل الجلد على ما يلي الارض منهما خاصة كالنعل للرجل
 ولو لا يجوز المسح عليهما اذا كانا خفين لا يشقان ونفى الشفوق تأكيد
 للثبوت وفي بعض الكتب لا يشقان الماء ولا يشقان فالاول بمعنى لا يشقان
 الماء الى انفسهما كالاديم والصرم والثاني بمعنى لا يجاوز الماء الى القدم كذا في فتا
 وى قاضيان وعليه ارى قول ابو يوسف وعبد الفتوح قال في الترجمة و
 قبل يرجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره على ما روى الله لما مرض مسح على
 الجوربين من غير نعل وقال لقواده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا
 على رجوعه وحذ الجوربين الخنبيين ان يستمسكوا بالثبوت ولا يستدل على
 الشاق من غير ان يستد بيقين عند عدمه وبهذا حذا الخنبيين غير

انما هو في الجوارب
 في الجوارب
 في الجوارب

في الجوارب

في الجوارب

غير ما تقدم وقال الراشد فان كان خنبا يشي معه فرسخا فصلا
 بجوارب اهل مرو فعلى الخلاف انتهى ومثله في الجماعة وهو حسن
 الحدود وذا قال اعني ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من البود
 التركيب لا مكان قطع المسافة بها فاعبر قطع المسافة لانه
 هو المقصود من استعانة الرجل ثم قال الراشد ذكر شئ لانه
 للعلم ان الجوارب خمسة انواع من امكن سرق والغزل واليشق
 والجلد الرقيق والكمباس وذكر التفاصيل في الاربع من الخنبيين
 والرقيق والمنفل وغير المنفل والبطيخ والما الحاسس لا
 يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجورب
 ليس مخصوصا بما يلبس على اليد من الغزل بل يطلق على ما يلبس
 من الكعباس وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من القفوف
 ولعطف الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان الكعباس اسم لما هو من
 غزل القطن ويلحق به ما هو مثله في النسيج كالكتان الابر سيم
 جند فالمعول من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكعباس
 وما الحق به ومغفاه انه يجري فيه التفصيل من انه اذا كان جلد او
 منغلا او بطنيا يجوز المسح عليه اتفاقا والافان كان خنبا يمكن
 ان يشي به فرسخا او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز له
 على انه لو سلم عدم دخول تحت ما هو من الغزل لجاز المسح به بطريق
 الدلالة فانه امتنع من العمل على اليد من الغزل على ما لا يخفى فاما ان كان كذلك

في الجوارب
 في الجوارب
 في الجوارب

في الجوارب
 في الجوارب
 في الجوارب

في الجوارب
 في الجوارب
 في الجوارب

فلما يشترط لجواز المسح عليه ان يسب من الجلد جرح القدم والكعبين
 بل يكفي ما يطلق عليه اسم **المفصل** **فروغ** اذا تمت مدة المسح وهو متوقف
 لزوم نزول الخفين وغسل الرجلين ودون اعادة بقية الوضوء وكذا
 اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيه ان لو تمت المدة وهو في القعدة
 ولم يجد ماء يعني على صلواته او لا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو
 عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم ومن
 الشائع من قال تعد صلواته والاول اصح انتهى والذي يظهر ان
 الصحيح هو القول بالفسا ولا تسلم انه التيمم لاحظ للرجلين فيه
 بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله عضو من مكان الوضوء طهارة
 بغيرها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف ان نزعها ذمها
 عليه من البر فانه يتيمم ولا يستحب على الكفين على ما حقه الشيخ كمال
 الدين بن الرهمان وقد ذكرناه في الشرح **فصل في نواقض الوضوء**
 النواقض جمع ناقضة والمداوية العلة الناقضة المعاني اي العلم
 الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين اي خروج كل شئ خرج
 من القبل والتبريز من البول والغائط والدود والحصى والريح غير
 ان الريح من غير التبريز لا ينقض فلذا قال وان خرج من قبل الرجل او المرأة
 ريح مستنة **الصحيح** انه اي الوضوء لا ينقض ذكره في الجلط والاختلاف
 في ان الخارج من الذكر غير ناقض وكذا غير المستنة اذا خرجت من الفرج
 واما المستنة فقبيل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف في

انما هو في الخارج من فرج المفضاة والاختلاف في غيرها وان خرج
 الريح من المفضاة وهو التي انقطع الحجاب بين قبلها وبرزها كما
 فانفصل المسلمان فعن محمد بن عيسى عليه الوضوء للاحتياط وذكر في
 جامع قاضيه ان وكذا في غيراته يستحب لها ان تنوء للاحتمال
 مع ان طهارتها ثابتة بغيرين ثلاثة وان بالشك لكن قبل كون الريح
 من التبريز هو الغالب يخرج انما من التبريز وقيل ان كان مسبوغا او شامتا
 نقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج من التبريز يعلم انه لم يكن من الاعلى
 فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصى اذا خرج من احد
 هذه الموضعين **فصل في الوضوء للسبيل** الرطوبة وهو حدث في
 السبيلين وان قلت بخلاف الريح وان خرج الدود من الفم او من
 الاذن او من البرية لا ينقض لانه الدود طاهرة وما عليها من البقعة
 غير ناقضة لقلتها وعدم قوة السبيلين فيها وان ادخل الحفنة دبره
 ثم اخرجها ان لم يكن عليها بقعة لا ينقض او خالها الوضوء والاحوط ان
 لان عدم وجود البقعة نادرة فربما وجدت الا انها حقبة وكذا كل شئ
 يدخله وطرق خارج واما ما غيبه فخروجه ناقض لاحاقه بما يظن
 ونذا يقيده الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان اقطر الدهن في
 احليله فعاد فلا وضوء عليه عند اوج خلاها لها وذكره قاضيه ان من
 غيره ذكر خلاف وذكر ان الرهام ان فيه خلاف ابي يوسف فقط وهو
 الظ وان اقطر الفرج الداخل فخروجه ناقض اتفاقا وان اقطر الاذن

٤٤
 ١٤٢

اختلاف حكمك في كل موضع

والنقض بالبرية من الدود طاهرة

ثم عاود بعد يوم من الانتفاض وكذا ان عاود من الاذن وان عاود من الغم
 ينقض وكذا السقوط لا ينقض ان عاود من الانتفاض بعد ايام كذا في فتاوى
 قاضي خان وان استثنى الرجل احدى بطنه فمما خرج من بطنه البول و
 الحال انه لو لا ذلك القطن كان يخرج من البول فلا بأس به بل يستحب
 ان كان مريبه الشيطان ويجب ان كان لا يخرج ينقطع الآفة قدر ما هو
 يظن القسوة وكذا الحكم لو احتشى دبره ولا ينقض وضوءه ما لم يخرج
 البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان غابت القطنه ثم خرجها او
 خرجت هي بنفسها حال كونها رطبة انتقض وضوءه وان لم تكن رطبة
 لا ينقض كالتحريم بخلاف ما يغيب في الدبر فانه حذو وجهه يافق كالي
 احقق برهين ثم خرج وان ابتل الطرف الاخر من القطنه ولم يند
 البطل اما ظاهرها لم ينقض لما مر وان سقطت بعد ادخال طرفها
 ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم
 كرسف النساء وهو القطنه التي تحتش بها المرأة فرجها وهو
 في الاصل اسم للفطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة تنقض
 وان كانت يابسة فلا ينقض سواء كان الرسف في الفرج الداخل او في الخارج
 وان كانت احتشيت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقض و
 وضوءها سواء نزل البطل الى الخارج او لم يند لليقن بالخروج
 من الفرج الداخل وهو المعتبر في الانتفاض لان الفرج الخارج بمنزلة القطنه
 فكما ينقض بما يخرج من قبلة الذكر القطنه وان لم يخرج من القطنه

الفرج فحاله يخرج فالدخول هو
 موضع البكارة وهو بمنزلة الذكر في الغم
 والخارج هو ما فوق موضع البكارة
 وهو بمنزلة الشفوي مثله

هذا هو الوجه في الانتفاض

كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتشيت
 الفرج الداخل في ان نزل البطل الى الخارج الحشو انتقض
 والا اي وان لم يند الى الخارج فلا ينقض كما في حشو الاجل هذا القول
 مبني على ان الخارج من احد السبيلين اما الجفن من بين السبيلين فيجب
 انتفاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل الذي سيذكره خلافا للمشافعي
 وما لك ذلك كما في الدم ونحوه من الفرج والقدر بقوله عليه السلام
 الوضوء من كل دم سائل وتحقيقه في الفرج اما القتي فانه اذا كان ملأ الفم
 بان كان لا يمكن معه التحكم ويند ان لا يمكن اسساكه الا بكلف فانه ينقض
 الوضوء سواء كان ذلك طعنا او ما او مرة صفراء او سوداء وعن الحسن
 لو قاء الطعام او من الماء من ساعته لا ينقض وكذا القيء لو ارتفع
 وقاد من ساعته لا يكون نجسا قبل وهو النجس والصحاح انه نجس
 في البيع لحاجة النجاسة وفي القية لوقاء دورا كثيرة او حية
 سوائت فانه لا ينقض وذلك لانه طاهر لا يفسد وما استتبعه قبل
 لا يبلغ ملأ الفم فان كان القتي بلقي لا ينقض الوضوء وعند ابي محمد
 سواء نزل من الرأس او صعود من الجوف وقال ابو يوسف ان صعود
 من الجوف ينقض لانه نجس بالخجورة ولهم انه لرج لا تحلله النجاسة
 وما يتصل به قليل وهو غير نجس والطحاوي ما قال ان قول ابي يوسف
 حتى قال كيشة ان ياتوا بالعلم بطرف حكة ويحكي معه كذا في الخلاصة
 وفيه نظر مذكور في الشرح فان قاءا او ما اياها يكون من الرأس او من الجوف

الخارج

بما هو في قوله

غشيان کوکل و دونه
و بولنق آف
فانقشانا بواصره طبع
لا بولنق عليه

صدرت بغير علم وفتح الآل وكنس الآل
 وشديد الربا وصدري بغير علم والآل
 اسكنك بدفته خجسته كرهه
 الدنيا والفسيد لراوا حق
 قسب فلكم وزره وكوره بن
 صلح

صلى الله عليه وسلم
وآله وصحبه وسلم

القطن ونحوه عليه فينجح وسرى فيه نظر ان كان جال لوزكه و
 لم يمسح ولم يضع عليه شيئا لسال نقض والا فلا ينقض لان المعية
 خروج ما من شأنه ان يسيل نفعه لولا المانع ومن السائل لو كان
 ولا يبرأ منه دم فانه ينقض ان كان البراق غاليا بان كان الى ابيض
 اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غاليا بان كان الى السمرة اقرب
 فعليه الوضوء لانه غلبته تدل على سبيل انه لو مغلوبية على عدم ذلك
 ان استويا بان كان فيه صفرة شديدة نارية يتوقفا احتياطا
 لان سبيلانه نفعه اظهر ومنها لو مضى شيئا وراى اثره اليوم عليه
 فلا وضوء عليه وكذا لو راى الدم على الخلال لانه ليس مثل قاله
 قاضي خان وقال بعض المشايخ يعني ان يضع كره او احد صفة ذلك
 الموضع فينظر ان وجد اليوم فيه اى من الشئ الذى وضعه من الكرم
 ونحوه نقض الوضوء والا فلا وفي الخلائى سئل ابراهيم عن الدم اذا
 اذا خرج من بين الاكثان فقال ان كان موضعه معلوما وسال نقض
 وهو نجس وان لم يعلم وخروج البراق فانه ينقض الغالب ومنها ما
 روى عن محمد انه قال الشئ اذا كان في عينه رمد وسيل الدموع منها
 اى من عينيه امرؤة فعمل مضارع من معول محمد بالوضوء لوقت كل صلاة
 اى كساية اصحاب الاغذال ان اخاف ان يكون ما يسيل من عيونهم
 فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك بين الشئ والشمات الا انه ذكر الشئ
 باعتبار الاكثر والافرق بين المودود وغيره من الاوجاع بل كل ما يخرج

فانفس

من علة مع وجع سواء كان من العين او الاذن او السرة او العدى
 او نحوها فانه ناقض على الصحيح لانه صديد بخلاف ما اذا كان بدون وجع
 وفي الفتاوى القريب من العين وهو يخرج العين البقية وسكون الرمد
 يخرج بخروج ما يخرج من العين لانه يخرج الذى لا يبرأ اى لا يحف ولا
 يسكن وهذا اذا اخرج لانه من جملة القروح واما صاحب الجرح الذى
 لا يبرأ بالجمرة لا يحف اى لا يسكن دمه عن الشئ فمن يمسح البول اى عدم
 السمسكة والسجى منه وكذا من به رفاف الدائم وانقلبت الرشح او
 استطلق البطن فينقضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء
 في الوقت ما شاء من الوضوء والنوافل فاذا خرج الوقت بطل
 وضوؤه وفي بعض النسخ وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة
 اخرى وهو لنظر القدورى وفيه رفع توقع ان يبطل وضوؤه بالنظر
 الى صلاة ولا يبطل بالنظر الى صلاة اخرى وان توقضت المسح منه
 حين تطلع الشمس من طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند ان حيفته
 ويخرج خلافا لابي يوسف وزفر بن علقمة وضوؤه ينقض بخروج الوقت
 فقط عند ان حيفته ويخرج وبالدخول فقط عند زفر وباتهما وجد عند
 ابي يوسف في الصورة المذكورة حصل دخوله ولم يحصل خروج شئ من
 عند ابي يوسف وزفر لا عند الحيفة ويخرج وفيما اذا توقضت قبل طلوع
 الشمس ثم طلعت وجد بخروج ولم يوجد الدخول ينقض عند الثالثة
 لا عند زفر وينبغي وجوب الجرح ان يربط جرحه بغيره لئلا ينجس

وان لم يكن متعاضداً فانه الطهارة واجبة بقدر الامكان فان اصاب
الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الاربع رمية غسله لانه غلبه هذا
اذا علم او غلب على قلته انه اذا غسله لا يتجسس ثانياً قبل اداء الصلوة
ليكون الفصل مفيداً ولو كان استوجب الذي اصابه ذلك الدم بحال
يتجسس قبل الفراغ من الصلوة ثانياً جازله ان لا يغسل هذا هو المختار
للمفتوى وقيل لا بد ان يغسله في وقت كل صلوة مرة وصاحب العذر
اذا منع الدم ونحوه عن الخروج بجراح يخرج من ان يكون صاحب عذر
لانه يمكن الصلوة مع الطهارة الكاملة الدم النافي ولهذا المعنى
المفتى لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتضت ومنعت
الدم عن الخروج حيث لا يخرج من ان يكون حائضاً لان صفته الحيض
اذا تفرقت لا يوقف بها وهي على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر
فانه متعلق ببقية الخروج المتأقصة ولم توجد رجة به جدي يخرج
منها ما هو صديد هو سائل وقد صار صاحب عذر فتوضأ
منه ثم سأل الترخية التي لم تكن سالكة قبل الوضوء بقبض ذلك
وضوءه لان الجدي قروح متعددة لا قرح واحدة فصارت عنه له
جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يبرأ ولو توضأ لاجله ثم
سأل الآخر وظل مسكناً المخبرين اذا كانت الدم يخرج من احدهما
وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن يبطل بقبض
وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الايم يس من يفعل به جرح

خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يبرأ عليه وقت صلوة كامل
الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه وهذا تعريف صاحب العذر
في البقاء بعد تفرقه كونه صاحب عذر فما دام يوجد منه لا كل وقت ولو مرة
فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تفرقه ابتداءً انما يكون بان لا يمكنه
ان يتوضأ ويصلي خالياً من العذر الذي ابتلى به من اول وقت
صلوة الى آخره في شرط في الثبوت استيفاء الوقت بالحدث على هذه الصفة
كما يشترط في الزوال استيفاء الوقت بالطهارة منه بان يرضى الوقت
ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في
كل وقت مرة واذا توضأ صاحب العذر لحدث آخر غير الذي ابتلى به
والدم دونه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل عليه الوضوء
ذكره في احكام الفقه لانه الوضوء لم يقع لذلك العذر بل وقع لغيره
وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له واذا انقطع الدم وسنن من الاعذار
وفنا ما لا يخرج منها ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر المنقطع فان كان
قد توضأ وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح بطهارة
الاحتياط وكذا لو كان على السبيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة
المعذورين وكذا التوضأ على الانقطاع وصلى على السبيلان لان العذر انما اعتبر
للأداء وهو قائم وقت الأداء وان توضأ على السبيلان وصلى على الانقطاع
وتم الانقطاع يفني بقبضه عن الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذوى
الاعذار والعذر منقطع كذا في المكان راجعاً ان يشترج ما ذكرناه

بالنفس فسقطت من انفة كتلة وم الكتلة بعظم الكافي للجملة المجتمعة
 من خواتم الطمان والمراو به هنا قطعة مجتمعة من الدم الجامد لا ينقص
 وضوءه لان العلق وهو الدم المجد بحارة الطبيعة خرج عن التسمية
 والدم الجني هو المسفوح اي السائل وان قطرت اي الدم فانه يذكر
 ان يثبت انفسه وضوءه للتبدل القوي وهو الكبار من الجنان اذا
 من العضو وامتلاء واما ان كان كبيراً بان كان ماضية يمكن ان يسيل
 من العضو انفسه الوضوء وان كان صغيراً بان كان
 من ذلك لا ينقص اما العلق اذا سقطت الواحدة منه العضو
 حتى امتلاء به وكانت بحيث لو سقطت لسقطت لسانها الدم
 الوضوء وان لم ينقص ذلك القدر لا ينقص واما النوب والبعوض والظفر
 والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى وامتلاء واما لا ينقص اما الدم القليل
 الذي ليس قوة التبدل او القليل الذي لا يلاءم الدم فانه لم يكن
 كل واحد منهما حدثاً لم يكن حدثاً عند ابي يوسف وهو الصحيح خلاف ذلك
 فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة به وان اى ولو غش و
 زاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا يجنبه لانه لو كان حدثاً
 لنقص الظهارة وكذا النوم ناقص للوضوء اذا كان النائم مضطجماً
 اي واضعاً جنبه على الارض او متكئاً او معتماً على مرتبة او مستنداً الى
 شيء بحيث لو ازيل سقط النائم اي صار من الكسبي فانه حال لولا
 ذلك الشيء لسقط لقوله لم العيان وكاء الشيء عن نام فليوضأ

من خواتم الطمان والمراو به هنا قطعة مجتمعة من الدم الجامد لا ينقص
 وضوءه لان العلق وهو الدم المجد بحارة الطبيعة خرج عن التسمية
 والدم الجني هو المسفوح اي السائل وان قطرت اي الدم فانه يذكر
 ان يثبت انفسه وضوءه للتبدل القوي وهو الكبار من الجنان اذا
 من العضو وامتلاء واما ان كان كبيراً بان كان ماضية يمكن ان يسيل
 من العضو انفسه الوضوء وان كان صغيراً بان كان

١١١

وفي الكافي لو نام مستنداً الى شيء لو ازيل سقط لا ينقص في ظاهر المذهب
 وعن الطحاوي انه ينقص لانه اذا كان بهذه الصفة وجوز والاحتياك
 من ظهر وجهه وقول الطحاوي هو من رخص صاحب الحداية والقدرى وغيرهما
 وهو الاصح ولو نام جالساً يتمايل برجليه من مقده عن الارض وربما لا
 قال الحلواني في ظاهر المذهب انه ليس حدث وقال الحلواني لا ذكر للفتاوى
 مضطجماً والظاهر انه ليس حدث لانه نوم قليل قليل وقال القفاي
 ان كان لا ينام عاتمة ما قيل عنده كان حدثاً وان كان يسير هو عن حرف
 او حرفين فلا وان قام في الصلوة قائماً او ركعاً او قاعداً او ساجداً
 فلا وضوء عليه لقوله لم لا يجب الوضوء على من نام جالساً او قائماً
 او ساجداً حتى يفتح جنبه فانه اذا اضطجح السجدة مفصلة وان كان
 اي الرجل خارج الصلوة فنام على هيئة السجدة فيه اختلاف بين
 المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثاً في هذه الاحوال في الصلوة
 اما خارج الصلوة فيكون حدثاً واليه مال المنصف حتى قال في ظاهر
 المذهب انه يكون حدثاً وهو المروي عن ثمس الاثمة للحلواني وقال
 في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة ولا في
 الحداية مع عدم الفرق والمعتمد ان نام على الهيئة المستوية في سجود
 رافعاً بطنه عن مخدته بجانباً مرتفعاً عن جنبه لا يكون حدثاً ولا ناقصاً
 حدث لوجوده نهاية السجدة المفاصل سواء كان في الصلوة او خارجاً
 رجعاً وانما حقيقة في المشرح وان نام قاعداً مستقيماً او غير مستقيم

من حيث ان القعود او اضعاف التبة على عقيب حال كونه مستويا على
او اضعاف بطنه على فخذيه لا ينتقض وضوءه ذكره محمد في كتاب صلوة
الارض وفي الزحيرة لو نام قاعدا ووضعت التبة على عقيب صاشره
الكتف على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في الجسوطين المتكئين
وهذا هو الاصح لانه اذا نكبت على وجهه وجعل بطنه على فخذيه ارتفع
جانب الخلف من مقعدته وزال التمكن واما لو جعل التبة على عقيب
يضع بطنه على فخذيه فعدم التقض ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة
في فتاوى قاضي خنجران بخلاف صورة الحائض ولو نام بحيث يبان جليسه على
البيتية وكيفية شد ساقيه لما انفش شئ محيط من ظاهره على الارض
عليه شدة تمكن العقدة وعدم تمام الكسرة خاء وكذا لو وضع فخذيه
على راسه على ركبتيه لما قلنا وفي الخلاصة فان نام متربع لا ينتقض
الوضوء وكذا لو نام متوركما وهو ان يخرج قدميه من جانب ويضع
البيتية بالارض وان سقط التاميم يوما غيرة ناقض ينظر ان التبة بعد ما
سقط على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان التبة عند اصابتها
الارض فلا فصل لا ينتقض وان التبة قبل السقوط فلا وضوء عليه
وعلى محمد انه ان زاحل مقعده الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان
انتبه قبل ان يزايلها فلا مال في الخلاصة والفتوى على رواية ابي حنيفة
وان نام على دابة غير يانعة ينظر ان كان نومه عليها حالة السجود او حالة
الاستواء لا ينتقض وضوءه لتمكن مقعدته وان كان ذلك حالة السجود

لعدم تمكنها ولو كان راكعا في الاكاف او في السج لا ينتقض وضوءه
في الحائضين اي حمل الحبوب وضوءه من السجود والاستواء وكذا الاغنياء
والجئون كل منهما ناقض للوضوء وان اي ولو قل لكونه فوق
التاميم لانه التاميم اذا نبت انتبه بخلافهما وكذا السكينة ناقض ايضا
وضوء السكينة اي علامته ان لا يعرف السكينة الرجل والمرأة هذا احده
عند ابي حنيفة في اجاب الحد لانه نقض الوضوء والصحيح في حدة
في النقض ما قاله في الحيط انه اذا دخل في مشيته بكسر الميم تحرك اي غير
اجتياز في فوضو كانه بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزال العسكة به
وكذا الفقهاء في كل صلوة ذات ركوع وبحود تنقض الوضوء والصلوة
فيما سئل كان الفقهاء عاملا عاما بانه في الصلوة او ناسيا
ذلك لقعود من فحك في الصلوة فقهره فيلعب الوضوء والصلوة
وان فقهره في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة او سجدة التماس لا ينتقض
وضوءه ذكره في الاثر لانه الحديث ورد في صلوة مطلقة فمن كان كامل
ذات الركوع والسجود وان نام في صلوة ثم فقهره فسدت صلوة
ولا ينتقض وضوءه ذكره في الاصيل مال في الخلاصة وهو المختار وقال
في الحيط فسدت صلوة وضوءه وبه اخذ جماعة المتأخرين
وعند ابي حنيفة ينتقض الوضوء ولا تنقض الصلوة والتميز اختاره في الاسلام
في الاصول ومن بعده من الاصوليين ان فقهره التاميم لا تنقض الصلوة ولا
الوضوء والمختار هو الاول القى اختاره صاحب الخلاصة وان قرئ قوله

لم يبدل عضفا من اعضاء الوضوء ونسبى الى عضو هو ذكره في مجموع التوارا انه
يفعل الرجل اليسرى ومن رايه بلا بعد الوضوء لا يعلم هل هو مأا او لم
ان كان اول ما عرض له اعداء الوضوء وان كان الشيطان يريد به كثره الا
يلتفت اليه ليتيقن بالطهارة وسكته في الحدث وينبغي ان يفتح فرجه
وسراويله بالماء اذا توضأ قطعا لو سوسعه او يمشي بالقطن
فصل في بيان نجاسة الحقيقة النجاسة على ضربين اي على
نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة اما النجاسة الغليظة فهي
كالعذرة وهي بجمبع الانثا والبول اي بول مالا يؤكل كسوى الفرس
والدم المسفوح والبرص والكلب اي رجليه وكذا سائر سباع الهام
وكم لا ينزله ويجمع اجزائه هذه الاشياء نجاستها يجمع عليها الا
شعر الانسان فانه ينفذ عنه نجاسة لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا لم مالا
في كل شيء الا ما ينجس مذبوحا بالتسمية حقيقة او حكما والزناج
مسلم او كذا في فاة تلك في اللحم نجاسة غليظة اما الزناج
فذلك الحيوان بالتسمية حقيقة او حكما كالتاسي وكان الذابح مسلما
او كذا بيا وصلى احد مع كذا او جلده قبل الذباغة فينجس ما صلت
هذا الذي ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان
الدم لا يطهر بالذكاة قاله في الاسرار وغيره وقد حققناه في شرح
الاختصار فانه لا يجوز الصلوة مع كذا اذا زاد على الذبح وكذا جلده
فانه اذا ذبح بابتسامة لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس العين واما لو

لو ذبح جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة
الشافعية لما تقدم انه نجس العين وروى عن ابي يوسف في غير ظاهر
الرواية انه يطهر بالذباغة ويجوز بيعه والاتقاع به والصلوة به
وهو غير الصحيح اما الاوراث فجمع روث ربيع وفي الحافر والا
الاحتناء وهو جمع حتى وهو روجع بوع البقر والغنم فكلها
نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة الاوراث
والاحتناء سوى الغنم خفيفة وذكره في غنية الفقهاء وكذا في غيرهما
بول الحمار وحمار البعوض والبطة وكذا حمار الاوز والحماري وما شابه
ذلك مما يستحيل ان يمتنع ونجاسته نجاسة غليظة اي على
واما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يؤكل كسوى الفرس
ابن يوسف واما عند محمد فبول ما يؤكل كسوى الفرس وهو قول مالك
وحذر مالا يؤكل كسوى الفرس وهو روجع البقرة وكون حذر
مالا يؤكل كسوى الفرس خفيفة اما هو في رواية الحنفية ورواية
عن ابي حنيفة وابي يوسف كلاهما طاهران وروى عن ابي حنيفة
غليظة وروى الاخرى انه نجاسة غليظة عند محمد وعند ابي حنيفة هو طاهر
ومحذر شمس الائمة السرخسي في بسوطه وفي الجامع الصغير لقابضان
انه خفيفة عندهما مغلظة عند محمد ومحذر صاحب الهداية وقول
المحقق وقال محمد كلاهما طاهران يعني بول ما يؤكل كسوى الفرس وحذر ما يؤكل
كسوى الفرس صحيح لما مر من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ابن حنيفة

ما لا يكله طاهر عند عذري واما بول ما يكل فسم وقد ذكرناه واما بول الفقرة
 ففي ظاهر الحديث هو نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد بن ابي يعقوب
 بول ابيه طاهر للضرورة لعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه وقال الغني
 ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب وهو حش لانه العادة تحذر الاواني
 فلا ضرورة في حقها بخلاف الثياب واما حش ما يكله من الطيور
 سوى الدجاجة والبط والاوز وخوها فطاهر عندنا وذلك كما كانت
 والمقصود وخوها للاجماع على اقتنائها في المساجد مع الامر
 فلو كان حشها نجسا لما تركوها فيها ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه
 طاهرا وكذا بعد الفارة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا بحيث
 لا يظلم طعمه لعموم البلوى وفيه نظير ذكرناه في المتنجس وفي فتاوى
 قاضي حنين وبول الحرة والفارة نجس في الظاهر الروايات يفسد الماء
 والثوب ولو طعن بعد الفارة مع الحكة ولم يظلم رائحته يعني للضرورة
 البيضاء اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في الحرق لا تقدر وكذا
 السخلة اذا وقعت من امها رطبة في الماء لا تقدر لانه الرطوبة التي
 عليها ليست نجسة لكونها في محلها وكذا الانفة ^{في} كسرة اللحم وفتح الفاء
 وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند
 ابي حنيفة اذا خرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة او مائعة
 وعندنا المائعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بانفسد اما لو خرجت
 من مذقة فلا خلاف في طهارتها والكلاب في لبنها عيبته على هذا اما

اما الماء المستعمل نجاسة غليظة عند ابي حنيفة ورواية الحسن بن
 زياده عنه وعند ابي يوسف نجاسة خفيفة وهي رواية عن ابي حنيفة
 ايضا وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا طاهر على طهور وبه اخذ
 اكثر المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه لم يزل ومن البتة
 دم والصبي به التحرز عنه فكان طاهرا ولم يزل عنهم التهام مملوؤه في
 الاسفار سيما في الاماكن القذرة الماء والا ان بعضهم اخذوا من عضو
 غيره واستعمله نذل على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون
 مستعمله حدثا او غير حدث فلاف لفرقه في غير الحديث والماء المستعمل
 هو كل ماء ازيل به حدث كما اذا استعمل من به حدث ولو بلانية او
 استعمل في البدن على وجه القرية اي العبادة اي قصد بالاستعمال
 التقرب الى الله تعالى ولو كان مستعمله غير حدث كالوضوء على الوضوء
 فهو بغير استعمال باحد عذرين الامر من عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا يغير الماء مستغلا الا بالقرية فلو نوى ضاوا وغسل
 وهو حدث بلانية كتعليم الغير او التبرؤ لا يغير الماء مستغلا عنده
 وان كان قد ازيل به الحدث لعدم نية القرية ثم انما يغير مستغلا
 اذا زال من البدن في الفسل او عن العضو الذي يستعمل فيه في الوضوء
 للضرورة التطهير وعند البعض لا يغير مستغلا حتى يستقر
 في مكان والصحيح انه كما زيل العضو مستغلا لزوال الضرورة
 وقوله المستعمل في البدن احتمل انما يستعمل في غيره كالثوب مثلاً

فانه لا يصح استعماله ولو كان مع نية العزبة ويدخل فيه ما لو غسل يديه
قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة فانه يصح استعماله ويخرج
على ما ذكرنا امرأة اغسلت القدم او الفصاع او غسدت يدها
من الوضوء او العجين لا يصح لكن الماء استعمالا ان لم يكن عليه حدث
بالا اتفاق لعدم وجود شئ من الامرين والآ فاعلى قول محمد خاصة
وغيره فمأوى فاصحان الحدث او الجنب اذا دخل يده في الاناء للام
غرفة وليس عليه ما يجاسه لا يفيد الماء يعني لا يصح الماء مستعملا
وكذا لو ادخل يده في الجنب الى المرفق لا حرج لكن لا يصح استعماله
وكذا الجنب اذا دخل رجله في البراء لطلب الدلو لا يصح استعماله للضرورة
بخلاف ما لو ادخل يده او رجله للبراء ولو ادخل الجنب الماء بغير البراء
المقصود لا يصح استعماله عند محمد وقال ابو يوسف لا يقي طهورا
قال قاضيان هو الصحيح وان ادخل الجنب او الحدث يده في الاناء
يريد الفصل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصح استعماله وان
ادخل الكف يصح استعماله كذا في الخلاصة وفيها الظاهر اذا اغتسل في
البراء بنية العزبة افسد وان اغتسل لطلب الدلو وليس عليه بنية نجاسة
ولم يدرك فيه جسده لم يفده عندهم جميعا اقول وكذا لو دلكه لزالة
الوسخ ولو غسل الحدث عتبه اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصح
استعماله وكذا اذا غسل ثوبا او اناء طهورا وان ادخل القبيح يده
في الماء وعلم ان ليس به نجاسة يجوز الوضوء به وان شك في

في طهارتها رتب سحب ان لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا لم
يوضأ به القبيح فان توضأ به نائبا اختلف في المتأخرين والجمهور
انه يصح استعماله اذا كان عاقلا لانه نوى قربة معتبرة وان انتفع من غسله
الجنب في الاناء لا يفيد الماء امان سال فيه سيدنا فانه يفيد وعلى
هذا حوض الحيات وعلى قول محمد وهو المختار لا يفيد ما لم يند عليه
ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانقعاع به وبالماء النجس في تحويل
الطين وسقي الدواب وكل اهاب وربع فقط طهر لقولهم
اذا اهاب وربع فقد طهر والاهاب ان شتم للجلد قبل التبرج
واذا طهر جازت الصلوة معه ملبوسا او مفرشا او محمولا
الا جلد الخنزير نجاسة عينه والارتمى كرامته وذكره في التبرج
اي شرح الاسجاني في سورة بعض النسخ صرح به كل حيوان اذا
ذبح بالشر طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير
سواء كان مأكولا للحم او غير مأكول للحم وقد تقدم الكلام في هذا
مستوفيا في اول الفصل جلد الارتمى اذا وقع منه مقدار ظفر في
الماء يفسد الماء لانه نجس والنجاسة في كل مكان سوره نجسا
لا يطهر لحمه وجلده بالذكاة وقد تقدم الكلام عليه والاصح طهارة جلده
دون لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالشرع وعصبة الميتة
وعظمها وقرنها وريشها وشعرها وموخرها وظلفها وكذا اجافها
فريشها ومخلفها وكل ما لا تحل الحياة منها طاهر اذا لم يكن عليه رطوبة

ما روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال قال الله تعالى
 من العيت لها فاما الجلد والشفوف فلا بأس والكلام عليه سنون
 في الشرح واما جلد الفيل فيطهر بالاباغ كسابر السبلع وعظمه طاهر
 بجوز يبعة والانتفاع به الا عند الحاجة فانه عند الفيل عيش العين كما
 في الجوز فلا يجوز الانتفاع منه بشئ وروى عن محمد امرأة صلت وفي
 عنقها فلانة عليها سعة اسد او ثعلب او كلب جازت صلواتها تطهر
 هذه الاشياء وكذلك سعة الانسان وعظمه طاهر في الصحيح بخونه
 الصلوة معه مطلقا على ظاهره الخشب وعن محمد انها لا تجوز اذا زاد
 على قدر التزعم وذكر الشيخ الامام السباكتي بكسرة الحيرة واسكان
 السنين المحملة بعدها ياء موحدة والفاء ثم نون ساكنة وكافا نون
 الاسبابكة قرية من قري السجيا بفرس في شجر السجيا اي في ارضها
 خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع ببولك الميته لا يجوز الصلوة
 مالم يغسل لانه يجس بعد الاباغ بالودك فيطهر بالفصل ثلثا مع العلم
 وان علم انه مدبوع بشئ طاهر جازت الصلوة به وان يغسل ورن
 انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر فلا فضل ان يغسل بغيره ولا يشك
 ورن لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة والاباغ طهارة وهي ازالة
 التين والفساد عن الجلد على ضربين حقيقه وحكمية فالحقيقية ان يذبح
 بشئ طاهر من الادوية المعقدة للذبح كالعوض والسحرة والشت
 والحل والقرظ ونحوها ولو اصابها الماء بعد الاباغ الحقيقية فاجل
 في صومق يراعى

في الجوز يبعة
 في الجوز يبعة

الذكر في ذكره ان ياء حرم الحرام

بالفتنة وتشد ثانيا كوكبك
 في قوله وركبوا وركبوا
 في قوله وركبوا

مطيب الزايع

في قوله سم اغاجي

فاستل لا يعود نجسا واما الحكمة فان يخرج للجلد عن حكم الفساد ويزول
 التين عنه من غير استعمل بشئ من الادوية بل انا بالتراب اي جعل التراب
 عليه او جعله في التراب او بالشمس اي وضعه في الشمس او بالغا في
 الدج فيزول رطوبة بانه بهذه الاشياء ويصير مدبوعا طاهرا ولكن لو
 اصابه بعد الاباغ الحكمة ما في حقيقه فيعود نجسا روايتان
 في رواية يعود نجسا لعود الرطوبة وفي رواية لا يعود نجسا وهو الصحيح
 لانه هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبة النجسة التي كانت فيه
 وكذا حكم الثوب اذا اصابه مني فترك ثم اصابه الماء وكذلك الارض اذا
 اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا البيرة اذا نجست فغارت
 اي غارت ماؤها ثم عاد ماؤها فكل من هذه المسائل روايتان فيعودها
 نجسا والاصح ما عرفت ان عدم العود في الغنى العود وقوله في فتاوى
 قاضيان ان الاظهر في البيرة ان يعود نجسا في صحيح بل المذكور فيها في فضل
 البيرة الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة التبرج وذكر في الخط الاظهر ان
 لا يعود نجسا لان الزايل لا يعود بلا سبب جديد **فصل** في البيرة واذا وقت

في

في البيرة نجاسة تخرجت اي اخرج ماؤها وكان يخرج ماؤها من الماء
 طهارة لها فلا يحتاج الى غسلها او بشئ اخر فان وقعت فيها فارة او
 عصفورة او ما يوخرجها في القدر ينخرج منها عشرون دلوا الى ثلثين
 ما روى عن انس انه قال في فارة ماتت في البيرة فخرجت من ساحتها
 ينخرج منها عشرون دلوا فالعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق
 قال في الاظهر فيه نقله الدرر

الخنزير والمقبر هو الدلو وسطا وهو ما يبيع صاعا من الخبز المعتدل
 فله سائمة جامعة او دجلة او سورا او قاربها في الجنة ^{ترج} من الرزق
 دلو او حصون كذا في الجامع الصغير ^{كذلك} قال الهذلي هو لاطم من قول
 القرد ركب الى ستيك كدبة ابن سعيد الخوري انه قال في الرجاجة اذا ما
 في البئر ترج منها اربعون دلو او كذا البيان في الايجاب ^{والمعنى} بل هو الترخا
 والامات فيها كذا وادى ترج جميع الماء ^{لما روي عن ابن مسعود} ان رجلا
 وقع في زمزم بين سائر قاربه ابن عبيد فاجتمع امره بها ان ترج وكذا
 بترج جميع الماء ان استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم يزل ولم يقب
 في الماء لان الخنزير النجس العين وكذا الكلب في رواية في رواية النجس العين
 وعند ابن حنيفة لا وقد استوفينا ذكر الاختلافات في الشرح ^{وكذا حيوان}
 سور الكلب والخنزير على ذكره اذا اخرج حيا وقد اصاب الماء في انظر
 ان كان سور طاهرا ولم يعلم انه عليه نجاسة لان نجس الماء ولكن لا يتوقف
 منه احتياط لاحتماله انه كان عليه نجاسة او انه حدث عند الوقوع ومع هذا
 ان توفاه جاز لان الامر عدم ذلك لا ما كان غالبا كما قلوا في الفأرة اذا
 هربت من الهرة فسقطت في البئر نجستها الغلبة البول منها عند الخوف
 من الهرة وان كان سور نجسا ينجس كله ايضا ^{بمسورة} والظاهر وجوب النجس
 فيما لو نجس سواء اصابه الماء او لم يصب عليه ما انتاز قاصي خان و
 حققناه في الشرح وان كان سور مكروهها ينجس منها عند ذلك ونحوها
 نجسا بالذات في الخلاصة احتياطا وان كان سور مكروها ينجس كله ايضا

قال لم يصيب منه الماء لا يكف نزع كذا في مسائل السباع وقيل عندها نجس الجوارح

لينجس السمك كذا روي عن ابي يوسف في الفتاوى ^{وهذا كذا} من بئر حذاف
 وان انتفع فيها الحيوان الواقع او نفع ^{ظاهر} شرح جميع ما فيها من الماء
 سواء صفه ذلك الحيوان او كثر سواء بعد ان كان مما يفسد الماء وكذا
 لو وقع فيها رتب الفأرة ونحوه لانتاز النجاسة في جميع الماء وان وجدوا
 فيها فارة ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنفخ اعادوا صلوة
 يوم وليلة اذا كانوا متوضعا منها في ذلك اليوم واليلة وغسلوا كل
 شيء اصابه ماءها في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او شحت
 اعادوا صلوة ثلثة ايام وليلاتها او ما اذوها بوضوئهم منها في الزمان
 المذكور وغسلوا كل ما اصابه ماءها فيه عند ابن حنيفة وقال ابن عيسى
 اعادوا شيئا ولا غسل شيء حتى يتحققوا متى وقعت لاصح لانها و
 قد تلت الساعة فان كانت او كانت ميتة متفحفة او متفستحة ثم
 وقعت برج او غيره ولا في حنيفة ان كونها في البئر بسبب ظاهرها
 به فيجمل عليه احتياطا والاشفاق او التفتيح يدل على طول المدة فقد
 بالثلث باعتبار الغالب واذا وقعت بكرة او بورتان في البئر من غير
 الابل او الغنم فاحترجت مما قبل التفتت لم ينجس البئر ^{او ما عدا ذلك} استحسن
 لرفع الحج لان ابار الفلوات ليس لها عظمة والمواشي يتوضعون
 والرياح تعبت فجعل القليل عقارا من الكثير وان اضرحت بعد التفتت
 ينجس وانما سألنا ينجس على كل حال لان النجاسة التي اضرحت وقعت في الماء
 قليل فنجسه ما لو وقعت في الاناء وان وقعت في البقرة او بورتان

مذهب الجمهور في البئر والابن حنبل

في اللبن وقت الحلب فاضربت حين وقعت ولم يبق لها اثر
 لم يتجشس اللبن ايضا كما لم يتجشس البئر وهو مروي عن علي رضي الله
 عنه وقت في غير زمان الحلب فهو كوقوعه في سائر الاواني فيجشس
 في الاربع لانه الضرورة انما هي في زمان الحلب لان من علمتها ان يكون
 ذلك الوقت والاحتمال عن عيسى والاكذلك غيره وروى عن ابي حنيفة
 البصرة اذا كانت يابسة لم تنفد الماء في بئر الماء ما لم يتكثرت النماظر
 لعموم البلوى وفيه اشارة الى ان الرطوبة ليست كذلك وفيه ان
 حدة الكثرة ان يتكثرت النماظر وهو الصحيح وقيل ان لا يغلو كل دلو من
 بيرة او بعيرين وعن محمد بن ابي خزيمة وجب الماء في الرطوبة والكل
 المنكسرة اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم افعى فيها بالجنس
 وبعضهم سويها اي بين الرطوبة واليابسة والمنكسرة والصحيح وهو
 مختار صاحب المحمدية لتحقيق الضرورة في الجميع والادوات والا
 حشااء بمنزلة المنكسرة للتحليل والرخاوة فيما وكذا الاحتفاء و
 اكثر المشايخ على انه يثبت فيه الضرورة العامة والبلوى ان كان
 فيه ضرورة بلوى بغير الاحتراز ووقوع الحجج كآبار الفلوات
 الغير المحفوظة الكثيرة الطارق لا يحكم بالنجاسة للضرورة وان كان
 الاحتمال من غير مقتضى كآبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق
 في غير منزلة الاناء لا يعني فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه
 فان الجميع يستدلون بالضرورة فيقترن الماحي فيه والبروت اذا كان

انما يثبت في
 نزل في

صلاية تلتقي

صليبا فهو بمنزلة البصرة في الحكم وان وقع خمر الحام والعصفور في البيرة
 لم يفسد ماؤها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا للمشايع وان وقع
 جزء الواجبة افسدة لانه نجس غليظ كذا البقرة والاوز وكذا امات
 بهه وحز الحفاش وبوله لا يفسد للضرورة وكذا اذرق من لا يؤكل
 لحمه من الطيور فانه طاهر عندها في رواية خلافا لمحمد وهو يفتي بفساده
 فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة وابي
 يوسف ان ذريق سباع الطيور نجس نجاسة خفيفة لا يفسد
 الثوب الا اذا فحش وفسد الماء القليل كسائر النجاسات الخفيفة
 ولا يفسد الماء الكثير عالم بغيره كسائر النجاسات ويفد الاواني وان قل
 الاكلان صونها عنه ولا يفسد ماء البيرة الا اذا كثرت لتغذر صونها عنه
 وان بالث شاة او بقر او غيرها مما يؤكل لحمه في البيرة فيجشس لانه
 حنفية النجاسة لا تظهر في الماء ويكفي صون البيرة عن ذلك الا عند محمد
 لانه طاهر عنده وان قطرت دم او حمرة في البيرة ولو قطرة واحدة ينزع
 ماء البيرة كله للنجس وفي الزجيرة جنب نزع من البيرة ولو اقصت على
 راسه ثم استقي ولو اخذت فطر من جسده في البيرة لا يجشس البيرة وان
 قدر ان الماء المستعمل نجس للضرورة اذ في الحرز عنه في هذه الحالة
 حرج وان وقعت جنب او حدث في البيرة او دخل فيها لطلب الدلو
 اي لم ينوي غسل الوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب الماء
 نجس قالوا لانه اول ملاقات الماء صار مستعملا والمستعمل نجس

طاهر الحلب طاهر

فلما في بحية الاعضاء وهو بخس فلم يزل عنها الحديث فبقى على جانبته قال في
رواية اخرى خرج من الجارية اذا كان غصصا واستغنى ثم انه يتجسس
الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن من حوضه من الجارية
قال في الهداية وعندنا ان طاهر لانه الماء لا يطهر له حكم الاستعمال قبل
الانفصال للضرورة وهو اوفق الروايات عنه انتهى وهذا الصحيح
وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر لانه ابا يوسف لا يشترط
الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهر الرجل
وصيئذ فالأمر لم يزل به حديث ولا استعمال للقرينة فبقى مكانه وقال محمد
كلاهما طاهران الرجل لمح حوضه عن الحديث والماء لانه لم يقم بقرينة
لعدم اليقينة هذا كله اذا لم يكن على يده او ثوبه نجاسة حقيقة وان كان
على يده نجاسة حقيقة او كان مستجيبا بغيره الماء يتجسس الماء بالاعتناء
ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهو كالجنب وان كان
قبله فكالطاهر غير الحديث ولو وقعت في البيرة اكثر من فارة واحدة
فقد روى عن ابي يوسف انه قال الاربع ينزع عشرة وثلثون
ولو تخلفك الاربع حكم الواحدة وان كانت الفارة الواقعة تحت يده
ينزع اربعون ولو اوشى الماسح فحكم الزايد على الاربع اما
النزع حكم الوجابة فاذا كانت الفارة عشرة ينزع ماء البيرة كله فكلوا
بغيره الكلب ومن جدد الفارتان اذا كانتا كهيئة الوجابة ينزع اربع
وفي الحديثين ينزع كل الماء كذا في النجاسة وهو اقبس من قول

انهم لم يلبسوا

من قول ابي يوسف الا ان يكون مراده الصغار التي الحس منها قدر الوجابة
وخوضها فلا خلاف في الحقيقة وان كانت البيرة متعينة لا يمكن نزحها
الا بنزع عظيم اخر جو مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزع
ثم ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم بخمسة
مثل عمق الماء وقطوله وخمسة وخمسة ينزع الماء حتى عمق البيرة
وهو مروى عن ابي حنيفة وابي يوسف وقال بعضهم وهو على ابي حنيفة
ايضا يحكم ذو عدل من اهل البصرة بالماء فينزع منها ما يحكم فان
قالا ان ما فيها ذلك الوقت الف ولو مثلا ينزع ذلك وهذا الشبهة
بالغة قاله في الهداية وفي الكافي هو الصحيح وروى عن محمد انه قال
ينزع منها ما كان له في الماشية ولو واثق اجاب بذلك بناء على
كثرة الماء في ابار بغداد كذا في المبسوط والحروى عن ابي حنيفة انه
اذا نزع منها مائة ديو يفي وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها
كذا في الكفاية وهذا اى اعتبار غالب ابار البلد ايسر على الناس
واعتبار قول العدلين احوط واذا نزع بوقوع الفارة عشرة وثلثون
ولو اوشى ثلثون طهر الدلو والرشاء بالكسرة والمدة وهو الجبل كذا انظر
الكفاية ونواحيها ويد المستغنى بتعاطي طهارة البيرة وكذا في كل موضع
نزع مقدار ما وجب في وجوب نزع الكل اذا وصل الماحد لالماء
نصف الدلو كان نزع الكل ويحكم بطهارة البيرة ونواحيها ذكره في البيرة
وذكره في النجاسة انما اذا بقى مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا ولو

وهو واسع وذلك احوط ولو نزلوا لو متخرف فان كان يخرج منه
 اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح ذكره الترمذي ايضا وموت بالدم
 سائل فيه لا يتنجس الماء ولا غيره اذا مات فيه كابق اي البعوض والذباب
 والزبابين جميع انواعها والقارب والخنافس والعلق وما شابه ذلك من
 الفاسد وصغار الحشرات وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء و
 وقع ميتا فيه لا يتنجس كالتمسك والصفير ^{قيل} الماء والشرطان والحيمة المائية
 ولا ما سرق في غير الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفضيل ما التمسك
 فانه لا يتنجس بل اطلاقا واما الصفير اذا مات في العصور فحده فقد
 اختلف المتأخرون في كونه يفسده او لا قاله المصنف اكثرهم على انه ينجس
 قال في الهداية لانعدام المعدن فيها وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو
 لادم فيه لان الدموى لا يعيش في الماء وفي الهداية انصف الى
 البحر والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم العلف
 ثم المائى ما يكون نوالا وسواء في الماء فطير الماء يفسد الماء اذا مات
 فيه في الصحيح وكذا غير المائى بالطريق الاول وذكر الكسبي في شرحه
 ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء وتفتت فانه يكره ثم
 ذكره الماء وهو مروي عن محمد لاختلاط اجزاء الحرم اكلها بالماء واحتمل
 ابتلاعه وما يحتمل فيه تناول الحرم يكره تناوله وفي التجميع لو كان
 للصفير اي البري دم سائل يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية برية
 لادم فيها في اناء لا يتنجس وان كان فيها دم ينجس وقول المصنف وكذا النية

في رواية اخرى

المائية اذا كانت كبيرة لهدام سائل ميت على غير الصحيح والاصح عدم
 التحس لان ما فيها ليس دم حقيقة اذا لم يموت لا يعيش في الماء على ما
 تقدم عن الهداية والكافي وكذا الموزعة اذا كانت كبيرة اي بحيث يكون
 لهدام سائل فانها تفقد الماء لما تقدم في الصفير البري والحيمة
 البرية ثم الصفير المائى هو الذي يكون بين اصابعه سدة اي سعة
 والبري بخلافه **فصل في الاسرار** جمع سور بالحجزة والمراد به
 ما بقي بعد شرب الشارب وقد يطلق على بقية الطعام سورة الا وهي
 طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او جنيما او حيا او ميتا او
 صاحب نفاس او محدثا لو طاهر من جميع الاحداث اما لو نجس فيه
 ثم اوغره فاشرب من فوره تجنس سورة ولو كان بعد مارتة فليقعه
 لانه وذهب الاثر فلا يتنجس سورة عند ابو حنيفة وابو يوسف خلافا
 لمحمد وكذا سورة ما يؤكل لحمه مما الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبق
 والغنم لتولد اللقاح من لحم طاهر ولما سقر الفرس فعن ابو حنيفة
 فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان قال المصنف انه في رواية ينجس
 ليس منها ولم اره لعنه المصنف بل في المحيط في رواية قال اجبت الى ان يتوضأ
 ثلثا بغيره وهو رواية التلخيص وهو رواية هو مشكوك كسور الحمار
 والرواية وهو رواية الحسن عنه انه مكروه كراهة التلخيص
 والرواية وهو رواية كتاب الصلوة انه طاهر لا كراهة وهو
 الصحيح من مذهبه لا كراهة اكله كراهة لا يجنب فيه واما عندنا

الوزعة بالزكي قوبه كطار
 وصار كطار

مجلس التلخيص

فقد طاهر بلا شك لانه ما كحل الله وبه اي يكون طاهر من كل
 كراهية اخذ بعض المشايخ بل كل المتأخرين وسور الطيب والحنان
 وسائر سبع البراهم بحسن بالاتفاق علما لما لقوه من ثم خمس
 خلافا لما كان في الكل وللشافعي والحمد في غير الطيب والحنان
 وسور سبع الطبر كاصح الصفة والباري والشافعيين
 وخوها وسور ما يكره في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية
 والعقرب والوزغة والفرزة والرجاجه الخلات اي المطلقة الغير
 الملبوسة والحرة مكرهه اي يكره المتوضوء به عند وجوده وكذا
 شربه مكرهه كراهية تنزيه وقيد الرجاجة بالخلابة حتى لو
 كانت مجبوسه بان كانت في مكان ورأسها وعلفها وما في ها ظا
 خارجة بحيث لا يصل متقارها اما ماتت رجلا فلا كراهية لسوها
 وقال شيخ الاسلام ان كانت لا تصل اليها يستعينها فلا كراهية
 في سورها وان كان يصل متقارها اما ماتت رجلا لا كراهية لانها لا تصل
 في خا سر نفسها ومن ان سور الحرة غير مكرهه والدليل مستوف
 في الشرح وان كانت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفوت من
 غير ان تلت وتلح فيها يتجسس الماء وان مكث ساعة ولم
 فيها فكرهه وليس تجسس عند ابي حنيفة راجع وابي يوسف خلافا
 بناء على الظاهر في غير الماء وسور الجار البغل الذي اتمه اثنان
 فيه قيد الشك في طهارته وقيد في طهره رتبة وهو الاصح وال

بالفتح طوعان التواضع لها فرقوتى

والا لو جب عليه غسل رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضوء بالشكوك
 وتقيده البغل بالتي اتمه اثنان ذكره جماعة منهم الشيخ في شرح
 الهداية حتى لو كانت اتمه ركعة فسورة كسور الفرس لان العبرة
 بالام وكذا ان كانت اتمه بقعة وعرق كل يميني معنية سورة فما كان
 سورة طاهر فمكرهه كذلك وما سورة بخس فمكرهه بخس وما سورة
 مكرهه فمكرهه مكرهه اي يكره ان يصلتي وبدنه او ثوبه ملوث به
 الا ان عرق الحمار وكذا البغل طاهر بلا شك وان فرض ان الشك
 في طهارة سورة وقوله في حيفة في الروايات المشهورة انما هو
 لان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة
 لان الاماين يخالفانه كذا ذكره القدرسي اي ذكر ان عرقه طاهر
 في الروايات المشهورة فقال شمس الائمة بخس الا انه يجعل عفو
 في الثوب والبدن لمكان الضرورة وفي بعض الروايات ان بخس
 عفو لكنه جعل عفو في الثوب والبدن للضرورة وفي بعضها بخا
 سنة حفيفة والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر وليس الاثنان
 اي الحمار بخس في ظاهر الروايات عن اصحابنا الثلاثة وروى عن
 محمد في النوادر انه طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح واما رتبة
 لغير الشك بل الصحيح انه بخس على ما حققناه في الشرح وان اصاب
 الثوب او البدن من السور مكرهه ولا يمنع جواز الصلوة وان
 غسل اليه ولو كان بحيث يظهر كثره فاحشا لانه طاهر الا انه يكره
 بعد

مطلب الدين

الاول ان يرفع يديه
 باليمين واليسار
 او باليمين فقط
 او باليسار فقط
 او بغير يديه
 او بغير يديه
 او بغير يديه

للصلوة معه كما يذكره الموضوع والكلمة وشبهه وان يدعى الحقة تلهج به
ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح انما كرهته تنزيه على ما اختاره كرخي و
قيل يحرم على ما اختاره الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن شيئا من السور
المستلوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان جرح وروى عن ابي يوسف
انه قال يمنع ان يمس بناء على انه يمس نجاسة خفيفة والصحيح ان الشك
في طهوريته لا يطرأ به بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان اصاب الثوب
او البدن شيئا من السور الجسج منع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم
والاصل فيه اي فيما يمنع جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت
قدر الدرهم او دونه فيجوز لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند غيره
انما في منع جواز الصلوة وان قلت وكذا عند مالك واحد ولكن يعم
ان تقل وان كانت اي ولو كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم على
ما تقدم في الآداب حتى ان الثوب او البدن اذا اصابته من النجاسة
الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يسل ثم اصابه منها مقدار ما لو جفت
بتلك النجاسة اي مع تلك النجاسة التي اصابته او لا يصير المجموع اكثر
من قدر الدرهم منعت تلك النجاسة حينئذ جواز الصلوة بالاجماع
وقد روى عن ابي حنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته لزيادة
رغبه ومحافظه على آداب الشريعة ووقايق التقوى ثم الدرهم المقدّر
هو الدرهم الكبير الشاهلي بكسر الشين منسوب الى شهاب اسم موضع
وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع قال

لذلك وذكر في المحيط بظهر الثوب أي المصوب بشيء نجس بشرط أن يغسل
حتى يصفى الماء ويغسل منه الماء الأبيض أي الخالص من لون الصبغ والآن
قال قاضي خان في محضاب اليد ينبغي أن لا يكون طاهرًا ما دام يخرج منه
الماء المخلون بلون الحناء وأن يغسل أي وتغسل الأشياء المذكورة بالماء
بغير حرص ولا صابون ونحوه فانما يظهر إذا لم يبق في الماء لون
الأبيض أن ماري عن أبي يوسف في نظير الدهن النجس أي النجس
أنه إذا جعل الدهن في الماء فصب عليه الماء ففعل الدهن عليه
الماء فيه فرج بشيء وبراق الماء ثم يفعل هكذا حتى إذا فعل كذلك
مرة يحكم بظاهرة الدهن خلانًا محمداً والفتوى على قول أبي يوسف
وذكر في الزحيرة رجل أدهن رجله ثم توفى وغسل رجله فلم يقبل
الرجل الماء جاز وضوءه لأن الفرض الغسل وهو سائل الماء وقد
حصل ثوب متطهر أصابته في ظاهره نجاسة أقل من قدر الأدم
فقضت البطانة فصار النجس باعتبار موضعين أكثر من قدر الأدم
يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد لأن البطانة مسح الظهارة في
حكم ثوبين وعند أبي يوسف لا يمنع لأن في حكم ثوب واحد ولو أخذ
النجس في الثوب الواحد الموجه الآخر لا يفسد فكذا هذا وقيل إن كان
الثوب معصيًا لا يمنع بالاتفاق والاولى أن يؤخذ بقول أبي يوسف
في المصنف ويقول محمد في غير المصنف لأن التعقيب بصبغة ثوب واحد
وإذا لف الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر يابس فظهرت نجاسته

٦٤
٦٥
أي ندوة المبلول على الطاهر ولكن لم يصير طاهرًا بحيث يسيل منه شيء
بالعصر بل كان بحيث لو عصره لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر اختلاف
المشاخ فيه والاصح أنه لا يصير نجسًا والمراد من المبلول المبلول بالماء
لا المبلول بعين النجاسة كالبول فإن الطاهر لو لفت في المبلول
بالبول فظهرت فيه الندوة يتجسس على ما حققناه في النسخ وكذا المراد
إذا لم يظهر في الطاهر أثر النجاسة من لون أو ريح فلو ظهر شيء
من ذلك يتجسس وكذا حكم الثوب الطاهر النجس اليابس أيضًا إذا
سقط على أرجل نجاسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا
يقطر لعصره فانه لا يتجسس وكذا لو كان الثوب مبلولًا والارض بكاء
نجس لا يتجسس الثوب مالم يظهر فيه عين النجاسة وكذا إن نام على
فراش نجس ففارق وابتل الفراش من عرقه فانه إن لم يصب بل
الفراش بدا ابتلاله بالعرق جسد لا يتجسس جسد وكذا إذا غسل
رجليه ومشى على بطنه نجس فابتل البطن لا يتجسس رجليه وكذا إن مشى
على أرض نجسة بعد ما غسل رجليه فابتل الأرض من بطن رجليه وأورد
وجه الأرض ولكن لم يظهر أثر البطل المتصل بالأرض في رجله لم يتجسس
رجله وجازت صلوة لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك وأما
إذا صارت الأرض طينًا رطبًا من بطن رجله فاصاب ذلك الطين رجله
وتجسس رجله ولا يجوز صلوة مالم ينسلها إن كان قدرًا مانعًا وقال
في الزحيرة رجل رمدت عينه فمضت بكس العيم فاجتنب رمدتها

بفتحها وهو وسخ ابيض يجمع في الحق اي في الجانبين مما يلي
 الانف قال يجب ان يتكف في اتصال الماء يعني تحت الرقبة ان
 لم يضره اتصاله كما يجب ان يتكف في اتصال الماء الخاف في حاله ^{او كذا} ^{او كذا}
 ايضا وهذه المسئلة محله مباحث الوضوء والغسل اذا صحت الرجل
 وحده في اذنه فلك في دماغه يومئذ يخرج من اذنه فلا وضوء عليه
 لان الاذن ليس محل النجاسة وكذا ان خرج من اذنه فلا وضوء عليه
 لما قلنا وان خرج من الغم فغلبه الوضوء قبل ان يخرج من الغم انما
 يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه
 عند الاعتسال ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه
 وهذه المسائل وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب
 الوضوء يكون نجسا ناسبا ذكرها في مباحث النجاسة اما ما لا
 ليس الا استطرادا وهو قوله التوجه اذا برئت وارتفع فوطها
 وهو الجلد الذي كان تحت المادة ولكن اطراف التوجه موصولة
 بالجلد الذي امرت رفع الا الطرف الذي كان يخرج منه البعوض فانه يرفع
 غير متصل بالجلد فتوضأ صاحب التوجه فوق ذلك الجلد المرتفع
 جاز وضوءه وان لم يأت ولم يصل الماء حال الوضوء لما تحت اي
 عت الجلد لان ما تحت باطن وهو ما مور بغسل الظاهر ولو توضأ
 الرجل ثم خلف رأسه او كفيه او قدمي اظفار لم يجب امرار الماء على
 تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم السائم

طلب الى ان لا يكون في الماء ما يوجب النجاسة

فهو طاهر سواء كان متعلقا من الغم او من قياس الجوف وذكره
 المحيط انه ان جف وبقي له اثر اى رشح او تولى فهو نجس وقال في الظاهر
 ان المتعلق هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب لذلك
 المحيط وهو الاحوط والمناجاسة الخفيفة ومع قبول ما يؤكده
 فانما مقدرة في منع جواز الصلوة بالكثرة الفاحش الذي
 يستغنى الطباع السليمة او طبيعة البتلي به وروى عن ابي جعفر
 انه مقدرة رابطة في غير تعكذ في جميع النسخ والقواب ان هذه
 الرواية عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة وفي رواية عن ابي يوسف
 ايضا مقدرة بزرع في رايه وروى عن محمد بن عبد الله بن ابراهيم
 ابو حنيفة ايضا وصححه في المهدية والظاهر لان الرشح اقيم مقام الكل
 في كونه من الاحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الرشح
 فقال بعضهم يعتبر رشح جميع الثوب الذي اصابته تلك النجاسة
 وقال بعضهم يعتبر رشح الموضع الذي اصابته ان كان ذلك الموضع الذي
 رشح الرشح الذي هو المعبر في النسخ وان كانا دخر بعضا او كانا رشح ذلك
 وكانا قائلين بهذا ارادوا به رشح ثلث الثوب الشامل للبدن كله
 وقد رجعناهم بربح ثوب يجوز به الصلوة وهو ما يستمر المودة
 والقول الاول هو المختار وهو رشح الثوب الغصبي صغيرا كان
 او كبيرا **قوله الثاني** فهو الطاعة من الانجاس هو جميع نجس الطهارة
 يخرج اليه نفس النجاسة وبكسر الشئ المحكوم عليه نجاسة

وانما الذي اوردناه من النجاسة كالاحتلال من النجاسة او من النجاسة او من النجاسة

مخلص الرشح بغيره في النجاسة

عليه السلام في بيان ما لا حرج

والاول اخفى فكل من فتح فمخوضا بالكرة من غير عكس حجب
اي يرضى على ان يرضى ان يرضى ان يرضى قبل التمسك في الصلوة
ان يرضى بالنجاسة المانعة عن بدنه ونحوه والمكان الذي يرضى فيه
لقول تعالى وشيا بك فطرته واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير
البطن والمكان بالاولوية لانها الزم للصلاة منه اذ لا تنفك عنهما و
قد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد وكما يجوز ازالتهما اي النجاسة الحقيقية
بالماء والطلق وكذا يجوز ازالتهما بالماء المعقد كماء النور وماء البطح والنجاسة
وكل ما يوجب طهرا يمكن ازالتهما به كالحل ونحوه وكذا يجوز ازالتهما بالاباء
او بالتراب لانه المقصود قلع اثرها وذلك في مواضع منها اذا تعلق
التسكين ونحوه بالدم او تعلقه بالرأس الشاة مثلا به ثم ادخل النار
فاحترق الدم وزال اثره طهر الرأس والتسكين بالنتار لحصول الطهارة
المقصود وكذا اذا اصاب التسكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا
وروى عن محمد انه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد مسحها
بالتراب فخص المسافر لانه الغالب عليه عدم طهره بل النجاسة من
المايعات فيقلها بالتراب وليس المراد انها تظهر حية يجوز ذلك مع
وجود المايح او انه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد الماء وكذا اذا اصاب
الحف او نحوه من الثقل والجرم موق وغيرهما نجاسة لها جرم كما
لعذرة والروث ونحوها غير ان يوسف انه قال اذا مسح بالتراب
او بالترمل على سبيل الجافة يطهر وعليه اي على قول ابو يوسف فلو

فتوى مشايخنا ذكره في الموطأ وعند ابو حنيفة ايضا يطهر بالتراب لكن اذا
جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر الا بافضل وان لم يكن
لهما اي النجاسة التي اصابها الحنف كالبول والبرص ونحوها فلا
يتم من الفصل بالاتفاق رطبا كان او يابا وكان الغرض الامام ابو حنيفة
استغنى عن الشرح الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اصابته نعله
النجاسة الرقيقة اذ مسني على التراب او الرمل ولم يزل بعض التراب
او الرمل بالنقل وجف ومسح بالارض يطهر ايضا عند ابو حنيفة
وهكذا اي كما روى ابن الفضل عن ابو حنيفة روى الفقيه ابو جعفر
المعتمد في عنه قال شمس الائمة الترخيم في وهو الصحيح وعلق
ابو يوسف ايضا مثل ذلك الذي روياه من ابو حنيفة الا انه
اي ابو يوسف لا يشترط الجفاف فيه كما اشترط طاهر حنيفة بل
يجزى ما استجبت بالتراب او الرمل لو مسح بطهر كما هو اصله في
ذات الجرم والحاصل ان المختار للفتوى ان الحنف يطهر بالتراب سواء
كانت النجاسة ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم
غيرها كانه تبقى المجتمعة بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة
لحصول قلع اثرها بذلك بالكلية وكذا يجوز ازالتهما ازالة النجاسة
في الملبس بملك بالظفر والبيت بنحو عود الحجر والنوك اي ذلك
بعضه بعض املك والبيت فانه يظفر ونحوه حتى اذا اصابته
نجاسة لها جرم فمسح بطهر يملك والبيت عند ابو حنيفة وروى يوسف

لقد يابشيق واوشيق

بالحل

خلافاً لحد لظهورها بكل منهما اذا لم يبق لها اثر وذكر في الحيط انما هو ارجح
الاقولها في طهارة الخف ونحوه بذلك والحد في ذلك ما هو
راي عموم البلوى والحج في اصابة الاوراث ونحوها الخف والنقل
والفتح البعل على البدن او الثوب او المكان حال كونه مثل راس الاربع
حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتضاح ليس بشي معبر في النجس
وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله عن او سح من هذا
وتو وقع الشئ الذي انتفع عليه ذلك في ماء قليل قبل لا ينسخه ويقل
ينسخه وهو الصحيح لانه لا يخرج فيه وانتضاح الفاسدة في الاتاء ان كان
قليل بان لا يظهر منه مواقع القطرة في الماء لا يفسد وان كثرت
مواقع فهو كغيره وفساد الحيت من الماء الاول والثاني
والثالث فاسد وما يصب ثعب الفاسل من ذلك مما لا يمكن
الاخر ان عنه عفو ذكره قاضيان واما الفرك فيزول النجاسة
في الحنث فيطهر الثوب من الحنث بية اي بالفرك اذا بيس قول
عائشة رضي الله عنها كنت افرك الحنث من ثوب عم اذا كان ثيابا
واعلم ان الحنث نجس نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك والحمد
في رواية خلافا للشافعي والحمد في رواية اخرى فانه طاهر عندنا
وكذا يطهر بية عندنا بالفرك خلافا لمالك وتحقيق الادلة
في الترخ ولوبال ولم يستخ بالماء قبل لا يطهر الحنث الخارج بعده
بالفرك وقبل ان لم يجاوز البعل الثعب يطهر به وكذا ان جاوز الماء

43
44
وكن خرج الحنث دفقا لانه لم يصيب المجنوح وكذا يطهر العضو عن الحنث
اذا اصاب بالحنث والفرك وقد روي عن ابو حنيفة ان البدن لا يطهر بالفرك
وذكر مثله في الاصل والظاهر من كلام الحنثية ترجيح هذه الرواية لانه
اخرها مع دليلها وعادة تأخير ما هو المراج مع دليله اذ لم يجب عنه اي صاحب الهداية
فان كان اي ولو كان الثوب الذي اصاب الحنث ذائبا قين اي مبتظنا
فقد اعني الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح وقيل لا يطهر في
البطانة بالفرك لرقة كما قال الفضلي في منى امرأة انه لا يطهر بالفرك
لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجدة بالحنث كما اذا اصاب الحنث
يده فله ثلث مرة تطهر يده كما يطهر غيره في حنثه خلافا لما ستر
واما اذا اصاب الثوب نجاسة فاما ان يكون مرتبة او غير مرتبة
فان كانت مرتبة فطهر رتمها زوال غيرهما الا ما يشق بان يحتاج زواله
الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه بقاؤك وهذا الاثر لا يفسد واذا
زال العين ولو بفسلة واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بعده هو
الصحيح وقيل يغسل بعده ثلثا وقيل مرتين وان لم يكن النجاسة مرتبة
يفسدها حتى يغلب على طهارة انه قد طهر وهذا الزام يكن له ارجح فان كان
يجب غسل الزوال الا ما يشق وهكذا القطع وقيل اذا غسل الثوب من
غير المرتبة مرة وعصر بالماء يطهر كما هو قول الشافعي وقيل
انه لا يطهر ما لم يغسل ثلث مرات وعصر كل مرة والفتوى على الاول
انه مرتبة غلبة النظرة لكن جعلوا الثلث قاعة مقام غلبة النظرة قطعا

للموسى فلهذا ذكره الثالث في أكثر الكتب ويشترط العصر في كل
مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد بن يحيى في بعض الروايات في المرة الأخيرة
وعن أبي يوسف أنه العصر ليس بشئ والصحيح ظاهر الرواية وهو
على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر أو التثنية
منع العصر كل مرة مسائل ذكرت في الحيط والجامع الصغير
للمتأشعي منها ما روى عن أبي يوسف أنه يجب إذا التزم في العلم
وصب الماء على جسد من حيث أي جهة الظاهر والباطن حتى يخرج
من الخبايا ثم صب الماء على الأزار يحكم بظلمة الأزار وإن لم يأت
ولو لم يعصره وقال أبو يوسف في موضع آخر في رواية أخرى
أن صب الماء على الأزار إذا استمر الماء فوق الأزار فهو حسن و
أحوط وإن لم يفعل أحد أنه لفورة سنة العورة وهذا قال
وفي المتن بشرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر
ظاهر المذهب عن الكل وفي المتن أيضا ولو أصاب البول ثوب
فغسسه مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول أبو يوسف
أيضا في ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر الرواية وقال
أبو يوسف أيضا يغسل ثلث مرة ويعصره كل مرة وعن محمد
في غير ظاهر الرواية أيضا أنه يغسل أي الخبايا ستة الغيرة مرة
ثلث مرة ويعصر في المرة الثانية فقط فان الثوب يظهر
وقد تقدم أنه ذلك غير رواية الأصول ثم في كل موضع شرط العصر

بكتفيه

العصر ينبغي أي يجب أن يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر
بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبه في كل شئ قوته
وطاقته حتى لو عصره صابنه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر
ولو عصره من هو أقوى منه يقطر فانه يظهر بالنسبة اما صابنه
الستحي من الأتقى من كل مكلف بما توسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بظلمة ثوبها
من غير عصر اما لنفسه أو لغيره فقال في فتاوى أبو الليث خف
بطانة ساقه ذكر الساق حتى اتفقا في أي بطنه من الكلبين ندخل
في جوفه أي في باطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في حر وقته ماء
فصل الخف وذلك ما بهد ثم ملأ الماء الخف ثلثا وأحرقه الآلة
لم يتبعها له عصر الكلبين فقد طهر الخف بغير جريان الماء ظاهر
أبو الليث من غير عصر نفسه وروى عن أبي القاسم الصفار أنه قال
في رجل يستحي ويحرق ما استحي به تحت رجله من غير أن يستحي
فمنها وهو مخفف فيصيب ذلك الماء خفيه وليس بخفيه حرق أي لم ينفذ
ذلك بالبطانة الخفين لأن يصلح مع ذلك الخف لانه ظاهر لانه بالماء الأخيرة
من ما استحي به طهر الخف بغير موضع الاستحياء لفورة وعموم البلوى
وفي الملقط أن كان خفه أي خف الاستحي متخراقا وأصاب الماء أي ماء
الاستحياء رجلا والغافلة رجوت سعة الأمر منه بأن يظهر الرجل والثقة
بغير موضع الاستحياء لا يرى أنه البساط النجس النجس إذا جعل نهر جار
ورك فيه يوما وليمة كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح أنه ياء

الاهراق قد مر

يعني أن الكلب ليس به

ثلاثة رستى وطولها
سبعين شبرا كحدود

يعني قول وليمة والاصح
أوليلة كما في الأصل

كما في عامة الكتب فانه اذا ترك يوما او ليلة في نهر حتى جرى الماء
 عليه يظهر من غير غسل ولا تجفيف لكن بشرط ان لا يبقى للنجاسة
 فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة السابقة
 بهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى ولو كان على يد
 رطبة واخذت تلك اليد عروة الحقة اي الاربع من النجاسة كلها
 صبت الماء فاذا غسل يده التي تأخذ بها العروة ثلثا طهر اليد
 طهرت العروة تنقلا ليد والكل مقيد بان لا يبقى للنجاسة اثر غير شاذ
 الجوهر من قصب اذا اصابته نجاسة جفت يدك حتى تحت النجاسة
 ثم يغسل ثلثا متواليها من غير احتياج الى تجفيف لانه صلب
 يشرب النجاسة وان كانت النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يجزى
 الا شئ آخر هذا اذا كان من قصب او ما يشبهه في الصقار
 كالخبر الحصى بالستامات وان كان الحصى من بردي او ما يشبهه
 ثلثا تجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه
 يشرب النجاسة لو خاوسه فانه يظهر عند ان يوسف في
 بناء على ان كان يظهر ما لا يتعصر عنده وعليه الفتوى خلافا لما
 في النوازل اذا اصابته الخنزير والابرة الغيرة الموضوعة نجاسة
 ان كان ذلك الخنزير او الابرة قدما اي مستعملا يظهر بالغلثا
 سواء جفت او لم يجفف لانه لا يشرب النجاسة وان كان حديثا
 غير مستعمل بحيث يشرب النجاسة فلا بد ان يغسل ثلثا ويجفف

ويجفف في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط بفساد اي
 الخنزير او الابرة المستعمل ما يقع اكبر رواية انه قد ظهر
 وقد تقدم ان الثلث فانه مقام اكبر الراي واشترط صاحب المحيط
 مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا ريحها على ان اشترط اكبر الراي حقيقة
 لا يخرج الى هذا الاستدلال لانه اكثر الراي لا يحصل مع وجود شئ من ذلك
 الا ان يصل الى حد المشقة ويحكم بالظاهرة مع وجوده وان وجد
 احد هذا الاشياء المذكورة لا يحكم بظهوره الا ان يصل الى حد المشقة
 وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف ولو موهة الحديد
 اي ما يدل من الحديد من الاسلحة كالسكين وخونها باقيا في النجاسة
 بموهة بالماء الطاهر ثلث مرة فيطهر عند ان يوسف خلافا لما في
 يظهر نايذة الخلاف في الحمل في الصلوة اقله حقه الاستقبال بان قطع
 به بطحا وغيره فلا خلاف في انه لا يتنجس ذلك المقطوع وفي المحيط
 عن شمس الائمة الشرح حسي الارض اذا جفت بعد اصابته النجاسة
 ولم يبق اثر النجاسة فيها يظهر سواء وقع عليها الشمس او لم يقع
 وقد تقدم مستوفى في العيم ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب
 عليها الماء ثلث مرة ويجفف كل مرة بحرقه طاهرة وكذا الوضوء عليها
 الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كانت النجاسة عليها فلم يوجد
 ريح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا ولو كانت النجاسة تحت قدميه
 وقت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع يبلغ اكثر من قدر الدرهم

مسئلة
 السكين اذا موه بماء نجس لا يجوز الصلوة به
 يعني اذا كان فوق الدرهم ويجوز قطع البيكين
 ان ياكس النجس الذي موه بماء نجس لانه لا يتنجس
 الماء ولا يمكن ان يكون كذا الماء موه من الوضوء
 الا بالشارع كما في

لا طهر في اليد او النجس ولا يجوز
 ان ياكس النجس الذي موه بماء نجس

مسئلة
 موهة الحديد بالنجاسة

لا يجوز الصلوة ولو كانت في موضع سجوده اقل من قدر الوقوف وحيث
 قدمه اقل من قدر الوقوف كذلك ايضا وذكره الفتاوى الارض الخرج
 وكذا المحصى اذا تجست التجاسة وذهب اشهرها نظير ايضا اذا
 كان متداخلا في الارض غير منفصل عنها فانه مثلها في الحكم وكذا السيل
 بكرة الماء المتلثة وهو السيل والحشيش وهو الكلام واليابس وكذا
 سائر ما ينبت في الارض ما دام هذا المذكور قائما على الارض ولم ينفصل
 عنها فانه يظهر بانه نجف مطلقا سواء جف بالشمس او بدونا
 اذا ذهب اثر التجاسة ذكره الذندوسي وغيره لانه ما انفصل بالارض
 حكمه حكمها في ذلك وذكره عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا نال
 في الخيلة اي الكاء انابت فيه السيل ووقع عليها اي على الخيلة
 الطل اي السدي ثلث مرة ووقع عليها الشمس ففقت ثلث
 مرة فقد طهر السيل الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من الاطلاق
 شرط فيه وقوع السدي ثم نجف ثلث مرة وبكره على الاول
 وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كانا في موضع اي مشتا في الارض
 يظهر بالنجاف والارض لا حاق بالارض واما ان كانت الحجر او
 الاجر موضوعة على الارض وضعا بحيث تنقل وتحول من مكان الى مكان
 في لا بد في طهارتها من الغسل ولا يظهر بالنجاف لعدم تبعثها الارض ولا
 اللبنة اذا كانت معروسة وتنجست جازت الصلوة عليها بعد
 النجاف وذهب الارض كالارض وذكره في موضع آخر من فتاوى قاضي خان

انتهى بالفصح والمقدم ويبدل
 وحده ديد كلري
 طوبت كذا وكذا
 نذكره ووقع
 اوله
 احده

بعد ذكر هذه المسائل بالسر كما ان كانت الحجر التي تنقل وتحول تنجست
 التجاسة كحجر الرحي يظهر بالنجاف وذهب الارض كالارض وان كانت
 الحجر ما ينشبت كالرخامة لا يظهر الا بالنقل ثلثا والنجف كل مرة
 اما ما خرج او بالملك التي ان ينقطع النفاط الماء والرواب اذا خلط
 وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لانه اختلاط
 النجس بالطاهر نجس وهذا هو الصحيح وقيل العزة للماء وقيل للتراب
 وقيل للغالب وقيل العزة للطاهر فايتهما كان طاهرا فالطين طاهر
 وذكره المغني وليس بول النجاسه وخبره ليس بشيء وكذا ادم البق
 والبراعث ليس بشيء وان كثر ونسب اليه نجس وبعض افق به
 وفيه نظر ذكره في النسخ والطين النجس اذا جعل منه الكون القدر او غيره
 فليخرج يكون طاهرا كزوال النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة
 طاهرا فيه بعد الطبخ ولو احرقت العذرة او الروث فصار كل منهما مادا
 او مات الحمار في العلح وكذا ان وقع فيها بعد موت وكذا الكلب الكسبر
 لو وقع فيها فصار مباحا او وقع الروث ونحوه في البئر فصار حملا
 رات نجاسة وطهر حتى لو اكل العلف او صلى على ذلك الرماد جاز عند محمد
 خلافا لابي يوسف فانه عنده الحرق لا يظهر العين النجس بل يبقى الرماد
 نجسا والفتوى على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية وصيرورتها حقيقة
 اخرى كالحجر اذا صار خلا ولكن قال الحق لو وقع ذلك الرماد في الماء
 الصحيح انه نجس وهو ليس صحيح الا على ابي يوسف مخرج به في التبيين

قول

وكذا الاجبة المنفصل عن الارض اذا تجس بطهر بالغسل ثلثا والنجاسة
كل مرة لكن انما يظهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد
ذلك في الماء يستنجس ذلك الماء كذا ذكره في الحط لانه يشب النجاسة
الباطنة فلا اذا لم يتنجس ظاهره بالغسل بقي باطنه وعلى هذا الوجه
حمل المصلي لا يجوز صلواته تكون حائلا للنجاسة مما ربال في الماء يخرج
منه رشاش فاصيب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع ذلك
جواز الصلوة حتى يستيقن انه في ذلك الرشاش بول وكذا اذا رمت
العدرة في الماء خرج منها رشاش فاصيب ثوبا ان ظاهره في رشاشه
يستنجس والا فلا هذا هو المختار وبما اخذ الفقيه ابو الليث سواء كان
الما جارا او راكدا وفي فتاوى قاضيه ان فرق بين الجاري وغيره
في بول الجار فقال اذا ربال في ماء راكبا فاصيب الرشاش اكثر من قد
الدرهم انه ينفذ الثوب ويمنع جواز الصلوة وذكره عن محمد بن الفضل
على احتيا الفقيه في الجاري والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس
خوالت قين اي الروث فمشى في الماء خرج منه رشاش فاصيب ثوب
الراكب صلب الثوب اي في موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان
ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا حجة والاصح
هو الاول لانه اليقين لا يزول بالشك وقد سئل ابو نصر الدبيل
عن رجل خيل الركبة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل منها شيء او يصبه
من غيرهما شيئا قال لا يضره به قبله وان كانت اي دلو كانت قد

قد غرقت في يدها او روثها قال اذا جف وشاشرت ونصب عنها لا يضر ايضا
وذكر في النجاسة اذا انشأ في الحط بالعدرة في الماء الجاري ما رتعت قطرات
فاصاب ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي لا يجب
غسله الا ان يظهر فيه اي غائب ثوب ثوب النجاسة وقال رحمه يعني ابن
يحيى يجب عليه غسله والاصح قول ابو بكر لما تقدم ولو صلى احد معه
سقط انك اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لانه طاهر وبه اخذ
الفقيه ابو جعفر المحمدي وافي وابو القاسم الصفار وغيرهما من
الشافعية وهو الصحيح وروى عن ابو حنيفة رواية شاذة انه لا يجوز
الصلوة به لانه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى وبيس صحيح لانه نجس لم يمتنع
اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان انكلم نجسا نجاسة البعير
كثيره لا تقام له بمحل النجاسة كالعق والجرة بكسر الجيم وقد تفتح ما
بعينه البعير وغيره بعد الابتلاع فيحضنه والتسقيين والتسحين
بكسر الهمزة التزبل مطلقا وكذا حرة كل حيوان نجس كالبعير والغنم والقطا
حكمها حكم زبله مائة كل حيوان كبوله لانها مرة صفراء وبع نجسة
لكنها من الفضلة اذا وقع جلد انسان في الماء ان كان مقدرا ظفرا افسده
ان نجسه لانه ما بين من الحصى فهو كهيئة وان كان اقل من الظفر فهو
عنود فقال للخرج فان النجس من وقوع القليل متعصا وفي اصطلاح الامم
اختلاف الشافعية والصحاح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة وذكر
في فتاوى الباقين قطعة جلد النمل اي عذبة مدبوع ولا مراكبي الشرق

الرجل جارية من كبر النجاسة
في النجاسة من كبر النجاسة

استبان

بجراحة في الرأس اي جعل لفة فوق الجراحة بعيد ما جعل اي بذلك
 الجلد اذا كان اكثر من قدر الاربع وصد او بانضمام نجاسة اخرى
 وان صلى ومعه ستورا وحية او نحوها مما ليس بسورة نجسا
 يجوز صلواته مطلقا ان جلس بنفسه ولما ان حمله فان لم يكن على ظاهر
 نجاسة مانعة فذلك لا فلا يجوز صلواته كالوجع صبيبا لا يستكر
 بنفسه ثيابا او بدنه نجاسة مانعة بخلاف المستكر لانه المصلي
 ليس حامل للنجاسة التي عليه بخلاف جرو الكلب ونحوه مما سوره
 نجس اذا حمله المصلي فانه لا يجوز صلواته لانه حامل للنجاسة التي في
 لعابه اما اذا جلس عليه بنفسه ولم يلمسه فعلى رواية انه نجس لان
 لانه حامل وهو نجس سنة واما على الرواية الصحيحة فينبغي ان يكون
 لانه غير حامل للنجاسة واذا لحست الحكة كف رجل او موطئا
 آخر من بينه يكره له ان يدعها تفعل ذلك لان ريقا مكروه والقلو
 بالكلية مكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقي منها مما اصاب
 فلعابها وذكر في موضع آخر انها ان لحست عضو من اعضاء
 ان يفيل ذلك المصنوع جاز فعلة للصلاة والاولى ان يفيل وهذا
 لا يخالف ما قبله الا ان احيته لانه في الجواز والمكروه يستحب
 وفعل المستحب اولى من تركه وذكر في الزخيرة اذا كانت النجاسة
 موضع الاستنجاء اكثر من قدر الاربع فالاستنجاء استحب ثلثة ارجاء
 وانما اي موضع الاستنجاء ولم يفيله بالعلم قال الفقيه بالبيت

في فتاوى حجة من بينه كرهية وان الفصل افضل منه اي بالاجزاء
 فاخذ بل لا خلاف فيه الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك
 رجع قبل ان يمس موضع الاستنجاء هل يتنجس من السبيل او موضع
 الذي يخرج منه الرجح ام لا اختلف فيه المشايخ الاصح انه اي الموضع
 الذي يخرج منه الرجح لا يتنجس خلافا لما اختاره شيخنا الائمة الحلواني
 انه يتنجس وكذا لو مرت الرجح على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا لا
 يتنجس خلافا له وذكر في موضع آخر وجب عليه ان يعيد الاستنجاء
 لانه الرجح نجسة بله لانه لما خرج منه الرجح بعد الاستنجاء يخرج معها
 الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس لكونه دخل الى محل النجاسة
 ثم خرج والاصح انه لا يعيد ما لم يتحقق ذلك او يغلب على ظنه فلا
 اذا كان قد بس سر ولبه مبتلة فخرج منه رجع حيث لا يتنجس
 السر او يبر على الاصح خلافا للحلواني واذا ارتفع نجاس الكيف اي الكلاء
 او نجاس الرطب اي المكان الذي رطب فيه الدواب كالاصطبل فاجتهد
 ذلك النجاس في جدد الكوة التي في السقف والحدار او استنجى في الباء
 ثم راب الجدد وقطر على احد فاصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس
 لانه ذلك الجدد اجتمع من اجزاء النجاسة والمذكور في فتاوى قاضينا
 وغيرها ان النجس قياسا والاستنجاء ان لا يتنجس للضرورة و
 من الحدة وكذا الحكم في نجاس الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسة
 لم يمتش على طين فوضع رجلا مذميه على ذلك الطين في موضع

مصطفى طور
 اخرى

رجل الكلب يتجش قدومه لتجش ذلك الموضع بالانفصال رجلا الكلب
 وكذا الحكم اذا شتى الكلب على تلج والشر طيب وهذا كله بناء على ان
 الكلب تجش العين والاصح خلافة ذكره ابي الحجام وان كان التلج
 عليه الكلب جملد ليس رطوبة فهو ظاهر لانه انفصال تجش
 الجاف بالظاهر الجاف لا يتجش الكلب اذا اخذ عضوانا او يوب
 لا يتجش ما لم يظهر فيه البلل لانه لا يتجش بالشك سواء كان ذلك الكلب
 رطبا في حال التلج او كان عضبان ذكره في الملتقط وهو المختار
 خلافا لما قيل انه في حال التلج يتجش لسلان لعابه وفي حال الغضب
 لا يجف الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يسيل ما اصاب فيه ثلثا او يوب
 يتجش لعابه كما يغسل الاناء من ولوغه ثلثا وكذا يفعل بغيره ليس
 العنقود وهذا عندنا واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوغ الكلب ما اصاب
 لعابه سبعا احدها ما بتراب لكن استحبابا عند مالك وجوبا
 عند الشافعي واحدا وحقيق الكلب في الشرح ولو عثر رجل العنب
 فادى رجلاه الى خراج منها الدم وسال ذلك الدم في العنقود لا يظهر
 اثر الدم فيه لا يتجش وهذا القول قول ابو حنيفة وابو يوسف كما في الاما
 الجارية ذكره في الحيط وفهم منه انه لو لم يكن العنقود سائلا وقت الاكل
 او اظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن نظيره حتى لو صار عثر ثم
 تخلل فالتحتم لانه لا يظهر قال في الخلاصة وان وقعت الفارة في
 دن تزا فسات خلا يظهر اذا رمى بالفارة قبل التخلل وان وقع في

الفارة لا يباح ولو وقعت الفارة في العنقود ثم تحترق تخلل لا يكون
 بمنزلة ما لو وقعت في الحنجر هو العنقود وكذا لو وقع الكلب في العنقود
 ثم تحترق تخلل في الخلافة لعلامة العلم انه لا يظهر انتماء فاعلم
 ان العنقود اذا تجش صاكر ثم انتم تخلل لا يظهر انتماء فاعلم
 بالما المشكوك او بالما المكدرة ثم وجد ماء خالصا من الشك
 والكراهة في ليس عليه غسل ما اصابه المشكوك او المكدرة لانها
 طاهرة الا انه يستحب لازالة الكراهة في الماء من الدم بسائل
 بالكم فهو نجس وما بقي في اللحم والعروق من الدم الغيرة ساكن فليس
 نجس لانه النجس انما هو الدم المسفوح في اختيار الجمهور والابيضاح
 الدم الباقي في العروق ظاهر وعنه ابو يوسف يعني في الاكل دون الشرب
 وروي ان عارضة رضى الله عنها كانت ترضى في بئر من ماء صغيرة ثم عثرت
 كذا في القنية وفيها اصابة دم القلب تجش وذكر صاحب الحيط في الحيط
 قال ورايت في بعض الكتب الطحال والقلب اذا شقي وخرج منه
 دم ليس بسائل فليس نجس في معتبر في التجش وفي الخلاصة الدم الذي
 يخرج من الكبدان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو ظاهر وكذا اللحم
 الممزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس نجس وكذا مطلق اللحم استوى
 وقال في الملتقط لو صلت وهو حامل رجلا شهيدا وعليه اي على
 الشهيد ما يؤه يجوز صلواته لان دم الشهيد ظاهر حكما مادام متصلا
 ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال

اسم كتاب

اي ليس بشي

اذا كان بغيره

صاحب الملقط في موضع آخر امرأة صلت وهي حامله حتى
وثوب القبي حتى جازت صلواتها وقد قدمتنا ان هذا ايضا اذا كان
الحيض مستمرا فنه لا اذا كان لا يستمر فانه غير المستمر
الحاد فكانها حملت امتعة بعضها جنس اذا اصابها من شاة
ميتة بان زال عنها النتن والنفاس بعلاج فصلي بها اي بها جاز
صلواته لا يتجها صار كالجسد المدبوع قال قاضيان وكذا لو اصاب
الميتة ودفنها وجعل فيها اللبن او الورد وكذا الكسرة حتى ولو صلت
ومعه قارورة مسكة يعني الناجية جازت صلواته لانها مدبوعة قد زال
عن النتن والنفاس والمسك حلال على كل حال يؤكل ويجعل الادوية
ذكره قاضيان امرأة صلت ومعها صبي ميت فان كان لم يسلم
عند ولادته اي لم يمت والمراد انه لم يعلم حياته عند الولادة فصلواته
فاسدة سواء غسل او لم يغسل لانه جنس على كل حال ولذا لا يصح
عليه الحكم الا استعمل اي علمت حياته بصوت او حركت ولكن
يفسده فان الميت قبل الفسل جنس وانما ان كان قد استعمل وغسل
فصلواتها حاشا تمامه للحكم بظهارته ذكره في العيون وهذا هو العلم
اما الكافر فانه لا يطهر بالفسل حتى لو صلت معه حمله ميتا كاذرا فصلواته
فاسدة لانه جنس على كل حال كسائر الميتات وذكره في تالور ابو اوفاء
قال يعقوب يعني ابا يوسف نوصلي ومعه جلد حشر مدبوع جازت
الصلاة وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز صلواته فيه ولا يطهر بالربابة
اي انهم

وهذا هو ظاهر الرداية عن ابي يوسف الرضا وهو الصحيح ولو صلت ومنه
قد صار محققا بالحاء المحملة اي صفارها كما يجوز صلواته لانه النجاسة
مأدبة ومعدنها لا يطهر لها حكم النجاسة ولو صلت ومعه قارورة وبرا
بول لا يجوز صلواته لانه نجاسة انفصلت عن معدنها جعل صلت
نوب محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه قارورة ميتة يابسة ينظر ان كان
في ذلك النوب ثقب او خرق بعيد صلوة ثلثة ايام واليا ليرا عند ابو حنيفة
خلافا لما كان في الموجودة في البرية والا اي وان لم يكن في النوب ثقب
والاخر فاو كان ولكن في موضع آخر ليس فيها وبينه منفذ بعيد يبيع
ما صلت بذلك النوب لم يورثها كانت فيه من قبل ان يخاط وهذا بالان
ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلت معها لانه التكليف بقدر الوسع ولم
يعيد هذا الخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يمسح به حيث لا يجد عند
ابو حنيفة وعند حنابلة يصلي تنبها ثم يعيد يعني بهذه المسئلة اذا كان
على جسده نجاسة وهو مسافر فتيده باعتباره الغالب والافضل فرق
بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يمسح به او كان معه ماء وهو
يخاف العطش في الحال او فيما يستقبل على نفسه او من يزيله
مؤنة فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كان
النجاسة بالنوب وليس ما يمسح به عورة غيره ينظر ان كان اقل من
ربع النوب طاهر فهو بالخيار عند ابو حنيفة وابي يوسف ان شاء صلت
به وان شاء صلت به ما وان كان ربعه طاهرا وثلثة اربعة يمسح بها
صلواته غير باينة

لأن الرج يقوم مقام الكحل بل يصلي به بلا خلاف وعند محمد يصلي به في
الوجوه ولا يجوز له ان يصلي على رايته ولو كان جميع الثوب جساذا
قال زفر والامة الثلثة والتكيد من الطرفين مؤيد في الشرح وان صلى
على رايته لعدم الثوب او للنجاسة يصلي فاعدا يومى بالركوع والسجود
انما برأه ويجعل سجوده احفظ من ركوعه كالمريض العاجز عن الركوع
والسجود كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وان كانوا يجامعون
يصلون وحدنا متبعا عدينا فان صلوا جماعة يتوسطهم الإمام ثم اذا
صلى العارى كذلك فكيف يقعد قال عنهم يقعد كما يقعد في الصلوة
قياسا على قعود المريض وقال في الرخصة يقعد ويعد رجليه لال
القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه
الكيفية اولى لزيادة الستر فيها سواء صلى نهارا او في الليلة مظلمة
في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح خلافا عن قال القعود
الايمان انما هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه لا
اختيار بستر الظلمة وان صلى قائما اجزاه سواء ركع وسجد او ادى
نهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز له ان يركع في كل ركعة مرة وظللا
من وجهه في سجدة الاولى وهو الايمان فاعدا افضل لما فيه من ستر وتوقار
على شئى جسد يصلي لا يجوز له ان يطهارة المكان شرط والمراد ان كان
النجس قد كثر ما نفا وهو صلى على شئى مبطون وفي باطنه قد كثر اي في باطنه نجاسة
مانعة ينظر ان كان ذلكا مبطون نجسا اي معزلة لا يجوز صلوة اذا كانت النجاسة

النجاسة تحت موضع قيامه لانه ثوب واحد وان لم يكن مبطونا جاز
صلوته لانه حكم ثوبين لكن بشرط ان يكون الطهارة بحيث لا يظهر
منها لون النجاسة ولا ريحها كما في البسط على الارض النجسة ولو سجد
شئى جسد نجاسة مانعة تفصله سواء اعاد سجوده على شئى
طاهر او لم يعده عند ابي حنيفة وعنه وقال ابو يوسف ان اعاد سجوده
حين علم انه سجد على النجس على شئى طاهر لا تعد صلوته وان كان
موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه جسا فقد روى
عن ابو حنيفة انه قال سجد على انفه ويجوز صلوته لان موضع الانف
اقل من قدر الذراع خلافا لها فان عند ابي لا يجوز الاقتصار على الانف
في السجود بل اعذر في الجبهة وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا لا يجوز لان
السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار كعدم السجود وهذه الرواية
هي الاصح وان كان موضع انفه جسا وسائر اعضا صحت اي باقيها
طاهرا جاز صلوته بلا خلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود
جائز بالاتفاق فلا مكانة اقتصار عليها ولم يضع الانف وموضع
الانف اقل من قدر الذراع فلم يعتبر اتصاله به وذكر شمس الامة انه
الستر حتى انه اذا كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين
وسائر الموضع طاهرا جازت صلوته لان وضع اليدين والركبتين
في السجود ليس بوضع بل هو سعة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها
وكان وضعها على النجاسة كعدم وهو غير مفيد وقال في العيون هذه

يعني رواية جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية
شاذة اي غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو الليث والصحاح ان يقال ان كان
بعض النجس في موضع ركبتين لا يجوز صلوة ولم يذكره المصنف ما اذا كان
النجس في موضع اليدين والصحاح ان الحكم في موضع اليدين ايضا كذلك
والخاص ان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض لكن لو وضع
شيئا منها على النجاسة لا يغني بل يمنع جواز الصلوة ان كان قد رانها
وحده او مضمنا الاخره وان كان موضع احدى قدميه نجسا لا يجوز صلوة
اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوة لان الفرض وضع
احدى القدمين لا كليتهما وان كانت تحت كل قدم اقل من قدر الاربع
فلو جرح يغير الكفة من قدر الاربع يمنع وهو يؤيد ما قدمناه في اليدين
والركبتين وهو مذکور في فتاوى قاضين كما يمنع النجس اذا كان في
شوب ذي طينين في كل طاق اقل من قدر الاربع ولو جرح زاح على الارض
فانه يمنع اذا كان ملبوسا او محولا او كان ذلك تحت قدميه والشوب
مضرب وان افترج الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلهما
شيئ في نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركن
اي مقدار اذا ركن جازت صلوة اتفاقا والا اي وان لم يكن لم يمكث
يمكث بل يمكث مقدار ما يؤدى ركنه فلا اي فلا يجوز صلوة وهذا
عند ابو يوسف وقال محمد يجوز ما لم يؤد ركنه على ذلك الحال وكذا ان
رفع اي حمل ثقلية في الصلوة وعليها قد رانع ان ادنى منها ركن

فست صلوة اتفاق وان لم يؤد ركنه فان لم يمكث مقدار ما يؤدى
ركن لا تقصد اتفاق وان مكث قدر ما يؤدى ركن تقصد عند ابو
يوسف لا عند محمد والحنابلة يقول ابو يوسف في جميع لانه احوط و
قال في فتاوى اهل مسند قنصل لو كان المصلي بحيث اذا سجد
شبابه على شيء في نجس جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة باينة
لم يحصل منها تلوث بقدر مانع ولم يتصل منها شيء من اعضاء
سجوده وفي اختلاف زفر في الكتاب المسمى باختلاف زفر
ويقتوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجرة وهو
على ظاهرها قائم يصلي لم تقصد صلوة وكذا الحجر وبمسئلة اي مند
الحكم المذكور وهو عدم الفاس اذا حلت النجاسة بجنبته فقبلها
وصل على الوجه الطاهر فانه ان كان غلظ الخشب بحيث يقبل القطع
اي يمكن ان ينشر فحما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر يجوز
الصلوة عليها والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة
الشوب في الوجه الثاني واذا اصاب الارض نجاسة رطبة او
ففرشها بطين او جص فصلى عليه جاز لانه حائل صلب كاللوح
وليس هذا كالشوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة
عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطبق فانه ان كان التراب قليلا
اي رقيقا بحيث لو اشتمته احد جدران حجرة النجاسة لا يجوز الصلوة
عليه والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا جح كفيف بحيث لا يوجد

راحية النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا التوب اذا فرش على النجاسة
 النجاسة فان كان رقيقا ينشق ما تحته او يوجد منه راحية النجاسة
 على تقدير ان لها راحية لا يجوز الصلوة عليه والاجازت ولو كان على
 اللبنة بكس اللام وسكون الباء نجاسة فقلب وصل على الوجه الثاني
 الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا يمكن ان يمس
 جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف لا يجوز وان كان
 غليظا وبما اخذ بعض المشايخ ومنهم من قال لا يمس الا لئلا يمسوا في فانه قال
 لا يجوز الا ان يشبه فجعل الطرف الظاهر فوق النجاسة وهذا المذكور
 من الجواز في اللبنة مذهب محمد وهو مذکور في الحيط والخيار قول
 ابو يوسف لانه بمنزلة المصرت ولوسط المصلى الى السجادة على
 شيء نجس او جلس على ارض نجسة رطبة او وقع التوب الباس
 الظاهر في رطوبة نجس رطب فاشتت الرطوبة النجسة في رطوبة
 او في مصلا لا ينظر ان كان تاء شير الرطوبة بحال لو عصر التوب او
 المصلى يتق طر منه شيء يتنجس والاى وان لم يكن الباء شير كذلك
 فلا يتنجس وقد تقدم الكلام عليه في فصل الاستسار وقال
 الائمة الملواني لو كان تاء شير الرطوبة بحال لو وضع الانسان
 يده عليه شغل يده بغير التوب او المصلى نجسا والا فلا وهذا
 الذي ذكره شمس الائمة قريب من المعنى من القول الاول لانه اذا كان
 بحال لو عصر قطر سجد اليد على الموضع عليه والا فلا

سطر ليدخلها على النجاسة

ونقل

فونقل النجاسة لم يذكرها المصنف اذا عصر التوب الذي غسله في الثالثة
 حتى لا يبقى طر منه شيء لو عصر فالبعد طاهرة والبعد الذي بقي طاهر
 وان كان يقطر لوعصر فالاى يقطر نجس وكذلك اليد ولا يسترط الصب
 في تطهير العضو كما لم يسترط في تطهير التوب وقال ابو يوسف
 يسترط الصب في تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب كالجريان
 حتى لو ادخل العضو النجس في ثلثة اناك نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل
 في ماء جار او يصب عليه ولو غسل النجس شيء نجس كما اذا غسل
 الدم ببول الثاة فيدل ببول حكم النجاسة الاولى وبثبت حكم الثانية
 وقال الرخسي الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهداية
 ما يشير اليه حيث قال وبكل ما يبع طاهر ففهم ان ما يبع النجس
 لا يبر بالنجاسة تنجس طرف من التوب فسيهل طر فامنه نجس
 اياه وان تحترط طاهر لكن ان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد
 ما صلى مع ذلك التوب وفي التطهير حتى اذا شغل الطرف النجس يتفسد
 التوب كله وهو الاحوط ولو بابت الحيرة على الخطه حالة الدوس
 فذهب بعض الخطه فالباقي طاهر وكذا اذا ذهب ايضا بغير البوعه
 جعلت بغير ماء ان حوت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر ما دونه
 لا جوارها فانه وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وسمى
 ان يقيدها اذا زادوا في عمقها في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر الشر
 النجاسة في الماء في كلتا الصورين والبعدين الباعه وبيد الماء
 بغير ذلك

طاهر النجاسة

مسألة اذا وجد الشجر في البحر والامر بالانقاص

مسألة فارق ما كان في البحر

فيلزم ان يكون من اذرع وقيل سبعة والخنار قدر ما لا يظهر
النجاسة من لون او طعم او ريح او صفاء ومشي على التواجد مستمرة
بعد مشي من برجد قدير لا يحكم بنجاسته رجليه ما لم يعلم انه وقع رجله
على موضع الضرورة ومشى المشي في الماء الحام لا يحكم به ما لم يعلم انه
غسله بنجس جلد الحيية غشغ الصلوة اذا زاد على الدرهم وان دكت
لانه لا يحل الاحتكاك بها واما فميصها فالاحق انه طاهر اذا وجد فيه
في بعية الا بالاول الفم يغسل ويؤكل لا الا في وجده في الخشونة لانه لا صلاح
فيه هذا التعليل فيقيد انه اذا وجد في الروث فان كان صليبا ينسل
ويؤكل والا فلا مشي في الطين او اصابه وصى ولم ينسل جاز
ما لم يظهر فيه انه النجاسة هو الاصح للضرورة فارة مات في
ان كان جامدا قويا جازها والباقي طاهر وان كان ذائبا فكله نجس
والوهي النجس يجوز ان يصبغ به في حنية المسجد ويديح به الجملد قال
بعض المشايخ يكره الصلوة في ثياب الغسقة وقال صاحب المحلة
في التنجيس انها لا تكسر من ثياب اهد الزمة الا ان ادرج
استحلالهم للزخفة او لا ولا يجوز الصلوة في التيباج الذي ينجس
اهد الفارس لانهم يستعملون فيه البول للزيادة في برقية كذا ذكره
ابن الحام في شرح الهداية وذكره في الغنية عن صلوة الارز في
ذكره اناء للصبغ فيبال فيه صبي يصبح به الثوب ثم يغسل ثلثا
فيظهر وقد قد مناه في فصل السمار ان الاول في مثله ان يغسل

لو كان في البحر

حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان التيباج المذكور ونحوه لا ينفذ لا يكون
به الماء فهو طاهر وان كان ابيض يظهر بالفسل والعق ثلثا وفي الغنية
الكبرى والمكبوعة بدق الحنفية بر اذا غسست طهر ولا يبرق بقاء الاثر
والكلود التي يديح ولا يغسل مذبحها ولا يتوق النجاسة في ريقها و
يلتصقها على الارض النجس ولا يغسل منها بعد تمام التبرج في طاهرة يجوز
النجس للثفاف والكمك عيب وغلان الكتب والاولا منها رطبها ويابس
اذا وقع في قدر النجس حال الغليان نجاسة يغسل ثلثا في مياه فيطهر
وبل لا يظهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلثا والمرتبة لاجنه فيها الا ان
تكون تلك النجاسة حمرا فانه اذا صب فيها خلد حتى صارت كالخرد خامضة
طهرت ولو طهرت الحنطة في البحر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء
وتخفق في كل مرة وكذا الله وقال ابو حنيفة لا يظهر ابد قال في التنجيس
وبه يغيث ولو القيت رجاجة حالة الغليان في الماء لتستفي قبل
ان يظف او كرسش قبل الفسل لا يظهر ابد الا على قول ابي يوسف
علا فانون ما تقدم في البحر وان كان الماء لم يصل واحد الغليان عند
الانقاص فيه الرجاجة او كان ولكن سكن عند القابضها ولم تترك حتى
يفتح عليها تظهر بالفسل ثلثا تطبخ في شاة بسقية فيلجم اي ملوئس او لاصه
يد رطبة فيج جارة اللبن روايتان وفي الغنية حيوان البحر طاهر
والا لم يؤكل حتى تحترق بالبحر ولو كان ميتة قال واختلف الناس فيهم
اهد زائنا في الترحن المذكور الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن

او صفوي

او غنيمة

او انكسار

ما ذكره في البحر من استحباب التدوير وصلاة الجلاء في نفس على طهارة وفيها
 عن الحسن في بعبارة وقعت في قمر حنطة فطخت لم يؤكل وقال ابن
 مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الأدهن واللبن انتهى صلى على طرف
 ثوب أو بساط أو نحوه وطرفه الآخر جالس جازت سواها كما ذكر
 أحد طرفه حركة الآخر أو لا هو الصحيح بخلاف ما إذا كان لا بساط أو حامله والى
 الطرف اليسرى على الأرض وصلح فانه ان تحرك بحركته لا يجوز والآيات
 ولو صلى على الوابية أو غيرها أو كادها خاسته مانعة فيجاءه على أنه لا
 يجوز قال في الجسوط وأكثر مشايخنا جوزوه ولو قام على النجاسة وفي
 رجليه خفافه أو جواربه أو غللاه لا يجوز صلواته إلا أن يخلعها ويقوم عليها
 وكذا الوستر النجاسة بكنة وسجد عليها لا يجوز إلا أن يكون منزهة وكذا الو
 كان أسفل عليه غشا وصلح بهما لا يجوز وإن نزلها وقام عليها جاز وقد
 ثوب ريباج وثوبها نجاسة مانعة ولا مظهر صلواته في الدنيا ج
المسألة الثالثة فهي ستر العورة والعورة أي ما يستره من كبره
في الصلوة ولا يجوز النظر إليه من الرجل ما تحت السرة منه إلى الركبة فصل
بهذا أن السرة ليست بعورة والركبة عورة أيضا لقوله عم الركبة من العورة
لكن العورة المذكورة أعم من عورة من غيرة لا من نفسه وهو المختار وروي
عن ابن سريج عن أبي حنيفة أو أبو يوسف نقلا أي قريبا بقوله انتهى
إذا كان أي المصلي يحمل الحجب فنظر الماخورة أي عورة نفسه للصلوة
وهذا هو الذي مشى عليه قاضيان في الفتاوى وبعض المشايخ جعل
 أي ذهب

ستر العورة من نفسه أيضا شرطا وهو رواج هشام عن محمد حتى
قالوا أي البعض المذكور وهو أن كان المصلي الحجاب كشيء اللحية
حيث تستوعب لحيته جيبه بالسرة يجوز صلواته وإن كان خفيف
اللحية لا تقطع لحيته جيبه حتى لو قطن أنه ان ينظر في جيبه إلى
عورة فصلوة فاسدة وبه أي بهذا القول ينفي بعض المشايخ و
في الخلاصة جعل هذا قول محمد والأول قولهم كما هو ولو صلى الإنسان
لربما لم يستر في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله أو زبده وهو يار
على التمس لا يجوز صلواته بالاجتماع وهذا يرجع القول الذي أفتى به بعض
المشايخ إذا لو كان وجوب الترخوف رؤية العورة جازت الصلوة
في هذه الصورة ونحوها فلهما أنه وجب للصلوة نفسها لكن يمكن
أن يجازي العورة مسورة في مسئلة الخلاف والرؤية بعد التستر
تكتف النظر من فوق أو من أسفل لا يستره بدون المرأة الحرة كلها عورة
لقوله المرأة عورة إلا وجهها وكفيها فانها ما ليس بعورة إلا وجهها
الصلوة ولا في حق نظر الأجنبية والأقدمية ولكن في القدمين
اختلاف المشايخ وذكر في المحيط آية الاتحاف أنها ليس بعورة قال للحاجة
إلى التستر في الطرقات وظهور قدميها خصوصا الفقهاء منهم من قال
في الفتاوى الصريح أن الكشاف رجع القدم بفتح أي جواز الصلوة
كغير الأعضاء التي بعورة وقال في الاحتياط الصريح أنها ما ليس
بعورة والصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومما روي صاحب الهداية

والصغير جدا لا يكون له عورة ولا ينظر
 إليها ومثلهما لأن النبتة قد كان يقبل
 ذكرى الحسن والحسين في صفوها وكان
 يأخذ أحدهما بالك ويكبر والصبي
 يضحك كذا في الفتاوى أيضا صحيح

بالشأن سواء كان في البيت أو في الخارج

والكاذب ما في الجبيل ولا فرق بين فطر الكف وبطنه خلاف ما قيل ان بطنه
 ليس بعورة وظاهر عورة وزراعتها عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن
 اصحابنا الثلاثة وروى في بطنه ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه روى عن
 ابي حنيفة ان زراعتها ليس بعورة واختاره في الاحتمار وصححه بعضهم
 انه عورة في الصلوة لا خارجها والفقهاء القول الاول وهو ظاهر الرواية
 هو الصحيح لعدم الضرورة في ابتداءه اما الشك في المسئلة ان يقال
 عن راسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان انكشف الرأس ليس بعورة
 صلواتها لانه عورة وهذا المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح وقال
 فتاوى الحنفية المعبر في ان الصلوة انكشف ما فوق الاذن
 من الشعر لا ما نزل عنها وكذلك الاذن حتى لو انكشف رجب والبر
 منها ما يمنع جواز الصلوة قال وهو الصحيح وهو اختيار صدر الشريعة
 صاحب الجهادية وغيره هو ان المسئلة عورة والذليل محقق
 في النسخ اما الحنفية مع الذكرك منع جواز الصلوة ويبدو جوازها
 عضو واحد وقال بعضهم بعين كل واحد منها عضوا على حدة وهو
 الصحيح حتى ان انكشف احدى رجب الذكر وحده اوجب الاستنساخ
 يمنع جواز الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة مع الخنثى فقيل كل منهما
 عضو على حدة وقال بعضهم الركبة مع الخنثى كلاهما عضو واحد
 الصحيح واختاره في الخلاصة وصححه ابن الحام في شرح الهداية والظاهر
 هذا لو صلى الرجل وركبته مكشوفة من ثمار والخنثى في جاز

هذا هو الصحيح

صلوة لانه الركبتين لا يبلغان قدر رجب الخنثى مع الركبة وكذا كعب المرأة
 تابع لساقها لا عضو مستقدا فكشافته غير مانع امرأة صلت ورج ساقها
 مكشوف بعيد صلواتها عند ابي حنيفة ومحمد وان كان المكشوف من ساقها
 اقل من ذلك اي من الرجب لا يقيد بالاتفاق لانه القليل عفو بخلاف
 الكثير والرجب كثير لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف ما روي
 وقال ابو يوسف انكشف ما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة
 ومنه في انكشف النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه كثير
 ورواية يمنع لانه ليس بقليل فيعفى والحكم في الشعر المسئلة
 من المرأة الحرة والبطن والظهر من المرأة مطلقا والخنثى من المرأة
 والرجل كالحكم في الساق فاني عضو من هذه انكشف رجب منع عندها
 خلافا لابي يوسف واما حكم العورة الغليظة وهي القبل والذنب فهو
 على هذا الخلاف المذكور في الساق يعفى او انكشف من احدى رجليه
 يمنع عندها خلافا لابي يوسف فانه لا يمنع عنده مالم يكن نصف او
 اكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذا في غيرها وذكر الكرخي
 ان المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر الاتصاف والاصح هو الاول
 لانه خلقه الذئبة عضو عندها وكلها لا يزيد على قدر الاتصاف فلو كان
 كما قال بجاز الصلوة مع انكشف جميعها وفيه قبح وتبدل الخلقة
 مع الالبتين عضو واحد فعلى هذا يتجه قول الكرخي ولكن هذا غير
 الراجح بل كل البتة عضو والذئبة ثلثها اما ثلثي المرأة فان كانت مراة حرة

اي قباعدون

اي لم يتكسب ثديها وهو المعجزة دون المراهقة فنجو الى الشدي تبع القدر
 فلا يمنع الا انكشف رجب الجمع من الصدر والتدبير وان كانت
 قد انكسرت ثديها فالشدي ح اصل بفتح حتى انكشف رجب منقذ كان
 مانعا وكذا كل اذن عضو مستقر غير الرأس وكذا بين السرة و
 العانة عضو على حدة واما الجنب فتبع للبطن وفي شرح شمس الامم
 الرخسي اذا كان الثوب رقيقا بحيث يشفى بشفى ما تحت اى لون
 البشرة لا يحصل به ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا لا ينفذ
 التصق بالعضو ^{العضو} ويشكل ^{العضو} ككلمة ينبغي ان لا يمنع حصول الستر من
 لغرض ليس عليه ثمة فلو قدر انه ان نظر انسان من تحت راي عورة
 فحذا الحال ليس بشي معجزة في منع جواز الصلوة لحصول الستر
 المأمور به وذكر في الزيادات لو وصلت امرأة وجهه قد ركب الثوب
 الجدي الى الذي ليس فيه حرق فاحش فلبست ثوبا خلو فيه
 حرق فاحش فانكشف من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن
 ساقيها شئ وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ رجب انسان
 لا يجوز صلواتها فكان بناء على ان الساق اصغرها وهو اجزاء
 البعض ان المعجزة في جمع المتفرق بلوغ الجمع رجب اجزاء الاعضاء
 المنكشفة حيث لو انكشف من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها
 لان الجمع رجب الاذن واكثره والجمع بالاجزاء فلا يمنع ما لم يكن
 من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها او من الاذن ثلث رجبها ومن الفخذ

فان كان ثوبا يسترها
 في الصلاة فلا بأس

ثلث رجبها اما العورة من الامة فما هو عورة من الرقبة تحت السرة اما تحت
 الركبة وظهرها وظاهرها عورة ايضا وما عدا ذلك وهو من اعلى البطن
 فافق ومن اسفل الركبة فما تحت فليس بعورة باجماع الامة لانها
 محل الخدنة والامتنان لا يباين انكشف ذلك منها والعورة وام الولد
 والكلية عن الامة في الحكم المذكور لبقاء الرق فيهن ولو اعتبرت ^{غير مبر}
 وجه في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فستره بعد قليل قبل
 الله ركن جائز لا لو بعد كتمان او بعد ركن وان انكشف عضو
 انسان وهو عورة في الصلوة فستره من غير ثياب لا يضر ذلك
 الاكشاف وان ادعى معه اى مع الاكشاف ركنه كما لقيام ان كان
 فيه الركوع او غيره مما يفسد ذلك الاكشاف صلواته وان لم يور
 ح الاكشاف ركنه ولكن يكفى مقدار ما يورث فيه ركنه بسنة
 وان لم يورث ثلث تسبيحات فلم يستر ذلك العضو فسدت صلواته
 عند ابن حنيفة وابي يوسف خلافا لغيره وكذا اذا وقع الرجل المصلي
 للركعة في عورة الشاة او وقع امام الذي قد دام الامام او وقع في نجاسة
 ثم انى ان تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور ان مكث في ركن
 من ركنين يورثه فسد عند ابن حنيفة وابي يوسف خلافا لغيره والحنابلة
 قول ابو يوسف وهذا كله اذا حصل شئ من ذلك بغية صفة فان
 كان بصدقة في الحال اتفاقا ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى
 قائما بايها كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستر بعض العورة

مطابقتها لكتاب النور في الصلوة

وجب استقباله وان قل ويقدم في الترتيب ما هو اعظم كالاستقبال
 ثم الخدم ثم الركبة وفي المرأة بعد الخدم البطين والظاهر ثم الركبة ثم الباطن
 على السواء ولو كان ما ستر به من الحشيش وخوفه وجب الستر به وفي
 القنية حرمان قدر على الطين يوطئ بعورته ان علم انه يبق عليه
 بعنه الامام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخفف عليه من
الشجر في مع رفيقه غوب وعدة ان يعطيه او ان يرفع من صلاته
 ينقطع فموت الموت الوقت وهو قول ابو يوسف وهو
 وان كان يرجو وجود الثوب يوحى تام بحرف فموت الوقت كطهارته
 المكان وفي القنية صبيته صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالامام
 وتوصلت مكشوف العورة يعني الفخذ وخوفه تؤمر بالعادة وكذا
 بغير وضوء انتهى **والسجدة** ان يصل الرجل في ثلثة اثواب فيصلي
 وازار وعلامة وتوصلت في ثوب واحد متوسحا به كما يفعل الفقهاء
 في حال عمله جازت من غير كراهية وتوصلت في ثوب واحد فقط او في
 ازار فقط من غير عذر كره وفي الخلاصة امرأة خرجت من الحرم
 عريانة ومعها ثوب لوصلت فيه قائمة ينكشف بشي من فخذها
 او من ساقها يمنع جواز الصلوة وتوصلت قاعد لا ينكشف
 فانها تصل قاعد ولو كان الثوب يغطي جسدك اربع راسا
 فركت تقطية الرأس لا يجوز صلاتها ولو كان يغطي اندماجا
 لا يجزها ترك التقطية **اما الشرط الرابع** وهو استقبال القبلة

وان كان يخطئ ان يتخطى ما يخطئ في وقت

فمن كان بحضرة الكعبة ادخل الفاء في فم لانه اما مقدرة يجب عليه اي
 يفرض عليه اصابته بخبرها اي ان يكون وجهه مقابلا لابين الكعبة حتى لو خط
 بركة في بيت يجب ان يكون بحيث لو ازيل الجدران ونحوها يقع استقبال
 على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي التوريات من كان بينه وبين الكعبة اي اسم كتاب
 حائل الاصح انه كالغائب فعلى هذا يرد من الكعبة في كلام المصنف حقيقته
 وعلى الاول مكة ومن كان غائبا عنها فوجهه الكعبة اما ان يتوجه الى
 الجهة التي هي فيها قال في الخلاصة هو الصحيح واحده من قول الجرجاني
 ان فرض الغائب ايضا اصابته بخبرها وعرة هذا الطرف ظاهر في اشتراط
 اليته وعدمه للغائب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط
 على الغائب بنية الكعبة مع استقبال القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على احتياطه وقول
 الجرجاني وبعض المشايخ يقول ان كان المصل يصل الى الحراب فكما قال
 الحارثي اي ابن حامد لانه الحارثي وضع غائبا بالحرم واجتماع
 الآراء فكانت كافية عن اليته وان كان يصل في الصحراء فكما قال الغفلي
 ان ابن الفضل تغذر اجتماع الآراء فيها غائبا وقبله احمد المشرقي
 وجهه للغرب عندنا من غير احتياج الى ان يكون يدا بعض الرشق
 او اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من الخراف من يظن انه
 ليس له منهم فذكر في مال الفتاوى حدة القبلة في بلادها
 بها سبعة مائة من المذنبين وهي مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان
 عن سبعة ويصلي فيها من ذلك

عن سبعة ويصلي فيها من ذلك
 عن سبعة ويصلي فيها من ذلك
 عن سبعة ويصلي فيها من ذلك

الى جهة خرجت من المغربين فثبت صلوة فانه سجد معه لولا
 مشقة في الشئ والقيف فقبلتها بين مغربيهما فان توجهت الى جهة خارجة
 من حد المغربين لا يصح والبلد المائل نحو الشرق الصيغ قبلته مائلة الى
 مغرب الشئ بحسب ذلك وبالعكس وان كان المصلي من غيرهما
 لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد يوجهه اليها او كان
 صحيحا يقدر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدة او سجد
 ياتيه من جهة اخرى يضطره في حاله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في
 البحر يخاف الغرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الحالة
 بل يصلي الى اى جهة قدر على التوجه اليها لانه التكليف بقدر الوسع وكذا
 اذا صلى في الغريضة لعدم القدرة على التوجه الى القبلة على التذلل والذل
 لا يقدر على الركوب او يخاف من عدة او سجد فانه يصلي الى ما يحب
 جهة قدر ولو كان يصلي عليها لاجل الطين فانه لا يجب استقبال القبلة
 والقبلة واقفة كان لم يخف الا انقطاع عن الرقعة وكذا ينبغي في كل
 موضع جاز له صلوة الغريضة ركبا من خوف التذلل لصوته واداء
 يكن الطين مما ينعوض فيه الوجه لكن الارض مبتلة لزوم التذلل
 ذكره في الخلاصة او انما نلت معطوف على الغريضة اي اذا كان يصلي في الماء
 على الواجد غير عذر ايضا فله ان يصلي الى اى جهة كان توجهه وهو
 اذ كان خارج الحرم اما في الحرم فلا يجوز عندنا في جنة ويجوز عندنا
 ذكره عند ابو يوسف لا تكسر واختلاف في مقدار الركوع فيقبل له في

في سجنين وقبل قدر ميل فالاصح في ما بين يديه في مسافر الغص
 ولو اخرجها خارج الحرم ثم دخل قبل يمتد ركبا والاكثر على انه يترك
 ويتم على الارض والاكسقبال الى القبلة عند الشروع لمن يتنقل
 على الدابة ليس بواجب خلافا للشافعي وان اشتهرت عليه
 القبلة وليس يحضر من اهله ذلك المكان من سئل عنها اجابته
 اي يترك جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات
 والركاب ويحتمل اي طلب ما هو الاخرى والالتيق من الركيل والامارة
 عليها وصلى الى الجهة التي اداه اجرتها ووجهه الى انما ^{الاصح}
 هو القبلة وذلك بالاجماع لقوله مع فائما توكوا فثم توجه الله الى
 جهة التي امر بها التوجه اليها لت عنه عنها اشتهرت القبلة ^{او زمان}
 على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهات مختلفة في قوله ليس
 بحضرة اشار الى انه لا يجب عليه طلب من يسهل ولا ان
 ان يخرج الناس من منازلهم للمستأجل عنها بخلاف ما اذا
 كان عنده او بالقرب منه جولة فانه يجب عليه ان يسألهم عنها
 فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه لانه انما هو الواجب
 عليه بالخطأ او بعده وقد رت وان علم ذلك اخطأ وهو في الصلوة
 استدراك القبلة وبين عليها ما بقي منها لما روي ان اهل مسجد قبا رويته كوكبي
 كانوا في الصلوة متوجهين الى بيت المقدس في صلوة الفجر فجاءوا
 تحول القبلة فاستدركوا الكعبة واقرعهم النبي يوم على ذلك سواء

ارجع ص ١٠١ في القبلية عند اوافي ذلك الكعبة قال ابو حنيفة
 يتركها فربما يتركها في الصلاة في غير طهارة وكذا في الصلاة
 في الثوب الخشن والخمار ان يترك في الصلاة في غير طهارة
 وانما لا يترك في الصلاة الثوب الخشن والغير الجيد كما
 ذكره في الفرائض

استبرأت القبلة في المقابلة او في المحلة وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة
 او في نهار لان التبدل لم يفسد وان تحرك ووقع تحريكه على جهة فركها
 وصلى المايعة جهة التحرك بعيدا وان اصاب الى ولو علم انه اصاب
 القبلة عند الوحي في غير وجهه وعين الوحي في غير وجهه انما يحسن عليه الكعبة
 وقال ابو يوسف ان اصاب لا بعيدا لانه بعيدا لانه بعيدا لانه بعيدا لانه بعيدا
 صلى اليها فلا يأنف في الاعادة ولهما ان وجهه جهة تحركه وقد
 تركها ولو استبرأت عليه القبلة ولم يتحرك في شمس في الصلاة في
 بلا يحسن لا يجوز صلوة لان التحرك في غير وجهه عليه وقد تركه وان علم
 في خلال الصلاة انه اصاب القبلة استقبل الصلاة عند الوحي في
 وجهه وقال ابو يوسف يعني ما تقدم له من التبدل ولهما ان حاله
 بعد العلم اقوى منها قبله وبناء الفتوى على الضعيف لا يجوز وان
 علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه اتفاقا والفرق المذكور في
 الفتح ولو تحرك ولم يقع تحركه على شيء قبل فركه اربع مرات اما
 اربع جهات وهو الاحوط ولو استبرأت عليه القبلة وكان
 بحضرة من يتركها من اهل ذلك المكان فلم يتركها في تحركه وصلى
 فان اصاب القبلة جازت صلوة حصول المقصود والا فلا يجوز
 لانه كالمحل باقوى التبدل وهو التساؤل من اهل المكان وكذا لا يلزم
 او اتوجه المواجهة وعند من يتركها ان اصاب القبلة جازت صلوة
 والا فلا ولو كان من بحضرة ليس من اهل ذلك المكان لا يؤخذ قوله

بقوله ان لم يوافي تحركه لانه يحركه مثله ولا يجوز تحركه في غير وجهه ولو
 سأل من حضرة من اهل ذلك المكان فلم يحركه حتى تحركه وصلى ثم
 اجزه ان القبلة عليه الجهة التي توجه اليها لا بعيدا ما صلى لانه لم يقصر
 حيث سأل ولو شك في القبلة تحركه وصلى ركعة المواجهة وقع
 عليها تحركه ثم شك وهو في الصلاة تحركه فوقع تحركه على جهة
 اخرى فصلى اليها ركعة ثم وثم تحركه ان اصاب اربع ركعات المارح
 جهات بالتحرك جان كذا في الفتوى الى الثانية لانه الاجتهاد والتحذر
 لا يشرح حكم ما قبله في حق ماسمى واختلف المتكلمون فيها اذا اختلف
 في وجهه الثالثة او الرابعة المواجهة الاولى منهم من قال يتم الصلاة
 ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة الاول اوجه وهذا الوجه اذا كانت
 على القبلة وشك فيها اما لو شرعت في الفتح او من ان يحركه ان يشك
 والاحتياط ثم شك بعد ذلك فهو الجواز حتى يعلم من يتبين
 بعيد وان علم بعد الفراغ انه اخطأ وكان اكثر رايه فولية الاعادة
 وذكره اما في الفتوى ان علم ان القبلة الكعبة ولم يوجهها وقت
 الفتح جان لعدم اشتراط نية الكعبة وذكره الحنفية ان يتركها في
 المصلين بعد وقت الفتح وان قبلته حرام بجده لا يجوز لانه علامه
 على جهة القبلة وليس عليه فيكون معرضا عن القبلة بنية من
 توجه الى الركن اليماني ثانيا الصلاة امام بيت المقدس فان
 نية القبلة وان لم يتقرب لكن عدم نية الاخرى عنها شرط ولو جاز

هذا هو الوجه الرابع في القبلية

صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة استقام في الصحيح ولو حوّل وجهه
 عن القبلة عليه واجب ان يستقبل القبلة من ساعته والافتقار لصلوة
 بذلك الحوّل ولكن بكرة استدراكه لقوله عزم حسين سألته عايضة
 رضى عن الاستغاث في الصلوة بوجوبه ^{الذي} يختلصه الشيطان من صلوة
 العبد وقوله لا تسبوا كذا والاستغاث في الصلوة فانه الاستغاث
 في الصلوة حظك ولو ظن انك احدت تحوّل عن القبلة ^{للمسافر}
 ثم تعلم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تنف صلوة عند الحنية
 لان استدباره لم يكن للرفق بل لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث
 بعد الخروج من المسجد فسدت صلوة بالافتقار لان الاختلاف المكان
 يبطل الأبعد والبعيد مكان واحد فما دام فيه لم يختلف مكانه
 بخلاف خروجه منه وهذا اذا لم يكن اماما وان كان اماما فاختلاف
 علم انه لم يحدث فسدت وان لم يخرج لانه الاستخفاف في غير محله مناف
 كالحروج من المسجد وكذا لو ظن انه افسح بلا وضوء فانصرف ثم علم
 انه متوضعا فسدت صلوة وان لم يخرج من المسجد وكذا لو رأى الحية ثم
 فطن انه ماء فانصرف ثم علم انه سراب او ظن الماسح على الكتف ان
 مده عتت فانصرف ثم علم انها لم تنف فسدت الصلوة وان لم يخرج من
 لانه انصرفه على قصد الرخص لا على قصد البناء بخلاف الذي ظن
 انه احدث وانما صلى في الصحيح في جماعة مكان الصفوف له حكم المسجد
 حتى لو علم قبل مجاوزتها في سبق الحدث لم تنف وان علم بعد مجاوزتها

نقد

تنف هذا اذا ذهب الخلف وان توجهت قدامه فالمعبر بمجاورة كسرة
 الامام وبعدها ان كان له ستره والا فمقدار ما لو تأخر مجاوز الصفوف
 وان كان مسفورا اعتبر بمجاورة قدر موضع سجوده فروا روى
 في شرح الطحاوي الكعبة اكم للوقوف فان الخطان لو وضعت في موضع
 آخر فصلي اليها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز
 ولو صلى على السطح وحده لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بد من الاستقبال
 اذا كان قادرا لا يجوز ان يصلي حيث توجهت وجهه ان كسره بالقبلة
 كما دارت ولو صلى جماعة بالتحري من النيات في الجماعات ان صلوا منفردا
 جازت صلوة الكل وان صلوا جماعة لم تجز صلوة من خالف امامه
 عالميا بها حال الصلوة فجازت صلوة غيره ان لم يعلم انه امامه خلفه
 قوم صلوا محبتين جماعة وفيهم مسبون ولا حقا فلما سلم الامام
 قاما للفضاء فظهر ^{للمسافر} ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام لكن
 السبوق اصلاح الصلاة بان يستدير لانه منفرد بها في بعضية خلاف
 الامام فانه معتقد واعتدى اذا ظهر له وهو وركب الامام ان القبلة جهة
 اخرى لا يمكن اصلاح صلوة لانه ان كسره خالف امامه والا كان
 شيئا صلوة الجماعة هو القبلة عنده وكل منهما فسدت فروا وكذا لا حقا
 في عقد فاعتدى آخره بلا حجة ان اصحاب الامام جازت صلواتها والا
 جازت صلوة الامام فقط ولو صلى الاعلى ركعة فروا في القبلة فجاز
 فانه اليها واقفون به ان وجد الاعلى وقت الشروع من بيت اركب سبيل

عن يمينه وكعب يمينه
 يقلن ويمنين فمفسد
 يمينه

لم تجز صلاتهما والآجارت صلوة الاعمى دون المعتدى **الشفقة**
 من الشروق الستة هو الوقت اول وقت صلوة الفجر اذا طلع الفجر
 وهو اي الفجر الثاني البياض اي التور المستطيل اي المنتشر في الافق الى
 في مواحي السماء واطرافها في طلوع الفجر الاول المستطيل بالبحر الكاذب وهو
 البياض المستطيل اي الذي يبدو طويلا معتدلا من جهة الفوق على اخذ في
 الافق ثم تقف الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه
 من حكم القبل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله لم لا يمنعكم من حكمكم
 اذان بلال ولا الفجر المستطيل وفيه في الافق وقال في المحيط اما الفجر الكاذب
 وهو ان يرتفع البياض في جهة واحدة ثم ينزل شيئا اي يصير للشيء
 فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه
 واخر وقتها قبل طلوع الشمس اي الجرد الذي يعقب طلوع الشمس من الزمان
 وهذا ايضا باجماع الامة واول وقت صلوة الظهر زوال الشمس الى
 الجرد الذي يعقب زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر
 وقتها عند ابو حنيفة وهو ان يسلم السبعين اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في
 الزوال اي سوى الفجر الذي يكون للامساك عند الزوال وقال اي
 ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثلاثة اذا صار ظل كل شيء مثليه
 سوى في الزوال وعن ابو حنيفة في رواية السبعين ثم اذا صار ظل
 كل شيء مثليه سوى الفجر خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر
 قال المشايخ ينبغي ان لا يصلي العصر حتى يبلغ الغنابيل ولا يؤخر الظهر

في قوله
 المستطيل

الامة يبلغ ان لا يصلي مثل المخرج من الخلاف فيهما والتدليس بالبيان
 المذكور في الشرح اي ان لا يصلي الظهر بسبب ما في او كما سئل ابو حنيفة
 انهم ان يبلغ ظل كل شيء مثليه وليس ان الناحية مقصود من الظل
 المخرج بطلوع اول وقت صلوة العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين
 فكل قوله اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعلى قوله اذا
 صار مثله سواء واخر وقتها لم تغرب الشمس الى الجرد من الزمان الذي
 يعقب غروب الشمس وهذا اجماعي واول وقت المغرب اذا غربت الشمس
 بالاجماع واخر وقتها لم تغرب الشمس الى الجرد الذي يعقب غروب الشمس
 وهو اي الشفق المذكور البياض الذي في الافق الكاين بعد الحرة التي
 يكون في الافق عند ابو حنيفة وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الائمة
 الثلاثة ورواية السبعين وعن ابو حنيفة ايضا الشفق المذكور وهو
 طوله تسعها لا البياض الذي بعدها والتدليس في الشرح ومن المشايخ
 من افنى برواية السبعين وعن ابو حنيفة لقوله ما قال ابن الحجاج ولا
 ساعده رواية ولا دراية وتعام هذا في الشرح ايضا واول وقت
 صلوة العشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مر واخر وقتها لم
 يطلع الفجر الجرد الذي يعقب طلوع الفجر الثاني ووقت النوبة ما في الوقت
 الذي هو وقت العشاء عند ابو حنيفة وعندهما وقتها بعد
 صلوة العشاء الا ان اي المصلي ما مور بتقدم العشاء عليه اي على الاخر
 عند ابو حنيفة الترتيب لقوله ثم ان الله نفع امركم بصلوة هو خير لكم

من السمع وهي الوتر هو جعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر فليحذر
 لوصل الوتر قبل العشاء قصد لا يفتح كما لوصله الوقتية قبل الثانية
 فاكثر وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد فتح عند
 لوصل العشاء بنوب ثم نزعته وصلى الوتر بنوب آخر ثم ظهر ان
 النوب الذي صلى به العشاء كان خطأ فانه يعيد العشاء دون الوتر
 عند اي حلان لها واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو
 سبب جوبها فلا تجب فيه كراهة المسئلة التي وردت فتوى في
 زمن الصدر بهر حان الآية انا لا نجد وقت العشاء في بلدنا هل علينا
 صلوة فكيف ليس عليكم صلوة العشاء وبه افنى ظاهر الوتر الموعود
 ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطلع فيها قبل
 غيوبه الشفق في اقصر ليال السنة على شمس الآية الكلو ان فانه
 بقضاء العشاء ثم وردت بخواتمهم رزم على الشيخ الكبير في سنة
 النبالي فافنى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الكلو اني فارسل من رساله
 في عامته بحاج حوار ثم ما تقول نعم السقط من الصلوة الخ
 واحدة هل يكفي في حاله واجتس الشيخ فقال ما تقول فمن قطع يده
 المرفعين او رجلا من الكعبين كم فرائض وضوءه قال ثلث لغات
 محل الراجح قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الكلو ان جوابه
 فاستحسنه ووافق فيه ولا بن الهمام عليه اعتدوا قد اجابنا عنه في
 المرح و يستحب في صلوة الفجر الاسفار بها بان يصلي في وقت ظهور

من غير ان يخرج من وقت

التور والكشاف الظلمة والفتنة يرى الرأى موقع بنده عندنا خلا
 للثلاثة لقوله ثم اسفوا با بخر فانه اعظم الماجر وقد قالوا في هذه الاسفار
 ايضا ان يبداء في وقت يمكنه ان يصليها في وجه السنة ويبقى
 من الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهاره يمكنه ان يتوضأ
 ويبعد عنها على وجه السنة قبل حروجه ثم استحباب الاسفار عندنا
 عام في الازمنة كلها الا في صلوة الفجر يوم الجمعة بعد الغداة فان لم يحجب
 فيها التقلب اجازة تسبق لوقت الوقوف ويستحب ايضا عندنا
 الا برباد بالظهر في الصيف لقوله ثم اذا اشتد الحر فابردوا بالصيف بالصلوة في
 فان شدة الحر من فيح جهنم ويستحب تقديمها في الشتاء ويستحب
 ايضا عندنا تأخير العصر في كل الازمنة الا يوم النجم ما لم تغير الشمس
 مرتفعة بوضاء نقيته فاعجز وبكرة تأخيرها ان تغيبه فقص السنين
 كان يصلي العصر والشمس مرتفعة بوضاء نقيته فاعجز فاعجز لتغير الوقت
 لا تغير الصلوة فانه يحصل بعد الزوال فني صار الفرض بحيث لا تأخر فيه
 العين فقد تغيبه والا فلا كذا في الكافي ويستحب ايضا تأخير العصر في كل
 الازمنة الا يوم النجم لقول رافع بن حجاج كنت نصلي المغرب مع النبي ثم
 ففارق احدنا وانه ليصلي مني فح بنده ومن ابن عمر انه اخرها
 حتى ياتيهم فاعتق ربيعة وهو يدل على كراهة تأخيرها الا ظهور النجم
 وفي الغيبة بكرة تأخير المغرب بعد غروب الزوال والايك في رواية الحسن
 منه ما تغيب شفق والافصح انه بكرة الا من عذر كالسفر والكول على

الاكل ونحوه او يكون الشاخير قليلا وفي الناحية تطويل القراءة خلاف
 انتهى وما تأخر صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله
 لو ان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او
 نصفه وتأخيرها الى ما بعده الى ما بعد ثلث الليل الى نصف الليل
 ما بيناه في الشرح وتأخيرها الى ما بعده الى ما بعد نصف الليل الى طلع
 الفجر مكره اذا كان بغير عذر لانه يؤدى الى التقليل للحاشية اما اذا كان بغير
 فلا يكره وتأخير الوتر فالاصل فيه ان الافضل انه ان كان لا يشق الا
 بالانتباه او تر قبل النوم وان كان يشق بالانتباه فمأخذه الى آخر
 الليل افضل لقوله من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر في
 اوله ومن طلع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلوة آخر الليل
 مشهورة وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم مستحب في الغيرة
 الظلم والغروب تأخيرها بغيره بالناحية يوم التجميد في اول الوقت
 لا الشاخير الشديد الذي يتك بسببه في بقا الوقت قال في الجليل
 الماز من تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن بالغروب والمستحب
 في يوم الغيم بدلا من العصر والعشاء تعجيلهما امر او تعجيل العصر
 قدر ما يقع عنده انها لا تقع حال تغير الشمس وتعجيل العشاء والتأخير
 قليلا على الوقت المعتاد وكذا في الحيط لئلا تقل الجماعة لحوق المطر
 روى الحسن عن ابي حنيفة في بيع الشاخير يوم الغيم لانه اقرب الى
 ابا يفتح قبل الوقت **اما الاوقات** التي تكرر فيها الصلوة في السنة الايام

من الاوقات التي تكرر فيها الصلوة في السنة الايام

من الاوقات التي تكرر فيها الصلوة في السنة الايام

من الكراهة ما يعم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكره ثلثة منها
 اي ثلثة اوقات من تلك الحنة يكره فيها النطق والكراهة
 في الفرض كالغوايت تمنع الصلوة لوجوبه بسبب كامل وكذا الواجبات
 الغاية كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكره و صلوة جنازة
 حضرت فيه **والوقت** لانتها وجبت كاملة فلا تؤدى ناقصة والكراهة
 في النطق لا تمنع الصلوة ولكنها كراهة محض تحريم وتحقيق ذلك في
 الشرع وذلك المذكور من الكراهة كايضا عند طلوع الشمس وعند غروبها وانشاء
 الايام يومه ووقت الزوال النهي عن الصلوة في هذه الاوقات
 واستحب في يومه لانه يمتنع عند الغروب لانه وجب ناقصة فاقاؤه
 كما وجب بخلاف عصر يوم آخر وبغيره من الغوايت على ما حقق في الشرح
 وفي كتب الاصول وروى عن ابي يوسف وهو الرواية المشهورة عنه انه
 جواز النطق وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة ودليله وجوبه
 في الشرح ولا يصلح فيها اي في الاوقات الثلثة المذكورة صلوة جنازة
 والاسجد بتلاوة اذا كانت حضرت او نليت في وقت غير مكره كما تقدم
 والاسجد فيها كسهر لانه من اجزاء الصلوة ولو وقع فيها فريضة اي صلوة
 مفروضة يعيدها لعدم صحتها على ما قد تناه وان تلاها فيها اي في الاوقات
 الثلثة آية السجدة فالأفضل ان لا يسجد فيها فان سجد جاز لها في تلك
 الاوقات ولا يعيدها لانه اذاها كما وجبت وكذا ان يسجد فيها في غير وقت
 تكرهها من الاوقات الثلثة تصح عذرا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت

من الاوقات التي تكرر فيها الصلوة في السنة الايام

الجماعة في وقت من الاوقات الثلاثة فصلى عليها فيه تقع فلا فضل ان تصلي ولا
ولا تؤخر لانه التجليل فيه مطلوب مطلقا لا لانه كحضورها في وقت غير مكره
واما الوقتان الآخران من الخمسة فانه يكره فيهما التطوع فقط ولا يكره فيهما
الفرض والواجب لنفسه يعني الفوائت وصلوة الجماعة وسجدة التلاوة بخلاف
المندور والملازم بالشرعية وركعتي الطواف فانه تكرر لوجوبه في كل
وصحى اى الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان ترتفع
ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت ان النوافل كلها
الا سنة الفجر لانه لا صلوة بعد صلوة الفجر الا سجدة
يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه يوم نهي
عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب اما
بعد غروب الشمس قبل صلوة الغروب ايضا التطوع فيه مكره لا
لزانه بل ان حرمه الغروب سببه ح استحباب تجليلها وتقدم ذكر
كراهية التاخير وكذلك يكره التطوع اذا خرج اى بعد صلاة الجمعة
يوم الجمعة لما روى عن الكاظم الصفي به كالحلفا الراشدين وخوفهم
انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وكذا يكره التطوع
عند الاقامة اى يوم الجمعة كذا خصه قاضيانا وصاحب الخلاصة و
غيرهما واما في غير الجمعة فلا يكره في غير الاقامة ما لم يشأ
الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة ان علم انه يدرك
الركعة الثانية او تشهد على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية الصلاة

اذا علم انه يدركه قبل الركعة في الركعة الاولى ذكره السرخسي وغيره الى
الخمسة بل يكره في جميع ذلك ان يصلي نحو الطلوع او خلف الصف من اى شئ
يزيد عليه بل يصلي في المسجد الصغير ان كان الامام في المشقة ولو بالكل
او خلف اسطوانة وان كان قد سبق في صلوة التطوع قبل خروج
الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل يركعها ركعتين ان كانت
خمس المسجد او ثلثا مطلقا وان كانت ستة الجمعة قبل يقطع
على رأس الركعتين وقيل بينهما اربعاً قال الحريشي في هو الصحيح وهو
اختلاف حاشم الدين الشريفي وذكر في النوادر انه يسلم على رأس
الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيل بها بالسجدة اضافة اليها
الرابعة وسلم وخفف في القراءة وحكى عن القاضي الامام ابو علي
الصفى انه ترجح اليه بعد ما كان يعني بالاول واليه مال السرخسي
والثقل وقال الشيخ كالدين ابن الحجام انه الاوجه ولم يذكر في
النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة واختلف
في تقدير يقود الى القعود ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو
الاوجه على ما حققناه في الشيخ ثم اذا سلم على رأس الركعتين
قبل الاقامة قضاء شئ وقيل يقضي ركعتين وقال ابو بكر محمد بن
الفضل يقضي اربعاً في حال قطعها لا تسجدة واحدة صلوة واحدة
وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلوة العدين وعند خطبتهم وكذا
بعد خطبتهم في الاصح ولا يكره بعد رجوعه منه وكذا يكره التطوع

عند خطبة الكوف وعند خطبة الاستسقاء وكذا عند الخطبة في الحج والاعادة
 بالاستسقاء والافاضات في الحمل ولو مضى شمس في صلاة الطلوع في الاوقات
 الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكره خلافا
 للكراهة ولو لم يقطع بل يمتد شمسها فقد اساء واثم في حق الله تعالى
 هذا لا يشترط عليه اي بسبب اعادة ما صلى لانه انى بها كما وجبت
 ولو شمس في الثالثة في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس بعد
 العصر لا يقربها ثم افدها لرصد القضاء وقد علم هذا من قول
 سابقا ثم يقضيها لانه اذا لم يزم قضاء ما شمس فيه في الاوقات الثلاثة و
 افدها مع ان كراهتها اشده فلزم ما شمس فيه في الوقتين او في
 الثالثة في وقت سحبت غير مكره ثم افدها او صعدت لا يقضيها
 فيها بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي كره
 ان يقضيها ووقت فيها صحت مع الكراهة وسقط عنه وكذا سائر اوقات
 الكراهة مع انه الثالثة فانها لا تسقط عنه بقضائها في وقت من اوقات
 الاوقات الثلاثة التي لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر من كراهة قضاء
 ما لم يزم بالشمس في الوقتين ولا يلتفت الى ما ذكره في المحيط من بعض
 انه انما خاف ان لا يدرك الوقتين لو صلى السنة فالاحسن ان يشترط في
 السنة ويكتب لها ثم يكتب اخرى للفرجة فيخرج من السنة ويعيد
 في الوضوء ولا يصير مفدا لها بل يصير مجاوزا من عمل الماعل لعدم الاحتياج
 القليلة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفدا لكن كراهة قضاء

في وقت سحبت غير مكره ثم افدها او صعدت لا يقضيها فيها بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي كره ان يقضيها ووقت فيها صحت مع الكراهة وسقط عنه وكذا سائر اوقات الكراهة مع انه الثالثة فانها لا تسقط عنه بقضائها في وقت من اوقات الاوقات الثلاثة التي لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر من كراهة قضاء ما لم يزم بالشمس في الوقتين ولا يلتفت الى ما ذكره في المحيط من بعض انه انما خاف ان لا يدرك الوقتين لو صلى السنة فالاحسن ان يشترط في السنة ويكتب لها ثم يكتب اخرى للفرجة فيخرج من السنة ويعيد في الوضوء ولا يصير مفدا لها بل يصير مجاوزا من عمل الماعل لعدم الاحتياج القليلة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفدا لكن كراهة قضاء

بعد صلاة الفجر باقية التهمة الا ان يفقد ذلك يقضيها بعد ارتفاع الشمس
 وفي ذلك حال فهو غير آت بالسمه كما ست فلا فائدة في هذا الكلف وقيل
 يقضيها بعد صلاة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من الكراهة موجودة فيه
 ولو شمس في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين منها طلوع الفجر
 ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم بينهما ركعتين
 الركعتين من ركعتي الفجر عندئذ اي بعد الركعتين وهو اي قوله لهما
 احد الروايتين عن ابي حنيفة وهو ظاهر الرواية بناء على ان الركعة
 تؤتى مطلقا في الصلاة وهو الصحيح وروى الحسن عنه انها لا تنوب
 وذكر في الزخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه في الشان لم يطالع الفجر وحين
 الابد ذلك انه في الشان كما قد طلع الفجر فعند الماخزين يحيز به تلك
 الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا ايضا هو ظاهر الرواية ولو شك عند صلاة
 تلك الركعتين في طلوع الفجر والسمه شكك لا يحيز به عن ركعتي الفجر بالاتفاق
 وهو ظاهر وانما طلعت الشمس حجة ارتفاع قد روي او قد روي
 تباع الصلوة اي تحت هذا هو المذكور في الاصل وقيل ما دام الانشا
 يدر على الظل الما قرص الشمس لا تباع الصلوة فاذا جاز على النظر
 الرباع وقيل يد فاذقته على صدره وينظر فان لم ير القرص حلت الصلوة وان نظر
 والافلا وهذا ايسر الاقوال ولو طلعت الشمس وانصرفت في خلال
 الاوقات الصلوة اي صلاة الفجر فقد صلوة الفجر ولو فرض التساهل
 على ما وجب بالسبب الكامل ولو غشيت الشمس وهو في ظلال صلاة

لا يثبت لروضة الكمال على ما وجب بالسبب الثاني وحققت في الروضة
الشروط الستة النية وهي قصد كون الفعل لما شرع له في
 العبادات قصد كونها لله خالصا قال الله تعالى وما أمرنا الا للعبادة
 الله مخلصين **لله** الذين اعلموا اذا كان مستغلا بكيفية مطلق نية العباد
 ولا يثبت شرط تعيين كون ذلك الفعل سنة مؤكدة او غيره ولكن
 في التراجع اختلف في اي حال بعض المشايخ المقتد بهم قالوا
 قالوا الاصح انه اي فعل التراجع لا يجوز بطلان النية بل لا يثبت
 تغيرها والمذكور في فتاوى قاضي خان ان الاختلاف في التراجع وفي
 السن المؤكدة وحججه انه لا يجوز بطلان نية الصلوة لانه التراجع
 ولا يثبت في ذلك المتأخر من ان التراجع وسائر التمسك في التراجع
 بطلان النية وهو احتياط صاحب المصداق ومن تابعه وهو الصحيح
 على ما حققناه في الشرح **والنقص** تنبع قاضي خان حيث قال والاحتياط
 اي التراجع لا يجوز بطلان النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط
 في نية التراجع ان ينوي التراجع **سنة** او ينوي سنة الوقت فانما
 هي السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل ليكون خارجا من
 الخلاف على ما قالوا والاحتياط للمخروج من الخلاف في السنة
 ان ينوي السنة نفسه او ينوي الصلوة متبعة للنية يوم وليلة
 في صلوة الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة العيدين فانما ينوي
 صلوة الوتر فيعنيها وكذا ينوي صلوة الجمعة وصلوة العيدين لا يثبت

وذلك لغيره نظر المصنفات

اي يثبت شرط التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق النية وكذا اجمع الفقهاء
 والواجبات من المندور وقضاء ما لزم بالنية وعينها وفي
 صلوة الجنازة ينوي الصلوة لله تعالى والاعطاء للميت اذ بهذا يتجوز
 عن غيرها **والعقود** من المنفرد لا يكفي نية مطلق الفرض مالم يقدر
 نية الظاهر او العصة مثلا لبيتية ما شرع فيه عن غيره من المفروض
 والافرق في ذلك بين المنفرد وغيره فان ينوي فرض الوقت ولم
 يعين انه ظهر او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزائه ذلك الا في
 الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة الا انه امر بالجمعة
 لاسقاط الظاهر وذكر قاضي خان لو كان عنده ان فرض الوقت للجمعة
 جاز ولا يثبت شرط نية اعداد الركعات اجماعا لكونها معينة معلومة
 ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز ما صلاه بتلك النية عن الفرض عند ابي
 يوسف لقوة الفرض فلا يزيده الضعيف خلافا لما في فقهه لا يجوز عن
 الفرض عنده ولا عن التطوع وان نوى الظاهر لا يجوز لان هذا الوقت
 كما يشهد الظاهر هذا اليوم يفيد ظاهرا يوم آخر اما لو نوى ظاهرا الوقت
 او عصر الوقت يجوز وهذا اذا كان يصلي في وقت فان صلي بعد
 خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظاهر لا يجوز كما
 مر ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا ولو نوى الظاهر اليوم
 جاز واما المقتدى ان ينوي الصلوة لا يجوز بقدر خلاصة الوقت
 او اقله المكتوبة اي عدا ما ظهر انها تطوع فضيلة على نية التطوع

المطلوع حتى فرغ من صلاته في أي صلاة هي تلك المكتوبة المكتوبة
التي خرج فيها ناولها إذا لم يشرط السجود النية أما آخر الظاهر
وأكبر ينوي التطوع ثم يكثر ينوي الفرض بغير شارعا
ويظهر نية التطوع ولو صلى ركعة من الظاهر ثم افتتح ناولا العصر
أو التطوع بتكبيره يتعلق بافتحة فقد نقص الظاهر وصح شرطا
كثيرا ناولا وكذا إذا شئ في المكتوبة أي مكتوبة كانت ثم يكثر
ينوي الشروع في النافلة أي نافلة كانت يصح ناقضا للمكتوبة
شارعا في النافلة أو كان من شئ في المكتوبة منفردا فكثر ينوي
الاقتداء بالامام فانه يصح شارعا في كثير ناولا من الصلوة
مقتد بارتقاء للصلاة منفردا للمغايرة بينهما من حيث الصلوة
وان صلى ركعة من الظاهر ثم يكثر ينوي الظاهر في عدم غايتها
ما شئ فيه ما كان فيه فيكون مقرا له وهذا كله إذا نوى بقلبه
بل شأنا إذا قال بلسانك ان اصلي الظاهر طلت تلك الركعة
في الخلاصة ويجوز ان يكفي بتلك الركعة لعدم بطلانها وبكلمة عليها
بأن الظاهر حتى انه لو كان مقيما وصل أربع أخرى بعد ذلك التكبير
على ظن ان الركعة الأولى قد انقضت ولم يقعد على رأس
الركعة الرابعة من صلواته التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فسدت
صلواته لزمه فرضا وهو القعدة الأخيرة ولو نوى مكتوبتين معا
احدهما دخل وقتها والآخرى لم يدخل وقتها بانوى في وقت الظاهر

الظاهر ظهر هذا اليوم وعصرو معا في أي النية التي أي المكتوبة التي
دخل وقتها لأن التي لم يدخل وقتها لا تراجمها ولو نوى فاستبين معا في
أي النية للملازمة بينهما لتمت بغيرها بالسجود أو لم يكن صاحب ترتيب
ولو نوى فائنة ووقتيه معا بان فائنة الظاهر فنوى في وقت العصر
الظاهر والعصر معا في أي النية لفائنة إذا كان في الوقت سعت
كذا ذكره في الخلاصة من المتن وذكر عن الجامع الكبير أنه لا يصح شارعا
وأوجه منحا والظاهر احتار ما في المتن فلذا قال الآن يكون أو آخر
وقت الوقتية فيكون النية للوقتيه لمرجعتها وفيه إشارة إلى كون
اصلا صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يصح
واحدة إذا كان في الوقت سعت للتيارح ولا يحتاج الامام في صحة
الاقتداء به المانية الامامة حتى لو شئ على نية الانفراد فاقضى به يجوز
الاقتداء به جواز اقتداء النساء فان اقتدئ هن به لا يجوز ما لم ينوي
ان يكونا معا لهن او لمن تبعه عموما خلافا لفرق واما المقندى فينوي
الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين أي
تعيين الفرض بل يحتاج المانيين نية الصلوة ونية المتابعة وانوى
الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة بحرية ذلك وهذا قول البعض وذكر
فائنة ان لا يجز به وهو المختار لان الاقتداء كما يكون في الفرض
يكون في النقل فلا يتعين احدهما بدون التعيين وكذا الحكم اذا قال
نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز وهو المختار لعدم الجوز

ان يقال ولو نوى ظهر اليوم من صلى الظهر اى ظهر اليوم الذى هو فيه
او ظهر الا مشكلا ونوى ان هذا من ظهر يوم التكساة اى ظهر ان ذلك
اليوم يوم التمتع وانه الظاهر منه فتبين ان ذلك الظاهر من يوم الاربعاء
اى تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء والظاهر منه جاز ظهره والظاهر
انما هو في تعيين الوقت اى اليوم الذى الظاهر منه وذلك لا يضر
اذا حصل تعيين الفرض ولو شرع في صلوة ما اى صلوة من الصلوة
على بطلانها سببية اى من صلوة يوم السبت فاذا هو الظاهر
ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي احدى اى من صلوة يوم الاحد
كان عليه ظهر مثل فظنه ظهر يوم السبت فصلاها بتلك اية فظن
لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد لا يتحقق تلك الصلوة ولا يجزئ عن ظهر يوم
الاحد اية على عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها
اليوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلوة عليه ظهر
انها احدى فانها سببية تفتح لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها
والسببية في النية ان ينوى ويقصد بقلبه ويتكلم بلسانه بان يقول
اصلي صلوة كذا فالنية بالقلب هي شرط اللازم والتكلم باللسان
هذا هو المختار اختاره صاحب المحمدية وغيره وان قيل ان التكلم
باللسان اربعة ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف ان
الاية لان النية على القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوى ان
ان يشغل قلبه بالنية ويسمى بالذكر يعني التكبير ويروى بالرفع والاحد

على الصحيح

بالبينة من حيث الرمان ان ينوى حال كونه متفركا للتكبير ومخالفا له
اى ان تكون النية موجودة في زمان التكبير كما هو مذهب الشافعية
وجود النية زمان التكبير شرط عنده فلو كان هو الاحوط عند الخروج
من الخلاف وذكر القاطع في الاجناس ان من خرج من منزله يريد
الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبّر ولم يحضره النية في تلك
الساعة ان كان حاله لو قيل له اى صلوة تصلي امكنه ان يجيب
من غير تأمل يجوز صلوة والا فلا اى وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب
من غير تأمل لا يجوز صلوة وهذا هو المراد باروى عن محمد اية
لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر مع الامام ولم يشغل
بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى الحشى الا انه
لا انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلوة بتلك النية
ومثله من ابى حنيفة وابى يوسف فعلم لهذا جواز الصلوة بالنية
القدمة اذا لم يوصل بينها وبين التكبير على ليس للصلوة وان
تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية المتأخرة
في ظاهر الرواية خلافا للكرخى فان عنده يجوز بالنية المتأخرة
قبل التمام وقيل في الركوع وقيل في الوقوف منه وهو غايه
بعد **واما في بعض الصلوة** اى ان كانها التي توجد ما جرت
بمجموعها فشي نية في بعضها مست في بعض على الوفاق بين
الجمهور منها شذاه على الخلاف بينهم وفيه ان الفرض المستحق عليها

وقيل في النية

روى عن الامام عند اجتماع

تكميرة الافتتاح وهي وأن عدت مع الأركان في جميع الكتب فالتا
لشدة اتصالها بها لا لاها ركن بل مع شرط باجماع ائمتنا خلافا للثلاث
حتى لو كان حاملا للثلاث عند ابتداء التكبير أو مكشوف العورة أو
من غير ذلك دخول الوقت فانها أو استمر بعمل سائر أو استمر
أو دخل الوقت مع الشك في جاز وصحة شروعه عند خلاق لم يجر
والقيام والوقوف والركوع والسجود والقفدة الأخيرة مقدار ثلث
التشهد لاجتماع الأئمة على ذلك ولأن النبي عليه السلام لم يترك
الأخيرة قط كسائر الأركان فكانت ركنا خلافا لما كان فاتها سيرة
وأما الخروج من الصلوة بصنعة أي بالفعل التا شتر من اختيارها
فغرض عند أبي حنيفة خلافا لمها وتظهر فائدة في المسئلة الثانية
عشرية على ما بينا ان شاء الله تعالى ولبيل فرضية انه لا يتوصل الى
فرض آخر الآبه وما لا يتوصل الى فرض آخر الآبه يكون فرضا وقفا
الأركان وهو الطمينة وزوال اضطراب الاعضاء واقفة فلهذا
فرض عند أبي يوسف والائمة الثلاثة حديث ابن مسعود
انه قال قال رسول الله عليه السلام لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها
في الركوع والسجود وفي المتن صلابة كان ظاهره وهو من الوقوف
بالنحو والجواب انه ظني لا مثبت به الفرضية وتحقيقه في الشرح
ثم شرع المصنف في تفصيل الفرائض بعد ذكرها اجماعا فقال ولا خلاف
في الصلوة الا بتكميرة الافتتاح لاجتماع الأئمة على ذلك وهو قوله

هذا هو الوجه في كونها ركنا
في الصلاة

ان قول العبد الله اكبر ولا خلاف فيه او الله اكبر وخالف
فيه مالك واهل اهل البيت او الله اكبر او الله كبير وخالف فيها الشافعي
ايضا ثم عند أبي يوسف ان كان يحسن التكبير باحد هذه الالفاظ
لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة وعنده ان قال بولا عن التكبير
اجل او الله اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او تبارك الله
او غيره أي المذكور من أسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشارك فيها
كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم
الحفريات والقادر على كل شيء والرحيم لعباده اجزائه ذلك
عنده وعنده واما أبو يوسف لا يجوز الا باللفظ التكبير من قوله
عن التكبير لأن المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكره وقوله
وذكر اسم ربه فصلا ولو افتتح الصلوة بالحمد أي بقوله اللهم
من غير زيادة او قال يا الله يفتح افتتاحه لأن نداه تعالى يراجه
التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم لأن معناه عندهم
يا الله أي يا ذا الجلال والإكرام فكان سوا الله غفلا والصحاح مذهب القريتين
أن معناه يا الله فقط واليه المستدرة عوض عن حرف النداء ولو قال
بالحسن اكبر اللهم اغفر لي اللهم اغفر لي أو اللهم اغفر لي أو قال استغفر الله
أو أعوذ بالله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان لا يفتح
شروعه لأن المذكور بهذه الأركان ليس محض التعظيم لا يشوبه ولا يخلط
بما السوال صريحا وتوضيحا وكذا لو قال بسم الله لا يفتح شروعه

هذا هو الوجه في كونها ركنا
في الصلاة

وكذا لو ذكر اسمي بوصف به غيره تعالى كالتحريم والحكم والكريم الآ
الان ينوي به ذاته تعالى وفي الكفاية في الظاهر الاصح ان الشروع يحصل
بكل اسم من اسم الله تعالى كما ذكره الكرخي وافتي به امر غنيما انتهى
ولو قال الله ولم يقبل اكبر من غيره زيادة شيء بغير شارك عند الج
فقط وغرواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يغير شارك ذكره
للخلاصة عن التجريد وذكر فيه خلاف محمد وفي الكفاية ان قال الله بغير
شارك عند الج لا تعظيم خالص انتهى وان قال ان الكفاية بافعال
الف بين الباء والراء لا يغير شارك وان قال ذلك فخلل الصلوة
تقد صلوة فيقول لانه اسم من اسمي الشيطان وقيل لانه جمع كبير انتهى
وهو القليل وقيل بغير شارك ولا تعد صلوة لانه اشباع والاول
الصحيح ولو قال الله اكبر بالكاف الرجوة كما ينطق بعض أهل البدع
واختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه بغير شارك
للخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قوله اللهم علام
قد مناه واما الكاف الرجوة فلا خلاف في ان بغير شارك بها ذكره
في المحيط الا انه ذكر مسئلة اللهم عقيب ذكره الكاف الرجوة مع ذكر
للخلاف فظن اعصابه ان الخلاف فيها ولو ادخل الله في لفظة
الله كما يدخل في قوله تو الله اذن لكم وشبهه فقد صلوة ان حصل
في اشياءها عند اكثر المشايخ ولا يغير شارك في ابتداءها ولا يغير
تقدمه لانه استغفارهم ومغفرتهم الشك وقال محمد بن مقاتل ان كان

لا يبتدئ بينهما اي بين الله وعبد ولا تعد صلوة والاستغفار بحتم ان يكون
التفريق لكن الاول اصح لان مثل هذا الجهر لا يصلح عذرا والاش
لا يصلح ان يقدر نفسه ولو افترج أي كبر مع الامام وفسخ من قوله
الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يغير شارك في اظهر الرواية
وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قول الامام
الله او بعده ولكن فراغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر
فلاصح انه لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يغير شارك بالكل اي بجموع
الله اكبر لا بقوله الله فقط او اكبر فقط فيفتح الكل فرضا وكذا لو
ادرك الامام ركنها فقال الله في حال القيام ولم يغير من قوله اكبر
الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشوط وقوع التسمية في محض القيام
ولو كبر قبل الامام حال كونه معتقدا به لا يغير شارك في صلوة الامام
انفاق كما سبق وكذا لا يغير شارك في صلوة نفسه في رواية النوادر
وقيل بغير شارك في صلوة نفسه وايضا اشار في الاصل وقيل فعذا
قول ابو يوسف والاول قول محمد ولو انه أي الذي كبر قبل الامام كبر
بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونحو هذا التكبير الشروع في صلوة
الامام والاعتداء به بغير شارك في صلوة الامام وقاطعا ان كان شراك
فيه على تقدير ان افترج شروعه في صلوة نفسه والافضل ان يكون
تكميلا للمفترج مع تكبيرة الامام لا بعدها عند الج لان فيه مسارعة
للمعبادة وفيه مشقة وقال الاكبر أي الافضل ان يكبر المفترج بعد تكبيرة الامام

مطلوب فان لم يستطع الركوع والسجود

فان لم يستطع فقام

ليزول الاشتباه بالكلية ومتى كثر قبل فراغ الامام من الفاتحة اركع
ثواب تكبيرة الافتتاح واذا شك المقتدى انه جحد كثر مع الامام اي
قبله او بعده يحكم بالكثر رايه اي بقالب ظنه فان استوى الظمان
اي الامران اللذان وقع فيهما الشك فانه اي التكبير او الترتيب
يجزيه حملا لأمره على القبول والافضل ان يكتبوا شيئا ليهول الشك
والثاني من الفرائض القيام ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على
القيام لا يجوز صلوة بخلاف النافلة وان عجز المريض عن القيام جفلة
او حكما بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان قام يزداد مرضه او يبطئ
بركوه او يجدا الماء شديدا فيصلي قاعدا بركع ويسجد لقوله عليه السلام
صلى قاعدا فان لم تستطع فعلى جنبك فان لم تستطح فستلقا
ولو كان يلحقه سبب القيام يرفع شقة من غير ألم شديد ويحمله
لا يجوز ترك القيام ولو قد عليه مثقالا على عشاء او على خادم قال
الخلواني الصحيح انه يلزمه القيام ولو قد على بعض القيام لا على كله
لزمه ذلك حتى لو كان لا يثبت الا على قدر التحريم لزمه ان يحرم قاعدا
ثم يعقد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا او على غيره لم يملك
ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الوجه شيئا الى
يسجد عليه من وسادة او غيره لقوله عليه السلام لمريض عاده
فراة على وسادة فاخذها فرمى بها وقال صلى على الارض ان
استطعت والا فاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك

ورواية العيص وقعت بالمعنى وهو قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض
فاسجد والا فاوم برأسك ولو رفع شيئا فليس عليه فان كان يجفئ رأسه
صحيح ويكون صلوة بالاياء ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز
ايضا لكن ان كان يجذ قوة الارض ويكون صلوة بالركوع والسجود والآخرة
فهو بالاياء ايضا ان بلغ حد جواز الايماء وان لم يبلغ فلا يجوز صلوة
كقوله في الرحمة فان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعل عليه
الما القبلة فامسى برأيه اي بالركوع والسجود وجعل تحت كتفيه وسادة
ليمكنه الايماء بالرأس وان قدر على القعود مستدرا لزمه ذلك ولا يجوز
الاستلقاء وان استلقى على جنبه الايمن ووجهه متوجه الى القبلة
واوى جاز ايضا والاستلقاء افضل عند القدرة عليه فان لم يستطع
الاياء برأسه أصلا أخرت الصلوة عنه في رواية ولم تسقط اذا
كان يعقد وفي رواية سقطت عنه بالكلية وان كان يعقد اذا زاد عجزه
على يوم وليلة ولا يومين بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه وهذا هو ظاهر
الرواية وعن ابن يوسف انه يومين بعينه وبجانبه لا بقلبه وعن زفر
يوى بقلبه ايضا وكذا عند الشافعي ثم اذا برأى اي زال عجزه عن الايماء
بالرأس وقدر عليه ينظر ان كان يعقد الصلوة حالة المرض والجرح
عن الايماء بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهو قوله
أخرت عنه ولا تسقط الا والآي وان لم يكن يعقل الصلوة فلا
يلزمه القضاء وصار كالمفنى عليه فانه ان كان الايماء اقل من يوم

وليلة قضى ما فات زمان الايام والاكاد الايام اكثر من يوم
ليلة سقطت عنه الصلوة بالكلمة ولا يلزمه قضاء شيء من ذلك
الحري العاجز عن الايام بالترأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم
وليلة سقطت وان كان يعقل اقل لا تسقط وان كثرت بل تؤخر الى
زمان القدرة قال صاحب المحمدية وصاحب المناهج هو الصحيح
وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد بحره على يوم
ليلة ولو كان يعقد الصلوة لا يلزمه القضاء اذا ابرأ وصح
قاضيها وصاحب المحمدية واختاره شيخ الاسلام وفيه السلام
وما صح صاحب المحمدية اصح والدلائل في الشرح ثم الزيادة على
يوم وليلة من حيث الساعات عند أبي حنيفة ربه فاذا زاد على
الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات
فاذا زادت الفوايت على خمس سقطت والآلة وصح في المسألة
والزخرفة قول محمد بعد ذلك الخلاف بينه وبين ابى يوسف ايضا
ولاشك انه احوط وبيان فيمن اعني عليه عند الزوال كافاستر
المبعد الزوال من الفدية سقط عنه القضاء عنده ولا يسقط عند
محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يقع في المدة فان كان يقع
ولا فاقته وقت معلوم كان يخف مرضه عند الصبح فيبقى ليلة
ثم يعود الايام فهو اقامة معتبرة بتلك ما قبلها من حكم الايام وان
لم يكن لها وقت معلوم لكنه بغير بقة ثم يفي عليه فلا اعتبار له

الافاقه ولو زال عقله بالنعاس اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء
عند ابي حنيفة وعند محمد لا يلزمه وان قدره المدين على القيام دون
الركوع والسجود اي ان كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع و
يسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز ان يومي قاعدا وهو افضل
خلافا لرواية الثلثة فان عندهم يلزمه القيام ان يومي قائما وذكر
في الترجمة انه ان قدر على القيام والركوع دون السجود يعني يقدر
ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام
وعليه ان يصلي قاعدا بالايمان واكثر المشايخ على انه حجة ان شاء
عليه قاعدا بالايمان وان شاء صلى قائما بالايمان وقولهم يلزم منه عليه
انه يلزمه القعود وليس كذلك بل انشاؤهم قائما وان شاء قاعدا
فلو قال وله ان يصلي قاعدا بالايمان كان اصبوب والايمان قاعدا افضل
لقرينة من السجود وذكر الزاهد في انه يومي للركوع قائما والسجود
قاعدا ولو ملكه لا يصح رجلا في حلقه جراحة شديدة اذا صلى
بالركوع والسجود لا يصح بهما بل يصح قاعدا بالايمان وهو الافضل
او قائما كما مر وذلك لان الصلوة بالايمان احسن من الصلوة
مع الحدث شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي نزل بوله او
كان جراحة شديدة وان جلس اي ان صلى جالسا يركع ويسجد
لا يستعمل البول فانه يصلي جالسا يركع ويسجد لا يجزئ به غير ذلك
ولا يستعمل ولا كان بحيث لو سجد سال بوله او اغفلت رجلا فانه يصلي قاعدا

بالايمان

هذا يلزمه ان يركع ويسجد

لما قلنا واما لو كان بحال لو صلى قاعدا سجد بولده او جرحته او
 ذلك ولو صلى مستلقيا لا يسجد منه شيء فانه يصلي قائما بركوع وكذا
 لان الصلوة بالاستلقاء لا يجوز بل عذر كالصلوة مع الحدث فيخرج ما
 فيه الايمان بالاركان وعن محمد بن النوار انه يصلي مضطجعا او بطنه
 العورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكره من التقعيد ولو كان بحال لو صلى
 قايما ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا قدر عليها يصلي قلعة بقراءة
 لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف
 الصلوة مع القعود يعني بالذي ينعف عن القراءة الشيخ الفاضل
 الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذي يقدر على بعض القراءة
 اذا قام فانه يلزمه ان يتدبر مقدار قدرته قايما ولما في قلعة كونه
 التقيد التقيد بالشيخ اتفقي لاذلا فرق بين قوعيه من المصطفى
 الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى
 مع الامام لا يقدر عليه شيئا قايما ثم يقعد فاذا ان اى قرب فلما
 جاء وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك ولا يصلي منفردا
 وقيل يصلي مع الامام ويترك القيام ولا اعاده في شيء مما تقدم
 اجماعا ثم المرفوض يقعد في الصلوة من اولها الى اخرها كما يقعد
 في التشهد ان استطاع وهو قول زفر وعليه الفتوى لانه المذهب
 في الصلوة وغرواية عن محمد بن ابو حنيفة يقعد كيف شاء
 وقيل يقعد فيما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر

في التشهد كسائر

الصلوة والظاهر الاول وعند الضرورة بقدر استطاعة وفي التوجيه امراة
 خرجت رأس ولدها وخافت فوت الوقت توفضت ان تدرت
 والا يتمت وجعلت رأس ولدها في قدر او خنية وصلت قاعدة
 بركوع وسجد فان لم تستطع ان تومي ايما في اي تعلق بحسب طاقتها
 ولا تقوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج اكره الولد
 ويخرج الدم فتصيرت عذر جلد ثلث اى بست يده وليس موجه
 بوقية او يمينه فانه يسجد وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي
 ولا يجوز ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء او
 التيمم بوجه ما فالاصح انه لا تسجد في ترك الصلوة مع الامكان باق
 وجهه كان فانظر ايها العاقل وتأمل هذه المسألة التي فيها الامة
 رخصت في تركها عذرا عند العجز التام لتأخر الصلوة عن وقتها فقلنا
 عن تركها واو بلاء هو كلمة تفتح قبل معناها الغضبة استغناء على
 طريق التوبة وقوله لئلا تركها اى لما ترك الصلوة اى التفتح وادرك الغضبة
 الغضبة لما يلزمه بسبب تركها من الائم العظيم الموجب للعذاب الاليم
 لئلا الله ثم خلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة فيدلهم يقعدوا وجوبها
 ونهوا تركوها ولم يخافوا عليها وعن جماعة ان معناه اخرها عن
 مواقيتها واتبعوا الشرايات فسوف يلقون عقبا قيل اى ضلالا وقال
 الحسن عذرا طويلا وقال ابن عباس شرأ وقيل هو وادرك النار شدتها
 حرأ وادركها فوعا فيه يئس يقال له الجهنم وقيل ابار في جهنم يسجد

مطلب

اليها القصد واليقين كذا في باب التماسيس وعن النبي صلى الله عليه وسلم
 الصلوة يوم النجاة من خافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً
 نجاة يوم القيامة ومن لم يجز فظ عليها لم يكن له نور ولا برهان
 ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فاروق وفرعون وهامان وابن
 ابن خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرفاً منها في التمهيد
 على الصحيح بعض صلوة فائدتها في حديثها من مرضى او
 آخر يسبح له القعود بتمتها فاعداً يركع ويسجد ان قدر على الركعة
 والسجدة او يومى فاعداً ان لم يستطعها او استلقيا او عجزا
 ان لم يستطع القعود فيتمها بحسب قدرته وان كان قد صلى اول صلوة
 فاعداً يركع ويسجد لمريض ثم يخرج من ذلك العرض في الشك والقدرة
 القيام بنى على صلوة واقمها قائماً عندها اي عند الوضوء وادب
 وقال محمد بن عبد الله القسوة لان اقتداء القائم بالقياد لا يجوز عنده
 عندها فكذا بناء القيام على القعود وان صلى بعض صلوة بايما ولم
 على الركوع والسجود فاعداً او قائماً يستأنف الصلوة بالاتفاق لان
 اقتداء من يركع ويسجد بالموسى غير جائز فكذا بناء على الاية
 ويجوز التطوع فاعداً بغير عذر عليه اجزاء الاية وقد فعل النبي
 ويستثنى من ذلك سنة البخر فانها لا تنقض فاعداً بلا عذر وبعضهم استثنى
 الزيادة ايضاً والصحيح جوازها فاعداً بلا عذر لكن بكرة وصفه
 القعود عامر في العرض وان افصح التطوع قائماً ثم انما

اي ثوب فلا بأس له ان يتوكل اي يعتمد على عكس او على حابط او نحو ذلك
 او يقعد لانه عذر فيجوز الاتفاق ولا يكره اما لو اتكأ بغير عذر فانه يكره
 الاتفاق اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائماً فيجوز مع الكراهة عند الجمهور
 واختار شيخ الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الصحيح وعنده لا يكون
 هذا ان قعد في الركعة الاولى او الثانية اما لو قعد في الثلث الثاني فينبغي
 ان يجوز عنده ايضاً في غير سنة الظاهر والجمعة ولو افترقها فاعداً ثم قام
 جاز بخلاف الجواز اقتداء القائم بالقاعد في التوكل في الاتفاق ويجوز
 صلوة التطوع على الدابة ايما للمسافر بالاتفاق وللمقيم خارج المحر
 عند البركة صلوة التطوع على الدابة بالايما الى اي جهته توجهت جازية
 لمن كان خارج المحر ليس بين النبيته سواء كان مسافراً او غير مسافر
 عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه مسافراً وذكره في الوجيزة
 في مسيرته وهو كونه عنده وعن ابو يوسف انها تجوز في المحر ايضاً بلا كراهة
 ومن يجتهد بجون معها ولا يجوز عنده الرجوع في المحر اصلاً فذكره المصنف
 بعد بدو تمام بيان في الترخ واولاً فتنحى خارج المحر ثم دخل قبل الفرج
 قبل يتمها بالايما على الدابة ويقتل يتمها بالنزول على الارض وعليه الاكثر
 والنزول بعد ما فتنحى ركبها قبل الفرج يسن ويتمها بركوع وسجود
 ولو صلى بعضها نازلاً ثم ركب لا يسن وعن ابو يوسف يستقبل فيها وكذا
 عند محمد ومن زفر يسن فيها اما صلوة الوضوء على الدابة فيجوز ايضاً
 لكن لا الاطراف التي ذكرناها في التيم من خوف العرض او العذر او السج

انما هو كذا

من لا يطوع التطوع على الدابة

أو الطين فإذا خاف على نفسه أو دابة من تسبح أو يقص أو كان في طريق
 يغيب الوجه فيه ولا يجد مكاناً جافاً أو كان من مضى يحصل له بالنزول و
 الركوب زيادة مرضه أو بطوئ برء جاز له الأيذاء بالوقوف على الأتربة
 واقعة مستقبل القبلة إن أمكنه ذلك والآبقرب الأماكن وكذا
 شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول أو كان بحيث لو نزل لا يقدر
 على الركوب أو امرأة ليس معها محرم ولا تسطيع النزول والركوب
 الركوب بنفسها فأنها يصليان عليها أي على الدابة وكذا لو كانت
 الدابة جموحاً لو نزل لا يمكنه ركوبها إلا بعناء ولا يلزم إلا عادة عند
 زوال العذر في جميع ذلك والمصلحة على الدابة يومى بالركوع والسجود
 ويجعل السجود أخفض من الركوع كما عرفت المصلحة قاعدة بالأيذاء
 لأن الصلوة على الدابة شرعت بالأيذاء لا تقدم ولو سجد على شيء وضع
 عنده على الدابة أو سجد على رجليه لا يجوز ذلك السجود ولا يكون سجوداً
 بل أيذاء ولو كانت على سرجه بحاسة كثيرة أو ذريراً كائناً ما كان
 جواز الصلوة على أكثر العقول وقيل منع والاول هو ظاهر الرواية
فروغ ركب الدابة الموجهة إلى القبلة إن لم تعرف الدابة عنها وهو
 الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الخلو في بعض الأماكن إلا خراف قد يذكر
 على ما تقدم من الخلاف وتوصل في شق مجمل والارادة واقعة جازان
 ركناً تحت حشبة كالصلوة على العجالة الموضوعة على الأرض واقعة
 فيكون كالصلوة على السرير وإن لم يكن تحت الحشبة أو كانت الدابة
 قائماً

تسير في صلوة على الدابة كما إذا كانت العجالة سائرة لا يجوز الوقوف إلا
 لعذر أو أوجب من الورع والعذر وما لم يزم بالشرع و صلوة الجفافة
 وسجدة التلاوة التي تليق حال النزول كلها بمنزلة الوقوف أما السجود
 الرواتب فكسائر النوافل وعن أبي حنيفة ينزل ستة الخ ولا يصلي
 على الدابة بلا عذر لما ذكره وتوصل الوقوف في السفينة قائماً من غير
 عذر يجوز عند أبي حنيفة وقالا لا يجوز إلا من عذر بأن يحصل له دوران
 الرأس بالقيام أو غيره من الأعذار لانه القيام ركن فلا يترك إلا بعذر
 وله دوران الرأس فيها غالب والغالب كما تحقق والقيام أفضل
 عنده وكذا الخروج والصلوة على الأرض أفضل إن أمكن والخلاف في السجدة
 ومنها المربوطة في الآية - إن كانت تضطرب بشدة بما فإن لم يكن الاضطراب
 شديداً أو كانت مربوطة بالشدة فيقل هو على الخلاف أيضاً والصحيح
 عدم الجواز اتفاقاً وفي الأيضاح إن كانت موقوفة في الشطوط
 على واد الأرض فصلح جاز لانه حكمها حكم الأرض والأفلا يجوز أن
 أمكنه الخروج لأنها إذا لم تستقر في كالدابة استقر وانما من هذه
 السبيل ما قلناه ثم المصلحة في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند
 الانشراح وكلما دلت لأنها بمنزلة البيت في حقه لا يتطوع
 فيها مومئياً مع قدرته على الركوع والسجود **والثالث** من الفرائض
 الفرائض وهو تطهير الحروف بلشاً بحيث يسمح نفعه فإن صحح
 الحروف من غير أن يسمح لا يكون ذلك قراءة في اختيار الحنفية وإني

القول في الفرائض

وان شاء سكت مقدار ثلث تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة
افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاتحة وحدها تسبيحة
وقيل تسبيحة وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة في الاخيرين يجب
سجود السهو بين كلهما ساجدا وجهه الى الله في سجود الهداية وعلى هذا
يكفي الاقتصار على التسبيح او السكوت ثم ما بين هذا الغرض من القراءة
شرح في بيان مقداره فقال واما التقدير اي بيان ما يفرض من مقدار
القراءة فالغرض قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة
وان اي ولو كانت تلك الآية قصيرة كقوله نعم ثم نظر وهذا عند ابي حنيفة
في اظهر الروايات عنه وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه
خطاب احد ففعل هذه الرواية لا يجزئ كقوله نعم ثم نظر وعندنا وهي
رواية عنه ايضا ثلث آيات وقصار كقوله نعم ثم يسلم ثم
ادبر والسكبر او آية طويلة مقدار ثلث آيات وقصار وذكر في
الاسرار ان ما قاله احتياط واما اذا قراءة آية هي كلمة واحدة كقوله
مد هاهنا متنا او حرف واحد كقوله نعم في وقص وتون فان كل حرف
منها آية عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيه اي في كونه مجزئا
عن الغرض والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قارئاً به وان قراءة آية
الكبرى او آية العداينة وهي قوله يا ايها الذين امنوا اذا نزلت
بين اي آخرها فقرأ البعض اي النصف منه في ركعة والبعض
الآخر في الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية

وهو في سورة البقرة

بعض آية الكبرى
والاخرى

وانفضل وقيل ان لا يجزئ ما لم يسبح اذناه وسبح من بعده التسبيح وعلى هذا
كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء والتسمية على
الترجيح والصح ووجوب السجدة قبلها وتما وكذا ذلك للبره
عند السجدة من ما لم يسبح من بعده وقراءة فرض في جميع
ركعات السجدة وكذا في جميع ركعات الوتر لانه له شبرها بالسنة و
كذا في فرض القراءة في كل الغرض في دووات الركعتين كالغرض في الجمعة
وخصوصاً انما في دووات الاربعة كظاهر الحقيقتين وعنده وكذا
في دووات الثلث كما في فرض القراءة في الركعتين من كل
منها حال كون الركعتين بغير غيرهما اي سواء كانت في الاولى او الثانية او
الاخريين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة
او الثانية والرابعة وهذا استغنى عن القراءة فرض في جميع ركعات
الغرض وعند مالك في الاكثر وعند زفر في ركعة واحدة وعند البعض
ليست بغير بل هي تسبيحة والدلائل في الشرح والافضل ان يقرأ
في الاولى ليكن كذا ذكره القدر في شرح مختصر الكعبي وهو غيدانه
لو لم يقرأ فيها لا يكره والصحح انه يكره ان كان عامداً وسجد للسهو
ساجداً لا لتعظيم القراءة في الاولى واجب واذا قرأ في الاولى
فهو في الاخرين عليه ان شاء قراءاً وان شاء تسبيحات

وهو في سورة البقرة

والأصح أنه يجوز على قول الحق وكذا على قولهما لأنه يزعم على ثلث آيات
 قصار والذي لا يجزئ أي لا يعلم أن يؤيد الآية واحدة لا يرد من العكر
 أي تكبر تلك الآية عند أي عند الجرح وعند من يلزم التكرار ثلاث مرات
 وأما القادر على قراءة آية لو تكررت نصفها مرتين أو أكثر فلا يجوز عنده و
 القادر على قراءة ثلث آيات لو تكررت آية لا يجوز عنده **والأصح** من التوضيح
 الركوع وهو أي الركوع المفروض طائفة التماس أي حفضه لكن مع الحذف
 الظاهر لأنه هو المفهوم من موضع اللغة ولذا قال وإن طاء طاء رأسه قليلا
 أي قدرا قليلا ولم يعتدل أي ولم يصل واحدة الاستدلال من الركوع أن كان
 إلى الركوع الكامل أقرب منه إلى القيام جاز ركوعه لأن ما قرب من الشيء
 أعطى حكمه وإن كان إلى القيام أقرب بان لم يخفى ظهوره بل طاء طاء
 طاء رأسه مع ميلان في تكبير لا يجوز ركوعه لأنه لا يقدركا بل قانما
 رجلا انتهى إلى الإمام وهو ركع فليكن ذلك الركوع ووقع تكبيرة وهو أي
 والحال أنه إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فمطلوبه فائدة لعدم صحة
 مشروعه لأن الشرط وقوع تكبيرة الاحرام في شخص القيام ولو وجد قبل
 أحجب بلغت حد وجهه إلى الركوع بخفض رأسه في الركوع تحقيقا
 للاستئصال من القيام إلى الركوع وذكر في عيون الفتاوى إذا أدرك
 الرجل الإمام واقعدى به في ركعة بعد ما سجد الإمام تلك الركعة
 سجدة فرجع المقعدى وسجد سجدة بين نفسه صلوة لأنه أخذ بصلوة
 ركعة كاسية في موضع فرض عليه التقدي فيه ولو أنه أدرك الإمام بعد

يقولون لا يجزئ الصلاة من
 ثم يتم من الركوع والسجود

رجل جاء الإمام وقد رفع الإمام
 رأسه من الركوع فرجع ثم سجد سجدة بين
 معية لا يصح مدرك تلك الصلاة الركعة
 كما علم ولا تصح صلوة

بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فرجع وحده وسجد السجدة بين مع
 الإمام لا تصح صلوة وأما كانت لا تحسب له تلك الركعة لأن زيادة ما دون
 الركعة وهو غير مفيد للصلاة وإذا ركع المقعدى قبل ركوع الإمام فرجع
 رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم بعده عند ركوع
 الإمام ومنعه على صلوة مع الإمام فسدت صلوة وإذا أدرك الإمام وهو
 في الركوع بعد اجزائه أي اجزاء المقعدى ذلك الركوع عندنا خلافا لغيره وإذا
 انتهى إلى الإمام وهو أي الإمام ركع فليكن الركعة تكبيرة الافتتاح و
 ودفع حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يصح المقعدى مدركا لتلك الركعة
 بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه
 مع رفع الإمام رأسه إلى حيث هو إلى القيام أقرب وقال زعفر بن يحيى مدركا
 لتلك الركعة ثم أعلم أنه مدرك لتلك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبير بين
 خلافا لبعضه ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع إلى الافتتاح جاز
 ولعن نية بشرط وقوعها في حال القيام كما تقدم وركنية الركوع متعلقة
 بأدنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند الجرح وعند خلافا لمن شرط الظمان
 على ما بيناه وذكر في الشرح أي شرح الأسيحا حتى أنه إذا لم قبل ثلث تسبيحات
 أو لم يكثر مقدار ذلك لا يجوز ركوعه ولا سجوده وهذا قول مشاير كقول
 أبي مطيع البلخي بدفع نية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص
 واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده وكذلك ركنية السجود متعلقة بأدنى ما
 يطلق كتم عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الأرض وذكر في زاد الفقهاء

وكذا في غيره ان ادنى سجدة ركوع والسجدة ثلث مرات وان الاوسط خمس
 مرات والاكثر اى والا فضل سبع مرات لقوله ثم اذا ركع احكم فليقل ثلث
 مرات سجدة رتب العظم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سجدة رتب الاعلى
 ثلث مرات وذلك ادناه واعلم ادنى ما يحصل به السنة ولذا ذكره الفقهاء على
 الثلث واذا كان الثلث ادنى والسجدة الاثني عشر ما سب ان يكون الاوسط
 خمساً والكامل سبعة ويزيد في غيره ما شاء مع الاثني عشر اما الامام فلا يزيد على
 الثلث الا بزيادة الجماعة **والخامسة من الفرائض** السجدة وجه وثيقة
 تنادي بوضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الاحتياط من الزيادة
 على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام والاكل فيه وضع للجبهة و
 الانف والقدمين واليدين والركبتين لقوله ثم ان السجدة على سبعة
 اعضاء على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين والانف ادنى
 في الجبهة لان عظمها واحد وان وضع جبهته دون انفه جاز لسجده
 بالاجتماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر كبره في المزيد والعفد وذكره في
 الحققة والبداهة انه لا يكره والاول اظهر كما روى انه يوم كان اذا سجد
 انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه دون جبهته فذلك يجوز سجدة
 ولكن يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة راجح وقال لا يجوز السجدة
 بالانف وحده الا اذا كانت بجبهته عذر وهو رواية اسد بن عمر عن ابي
 حنيفة وفي الزايدة ذكر الانف وهو اسم لما صلب ليد على ان لا يؤخذ
 السجود على الارنبه وان عليه ان يكثر ما صلب منه وفي كفاية الجالس

الجالس عن ابي حنيفة اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا
 وضع عظم انفه ولو وضع خذه في السجود او ذقنه وهو ملتقى اليدين
 التحيين من الخنك لا يجوز سجوده بالاجتماع وان اى ولو كان ذلك من
 عذر ما منع من لزوم السجود على الجبهة او الانف بل اذا عرض العذر
 امانع بومى بالسجود ايما ولا يسجد على خذه ولا ذقنه لسقوط
 السجود عنه بوجود العذر في محله وهو الجبهة والانف واليدين
 والركبتين في السجود ليس بواجب اى بغيره بل هو سنة عندنا
 خلافاً للزهد والساقى فان ذلك فرض عندنا حتى لو سجد رافعاً
 يديه او ركبتين لا يجوز سجوده عندنا وكذا عند الامام احمد للحديث
 المتقدم ولنا ان السجدة تحقق بدونه وتام حقيقة في الشرح
 ولو سجد لم يفتح قدميه او احدهما على الارض لا يجوز سجوده
 وقيل لو وضع احدهما جان كما لو قام على قدم واحدة وقيل في رواية
 وذكر الترمذي ان ابي حنيفة والقدمين سواء في عدم الوضوء وذكر
 الاكل ان الحق وهو بعد عنه على ما قرأناه في الشرح والمراد من
 وضع القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعاً واحدة او وضع ظهر القدم
 بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه حتى والا فلا وفهم منه ان
 ان المراد بوضع الاصابع توجهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها
 والافهم ووضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب
 التنبيه واكثر الناس عنه فانهم ولو لم يجد سبب الزحام على
 قبله

هذا هو سبب

هذه الحجة عشرة اكواري ادوار او سجدة على فاضل ثوبه اي الذي يحوي
 لاسه اذا وضع كواكبها متساوية فاضل الثوب على يمين طاهر جاز سجده
 عندنا خلافا للشافعي واما فان عندنا لا يجوز والله لا يدرى المستخرج و
 بشرط طهارة سجدة السجود على كونه العائمة كونه ما سجد عليه منها متصلا
 بالجبهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجبهة لا يجوز والابن ان سجدة سجده
 عليها حج الارض كما في السجود على القطن ونحوه ومع هذا كله يكره اذا كان
 بلا عذر ولو بوسطه كونه او ذيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز سجده
 على الارض وينبغي ان لا يجوز وصححه الحنفية والشافعية وان
 اعاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر صححت بالاتفاق ولو وضع
 كفيه او بوسط خرقة على شيء طاهر لم يفسد السجود ولو لم يمس السجود
 وسجد على ذلك جاز والكلالة انما هي في الكراهية اما في الكففين فيكون
 بلا عذر واما الخرقه ونحوها فالعذر عدم الكراهية وعن ابي حنيفة
 انه صلى في المسجد الحرام على الخرقه فنهاه رجله فقال له الايام من اين
 انت فقال من خوارزم فقال الايام جاء التكبير من وراءه فتعلمون
 من انتم تعلموننا فعلت تصلون على البردي في بلادكم قال نعم قال
 غفر الله لصلواتك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحق انه
 الكراهية في السجود على شيء مما قريش على الارض خلافا لما كان في
 ليس من جنس الارض كالجلد والشمع والشمع من قطر
 او كنان فان عذبه يكره السجود عليه ذلك والتقييد بالحق هو انما هو لازم

السجدة على ما كان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا يجوز السجود على ما كان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

هذه جاز وكذا لو كان به عذر منعه عن السجود على غيره الفخذ يجوز
 سجده على فخذه في الغتار ولا يجوز بلا عذر على الغتار كذا في الخلاصة
 ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا
 انه يكره وهو اي السجود على الفخذ قول ابي حنيفة ثم يروى عن الامام
 مخالفة وان سجد على ركبته لا يجوز سجوده سواء كان بغير عذر او
 بغير عذر بل هو اي في الزاوية عن الحسن الراجح انه اذا سجد
 على فخذه او ركبته بغير عذر جاز والا فلما وان سجد على ظهر رجل وهو
 اي ذلك الرجل المسجود على ظهره في الصلوة التي يصليها الساجد
 يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها
 لا يجوز سجوده لان الضرورة انما تتحقق عند الاستسراة في الصلوة
 كما في موضع السجود ارفع اي ارفع من موضع القدمين ان كان
 ارتفاعه مقدار ارتفاع البنتين منصوبتين جاز السجود عليه
 والا اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد فلا يجوز السجود
 عليه واراد بالبنت في قوله مقدار البنتين بنته بخار او ربع ذراع
 عرضها ست اصابع مقدار ارتفاع البنتين المنصوبتين نصف
 ذراع شنت عشرة اصبعين وفي الزاوية لو سجد على رجليه على ما كان
 دون صدره يجوز في الصحيح والاقرب ما ذكره الحنفية ولو سجد على كونه
 عامة وهو راسا يقال كارة العامة وكوتها اذا ارادها والحق

في موضع الكف كما مر اما بقدر الكف فانه لو بسط على جنس من حيث يقع
 وصلوا ان النجاسة من التراب والطين يجوز عليه ما مر في **فصل النجاسة**
النجاسة ثم البسط لدفع الحرج والبرد لا كراحتة فيه واما لدفع النجاسة
 فان كان لم يرفع عن علامته او ثوبه لا يكره وان كان لم يرفع عن وجهه مع
 عدم التعذر فانه يكره ومن صلى على القباء ونحوه جعل موضع الكف
 تحت رجليه وسجد على ذنبه لانه اقرب الى التواضع وان سجد
 على الشئ فانه ان لم يلبده بان يكره حتى يتداخل ويلدق بعض اجزائه
 ببعض وان كان التلج يكره وجبره الى وجه التواجد فيه ولا يجزئ
 اي صلابه جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الارض
 او ما يتصل بها وان لبده جان سجوده عليه وعلى هذا اذا انقضى الحشيش
 رطبا او يابسا فسجد عليه ان لبده حجة حتى لا يستعمل بالتسفل
 جان والا فلا وكذا الحكم اذا سجد على التبن او القطن او الخوج او القش
 ونحوه وان لم تستقر جبهته بنى م استعمل لا يجوز سجوده وكذا كل
 حشو كالفرش ولو ساد وكذا كور الحياطة ما لم يكره حتى ينزل
 ويجد الصلابة لا يجوز سجوده ولو سجد على الارز او على الجاوسين
 وهو نوع من الدخن او على الذرة لا يجوز سجوده لانهما ملاصقان بالارض
 ولذا انهما لا يستقر بعضهما على بعض فلا يمكن استراة التسلل فيهما ولو سجد
 الحائط او المشعير يجوز لان جباهه لا يستقر بعضها على بعض خشونة
 ورخاوة في اجسامها اما الارز ونحوه من الجيوب او الخوج ونحوه

وشبهه من الخفوش اذا كان متبقي منها في الجوف جاز السجود عليه
 اذا كان غير متبقي في الجوف بحيث لا يستقل بالكس وسئل عن
 يحيى عن يصف جبهته على حجر صغير هل يجوز سجوده ام لا قال ان
 وضع اكثر جبهته على الارض اي على ذلك الحجر لانه حيلة الارض يجوز
 والا فلا كذا في الحيط وفي التخييض ايضا وجبة الجبهة طولاً من الصدغ عظم
 اما الصدغ وعرضها من السفل الحاجبين اطراف الحنك وان لم يضع
 ركبته في السجدة على الارض يجوز سجوده هو الحمار كما تقدم ان
 وضعه ليس بفرض **والسادسة** من الغرائض القعدة الاحيرة التي
 تكون في آخر القعدة سواء تقدمت قعدة او لا وقد روي في القعدة
 هو القعود مقدار ارضي قراءة التشهد وهو السجود ما يكون مع
 تصحيح الالفاظ لقوله ثم اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوته
 خلق التمام باحد الشيئين اما بقول التحيات الى آخره واما بالقعود
 فلهذا القول والمراد من التشهد التحيات المعبودة ورسوله
 لا علم البعض انه لفظ الشهادتين فقط ونظيره قرصته اي قرعة قرصته
 القعدة في هذه المسائل الاولى جعل على الظاهر ونحوها حتى
 بان فيه الخامسة بالسجدة ولم يتعد على راس الرابعة بطلت قرصته
 اي قرصته صلوته ونحو ذلك فعلا ويصنف اليها ركعة اخرى عند ابي حنيفة
 والشافعية اما عدم بطلان اصل صلوته وخرجت من كونها صلوته وكذا لو لم
 يتعد على ثالثة الغيب او ثمانية الخ حتى يتعد ركعة اخرى بالسجدة

الصدغ بالضم ما بين العين والاذن
 الخف
 الخف بالضم ما بين العين والاذن

والثانية من ان يسأل المسافر اذا اقتدى بالمقيم في صلاة فائتة لا يصح
 اقتداءه لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر دون المقيم فيكون
 اقتداءه به اقتداء المفترض بالمتنفل وهو غير جائز عندنا بقية الغاية
 لانه لو اقتدى به في الوقتية يصح لان صلوة تقيم اربعا باقتدائه به
 في الوقت لا بعد الوقت والثالثة من المسائل اذا تذكر المصلي بعد تمام
 الصلوة والقعدة قدر التشهد سجدة التلاوة فعد اليها اي التسمية
 التلاوة بان سجدها ارتفعت اي زالت القعدة هذا اذا كان قبل
 السلام اما اذا كان بعد السلام فلا يصح ^{او بطلت القعدة الاولى} سجدة التلاوة ولا ترتفع
 القعدة بها حتى انه لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجدة للتلاوة فعدت ^{هذا اذا كان}
 صلوة لانعدام فرض منها وجمع القعدة الاخيرة والرابعة من المسائل
 اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة كلها على انتبه او فوق انتباهه
 بفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فعدت صلوة لان الاعمال
 في الصلوة حالة النوم لا تحسب ولا تعتبر لصحة دورها لاعتبار اختيار
 فكان وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع
 او سجد نائما وهذا في القيام والركعة والركوع والسجود ^{في جميعها}
 واما القعدة فيقعد بقية من التأييم والاربع التي لا تقبل لانها من اجزاء
 العبادة فلا تنافي في اطلاق اختيار هذه المسئلة وجمع وقوع بعض افعال
 الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التزاورح خصوصا في بلاد
 الصيف والناهي عن هذه المسئلة غافلون **والسابعة** من التزييف وهي

انما هي في القعدة

فاما اصول الخروج من الصلوة
 بمطلة الغد ففرضها ونحوها
 واجب وبالتسليم سنة
 ونحوه والواجب لها ما يجب

ووجه احد المسلمين المختلف فيهما وجه الخروج من الصلوة بعد المصلي
 فانه فرض عندنا في حنفية خلافا لما على ما ذكره ابو سعيد البهري حتى
 ان المصلي اذا حدث عند ما يقعد قدر التشهد او تكلم او عمل عمدا بناه الصلوة
 كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلوة بالانفاق تمام جميع فرائضها وان
 سبق الحدث من غير نية في هذه الحالة فكذلك تمت صلوة عندنا
 ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة يتوضأ ويسلم
 ويخرج من الصلوة بفعل قصد الكونه فرضا بقى عليه من فرائضها
 حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصفة تبطل صلوة ويشتبه على هذا الاصل
 وهو كون الخروج بفعل المصلي فرضا عنده لا عنده مسائلا تلقى بالاعتراف
 عسيرة وهي التيتم اذا رأى الماء وقد ركب استقال بعد ما يقعد قدر التشهد
 وكذا القعدة بالتيتم اذا رأى الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قد
 استقال او كان المصلي حاسحا على الخف فانقضت مدة مسجته بعد
 ما يقعد قدر التشهد او خلع حفيه او احدها حفيه او حكها بعد سب
 بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلوة فيقعد به لانه لو خلع بعد كثير
 البتة في الخلاف لوجود الخروج بصفته او كان المصلي امتيا فتعلم سورة
 بعد القعود قدر التشهد بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير
 تكلم حتى لو تعلمها من غير البتة في الخلاف لم يخرج بصفته او كان
 المصلي غاربا فوجد ثوبا وقد ركب لبسه بعد ما يقعد قدر التشهد او كان
 المصلي موبها غير قادر على الركوع والسجود فعد على الركوع والسجود

انما هي في القعدة
 التي هي في القعدة
 التي هي في القعدة

انما هي في القعدة
 التي هي في القعدة
 التي هي في القعدة

بعد القعود قدر التشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه صلوة
قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احدث الامام القاري في هذه الحالة
فالسجدة او طلعت عليه اي على اعلى الشمس وهو في صلوة الظهر
في هذه الحالة او دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة
او كان المصلي مائتاً على الجيرة فسقطت عن برء في هذه الحالة او كان
صاحب عذر فانقطع عذره في هذه الحالة او كان استمر الانقطاع حتى
استوعب وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر
واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر في هذه المسائل الا ان شدة
فدت صلوة عند أبي حنيفة لخروجه من الصلوة بامر آخر غير ضعفه وقال
عنت صلوة بناء على اصل المذكور وتام بحسنه وتيقنه في الشرح وقد
زبر على هذه المسائل ما لوصل بالتي سعة لفقد ما يزيلها به ثم بعد ما قد قرر
التشهاد قدر على ما يزيلها وما اذا دخل وقت من الثلاثة في قضاء فائت
في هذه الحالة وما اذا اعتقت الامة وهي تصلي بغير قنار في هذه الحالة
فان لم تستر على الفور **والثاني** من الواضحات وهي الثانية من المختلف فيها
تدبر الاركان فانه عند ابن يوسف فرض ما ذكرنا من الحديث اي حديث
ابن مسعود المتقدم في اول ذكر الواضحات وعندنا في تعديل الاركان من
الواجبات لا من الواضحات وسئل عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود
فقال اني اخاف ان لا تجوز صلوته وكذا عن أبي حنيفة وعن السرخسي
من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة وجعل بالاعتدال

ومن اعشاج من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والاختيار ان الفرض هو
الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب وكذا الكمال صلوة او
مع الكراهية التحريمية يجب اعادتها والفرض هو الاول والثاني جابر قاله
ابن القيم في شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلوس بين
السجدين والطمأنينة فيهما كلها فريض عند ابن يوسف وعندنا هو
سنة على ما ذكره الهداية وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي ان يكون
القومة والجلوس واجبتين عواظلة انتهى عم عليهما وقوله عم لا تجزئ
صلوة لا يتم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكرناه من ان
فيما يجب السجود اعطى اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى تحرر ساجداً
ساجداً بجوز صلوة عند أبي حنيفة ومحمد وعليه السجود في القنية وقد ذكر
القاضي القدير في شرحه في تعديل الاركان جميعها تشديداً بل يقال
واكمال كل ركن واجب عند أبي حنيفة ومحمد والثاني ففرض فحكمت
في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطعم من كل عضو هذا هو الواجب
عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئاً منها ساهياً يلزمه السجود ولو
تركها عند بكره اشدة الكراهية ويلزمه ان يعيد الصلوة ويكون معبرة في
حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول
وكذا هذا انتهى وما سواه اي وما عدا تعديل الاركان من الواجبات جملة
اشياء منها سبعين قراءة الفاتحة فاق قرائتها واجبة عندنا وعند الاثنية
الثلاثة فرض ومنها نفيين القراءة المفروضة في الصلوة في الركعتين الاولى

في الركعة الاولى
فان كان في الركعة الاولى
فان كان في الركعة الاولى

ومنها الاقتصار فيهما اي في الركعتين الاولىين على مرة واحدة في كل
 واحدة اي يجب ان يكون الفاتحة في ركعة من الاولىين واحدة حتى تكون
 ركعة واحدة ركعة كره ان يقرأ او وجب سجود السجود ان سجد على الفاتحة المكونة
 المتوارث وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة في الآخرين ليس واجب
 حتى لا يلزم سجود السجود في الفاتحة فيهما سجد ولو تعدد لا يكره ما لم
 يؤد اما التطويل على الجملة او طالة الركوع على ما قبلها ومن الواجب
 تقديمها اي تقديم الفاتحة على السورة للمواظبة ومنها فتم السورة
 او ما يقوم مقامها من الايات التي تعدل سورة اليها اي الفاتحة في
 الاوليين للمواظبة ايضا وهو سنة عند الامامية الثلاثة ومن الواجب
 لغيرهم المواظبة فيها بحسنها كالبعد والجمعة وخروجها من الحاشية
 بالقرآن فيمن خافت فيهما كالظهور وخفوها ومنها قراءة القنوت
 في الوتر ومن لا يعرف دعاء القنوت ويقول يا رب ثلاث مرات ثم
 يركع كذا ذكره في فتاوى سمرقندي وفي شرح الطحاوي يقول اللهم
 اغفر لي ثلاث مرات وهو اختيار الفقيه انه الثلث من الله اختيار
 شيخنا ان يقول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة والآخرة كذا
 الواقعات ومنها قراءة الشهادتين في القعدتين الاولى والاخرة وهو
 ظاهر الرواية في رواية قراءة الشهادتين واجبة في القعدة الاخرة
 فقط وفي الاولى سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في القعدة
 ومن الواجب القعدة الاولى ومنها سجدة التلاوة فانها مع كونها

مع كونها واجبة في نفسها فهو من واجبات الصلوة ايضا اذ ان
 تلبث فيها حتى لو اخرها عن محلها سهواً يجب سجود السجود ومن
 منها سجدة السجود لانه جبر لما وقع من الخلط في الصلوة اكمالها
 وهو واجب ومنها تكبيرات صلوة العيدين للمواظبة من غير ترك ايضا
 والحداد التكبيرات الزوائد واما تكبيرة الاحرام ففرض وتكبير الركوع
 والسجود سنة الا تكبير ركوع الركعة الثانية فان تكبيره واجب لان اتصاله
 بالواجب ووجه الزوائد ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض
 الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السجود
 لانتقاله من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا اذا سجد
 ثلث سجودات او قعد عن التهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام وخوف ذلك
 مما يخلل فيه بين الفرضين بشيء ليس بفرض وكذا رعاية الترتيب
 فيما سطر مكررا من الافعال في كل الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه
 في الشرح والخروج من الصلوة بلفظ السلام واجبان ايضا ولم يكره
 المصنف **باب بيان صفة الصلوة** من ابتدائها الى انتهائها
 على الترتيب فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة فليشر
 كاهنه واخرج يديه من كتيبه عند التكبير وهو ادب وليس بفرض في شيء
 من الصلوة خلافا لما علم له بالفقهاء من المصنفين فيه على ما بيناه في
 الشرح ثم اذا نوى تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو سنة والانتقال
 كون الوقوف مع التكبير ابتداء عند ابتداء وانها في عند انشائه وتكبير

من غير ان يقرأ الفاتحة
 ومن غير ان يقرأ السورة

في الاخر اجاب بقوله عند التكبير لان اخرج اليه
 في الصلوة لانهم لم يخرجوا من كتيبه
 في الصلوة بطلت صلوة عند اي حيلة
 وقالوا يجوز مع الكراهة وقالوا لا يجزى
 احجوا ايديكم من الكاهن من لم يخرج يديه
 في كتيبه في صلوة بمرأى من الله كذا في الخلاف
 ثم قال من عينة

وذكر في الجهادية انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر فانه قال والافصح انه يرفع
اولاً ثم يكبر انتهى والمنية اختيار شيخ الاسلام صاحب النخبة وقاضيا
واخرين وذكر الزاهد في ثمن البقاء انه قال هذا قول اصحابنا جميعا
وقيل يكبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع داعياً من غير عذر لما شتم لان
تركه احياناً والسنة ان يرفع الرجل حتى يجاوز اي مقابل بابها
شخصي اذنية وغفتاوي فافني عن عيش طرف ابراهيمية شخصي اذنية وعند
الاية الثالثة يرفع يديه امامه ولا يترك ان يديه اذا اراد منهن الكفان
اذا كانا حذاء منكبيه يكون طرف ابراهيمية حذاء شخصي اذنية ويخرج اصابعه
حال الرفع لكن لا يفرج كل التفريج كما انه لا يضم كل ضم بل يتركها على
العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة السما لا للقبال عليها و
قال بعضهم يجعل بطن كل كف اما الكف الاخرى واما امرأة فانه يرفع
يديها عند تكبير حذاء يديها بحيث يكون رؤس اصابعها حذاء منكبها
لانه استر لها وقيل هذا في حق الحرة اما الامة فكل الرجل وغرواية
الحسن من اوج حيفة روح ان المرأة كالرجل والصحيح الاول والمقدي يكبر
تكبيراً مقارناً بتكبير الامام عند اوج حيفة روح وعند تكبير بعد تكبير
الامام والخلاف انما يوضع الاصلية لانه الجواز ولا يترك رفعه
العديدين ولو اعتدنا ثم وقد تقدم ثم يفتح يمينه على سائر بعد التكبير
ولا يرسلهما عند حذاء مالك لما روي انه لم كان ياخذ شيئاً من يمينه
ويقبض بيده اليمنى رسخ يده اليسرى اي السنة ان يفتح بها

بين الوضع والقبض جميعاً وكيفيته ان يرفع كف اليمنى على كف اليسرى
ويجلى الابهام والحكم على الرسخ وبسط الاصابع الثلث على الزراع
ويضعها الرجل تحت السرة وعند الشافعي على الصدر وهو رواية
عن مالك واهم والمرأة تضعها على تحت ثوبيها بالاشفاق لانه استر لها
ثم الوضع سنة للكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابو حنيفة وابو يوسف
وعند محمد سنة قيام فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت و
صلوة الجنازة عند من لا يحد في القومة بين الركوع و
السجود وبين تكبيرات العيد من اتفاقاً ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك
الاحمدي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كما روي عن النبي ام
والا بر القحابة وان زاد بعد قوله وتعالى جدك وجعل شيئاً ذكر لا يرفع
من رايته وان سكنت عنه لا يؤمن به لانه لم يذكر في الاحاديث
المشاهورة والا لم تركه الا في صلوة الجنازة ويقول ايضاً بعد الشاء
او قبله اتي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما
انا من المشركين اما اخره عند ابو يوسف وعامة ان صلواتي وسكني
وعجباتي ومجانتي لله رب العالمين لا تسهله وبذلك امرت وانا من المسلمين
اعند الشافعي يقتصر عليه ثم في رواية عن ابو يوسف يقول التوجه
قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير عند من يقول لها ان شاء الله
قبل الافتتاح وما كان ظاهراً كلامه انه ياتي به قبل التكبير عند من
الاعتبار من الافتتاح قال اعني النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير

في
المراد

بالاجماع هو الصحيح كذا يفصل بعد النية والكسبية وعلم بعيد الاجماع
 مراده في قوله قبل الكسبية والنية ايضا كما تقدمناه به ثم بعد الاستفتاح
 اي قبل الكسبية يتعوز بقوله تع فاذا قرأت القرآن الآية وقد كلفنا عليه في الترج
 ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية استيعاد بالله اي اياه اياه و
 اختيار الفقيه ابو جعفر وعند غيره اعوذ بالله ومحمدة اول الصلوة
 فلونيب حية قراء الفاتحة لا يتعوز كذا في الخلاصة ويغير من ذاته
 لو تذكر قبل اكمالها يتعوز ورح ينبغي ان يثبت فيها اما يتعوز بفتح
 للشئاء حتى اي واجبا عند ابو يوسف فكل من ياتي بالشئاء
 ياتي به سواء كان يقرأ او لا لانه لدفع الوسوسة والحل محققا
 اليه حتى انه ياتي به المقيد كما ياتي به الامام والمفرد وفي
 العبد ين ياتي به قبل التكبير بعد الشئاء لانه يتبع له وعند ابو حنيفة
 ومحمد يتعوز بفتح للقراءة فكل من يقرأ ياتي به لان شرطه لها
 بالآية فلا ياتي به المقيد لآية لا يقرأ بخلاف الامام والمفرد ويؤثر
 عن تكبير العبد ين لانه القراءة بعدها واما المسبون فلا ياتي
 به عندنا الا بعد مفارقة الامام لآية محذرة اوته وعنده ياتي به من
 لانه يثبت من تيم كما قال المعتز والمسبون ياتي بالشئاء اذا ادرك
 الامام حاله المختل فتم ثم اذا قام المقتضى ما سبق به ياتي به ايضا كما
 ذكره في المخطوط لانه القيام المقتضى ما سبق به كتحريمه اخرى لغير
 الحال وما ذكرنا من انه يتعوز من تيم اختيار الخلاصة وفي غيرها

والمتقدم يثبت ان كان في الفاتحة وان كان في السورة
 فكل ذلك عند ابو حنيفة وانه يسل خلافا لمحمد

فيما سبق

ان المسبون يتعوز عند ابو يوسف عند الشروع فقط ولم يذكر المسنون
 ابو حنيفة ومحمد بل اقتصر على قول ابو يوسف كانه هو الاصح عندنا
 لصاحب الخلاصة لكن المختار وهو قوله على ما اختاره قاضي
 الهداية ومثروصها والمخالف واكثر الكتب واذا ادرك الشروع في
 الصلوة عند شروع الامام وهو يجلس بالقرادة لا ياتي بالشئاء بل
 يستمع وينصت للآية وقال بعضهم ياتي بالشئاء عند مكثات الامام
 كلمة كلمة او كلمتين كلمتين حسب ما يمكنه لانه امكنه الايمان بالنية
 مع مراعات الامر من الفقيه ابو جعفر المحقق واني انما قال اذا
 ادرك الامام في الفاتحة يثبت بالالتفات وان ادركه في السورة يثبت
 عند ابو يوسف عند محمد ذكره في الحنية وهو بعيد كما تقدم ظاهر
 الامر اما في الجمعة والعيد ين فينبغي بناء على الغالب ان البعد عن الامام
 يقع فيها اذ كان المقيد حال الجهر بعيدا عن الامام بحيث لا يسمع
 صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في وجوب الانصات
 على البعيد حال الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة ولو ذكر البعيد الاصح
 انه يجب الانصات عليه فكذا ينبغي ان يكون هناك وان ادرك الامام
 في الركوع فانه يتحرر في الايمان بالشئاء ان كان اكثر رايه انه لو اتي به
 اي بالشئاء يدرك الامام في شي من الركوع كما في به قايما ثم يركع بغير
 الغفلة ومحمد الشئاء هو القيام والا ان لم يكن غائب فله ادراك
 من الركوع لو اتي بالشئاء يركع ويتبع الامام ويترك الشئاء لانه

محذوف الامام ما ركع

لا ادرك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اول وكذا الحكم اذا ادرك الامام
 في السجدة الاولى ان غلب عليه ظنة ادراكها اذا الشئ شيئا والآخر شيئا
 ومسجد الاحزان فضيلة السجدة ثنتين متبدا بالاول لانه لو ادركه في الثانية
 فانه لا يشيئ تكثيرا للمشاركة لفعله ما يفي من الركعة ولا ياتي بالركوع
 فيها اذا ادرك الامام بعد الركوع لانه لا يحسب له فيكون اشتغالا
 بامر زائد ليس من الصلوة ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك
 الامام في الركوع كله او في مقدار شريحة منه لقوله ثم اذا جئتم الى
 الصلوة وخبر سجد فاسجدوا ولا تعد سواها شيئا ومن ادرك الركعة
 فقد ادرك الصلوة وفي الاجيزة قال وان سوت ظهره في الركوع يعني
 حال كون الامام راكعا صار مدركا اي لتلك الركعة فقد روي الشيخ
 ا ولم يقدر اي لا يشترط المشاركة قدر التبيحة وهذا هو الاصح
 لانه الشترط المشاركة في جزي من الوتر وان قل وانما ان ينهت في الصلاة
 الركوع قبل ان يخرج الامام من سجدة الركوع وان ادرك الامام وهو في
 القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير شئ وقال
 بعضهم ياتي بالشئ ثم يقعد والاول لم يحصل زيادة المشاركة في
 القعود ولا يتقوذا الا بعد الشئ لانه المتقارن وان كثر تقوذا
 ونسي الشئ لا يعيد وكذا ان كثر وبدأ بالقرأة ونسي الشئ و
 التقوذا والتسمية لغوات محتملة ولا سهو عليه لانها لمن ولا سهو
 بتركها بل بترك الواجب ثم بعد التقوذا يسمى اي بقرأة بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم فيما في في اول كل ركعة بقرأة فيها وروى
 سنة وذكر الزبلي في شرح الكنت ان الاصح انها واجبة وكذا التواضع
 وعنده لو يثنى عليه وجوب سجود السهو بتركها سهوا وروى
 آية من القرآن انزلت للفصل بين السور بسبب جزم من الفاجحة اي على قول الزبلي
 ولا من سورة سواها الا سورة التحمل خلافا للشافعي فانها عند جازية
 من الفاجحة ومن كل سورة ايضا في قول ثم في رواية عن ابن حنيفة انه ياتي
 بها في اول ركعة من الصلوة والتصحح انه ياتي بها في اول كل ركعة بقرأة فيها
 احتياطا لانه الكنت المتنازع على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وبيانه
 في الشرح وخلف عنده عند احمد خلافا للشافعي فان عنده يجزئها في الجهرية
 وتخفيف الادلة في الشرح اما الامام اذا جهر فلا ياتي بها جهر بل ياتي بها
 سررا واذا خافت ياتي بها اي سري فنه والعمود والعنف ومثل الامام في ذلك
 كله واما التسمية عند ابتداء السورة بعد الفاجحة فانه عند ابن حزم
 لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا في حال الخفاء فنه وكذا عند ابن يوسف وعند غيره
 كما في رواية اول السورة اذا خافت بالقرأة لا اذا جهر بها لئلا يجمع
 بين الجهر والخفاء فنه في ركعة واحدة ثم تبد التسمية بقرأة الفاجحة واذا قال
 الامام في آخرها ولا الضالين يقول اي الامام امين واليه ثم ايضا يقول
 والأمين سنة لقوله ثم اذا امن الامام فامتنوا فانه من وافق تامينه
 تامين الملكة عند له ما تقدم من ذنبه ويخفونها اي الامام والمفتدون
 يخفون امين خلافا للشافعي لانها دعاء والاصل فيه الاخفاء لقوله ثم



ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ثم يضم المائحة سورة او ثلث آيات قصار
 قدر اقص سورة وجوباً فان فزع المائحة آية قصيرة او اثنتين فيمكن
 لم يخرج عن حد الكراهة اي كراهة التحريم لترك الواجب وانما ثلث
 آية قصار كانت الآية او الاثنتان تعدل ثلث آيات قصار خرج
 عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل في حد الاستحباب فيكون
 فيه كراهة تنزيه كراهة تنزيه وامراده من الاستحباب الستة كما في
 اكثر الكتب لان الواجب هو ضم السورة او الآيات اليها اي المائحة
 في الاوليين والمسحوب اي الستة على ثلثة اوجه احدها ان يقرأ في
 السفر حالة الضرورة من خوف او غلة لهم بفاحشة الكتاب واي سورة
 شاء او مقدار سورة من اي سورة تتيسر وثانيها ان يكون في ذلك
 السفر حالة الاختيار وعدم الضرورة في يقرأ في الصلوة الخروج
 المائحة سورة البروج وخوها ويقرأ في الظاهر كذلك والبصر والنساء
 دون ذلك نحو الطارق والشمس وخيها وفي المغرب يقرأ بالقصار جداً
 كالعصر والكوثر وتالها ان يكون في الحضر وح اذا خاف فوت الوقت
 يقرأ قدر ما لا تقوته الصلوة كما في السفر حالة الضرورة وانما لم يحف
 فوت الوقت يقرأ في الصلوة في الركعتين باريبين آية وادنى
 الستة او حيين او ستين آية وهو الاوسط والاعلى الزيادة
 على الستين المائحة فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر
 بقاف وآية كان يصلي في الجب بالصافات فانه كان يصلي فيها بالستين

صلاة الركعة القصيرة

بالستين المائحة على ما يتناه في الشرح وذكر في الهداية انه يقرأ بالركعتين
 مائة وبالك اربعين وبالاوسط مابين حيين المستتين وقيل ان كان
 اللباني قصاراً فالاربعين وان كان طويلاً فمائة وما بينهما ما بينهما
 وقيل ينظر الى الآي وقصرها وتوسطها ويقرأ في الظاهر مثله اي مثل
 ما يقرأ في الجب او يقرأ فيها دونها ما يقرأ في الجب كذا في الاصل وهو
 المأمور به وفي الاختيار يقرأ في الظاهر ثلثين آية يعني في الركعتين
 وفي العصر عشرين آية انتهى وقوله في العصر والعشاء كذلك اي دون
 ما يقرأ في الجب رواية واحدة وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في
 العشاء والثلثين والربيعون وقال القدوري يقرأ في الجب في
 في كل ركعة بطوال المفصل اي بسورة من طوال المفصل وفي الظاهر
 والعصر والعشاء باوسط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل
 لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى موسى الاشعري ان يقرأ في المغرب
 بقصار المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطوال
 المفصل اما طوال اي طوال المفصل فمن سورة الحجرات الى سورة
 البروج واما سورة الاوساط فمن سورة البروج الى سورة لم يكن
 واما سورة القصار فمن سورة لم يكن الى اخر القرآن وهذا هو
 الذي عليه الجمهور وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح وقيل من
 القتال وقيل من الجاشية وقيل من الحجرات الى عيسى والاول
 الى الفتح والباقي الى اخره القصار والمنفرد كالامام في جميع ذلك

مطهر مطهر الامام طاهر

و يطيل الامام في الصلوة بخير الركعة الاولى على الركعة الثانية وهذا
الاطالة ستة اجزاء اعان على ادراك الركعة الاولى لان وقتها وقت
نوم وغفلة وقد اطلالة قراءة ثلثي القدر المرسوم فيها في
الاولى وثلاثة في الثانية وهو معتبر من حيث الآتي ان تفاوت طولا
وقصر فان تفاوتت فمن حيث الكلمات والحروف وقيل في الركعة الاولى
ثلثين وفي الثانية عشرة او عشرين ولو قرأ في الاول ربعين وفي
الثانية ثلث آيات لا بأس به وذلك انما هو بيان الاول ولو تيمم
وركعتا الظهر وركعتا ما سواهما اي سوى الظهر من بقية الصلوات
وفي بعض النسخ وما سواها اي وركعتا ما سوى الظهر والظهر
سواء في قدر القراءة المسنونة لاثنتين قراءة اطلالة الاولى في
غير الفجر عند ابو حنيفة وابو يوسف بل كره وقال محمد احب الي ان يطول
الاول على الثانية في الصلوة كلها اعان على ادراك الركعة الاولى كما
في الفجر فان الوقت فيها سواها ايضا وقت اشتغال بالكسب
انها وقت اشتغال بالنوم واما اطلالة الركعة الثانية على الركعة الاولى
فكبره بالايجاب ان كانت تلك الاطلالة بثلاث آيات او عافونها
وان كانت آية او اثنتين لا كره لانه عدم صلة بالعمودتين وثانيهما
اطول بآية وفي الغنية لو قرأ في الاول والعصر وفي الثانية الركعة
لان الاول ثلث آيات والثانية تسع آيات وكبره الزيادة الكثيرة
واما ما روي انه عدم قراءة في الاول من الجمعة تسع اسما ربك الاعلى وفي

وفي الثانية هذا انما حديث الفاشية فقرأ الثانية على الاول سبع لكن
السبع في السور الطوال بسبب دون القصار لان السبع جهلاء
ضعف من الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فاعلم منه ان الاطلالة
المذكورة انما كرهه اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر الى عدد الآيات
وفي شرح البحر ان خلافا محمد في اطلالة الاولى على الثانية فيما سوى الجمعة
والعيدين لما في الجمعة والعيدين فيسوي بين الركعتين اتفاقا اما في
الثلثين وسائر النوازل اعطى مع يسوي بين الركعتين ولا يطيل
احدى على الاخرى اطلالة بنية الظاهر الا اذا كان ما يقرأ فيها
مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما شؤنا عن الصحابة فانما يخرج بصلية كما جاء
في الرواية والاشهر وسند كوفي ما يكره ان شاء الله تعالى ان يخرج
فخرج من الصلاة بخير ركعة وهذا يفيد انه يفضل جماعة القراءة بالركوع
من غير تراخ وعن ابو يوسف انه قال رتبنا وضعت وترتبا نركعت
وقوله يكبر تكبيرة ابدل على جعل التكبيرة مقارنا للركوع ثم خرج به في
قوله ويبقى اياك بعد ابتداء تكبيره عند اول الحزور ويكون الفزع منه
عند الاستواء ركعا وقيل يكبر لما جاء ثم يركع وبعضهم اي بعض
المشايخ قالوا اذا تم القراءة حالة الحزور لا بأس به بعد ان يكون ما بقي
من القراءة حرقا واحدا او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك ولم يلزم من هذا
القول وقوع التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الاصح لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معند ابهامهما ويخرج

اصابعه

مطلب الفرق بين المروي والمأثور

مطلب الفرق بين المروي والمأثور

وهو من الخبرين في رواية ابن ابي شيبة

كل التفريح ولا يندب اي التفريح الا في هذه الحالة ولا العزم الاحال
السجود ولا فيهما سواهما وهو حال الوقوع عند الخربة والوضع في
الشهد يترك على ما عليه العادة من غير تكلف هم ولا تفريح وبسط
ظهره ويسوي راسه بحجبه ولا يرفع راسه ولا يكتسبه لاروي ان
ابن عبيد السلام كان اذا ركع سوي ظهره حتى لو صب عليه الماء
لا يستقر وانه كان اذا ركع لا يصير راسه ولا ينعقه ويستقر الصلوة
الصالح الكافي واستقبال القبلة الاصابع اما القبلة وهذا كله
في حق الرجال واما المرأة فتسبح في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا ترفع
اصابعها بل تقصها وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تسبح ركبتها
ولا تجافي عن صدرها لانه ذلك استر لها ذكره الرازي في الحديث
في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلثا وذلك اذناه لقوله عم اذا ركع اذم
فليقل ثلث مرات سبحان ربك العظيم وذلك اذناه واذا سجد فليقل سبحان
ربك الاعلى ثلث مرات وذلك اذناه وان زاد على الثلث فهو اي الفعل
الذي هو زيادة افضل من تركه لقوله عم وذلك اذناه من ادنى السنون
ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد فالسنة انه يحتمل كل سنة
لا الله تعالى وترجبت الوتر وان اقصى التسبيح على مرة واحدة او ترك
التسبيح بالكلية جازت صلوة لعدم فرضية ولكن يكره ذلك الترك والا
الاقتصار على المرة وكذا على مرتين للاختلال بالسنة وروي عن ابو مطيع
البلخي ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا يجوز صلوة وهو قول

في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلثا وذلك اذناه لقوله عم اذا ركع اذم فليقل ثلث مرات سبحان ربك الاعلى ثلث مرات وذلك اذناه وان زاد على الثلث فهو اي الفعل الذي هو زيادة افضل من تركه لقوله عم وذلك اذناه من ادنى السنون ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد فالسنة انه يحتمل كل سنة لا الله تعالى وترجبت الوتر وان اقصى التسبيح على مرة واحدة او ترك التسبيح بالكلية جازت صلوة لعدم فرضية ولكن يكره ذلك الترك والا الاقتصار على المرة وكذا على مرتين للاختلال بالسنة وروي عن ابو مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا يجوز صلوة وهو قول

في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلثا وذلك اذناه لقوله عم اذا ركع اذم فليقل ثلث مرات سبحان ربك الاعلى ثلث مرات وذلك اذناه وان زاد على الثلث فهو اي الفعل الذي هو زيادة افضل من تركه لقوله عم وذلك اذناه من ادنى السنون ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد فالسنة انه يحتمل كل سنة لا الله تعالى وترجبت الوتر وان اقصى التسبيح على مرة واحدة او ترك التسبيح بالكلية جازت صلوة لعدم فرضية ولكن يكره ذلك الترك والا الاقتصار على المرة وكذا على مرتين للاختلال بالسنة وروي عن ابو مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا يجوز صلوة وهو قول

وهو قول شاذ ولا ينبغي للامام ان يطيل التسبيح او غيره على وجه يكله القوم
بعد الايمان بقدر السنة لانه اي التطويل المذكور سبب التفريح عن الجماعة
وانه اي التفريح عن الجماعة محرم لانه مؤداه حرمان ثواب الجماعة الزيادة
على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة وان رضي القوم بالزيادة لا يكره
ولا ينبغي ان ينقص عن قدر اقل السنة في القراءة والتسبيح فلا تتم
لأنهم غير معذورين ولو اطال الامام الركوع لادراك الجاني تلك الركعة
لا تقربا اي ليس لاجل التقرب بالركوع فقد تم فهو اي فعله ذلك محرم
كواحدة تحريم وبجسدي عليه منه امر عظيم ولكن لا يكفر بسبب ذلك
لانه لم ينويه عبادة لغير الله تعالى وقيل ان كان لا يعرف الجاني فلا بأس به
ان يطيل قدر ما لا يستقل على القيام وكذا ان اطال المرأة لاجل ادراك الفاتحة
الركعة والاصح ان تركه او لا ولو اطال الركوع عند مجي الجاني تقربا
الى الله تعالى من غير ان يتخارج قلبه شيئا سوى التقرب فلا بأس به اي فعله
الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة في غاية الندرة وهذه المسئلة تلعب
بمسئلة التراب فينبغي التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم ان احسن
بالجاني يطيل التسبيح بان يتأخر في التلفظ بها من غير ان يربطها
عدها ولا يفرق بين هذا وبين ذاك ثم بعد اتمام الركوع يرفع راسه
من الركوع حتى يستوي قائما ويقول الامام حال الوقوع سمح الله لمن
حمد وان كان اخصا مقتد يا ياق باليتيد بان يقول اللهم ربنا لك
الحمد اوربنا لك الحمد وافضليتها على تسبيحها كذا في الحافظ والناظر
ادربنا ولك الحمد اوربنا لك الحمد

مطلب الصالح الكافي في التوكل

والمسألة الثانية

المعتمد بالتسليم عندنا خلافا للشافعي لقوله ثم اذا قال الامام سبح
الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد وان كان المصلح منفردا ياتي بها في
الاصح ذكره في الهداية وقيل ياتي بالتسليم فقط عند ابي حنيفة وفي صحيحه في الحديث
عنه انه ياتي بالتسليم لا غير ويصح الهداية او لا اما الامام فياتي بعد التسليم
بالتسليم ايضا على قولهم اي على قول ابي يوسف ومحمد وهو رواية الحسن
عنه ابو حنيفة وفي ظاهر الرواية عندنا انه لا ياتي بالتسليم واخبار كثير من
المؤرخين قولهم وقد بيناه في التشرح وقول المعتمد في رواية يقول اللهم
ربنا لك الحمد ولا يربيد على هذا يوجه ان المشرع في حق الامام ذلك
في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شي من الروايات انهما
ولا عن ابو حنيفة ان الامام يكتب بالتسليم وكما تقدم وتاجبه وقع من
الكاتب سهوا وموضعه قبل قوله اما الامام اما اخره فليكن الفقيه
عابدا اما المعتمد اي ان كان المصلح منفردا ياتي بها في رواية يقول
الحمد ربنا لك الحمد ولا يربيد ويوسل السيد بن العنبر بعد الرفع
من الركوع اتفاقا كذا قال صدر الشهدا حسان الدين في واقفاته وهو
قول اكثر العلماء وذكر السيد الامام في الملقط انه ياتى هذا اليد اليسرى
باليمين في تلك القومة وهو قول غريب وفي صلاة الجنازة من اولها
اما اخرها ووقت قراءة الشفاء في سائر الصلوة ووقت قراءة
العنوت في العنوت ياتى اليد باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا منهم
يقول ابو حنيفة وابي يوسف وعند ابو حنيفة الفضل يرسل في جميع

والمسألة الثالثة على التمام

ذلك اختيارا لانه لقوله محمد وفي تكبيرات العبد بين اي يمين تكبير انهما يرسل
يديهما اتفاقا لعدم ذكر السنون بينهما عندنا فاذا اطمأنت بعد رفع راسه
من الركوع قائما وسكن اضطراب اعضاءه الحاصل من الرفع كبر تكبيرا
متصلا بالركوع واما بعد مع مع بان يكون ابتداءه مع ابتداء الركوع و
انتهى معه مع انتهاء الركوع وقوله ثم يضع ركبته الاولى ثم يديه ثم وجهه
بين كفيه على الارض في بعض النسخ غير او غير سجدة وفي بعضها
ويضع بالواو وهو عطف تفسير بيان لكيفية السجود على وجه التسليم
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا
قام يرفع يديه قبل ركبته ووضع وجهه بين كفيه ويدي اى يظهر
كيفية اى عضديه لقوله ثم اذا سجد فضع كفيك وارفع مرفقيك ويجازي
اي يبعد بطنه عن ثدييه هذا في حق الرجال واما المرأة فانها تخفف
اي تستفد في السجود وتلزم في تحذيرها وهذا تفسير الاختصاص لانه
استدل بها ويقول في سجود سبحان رب الاعلى ثلاث مرات وذلك لانها
وان زاد فهو افضل ويترك على وتر كما في الركوع ثم يرفع راسه
من السجدة الاولى مكبرا او يقعد مستويا ويضع يديه على فخذيه
كما في التشهد فاذا اطمأنت قائما وسكن اضطراب اعضاءه كبر
وسجدة ثانيا ومعنى التكبير عند الانتقال انه سبحانه اكبر من ان
يؤدى حق به هذا القدر بل حقه اعل كما قالت الامامية يا عبدناك
حق عبدناك وان رفع راسه عن الارض من السجدة الاولى رفقيا

مسألة السجدة

قليلاً ولم يستوفها ثم سجد الثانية فنظر ان كان اما حال السجدة
 اقرب منه اما حال القعود لا يجزئ ذلك الوقف ولا ذلك السجود الثاني
 وذكر في الملقط انه يجزئ وذكر في الهداية ان الاول اصح وكذا في المحيط
 لانه اذا كان اما السجود اقرب بيته ساجداً فكانت السجدة واحدة و
 قيل اذا رفع قدراً غزيراً بغيره وهو القياس وصححه شيخ الاسلام
 وهو الظاهر لكن الافتقار عليه يكبره بائنة الكراهة على
 لغة ما واطلب عليه النبي عم مدة حياته فاذا فرغ من السجدة
 الثانية من بعض قايماً على صدره وقدميه ولا يقعد ولا يعتد بيده على
 الارض عند التماس الآمن غداً بل يعتد على ركبتيه وعند الشافعي
 واحمد تسجدة واحدة لما روي انه عم كان يفعل كذلك
 ولما روي عم كان يركض في الصلوة على صدره وقدميه ولم يجلس
 ونحوه في المشرح ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة
 الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها اي لا يقول دعاء
 الاستفتاح ولا يقول لا تحلى اول الصلوة او اول القراءة ولا يركع
 بيده في شيء من صلاته الا في التكبيرة الاولى وغفت الوتر و
 في الترتيب والزمناه بقوله عم لا يركع
 الاية الاولى في السجدة الثانية والتبكير في القنوت والتبكير في
 الافتتاح والتبكير في العبدية وعند الشافعي رواية عن مالك واحمد يركع
 في الركعة عند الركوع وعند الرقح منه والدلائل من الجاهليين في المشرح
 والرقح مستحب عند الاستلام للحج كالوقوف في الصلوة وعند الدعاء
 يجمل بطن كفته نحو السماء في كل مواطن من الصفا والمروة و

في الترتيب والزمناه بقوله عم لا يركع
 الاية الاولى في السجدة الثانية والتبكير في القنوت والتبكير في
 الافتتاح والتبكير في العبدية وعند الشافعي رواية عن مالك واحمد يركع
 في الركعة عند الركوع وعند الرقح منه والدلائل من الجاهليين في المشرح
 والرقح مستحب عند الاستلام للحج كالوقوف في الصلوة وعند الدعاء
 يجمل بطن كفته نحو السماء في كل مواطن من الصفا والمروة و

وعرفت ومذلة وبغيرها فلا ارفع المصلي رأسه من السجدة الثانية
 في الركعة الثانية اقل من رجله اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى
 نقباً وبوجه اي اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية الجالس
 للرجل في القنوتين عندنا وعند مالك يتورك ويضع يديه حال التشهد
 على فخذه وبغيره اصابعه مبسوطة لاكل التفرج هذا عندنا وعند الشافعي
 يسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى بالقبضة وهذا يربط بالجمعة
 عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرز آري انه لا يشير
 وصححه في سائر المحدثات انه لا يشير وكذا في الملقط وغيره وصفتها ان
 يخلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البصر و
 المخرم ويشير باليسرى او يفتد ثلثة وخمسين بان يقبض الوسطى والمخفر
 والبصر ويضع رأس الابهام على طرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع
 الاصبع عند التقى ويضعها عند الاثبات ويكره ان يربط بكلمة سجدة
 ثم اذا قعد على الصفة المذكورة ويشهد اي يقول الذكر الذي فيه التشهد
 ويقول عطف نفس يشهد الخيرات لله والصلوات والطيبات
 المقولة اي ان يقول عبده ورسوله وهو السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته السلام عليها وعلى عباؤه الصالحين اشهد
 ان لا اله الا الله والشاهد ان محمداً عبده ورسوله المراد بالحيات هنا
 جميع العبادات القولية وبالصلوة جميع العبادات البدنية وبالطيبات
 جميع العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رويها عبد الله بن مسعود

في المصلي اذا اراد ان يركع في الركعة الثانية

في المصلي اذا اراد ان يركع في الركعة الثانية

في المصلي اذا اراد ان يركع في الركعة الثانية

في المصلي اذا اراد ان يركع في الركعة الثانية

باب في صلاة التيمم

باب في صلاة التيمم

عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحاح الروايات في التيمم على ما حققناه
 في التيمم ولا يربط على هذا القدر من التيمم في القعدة الاولى لما روى الترمذي
 كان ينهض حين يفرغ من التيمم في وسط الصلاة فان زاد على قدر
 التيمم قال بعض المشايخ ان قال التيمم صل على سجدة واحدة لا يجزئ
 سجدة واحدة عن اربع حنيفة فيما رواه الحسن ان زاد حرفا واحدا
 فعليه سجدة التيمم قال بعض المشايخ على هذا وفي الخلاصة
 انما رايه يلزم التيمم ان قال التيمم صل على سجدة واحدة وهو
 زيادة وعلى آل محمد وهو الذي عليه الاكثر وهو الاصح فاذا اتم بعد التيمم
 الاولى الى الركعة الثالثة لا يعتمد بيده على الارض لما روى انه لم يمسها
 ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة وان اعتمد بالاسنن به ومثقف
 الحديث انه يكره اذا لم يكن له ظهر ويكثر عند هذه التيمم ذكره في الاخبار
 وصرح به في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلاة فريضة ثلاثية او
 رابعة فهو محذور فيما بعد الاوليين اذا كان قد قرأ فيها بين ان يقرأ
 وبين ان يسبح وبين ان يسكت والقراءة افضل وقد سئل الحكم في ذلك
 عند ذكر الفريضة الثالثة وان قرأ يقرأ الفاتحة فيسكن التين
 ميثاق على التيمم بمئة فقط ولا يزيد عليها لانه المتوارث من فعله عليه
 فان ضم السورة الى الفاتحة يجب عليه سجدة واحدة التيمم في قول ابي
 الحكم التيمم عن محله وفي الروايات لا يجب عليه سجدة التيمم
 لانه القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة سنة
 او من غير تراخي

لا واجب اما اذا كانت تلك الصلاة سنة من السنن الرواتب او غلظا غير الرواتب
 فيبتدئ في القيام من التيمم كما ابتداء في الركعة الاولى يعني انه يأتى
 بالثبات والمقود احسن به عن رفع اليدين فانه لا يفعل لانه كل شفع
 من التيمم صلاة على حدة ولذلك قالوا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى
 لكن هذا في غير سنة الظاهر للجمعة لانه كل واحدة منها صلاة واحدة
 وقد صرح في شرح الهداية للشيخ جزي بانه لا يصلي فيها في التيمم الاول
 ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا في الغنية وفيها انه لو صلى في القعدة
 الاولى من سنة الظاهر ناسيا في وجوب سجدة التيمم فلو كان وحقيق
 هذا البحث مذکور في التيمم ويقعد في القعدة الاخيرة مثل ما قد
 في القعدة الاولى عندنا من غير فرق وقد تقدم والمراة تقعد على التيمم
 السبوي في القعدة من يخرج كلنا رجلا من الجانب الاخر الى الجانب
 لان ذلك السر لها وتشهد فاذا اتم التيمم في القعدة الاخيرة يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم وصحاح سنة في الصلاة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي
 فرض فيها ولا خلاف انها تقضى في العمرة وقال الطحاوي يجب كليا
 ذكره وقال الكرخي لا يجب قول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله وم رظم
 انه رجل ذكرته عنده فلم يصلي على وقوله وم من ذكرت عنده فليصلي على
 والا حاديت في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره وم في جمل واحد قال في
 الكافي لم يلزمه الا مرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف
 سجدة التيمم المتداوة فانه لا يندب تكرار المتداوة في مجلس واحدة التيمم

باب في صلاة التيمم

باب في صلاة التيمم

باب في صلاة التيمم

كالصلوة وقيل يجب فكل مرة اياها التلک ولو تكررت اسم الله تعالى في مجلس
 واحد او في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يفتى بخلاف
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله لا يخلو عن حمد ونعم الله تعالى الموجبة للثناء
 فلا يخلص وقت القضاء بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والحمد في صفة
 الصلوة بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صل
 صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى
 آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وسكت
 بعد الصلوات على النبي صلى الله عليه وآله اي يطلب المغفرة لنفسه ولو ادعى ان كان
 مؤمناً وجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول رب اغفر لي ولوالدي
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وخوفك ويدعوا بالذعوة اما
 سورة اي الحفولة عن النبي صلى الله عليه وآله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
 وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني انت
 المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وانت على كل شيء قدير اللهم
 اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة
 من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ويدعوا بما يشبه الفاظ
 القرآن كما تقدم وكقوله ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار ربنا لا تؤخّر قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من
 لدنك رحمة انك انت الوهاب وخوفك فانه يقصد بها الدعاء
 القراءه في شبه الفاظ القرآن وليست بقراءه حتى جاء الدعاء

بها مع الجبابة والحيف ولا يدعوا بانيش كلام الناس وهو مالا يستجيد
عليه منهم غرقوه اللهم اكسني اللهم زوجتي فلانة او اعطني مالا وغفر

ذلك حيث لو قال ذلك فوسط الصلوة فقد صلوة اتا بعد الفقد الاجبة
فانها لا تغد لكن تكون ناقصة لترك السلام التي هو واجب خروجه
منها بدوينة كما لو تكلم او عمل عملاً آخر مما ينافي فيها وعند الشافعي يجوز
الدعاء بامور الله تعالى ايضا ولو قال اللهم ارزقني جيلة في الهداية

ما يشبه كلام الناس وصحة الكافر ولو قال أرزقني الحج فليس كلام
الناس وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي يوم

وارحم محمد فانما يؤمن التفسير في حقته واكثر المشايخ على انه يقول "عنه
للتوارث فيه على ملو في الحديث انه يوم قال اذا تشبه به احكم في

الصلوة فليقلل الله صلواته على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل

البراهيم انك تبيد مجيد قالوا الاستغنى ويكون مفعول وارحم عدا وارحم

أما محمد فالتفسير راجع إلى الأمة ويعول إذا أقيمت بهذه الصفة من الصلوة
ورحمته ولا يقول وترتبت لأنه قال أولاً وارحم ولم يقيد وارحم على حد كذا

هذا بخلاف الرواية الحديث وإنما ان قال وترجمت بلسان الرافضيه خطأ
ولو قال بعد قوله وترجمت بالشيعة يدعي أنه يدعي الكفاي يجوز لأن

له معنى صحيح في اللغة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انتك حميد مجيد
لهم وورود في الحديث ولو قال ذلك لانس به اي لا يكره وان كان منكم اورد

مطلب الدعاء في طلب كلام الناس

مطالعہ دینی و اعلیٰ

ویشتر بالتسابة اذا انتهى الامر الى اثنين وقال في الواقعة لا شتر
والاولا الخ على ما قد مضى فان اشار بغيره اي بغير المختص والنفذ خلق
الوسطى بالابهام اي يجعلها خلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا فرغ
من الادعية بعد التشهد ويسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله
ولا يقول في هذا السلام اي غلام الخروج من الصلوة سواء عن اليمين
واليسار وبوكانه كذا ذكره في الحيط بخلاف السلام في التشهد فانه يقول
السلام عليكم ايها النبي ورحمت الله وبركاته وينوي في خطاب عليكم
بالتسليم الاول من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشركين له
في صلوة دون غيرهم ويفعل في السلام عن يساره مثل ذلك اي يقول
السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من يساره من الملائكة والمؤمنين
والتسليم الاول للنجية والخروج من الصلوة والثانية للتوبة
بين القوم في الحجية ثم قيل ان الثانية سنة والاصح واجبة كالاولا
بغير لفظ السلام بخروج ولا يتوقف وقال بعضهم اي بعض العلماء
ينوي من الملائكة الحفظة الذين وكلوا بالحفظ خاصة ولا يعلم اليه
وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة ليعلم الحفظة وغيرهم لانه
اذا الشان قد اختلف الاخبار في عدد ركنه قيل ان مع كل مؤمن حشا
وقع في النسخ وصوابه خمسة من الملائكة بالية والجنة واحد
عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد
امامة يلتقنه الخيرات وواحد وراجه يدفع عنه العكازة وواحد عندنا

اختلف العلماء في عدد الحفظة كما ذكرنا
السنن اربعة اشان بالهتاف والاشان
بالهتاف وقال عبد الله بن المبارك
اشان بالهتاف والاشان بالهتاف
اشان بالهتاف والاشان بالهتاف
اشان بالهتاف والاشان بالهتاف

عندنا مائة يكتب ما يسمع على النبي عليه السلام ويلقنه آياه وقيل مع كل مؤمن
سبعون ملكا وقيل مائة وستون ملكا وقيل مائة وقيل مائة وقيل مائة
ينوي من معه مائة من غير تعيين عدد وينوي المقدم امامه في التسليم
الاول مع من ينوي فيه ان كان الامام عن يمينه او بجذابه اي ان كان الامام
بجذابه ينوي في التسليم الاول ايضا وهذا عندنا في يوسف وخديجة
وهو رواية عن ابي حنيفة ينوي في التسليمين وينوي في التسليم الاخرى
اي الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا ينوي القوم مع الحفظة في
التسليمين نحو الصحيح وقيل لا ينويهم اصلا وقيل بالتسليم الاول فقط
واما المنفرد فلا ينوي سوى الحفظة وينبغي للمصلي من طريق الادب ان
يكون منتهاى بصره في حال قيامه الى موضع سجوده ولا ينظر الى حال
الركوع الا ظهر قد مضى وفي حال سجوده الى اربعة افعه اي طرفه وفي حال قعوده
الى الجرة وهو على جميع فذيه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لا ان يشع
لا يبتلع بعينه اربعة من تحت يمينه اصل الخلقة واذا تركت العين على
اصلها خلقت عليه لا ينظرها في نظرها في الحالات المذكورة خيرا لمواضع
المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام قدر رابع اصابع مضبوطة
والسنة للامام في السلام ان يكون في التسليم الثانية اخفض من
التسليم الاول في الصوت فانه لا يجر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو
محتاج اليه في التسليم الاول والثانية لانه لا يدرى ان عليه لانه لا يدرى ان عليه
غالب ومن الشايخ من قال يخفف الثانية كذا في بعض النسخ ولعل مراده
ان التسليم الثانية

صلوة على قبيلته

مجلد دوم

انه يجنبها ولا يجهر أصلاً وفي بعضها يخفض الاوله ازهر من الثانية وهذا
غير صحيح ولا يقول به احد والاصح الاول انه يجهر بالثانية دون الاولى
لانه المقيد بنظره فيها للاحتيال ان عليه سهواً ليس له قبلها
فاذا نعت صلوة الامام فهو ان شاء الخلق عن يمينه وجعل القبلة عن يمينه وهذا
عن يمينه وان شاء الخلف عن يمينه وجعل القبلة عن يمينه وهذا
اولاً وكلاهما جائز لقول ابن مسعود لا يجهد احدكم للشيطان شيئاً
من صلوة يرى ان حق عليه ان لا يصير الا عن يمينه لقد رأت رسول الله
عليه السلام كثير يصرف عن يمينه وان شاء ذهب الى حواجبه لانه
لم يبق عليه شيء وان شاء استقبال الناس بوجهه لانه النبي وم
روى عنه انه كان اذا صلى اقبل الى القبلة بوجهه وروى عنه انه يوم
كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه حتى تطلع الشمس كانوا يتخذونها
فيأخذون في امر الجاهلية ويضحكون ويستبسم وهذا اذا لم يكن خلفه
اي في مقابلة معتر فان كان فانه لا يستقبل بل يتخرف عنه او يبرأ
سواء كان ذلك المصلي في الصف الاول قريبا من الامام او في الصف
الاحقر بعيداً عنه اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه المصلي
مطلق وهذا الاستقبال او الاخراف تسمى كما مطلق لا فصل فيه بين
عدد ودرجته كما قال بعض الجاهل انه اذا لم يكن للمصلي عشرة الخ
وقد بيناه في المخرج هذا الذين ذكرنا من الخفية اذا لم يكن بعد الصلوة
المكتوبة التي انما تطلع كالنور والمعد وقال في الخلاصة وفي الصلوة التي
المؤخره

ان يوجه يمينه خلفه لا يكره
وخالفه صلوة ثم الى جوفه

لا تطلع بعدها كما يجز والعصر كغيره اكلت فاعلم في مكانه مستقبل القبلة
فان كان بعدها اي بعد المكتوبة تطلع يقوم الى المصلي لا فصل الامتداد
ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره
تأخير السنة عن حال اداء الفريضة بالكثر من نحو ذلك القدر ما روي انه يوم
كان اذا سلم لم يقعد الامتداد ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
تباركت يا ذا الجلال والاكرام فاذا قام الامام الى المصلي لا يصلي الا تطلع
في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يتخلف فيكون
شمالاً لا لعله لم لا يصلي الامام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول
او يذهب الى بيته فيقطع عنه اي هناك يعني في بيته لانه عليه السلام
انما كان يصلي السنن في بيته والافضل في الشغل جمعهم ان يصلي في
البيت ان لم يشغل شاغل ومن المشايخ من عتين الاخراف يميناً
وقال ان كان المصلي اماماً يتطوع عن يمين الحرب ويسار الحرب
هو يمين المصلي ترجيحاً للتيامن وقال شمس الائمة لعلوا في هذا
يعني ما ذكره من انه اذا كان بعد الصلوة تطلعاً يقوم اليه من غير
تأخير الى آخره اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالاعتناء بان لم يكن
له ورد معناه بغيره عقيب المكتوبة فان كان له ورد قد اعتاده ان
يفضيه اي ياتيه بعد المكتوبة فانه يقوم من مصلاه اي من المكان
الذي صلى فيه ويقضي ورده قائماً وان شاء جلس في تأخيرته
من نواحي المسجد فيقضي ورده ثم يقوم الى المصلي كذا في اي كل من

رواوية المسجد

ولا يصح ان يطوع

صالح يتطوع من باب الارب

من ذروة الورد قائما ومن قرأه جالسا فاجبة السجدة مروية عن
 الصحابي رضى وذكر في ابتداء المسئلة من انه يكره تأخير السنة عن اداء
 الوضوء وليد على كراهية تأخير السن عن المكتوبات وما ذكره من السن
 وليد على الجواز اي جواز تأخيرها من غير كراهية ذكره اي الكلام المتقدم
 في المحيط واذا ارى يكره كراهية كراهية التقية قرب من كلامه من السنة
 فان المشهور عنه انه لا بأس بان يقرأ بين الوضوء والسنة الاولى
 ولفظ لا بأس يدل على ان الاول غير واجب فعل لا تسقط السنة وقيل
 لو تكلم بعد الوضوء لا تسقط السنة لكن بخلافه قيل وقيل تسقط
 والاول او لما روى عن عاصم انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ
 ركعتي الفجر قال كنت مستيقظا حدثني والاهل اجمعين حتى يؤدوا
 بالصلوة ولو اخذت السنة بعد الفرض الى آخر الوقت قبل ان يكون
 سنة وقيل تكون سنة هذه الاحكام المذكورة كلها غرض
 الامام اما المقتدى والمنفرد فانها ان لم يكن في مكانها الا في مكانها
 فيه المكتوبة جاز وان قال ما لم يتطوع في مكانها ذلك جاز ايضا
 والاحسن ان يتطوع في مكان آخر غير مكان المكتوبة بان يتنفل
 او يتأخر او يتجمل بعنة او بسيرة ويستحب للمجيء عن كراهية
 الصغوف لئلا يظن الداخل انهم في الغرض **فصل** في بيان ما اذا
 السني الذي يكره فعله في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله في الصلاة
 قال يكره للمصلي ان يقرأ في الصلاة واغنى ذكره في بيان ما اذا

من السنة فطية الغم عند
 غلبة الشاوب اي يدفع الشاوب
 او لا يقدّر الامكان بعض الشاوب
 ١٢٢
 ١٢٢

الاعل الشاوب فانه لا يكره تفطيه اذا لم يستطع كظمه والاوب عند
 الشاوب ان يكظمه اي يمسكه ويمنعه عن الانفراج ان قدر على
 ذلك لقوله عم اذا شأوب احدكم في الصلوة فليكظمه ما استطاع
 فان الشاوب ان يدخل فيه وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او
 كفه على فيه كذا روى عنه عم وكذا يكره التسخط لانه دليل الغفلة والكسل
 ويكره الاعرجي وهو ان يلف بعض العمامة على راسه ويجعل طرفها
 منه اي من الشاوب الذي لفت بعض عمامته اي يترك بعض العمامة
 يشبه اعرجي كما بين للفت يلف حول وجهه اعرجي يورق من ثوب
 تلفه العروة على راسها وقال بعضهم الاعرجي ان يثبت حول اي
 ابر راسه بالمدل وخوفه ويبدأ اي يظهر عمامته اي اعلى راسها
 وهذا هو المذكور في فتاوى قاضينا وغيرها وهو الموافق لا
 اعرجي راحة وكراهية للتنبيه بها ويكره العقص اي عقص الشعر
 وهو صغيرة وقيل رادبه في الجامح ان يجعل شعره على عمامته
 وشبهه بفتح او ان يلف ذوابية شنية ذؤبة بفتح الدال الجمة ويبدل
 ويبدلها حمزة ممدودة ثم ياء موحدة قال في الفاموس هي التاجية
 والرادعها خضلة شعره حول راسه كما تفعله النساء في بعض الاوقات
 ان يجمع الشعر كله من قبل اي من جهة الفناء ويكسره ان يشده
 بخلط او خرقة كهلما يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره اذا
 فعله قبل الصلوة وصح على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك

والا ان يمسك يده
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

او يمسك يده
 في الصلاة

وهو في الصلوة فست لانه على كثيره ووجه الكراهة نهيه عم الرفع
 التجلد ورأسه مقصوص ويكره وضع اليد على الارض قبل وضع
 الركبة او السجدة ورفعه اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد او
 قام من السجدة في الصلاة الا اذا فعل ذلك من غير فاته لا يكره
 ويكره ان ينقر امصلي في سجوده بقر الديك اي كنفه الديك في السجدة
 ما فيه من ترك الطلابة ويكره ان يفتح في جلوسه افعاء الكلب اي
 كافاء الكلب وهو ان يفتح اليدين على الارض وينصب خذبه و
 ساقه مضطربا ويكره ان ينصب يديه مضطربا والاول اصح قال في
 المنصف افعاء الكلب في نصب اليدين وافقاء الارض في نصب
 اليدين ويكره ان يفتش في الارض في السجدة او في اشياء كافر
 الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها الحنفية بلفظ الحديث فانه
 عم نهى عن تفتش الديك وافقاء الكلب وافتش الاشياء كافر
 الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين من الركوع
 لانه فعل زائد ولكن لا تغدبه الصلوة في الصحيح لانه من اجنبها خلافا
 لما رواه عن مكحول عن ابو حنيفة انها قد به ويكره ان يستدل
 اي يرسله من غير ان يلبس في اي السدل ان يضعه اي الثوب على الكتف
 ويرسد اطرافه على عنقه او صدره وفي القدوري شرحه عن الكوفي
 هو ان يجعله على راسه او على كتفه ويرسد اطرافه من جوانبه وفي
 فتاوى قاضي خان هو ان يجعل الثوب على راسه او على عنقه ويبرد

ويرسد جانبية امامه على صدره والكل سدل لانه السدل في اللغة
 الارشاء والارسال وفي القاموس الارسال بدون اللبس المعناد وكراهة
 نهيه عم ولو صلى على قباء او مطرف بغيره الميم وفتح الراء ثوب مخرج
 من خصره له اعلام او غبار في اي مطر على وزن منير وهو ما يلبس للطر
 وينبغي ان يدخل يديه في كتيبه وان شئت القباء ونحوه بالمنطقة احراز
 عند السدل ولوم يدخل يديه في كتيبه قبل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة
 والبرازي واختار في حنفيان وغيره انه يكره وهو الوجه لانه يصدق
 عليه حد السدل وعن الفقيه ابى جعفر الهندواني انه كان يقول اذا صلى
 مع القباء وهو خمر مشد والوسط فهو مبيح يعني ولو اذن يديه في كتيبه
 وينبغي ان يقيده بما اذا لم يرت ازاره لانه يشبه السدل ح اما اذا ارتها
 فقد صار كغيره من الثياب في اللبس واما الاقنية الرومية التي تجعل
 لأك ما حرق عند اعلى العضد اذا خرج المصلي يده من الخرق وارس
 الكتم فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه ولانه فيه شغل القلب ولانه
 فعل المتكبرين اذ لا يجوز نفوس اهل الدنيا تسبح بتركه ولو اذن
 الكتم تحت منطقة لمزالت الكراهة لزوال السبابها المذكورة ويكره
 ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من
 خلفه عند السجدة او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشتمر ضعف
 الكتم او التزل او ان يرفعه كمالا يترايت ويكره للمصلي كل ما هو من اخلاق
 افعال الجبابرة علوا لانه الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع

فقد يلبس في السجدة

جبر الاله لا يجوز فلتن مكره
 من الثياب يطرفه او يطول الجوار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

فالتكبر والتجبر فيها وبكره ان يصلي في ازار واحد او في السراويل فقط
 لقوله يوم لا يصليان احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شي الا
 من عذر بان لا يجد غيره وبكره ان يصلي خاسرا اي كاشفا راسه كما سلك اي
 لاجل الكسل بان استغفل تقطيع او ثوبا بان لم يربحها امراسها في الصلاة
 والباس عليه اي كشف الرأس من ثلثا وحشوا لا في الصلاة
 وقوله لا باس اشارة الى اية الا ان لا يفعل الا في ترك الصلاة
 الامور بها مطلقا في الظاهر وكذلك بكره ان يصلي في ثياب البزلة
 بكر الباء وبالذال المعجمة وهو ما لا يضاف ولا يحفظ من التمسس وخوفا
 ثياب المهمة اي الخدعة والعمل كما في ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة
 والمسحبة ان يصلي الرجل في ثلثة اشواب ازار وقميص ومائة
 وتوصيل في ثوب واحد متوشجا به جميع بدنه كما يفعل الفقهاء في الصلاة
 جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروى عن ابي حنيفة
 انه كان يلبس حسن ثيابا في الصلاة والجماعة ان يصلي ثلثة اشواب
 ايضا قميص وخمار ومقنعة وغلى لامة قميص وازار ومقنعة وهو
 الاول لانه الازار فيه زيادة التبر والمقنعة تسد مسد الخمار وبكره
 الميم ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والفتاح اوسع منها
 بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من الوراء والخيال البزلة
 بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر او الصدر ويكره
 لاصلي ان يرفع رأسه او ينيك وهو في الركوع على لغة الجاهلية

راى ابا حنيفة
 ان يلبس ثوبا
 في الصلاة

مطالع كبر ان يلبس الثوب في الصلاة

المسونة فيه وبكره ان يعبد بتوبة او بشيء من جسده العبد
 فقد فيه غرض غير صحيح والسعة ما لا يخرق فيه اصلا كذا عن ابي بكر الكردري
 العبد الذي وقيل العبد لعب الالة فيه واللعبة هو الذي فيه لذة
 وبكره ان يغير قباضا بعد بان يدها او يغيرها حتى تقوت له نهاية
 منه وقيل انه من مثل قوم لوط وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا
 او يشبك بين اصابعه لنهاية ثم شدة ان يفعل في المسجد في الصلاة
 او ما انتهى وبكره ان يجعل يده على خصره لنهاية ثم عن الخصر
 في الصلاة وهو يشير بذلك على الاصح وبكره ان يقلب الخصر
 بكل حال الا بحال ان لا يمكنه الخصر من السجود عليه بان اختلف
 ارتفاعه او انخفاؤه كثيرا فلا يستقر عليه قدر الفرض من
 الجهة فيسوية ح مرة او مرتين لان فيه ردايتين في رواية
 يسوية مرة ورواية مرتين وفي اظهر الروايتين انه يسوية مرة
 لا يرب عليها لقوله يوم لا تصح الحصى وانت تقي فاكنت لا بد
 ناعلا فواحدة وبكره ان يتربع في جلوسه الا من عذر على الفة
 الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه لم كان جلوسه
 وقعوده في غير الصلوة مع الصحابة المتراجع وكذا عن عمر وان كان
 الجلوس على الترتين او لانه اقرب الى التواضع وبكره ان يقف
 بنيه لنهاية ثم عنه في الصلاة وبكره ان يلتفت بوجهه عن عينا وشمالا
 لقوله يوم حين سكر عنه هو اخلاص يختل الشيطان من صلوة العبد

السرقة

مطالع كبر ان يلبس الثوب في الصلاة

مطالع كبر ان يلبس الثوب في الصلاة

اولوا الثفت بعد رة نقد وان يوق عينيه فلا يكره ويكره ان يجد
 على كونه عمامته وقد تقدم في بحث السجود والله تعالى وان يتخذه نقدا
 يعني بقوله نقدا احتيازا من غير ضرورة وهذا اذا كان التخييل هو
 فقط لا حرفا له اي لا لك الصوت وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف
 ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكون منفردا على ما سبق ان شاء
 الله تعالى اما السعال المدفوع اي المضطر اليه فلا يكره وكذا التشنج ^{اذا كان}
 ضروري كما اذا منعه البلغم عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه
 لا يكره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه من غير ضرر يلحقه
 رعاية للادب اما اذا كان لم يحصل ضرر او شغل قلب بدفعه فالادب
 عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام بالاشارة بيده او راسه
 جواب معنى ولو حصل حقيقة يبدد كما اذا رده بلسان يكره اذا كان
 معني فقط ولو صاح في بيته السلام فسد ويكره ايضا ان يحل الصبي
 او غيره مما يشغله وهو في صلوة لقوله عليه السلام ان في الصلوة
 لشغلا ويكره ايضا ان يتخيم اي يخرج النخامة من حلقه بالتفقد
 الشديد فقد اي غير عذر وحكمه كالاستنجح في تفصيله ويكره ان يخرج
 في فيه دراهم او دنانير او غيرها من اللغو واللغو وخوفه هذا اذا كان
 بحيث لا يمنع عن القراءة لانه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك
 عن اداء الحرف ولم يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة بان سكت او
 باليسر ان افعل لشرك الوضوء ويكره ان يفتح وهو في الصلوة ^{تلقا}

يعني بالتفقد المذكور تنحالا لا يسمع صوته الجبين له حرفان او اكثر فان
 سمع له صوت يشتمل على حرفين او اكثر فسد والا فلا يكره ايضا
 ولا يتصلح المصلي ما بين اسنانه اي يكره ذلك ان كان قليلا دون قدر
 الحصة وان كان كثيرا زاد على قدر الحصة فان صلواته تفقد وكذا اذا كان
 قدر الحصة في الصبح ويكره للمصلي ايضا ان يجهر بالتسمية والتأمين
 وكذا بالثناء والتعوذ لما لقى الله السنة ويكره ان يتم القراءة في الركوع
 لانه ليس يحتمل ويكره ان يقرأ الآية بعد الهزلة اسم جنس واحدة آية
 اي ان يقرأ الآيات والتسبيح والاراية السورة اذا ذكرها في الصلوة
 يعني بالعد المذكور القد بالا صايع وهذه العذر هي حيفة وقال الاناس
 اي يابعد لانه يحتاج اليه في مراعاة سنة القراءة في بعض المواضع
 والله ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الصلوة وضع السنون ثم
 من مشايخ من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره القدر فيه ثم
 من قال الخلاف انما هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره
 ذلك فيها اتفاق وقال الفقيه ابو جعفر للعهد وان الخلاف فيها
 اي المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الحاقا بغيره ان كان من الاصلح
 يعني وهي موضوعة للحاج على الهيئة السنون لا يكره وذكره في موضع
 اخر من الحاقا بغيره انه لو احتاج اليها اي المأخذها يعني التسبيح
 كما في الصلوة التسبيح عدتها بشاراة اي من حيث الاشارة او بقلبه
 اي يحفظها ويضبطها بقلبه من غير اشارة بالا صايع ويكره ايضا ^{للمصلي}

حلقه يكره ان يمد اليه ويضع

اما بعد من الاصلح
 او بعد الآيات والتسبيح
 والسورة لا يكره ترك

وعند أبي حنيفة وابن يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر فقد علم ان ما قلناه هنا في خلاف مجتهدينا ونظير الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع صلوات الفرض والسنة مكررة وقيل انه غير مكررة في السجدة الاولى افصح واما اطالة الثانية منه على ما قلناه فلا يكره لانه شفع اخر ويكره ايضا في السجدة منع النقص ونحوه والفعلية بفتح الفاء واللام وهي ما ينبغي على الرأس وكذا يكره بسرها اذا كان الشروع والتبني بعد يسير وان كان بعد كثير من السجدة ويكره ان يستتم بفتح السين هو الفصح اي يستتم طويلا بكر الطاء اي زارحة طيبة هذا اذا قصد اما اذا دخلت الزارحة الغيرة قصد فلا لباس او برمي بزارة البزاق عما زان غراب ماء الغم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق او برمي من سخر منه بضم النون وهو الباهم الذي ينفذ الى الحلق بالنفس او من الجشوم او من القدر واما يكره ذلك اذا لم يخطر اليه اما اذا خطر بان يخرج بسعال او تخنج ضروري فلا يكره الترمي حت تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد والا فلا ان ياحذه بطرف ثوبه ويكره ان يروح اي يجلب الروح بفتح الواو وهو شمس الريح والراحة بنون بضم النون بكر الحميم ونحو الواد وهذا اذا روج مرة او مرتين فان روج ثلث مرات ستواليات تفسد صلوة لانه على كثير ويكره ايضا ان يروح كمية اي مشقة اما المرفقين وكذا ما دون المرفقين عند ظهور الكتفين وهذا اذا مشى في خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذلك اما لو مشى في الصلوة فقد لانه على كثير ويكره ايضا ان لا يصنع بده حال القيام او الركوع او السجود او السجدة

مطالع على يمينه

في سجده

في موضعها المسنون المذكور في صفة الصلوة الا انهم يوضح من غير ينفذ عن الوضع ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حال القيام من الركوع ولو السجدة او القعود ويكره ان يترك التسبيح في الركوع والسجدة وان ينقص من ثلث تسبيحات في الركوع والسجدة لما لقته السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار المشروعة في الانتقال متعلق بالمسجوعة بعد تمام الانتقال متعلق بياقي بان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى الركوع ويقول الله يمن حمده بعد تمام القيام ونحو ذلك لانه السنة ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وان شاء الله عند انتهائه وفيه اي في اتيان المذكور كراهتان احدهما تركها اي ترك الازكار في موضع اي في موضع الذكر والاخرى تحصيلها اي تحصيل الازكار في موضع اي في موضع الذكر ويكره ايضا للمصلي مسح عرقه او مسح التراب من جبهته في أثناء الصلوة او في فعود التشهد قبل السلام لانه على لا فائدة فيه حتى لو كان في فائدة بان يكون العرق يد خذ غيبه فيقولها ونحو ذلك لانه حصول الفائدة وهو دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره عاروي عدم كان انه اذا قضى اي اتم صلوته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال الشهادتين لا اله الا الله الرحمن الرحيم القول ذهب عنه الهم والحزن ولا لباس للمنطوق المفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكرها او ان يسأل الله الرحمة عند ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع التقويم وان يستغفر اي يطلب المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك وان كان المصلي المنفرد في الفرض يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام

الشيخ

ان يقول الله احسن ما شاء

مطالع على يساره

مطالع على يمينه

او اعطى فلما فعل ذلك المذكور من السواحل وخوفه لا في العرض ولا
 في السقف المشروع بالجامعة كالسراج والاباس بان يصلي متوجها الى ظاهر ^{سورة}
 رجل فاعدا او قائما بحيث اذا لم يحصل في حديثه لفظة يخاف منه الظن
 ويكره ان يصلي الى وجهه ^{منه} ان كان بين يديه ثالث ظهره الموجه
 المصلي لا يشاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة او يصلي
 اي ولا يابس بان يصلي وبين يديه اي قد آتاه مصحف معلق او سيف معلق
 لانهما لم يعبد حتى احدا او على سباط فيه نقاشا او اي صورة في الحال انه
 لا يسجد على النقاشا ويرقبه كره وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت
 صورة ذي روح اما اذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر وخوفه
 فلا اتفاق لانكره ان يسجد عليها ويكره ان يسجد عليها اي على النقاشا
 لذي الروح للتشبه بعبادتها ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي
 رأس المصلي في السقف او بين يديه اي قد آتاه قريبا منه او مجذبا
 اي في مقابلة وان لم يكن قريبا نقاشا ويرقبه كره في جدار او غيره
 او صورة موضوعة او معلقة لانه فيه تعظيم بخلاف ما اذا كانت خلفه
 لانه احسان لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس
 واما ان كانت مقطوعة الرأس يعني به اذا لم يكن له اي للشخص المصلي
 رأس أصلا او كان له رأس فمخبطا بحيث لا يمسح عليه حتى طمس
 هيئة او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا يراها اي لا تظهر للظاهر
 اذا كان قائما ووجه على الارض اي لا يبين نقاشا فيها فلا يكره
 قال في نقاشا

ملاحظ على هذا القول

في قوله
 لا يكره ان يسجد
 عليها

ح ان يكون بين المصلي او فوق رأسه وخوفه لانه لا يقبل فاشق التشبه
 بعبادة الصورة **فروع** لومحى وجه الصورة فهو كقطع راسها بخلاف
 قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بحيث لا يخط في الخياطة الخشراة القوية
 اذا كانت على وسادة او سباط لابس بل يخط لها وان كان يكره ان يخطاها
 وان كانت على الارض او التراب او في مكانه ويكره النقاشا ويرقبه كره
 او لم يصلي اما ان كانت في يده وهو يصلي فلا يابس به لانه مستور بثيابه
 وكذا لو كان على خاتمة ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها و
 تغيرها انتهى ولقد اورد بقوله ان كانت في يده كونه معلقة في يده لا
 انه يمسكها بيده وفي قوله وان كان يكره ان يخطاها نظر ذكرنا وجهه في
 التشرح ولا يابس بالصلوة على النقاشا حتى يفتح الطاء وكذا في جمع
 طنية وهما السباط يقال بالترك خال وكذا لا يابس بالصلوة على
 القبور وسائر الفرضين حتى جمع فراش وهو اسم ما لغرضه ثوبا
 اذا كان الشيء المغموش رقيقا بحيث يجد الساجد عليه جم الارض و
 لكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى ما انبسط الارض كالخضرة والنبات
 افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام ماكد في قوله
 يكره السجود على ما ليس من جنس الارض ولا يابس بان يكون مقام الامام
 اي موضع قيامه ومحمد قد صرح في المسجد خارج الحراب ويكون سجوده
 في الطاق اي في الحراب ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدماه في
 الحراب لانه التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام بمكان مخصوص
 اذا لم يكن

وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره الخواص الامام عن القوم في مكان
 اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم معه لما فيه من التشبه بالكلية
 وان انزاد الامام عن القوم بالمكان الاسفل اختلف المشايخ في الطهارة
 لا يكره لعدم التشبه بجهل الكفاية فانهم انما يخصون امامهم بالمكان
 اعرف من غيره وظاهر الرواية الكراهية لانه لا يكره ان يركع امامه ومقدار
 الارتفاع الذي يحصل به كراهية الانفراد فيل مقدار قامة وقيل ما يقع
 به الامتياز وقيل مقدار ارتفاع الاربع وعليك الاعتقاد ويكره للمقتدي
 ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يوجد في الصف فرجة يمكنه
 القيام فيها والختار انه اذا لم يجد فرجة ان ينظر الى الركوع فان
 جاء رجل والا فالقيام افضل وحده من جذب رجل من الصف في
 زمانة الغلبة للجهل فربما يفتنه الجذب اما فساده صلوة الجذب ولا
 يكره للمنفرد وهو يتم الغفران والمستفاد ان يقوم في خلاص الصف
 بين المقتدين فيصلي صلوة الله هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود
 والركوع والسجود ويكره الصلوة في طريق العامة لانه لا يكره ان يركع
 في سبعة مواضع في المذبلية والحجرة والمقبرة وقارعة الطريق
 وفي الحياض ومعاطن الابل وفوق ظهرك الكعبة ويكره الصلوة في القمار
 من غير استئذان اذا خاف الحاصل المردى من ان يجر احد بين يديه
 ويكره ايضا في معاطن الابل اي مباركتها وفي المذبلية وهو يلحق التبرك
 السرقين وفي الحجرة اي مواضع الجزاراة التي يخرج الحيوان من الدم

فيما لو نزلت

في مواضع الكراهية في الصلوة

من الغنم وغيرها وفي الغنم اي موضع الاعتسار وفي الحياض وفي المقبرة
 لما مر من الحديث لان هذه الاماكن مواضع النجاسة وذكره ايضا
 على سطح الكعبة للحديث المتقدم وذكره فاضلان في الفتاوى انه
 اذا سجد في الحياض لم يفسد سجته في مثل اي صورة وصلى فيه لا بأس به
 والا وانه لا يصلح فيه الا للضرورة كحف النوت ونحوه لاطلاق الحديث
 واما الصلوة في موضع جلوس الحياض فقال قاضيان لا بأس به
 لانه ليس نجاسة فيه وكذا قال في السعد الفتاوى لا بأس من الصلوة
 في المقبرة اذا كان فيها موضع اعد للصلوة وليس فيه قبح انتهى كلام
 الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة
 بغير عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو اشتغل بالآية اخرى
 من تلك السورة وترك غيرها شيئا واما ان اخصر ما بعد تلك الآية
 قبل ان يتم ستة القراءات فلا يكره الاشتغال بالآية اخرى من تلك
 السورة او من سورة اخرى للمعذر هذا ان اشتغل قهرا فان اشتغل
 من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في الغيبة فان لم يعد فلا
 كراهية ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤتم قوما وهم له كارهون
 بخضعة اي بسبب خضعة توجب الكراهية اولها ان يؤتم من هو اول من
 بالامامة اما ان كانت كراهية من غير سبب يفتيها فلا يكره امامته
 لانها كراهية غير مشروعة فلا تعبر ويكره ايضا للامام ان يشهد عليهم
 اي على القوم بالتطويل التأييد بجملة السنة في القراءات وسائر الاوقات

يخفى جماعت قبيل
 اشتغال بالانسان في الصلاة
 بافتقار نية التاكيد في الصلاة

مطلوب كراهية الامام يؤتم قوما

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مطلب دیگر تحقیق انجمنه و المراجعه والدرجه والتمتع ودولته

وتقديم الفاسق لتأخير المومنين والامور الدينية وتقديم ولد الزنا بناء
على ان الفاسق يفسد الجسد اذا ليس من جملة علي التعلیم حتى لو تحقق
منه عدم الجسد لا يكره تقديمه كالعبدة والاعراب وان قدموا جاز في
جاءت الصلوة ورائع مع الكراهة ولا تغد خلاف ذلك في الفاسق
اراد تحت بقوله يكره تقديم الاعراب الجاهل دون العالم على ما قرناه
في الشرح ويكره التغافل قبل صلوة العيد مطلقا وكذا يكره بدوها اذا
كانت قبل الخطبة في الجبانة اي الصخرة والاراد بها فداء اعطى
لصلوة العيد والحكمة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع و
يستغفر في غير الجبانة اما في سجدة اي سجدة واحدة او في بيته ويكره ان
يدخل في الصلوة وقد اخذ غايطة او بول لقوله ثم لا صلوة بحضرة
طعام ولا هو يدافع الاجتنان وهو وان كان الاغتنام بالبول
والغايطة يستغفر اي يستغفر قلبه عند الصلوة ويذهب خشوعه بقطرها
اي يقطع الصلوة ليؤثرها على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت
سعة والا فلا يقطع لان النوبت عن الوقت حرام ان مضى عليها
اي على الصلوة فيما اذا كان الاغتنام يستغفر اجزاءه اي كيفه فغفرها
وقد اساء وكان آثم لا والله اياها مع الكراهة التحريمية ولذلك
الحكم ان اخذ البول والغايطة بعد الانشراح ولم يكن موجوبا عند
الانشراح فانه يغفرها وان لم يقطع اجزاءه مع الاساءة ويكره
ان يكون قبله المسجد المخرج اي الخلاء او الحمام او المنيبر

۱۲۹۰
 انصاف فی ہوا و انصاف فی ہوا
 انصاف فی ہوا و انصاف فی ہوا

وفي الصلاة إذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حائل كما
 وإن كان حائط لا يكره وإن صلى في بيتة المالحام فلا بأس به لأن الكراهة
 في المسجد لا حترامه لا يكون القبلة عند النجاسة لأن جدار الحام حائل
 بخلاف ما لو كانت النجاسة بين يديه فانه يكره ولو في بيتة فبكره
 المروور بين يدي المصلي لقوله عليه السلام لو يعلم الناس ما بين يدي
المصلي ما ذل عليه لكانوا يرفعون أركانهم عن راسه فمن بين يديه
 وغير رواية أربعين حرفاً وهذا إذا لم يكن عنده أي المصلي حائل يحول
 بينه وبين المارة نحو السرة أي عصا المذكورة أمامه والسطوانة
 بفهم الحجرة والطاء وضع العمود أو نحوها من شجرة أو آدمية أو دابة
 أو غير ذلك فانه لا يكره المروور من وراء الحائل وإنما يكره المروور عند عدم
 الحائل أو امرئ في موضع سجوده هو الأصح في النهاية الأصح أنه لو كان
 فتحة الخاشعين بأن يكون بصره حال قيامه الموضع سجوده لا
 يقع بصره على المارة لا يكره والاول مختار السرخسي وما في النهاية مختار
 في الإسلام وإن كان يصلي على المارة كان فان حاذى أعفاه المارة أعفاه
 المصلي يكره على ما في الصحاح وغيره وهذا في الصلاة أي أما إن صلى في
 المسجد فإنا كان المسجد صغيراً يكره المروور مطلقاً وإن كان كبيراً فيقبل هو
 كالصغير لا يكره بينه وبين حائط القبلة ويقبل كالصغير أو يمر في الصلاة
 موضع سجوده ويقبل يمر في ما وراء حجب من ذراعاً ويقبل قدر ما بين
 الصف الأول وحائط القبلة ويرجع ابن المصطفى ما ذكره في النهاية

نه واجب أو مباح في شرف
 من غير ما في قوله في شرف

سطر معلق في السرة

من غير تعبد بين المصلي وبينه وبين المصلي في الصلاة أو أن تجلس سرة
 قدر ذراع في غلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة أحد حاجبيه لا بين
 عينييه وإن القى العصا بين يديه ولم يغير زحاً أو حفظ خطاً قبل تجزئته عن
 السرة ويقبل لا يجزئته وعلى قول الجوز فيقبل خطاً كالحارب فيقبل
 من جهة عينييه أما شئ له وأما الوضع في الكفاية يضع طولاً لا عرضاً
 ليكون على مثال العز ويدرأ المارة إذا أراد أن يمر في موضع سجوده
 وبين السرة بالاشارة أو بالتبجج لأيهما معاً وسرة الإمام سرة
 للمقوم ويجوز ترك السرة في موضع ياء من المروور في القبلة
 فإما في آخر الصف من المصلي وبين الصف موضع خالصة فلذلك دخل
 أن يمر بين يديه ليعمل الصف لانه اسقط حرمة غيره فلا يأثم المار بهين
 يديه **موضع** يكره أيضاً رفع البصر إلى السرة في القبلة وذكره القائلون
 بحضرة القمام ويكره رفع الرأس أو وضعه قبل الإمام وإن يصلي بين
 يديه يتوثر أو كما فنون موقد بخلاف الشجع والسراج والقنديل وفي
 فتاوى اللجنة الأولى عدم مواجهة السراج ويكره أن يتخرف اصابع يديه
 أو جلبيه عن القبلة في السجود وكذا كل ما فيه من لفظة السنة أو الواجب
 وفي حرمانه الفقه ومن الممنه العدو والمرولة للقبلة ومن المكره
 عيازة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة الترتيب
 قبل وقولوا يكره ستر القدمين في السجود ونظيره ولا يكره القبلة
 مشددة الوسط ويقبل يكره والخيار الاول وأما هو مشددة اليدين فبكره
 في الصلاة

الدرة بفتح منه اتمك
 احترى

لأنه كذا الثوب وقيل لا قال صاحب القنية وهو الاحوط وقيل
مراده قد ما يكشف الكفان لا الترفع الى الساعد والمرفق فانه مكره
عليه من تركه الصلوة في ارضه الغير بلا اذن وقيل ان كانت مسلم
ولم تكن مذروعة فلا ولو ابتلي بين الصلوة في ارضه الغير وفي الطريق
فان كانت مذروعة او كافر فالطريق اولى والآفة لا يجب الصلوة
احد ابويه اذ انما راه الآ ان اشعثت به لمهم فيعلمها كما يقطع خوف
سقوط اجنبية من سطح او غرقه او سرقته ما في خمسة درجات او غيره
فصل في السنن المراد بها في هذا الموضع ما ليس في الصلوة
من قول او عمل او اجلها من غير افعالها اذ اول السنن الاذان
وهو ستة مؤكدة للصلوة الخمس للجمعة دون الواجبين والصلوة
العبد ودون النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة سواء
كانت غروفتها او فائتة فان صلواتها فوائت متعديرة في جماعة
الآن اذن للاول منها وانهم وقوا في ان شاء اذن واقام وان
شاء انقصر على الاقامة اذا صليت متواليمة ويستحب الاذان
والاقامة لمن صلى وحده في بيته وللمسافر الا انه يكره ترك المسامحة
فقط كما يكره ترك الجماعة الا جماعة النساء وحدهن وجماعة
المعذورين في العصة يوم الجمعة في الاذان والاقامة مكره وظاهر
لهم كراهة صلاتهم جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجيح
بين عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يخفف صوت اوله بالثلاثين

في الزمان

ثم يرجع فيمنعه هي صوته ويزيد في اذان الجهر بعد الفلاح الصلوة خير
من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة فانما عندهم
فردى الالفاظ الاقامة عندنا فقي واحد ويستحب كون الموقنين
عائلا بالسنن نعتا فيكره اذا كان الجاهل والفاقد لقوله عزم يؤذن
لكم حينئذ يركع ويكره اذان القبلي وان كان عاقلا في رواية وفي ظاهر
الرواية لا يكره اذنه ان كان عاقلا في رواية وفي ظاهر الرواية يكره اذا
كان عاقلا ويكره التلحين في الاذان لانه ليس في فعل الاختيار وكذا في
القرأة وخمس من القوت مطلوب والتلحين ان يخرج الحرف عما
يجوز له في الاداء ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المأثور
بكره تركه ويجوز وجهه تعالى عند حجي على الصلوة وشي لا عند حجي على
الفلاح في الاذان والاقامة ويستدبر في اذنه اذا لم يحصل تمام الفلاح
في الصلاة بخلاف الوجه مع ثبات القدمين ويجعل اصبعه في اذنيه
لامرهم باللاية وقال انه ارفع لصلواتك يا بلال وان لم يفعل فلا كراهة
له السلام وهو يؤذن او يقيم ويشتاف لو تكلم في اثنتي عشرة لانه ذكر واحد
ولا يرد السلام لو سلم عليه فيه ولا يستحب العاطس بكره ان يؤذن
قاعة الا ان اذن لنفسه ويكره راكبا في ظاهر الرواية الا للمساكين
ويؤذن للاقامة ويجوز للمساكين ان يؤذن متوجها حيث توجهت
دائبة ويكره ان يؤذن جبنا في رواية واحدة وعيد لا يكره في احدى
الروايتين وفي الاعادة بسبب رواية رويان والاشبه ان يؤذن الاذان

مطلب حكم الاذان

مطلب جعل الصلوة في الزمان

لا اقامة لان تكراره مشروط كما في يوم الجمعة دون تكرارها كما في الهداية
 وتكره الاقامة بلا وصف في الشهر وقيل لا ويستحب اعادة اذان المداينة
 ويجب اعادة اذان السكران والمجنون والتقي غير النافل وان مات في اثناء
 الاذان او الاقامة يجب التمسك به وكذا ان جرت او غلبت عليه او سبق له
 من ذهب وتوصد او حصر ولم يلق احد فانه يجب ان يستقبل الاذان
 والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخر العود الى الترتيب ولا يستحب
 ولا يكره اذان العبد والاعراب والاعمى ولله الزنا ولكن غيره اولى بذكره
 الشيخ عند الاذان ولا في الاقامة الا من عذر كحصول الصلوة او حصة
 ولا غشي في الاذان ولا في الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند قاء
 الصلوة فلا بأس به ان كان هو الامام وقيل مطلقا ويستحب في الاذان
 بان يفصل بين كائنه بالسكون ويجوز في الاقامة بان يتتابع كلاما
 ويكره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذ كانا فترتسل فيها ثم علم قاء
 يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيان وينبغي للمؤذن ان ينظر
 الناس وان علم بضعف مستجد اقام له ولا ينظر رئيس الجماعة
 في رياء وانما في تكراره ان يؤذن في مسجد من شخص واحد واستحب
 المتأخرون التوسيع وهو العود الى الاعلام بحسب الاعلام بحسب ما تيسر
 كل قوم وخص به ابو يوسف من له زيادة اشتغال بامور العامة
 كالامير والقاضي والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة بركعة
 وصلها وانفصل في غيره بغير مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة
 الاكف

ان ياتي بغيره

تقريب

قراءة اشغلت آية ونحوها واما في الغرض فعند اوجبة
 بفصل بركعة قدر ثلث آيات وقصار او آية طويلة وقيل يكره
 حلقها وعند صاحب الحنفية خفيفة ولا يكره هذه ما قاله ولا غيرها
 ما قاله انا الخلاف في الافضلية ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول
 قنم وجوزه ابو يوسف والثلثة في البحر ويجب اعادة اذان لو اذن قبله
 لانه لم يحصل به الفائدة المقصودة منه وجب الاعلام بدخول الوقت
 والسامع للاذان ينبغي ان يحجب يقول مثل ما يقول المؤذن وعند
 حتى على الصلوة وحتى على الفلاح يقول لاحول ولا قوة الا بالله وعند
 الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبرئت فلا اجابة على هذا
 الوجه قيل واجبه وقيل الواجب الاجابة بالقدم وان باللسان
 مستحبة وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا وفي التسمية لا يكره
 الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان غير مرة يجيب الاول
 سواء كان مؤذنا مسجدا او غيره وفي الصلوة قارئ لسمع الاذان
 قاله افضل اربابك ويستحب وقال الترمذي يعفى في قراءة ان كان
 في المسجد وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجدا وينبغي ان يقول
 عقب الاذان ما رواه عنه وم انه قال من قال حين سمع النداء
 اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة انت محمد الوسيلة
 والفضلية والترجمة الوافية القلبية وابغته مما محمود الاتي و
 عدته ان لا تخلف المبدأ حلت له شفاعته **والثاني** الركن الرابع

ان يحول

ان يحول

حين

باب في الصلاة
الكلام في صلاة
الصلوة

مع التكبير عند تكبيرة الافتتاح والثانية في الاصلح عند التكبير
ثلاث ثم ولا تخرج والاربع جهرا امام بالتكبيرات المكية في خلال الصلوة
سوى التكبير الافتتاح وكذا بالتمسح والسلام والخمس السجدة
ثلاثة سجدات اللهم ارحمنا والسجدة السادسة والتمسح السابعة
والثامن التاسعين والتمسح الحفاه لهما اي الاربع المذكورة من
التمسح وما بعده اما ما كان اعلى او مقعدا او منفردا والعاشرة وضع
اليدين على اليدين على السجدة السابعة والحادية عشر كون ذلك الوضع تحت
السجدة للرجل وكونه على الصدر للراية والثانية عشر التكبيرات التي هي في
برأ في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والوقوف منه والتمسح من
السجود او القعود اما القيام وكذا التمسح وخوضه والثالثة عشر
الركوع والاربع عشر سجدات السجود والخامس عشر السجود والتمسح
باليدين في الركوع حال كونه منفردا اصابعه والسادس عشر السجود والتمسح
افتراس الركوع اليسرى والقعود عليها ونحوه للرجل اليمنى متوجهة
اصابعها نحو القبلة في القعدة اليمنى للرجل والتمسح للراية فيهما والثالثة
عشر الصلوة على التماسك السلام بعد التمسح في القعدة الاخيرة
والتمسح عشر الدعاء في آخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية
الماثورة ونحوها عشر من الاشارة بالعبادة عند ذكر الشهادتين في
بعض الروايات كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل قراءة الفاتحة في آخرها
في النواهي ايضا سنة وهو لا يحل الرواية وقد قيل واجب وقد سجد

وقيل

وقيل الخرج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب
وقيل السلام عند عيجه وسبحة سنة والاصح ان كليهما واجب وقيل
بعض هذه الافعال التي ذكرناها سنة اي هو ارباب والاصح ان جميعها
سنة سوى ما يتنازع فيها كونه واجبا وما ذكرنا في صفة الصلوة على
سوى ذلك المذكور هنا من السنن فهو ارباب وسارده ان لم يقص على
انه فرض او واجب ولم يذكر هنا اي هو مذكور في صفة الصلوة فهو ارباب
كما خرج الكفاين من الكفاين عند التكبير وخوضه وفيه نظر فان ما جملته
ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء القبضتين
وخفاة البطن من الخدين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة
ايضا **فصل في النوافل** جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي
الشرع العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فتقسم السنة والعسرة
والنفل غير الموقت اعلم ان السنة قبل الجهر او صلوة الجهر ركعتان
وهي اقوى السنن المؤكدة حتى روى عن ابو حنيفة انها لا تجزئ مع
القول بغيره عند لقوله يوم صلواتي وكوثر ذلك الحديث ثم لا يترك بعدها
فيذكر ركعتان المغرب ثم التي بعد الظهور ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل
الظهور والاصح ان التي قبل الظهور اكد من سنة الجهر ثم الباقي على السواء
والربع قبل الظهور وركعتان بعدها طارئة عن علي السلام انه كان
يصلي كذلك والربع قبل العصر وركعتان وسنة العصر سجدتين
لا مؤكدة وركعتان بعد المغرب لقوله يوم صلواتي يوم اشهد سنة ركعة

من الحديث

الطريق مشهورك واران
ايضا احتوى

والبر

وانما يكون خلاف الشافعي واحد وحقيقته في الشرح وان شفع في التطوع
ان يركب بنية الاربع اي بنية اربع ركعات ثم قطع اي افسد ما شفع فيه تمام
شفع لا يلزمه الا شفع اي لا يقضي اربع ركعات بحقيقة وعنده خلاف لابي يوسف
فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية ولو افسد بعد تمام شفع فان كان
قبلا القيام الى الثانية يلزمه شفع واحد عنده وعنده لا يلزمه شيء وان كان
بعد القيام اليها لم يركب قضاء شفع اتفاقا قالوا هذا الحكم المذكور وهو
لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب
كسنة العصر والعشاء واما اذا شفع في الاربع الزاوية التي قبل الظاهر
او قبل الجمعة او بعدها ثم قطع في الشفع الاول او الثاني يلزمه الاربع
اي قضاء وهي بالاتفاق لانها لم تشرع الا بنية واحدة ولا يصح فيها
على البنية ثم في الفقرة الاولى ولا تستفح هذا القيام الى الثالثة لانها
مترتبة صلوة واحدة وانما شفع في الاربع من التطوع ستة كانت او غيرها
ولم يفت في الركعة الثانية اي ترك الفقرة الاولى فيست صلاته كذلك
عنده محمد وزفير ترك فرض وهي الفقرة الاولى فانها فرض عنده في الفل
بناء على ان كل ركعتين منه صلوة واحدة ويقضي الركعتين الاوليين
عنده دون الاخرين لصحة ما لا اي ابو حنيفة وابو يوسف لا يفت
صلوته في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من الصلاة
اذا افسدها فعليه قضاء وهي في روية قضاء ما قبلها وما بعدها
تماما لم يفسد لما تقدم ان كل شفع صلوة على حدة اما تقدم على الاول

شفع

كتاب الصلاة في الشريعة بين الامم

كتاب الصلاة في الشريعة بين الامم

حيث يلزمه قضاء اربع ركعات واما المسئلة المعلقة بالثانية وهي ما
اذا صلى اربع ركعات وترك الفقرة في كلها او بعضها فالخلاف الواقع
فيها بين ابي حنيفة ومبني على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك الفقرة
في كل ركعة في التقدير او في احدى ركعاتها يوجب بطلان الركعة عند محمد
فلا يصح شرعه في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده و
لا يوجب عداي يوسف واما يوجب في الاول فيصح شرعه في
الشفع الثاني فان افسد يلزمه قضاءه ايضا وقول الامام كالاول مثل قوله محمد
في الاول وكالثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة ذكر في الشفع الاول
للعناية وغيرهما على ثمانية اوجه باعتبار رتبا كل بعض صورها في
في بعض فانها تسمى الماست عشرة صورة واحدة منها لا يلزم
فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي ابي حنيفة في قوله
المذكورة خمسة صورة وهي ترك الفقرة في الجميع يقضي الركعتين
وعند ابو يوسف اربع ركعات في الاول فقط يقضي اربع ركعات وعنده محمد
فان في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين
اتفاق تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك
تركها في الاولى والثالثة يقضي اربع ركعات وعنده محمد تركها في
الاول والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها
في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقضي ركعتين
اتفاق تركها في الاولى والثانية والثالثة يقضي ركعتين وعنده

كذلك تركها في الاولى والثانية

وعند ان يوسف اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة بقيت اربع
وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة فحكم القواعد
لم يوجب التخرج ولو افترق الطلوع قاعا ثم قعد من غير عذر
مبيح في العود في النفل جاز فعوده وصحت صلوة عند ابن حنيفة
خلاف لهما وان نذر ان يصلي صلوة ولم يقبل فزهر انه يصلي قاعا
او قاعا يلزمه اذا واهها قاعا صريحا لم يطق الى الكامل والاصل
قاعا قبل يجوز ويسقط عنه قياسا على عدم النذر وذكر في الخلاف
ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بالتقصير عليه وطول القيام افضل
من كثرة عدد الركعات يعني اذا شغل مقدارا من الزمان بصلوة
اطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكس صلوة
ركعتين في ذلك الطريقة المقدار بالعادة مثلا افضل من صلوة اربع ركعات
لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسنن
على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم
السنة الموكدة التي يكره خلافها في سنة الجهر وكذا في سائر السنن
هو ان لا ياتي بها مخالفا للصلوة بعد شروع القيام في الوضوء ولا
خلف الصلوة من غير حايده وان ياتي بها اما في بيته وفي الافضل
بالمسجد ان احسن بان كان هناك موضع لا يبق للصلوة وان لم
يملكه ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في المسجد الافضل
بالعكس ان كان هناك مسجدان صغرى وشكوى وان كان المسجد اصلا كان مسجد
اشد

منها طهر القوام القدر

سنة الجهر

١٣٧
١٣٨

خلف استطوانه ونحو ذلك كالمحور والشيخة وما اشبههما كونه حايلا والاشياء
بها خلف الصلوة من غير حايده ومخالفا للصلوة سنة كراهية هذا
الحكم اذا كان اتيانها بها بعد شروع اي شروع الامام والبيعة في الوضوء
لمخالفة اتيانها واما قبل شروعهم في الوضوء فيأتي بهم في اي موضع
شاء لا يشاء العلة المذكورة وانما في سنة السنة الجهر لا تخيرها لا يودى
بعد شروع البيعة في الوضوء بخلاف سنة الجهر فانه يجوز اذا وطأ ان
علم انه يدرك الامام في التشهد وان لم يعلم انه يدرك فيه يتركها ويتقدم
ولا يقضيها اذا فاتت وحدها اصلا لا قبل طلوع الشمس كراهية النقل فيه
والابعد لاحقا في القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به الشرع
وهو ان ورد في قضاء ركعتي الجهر عند موتها مع الفرض قبل الزوال
ولم يرد في قضائها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال
وقال محمد بن الربيع ان يقضيها اذا فاتت فحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال
والخلاف في سنة الجهر انها لا يقضي بعد الوقت اذا فاتت وحدها وكذا ان
فاتت مع الفرض في الاصح وتقضي اليه قبل الظهور في الوقت في الصحيح وتقدم
على الركعتين وقيل يؤخر عنهما وتعام هذا في الشرح ويستحب في
سنة الجهر التحفيف وان يقرأ في أوليها مع الفاتحة قبل ياتيها الكافرة
وفي الثانية الاخلاص لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم واختلف على الافضل
تأخيرها لما قرب من الفرض او تقدمها في اول الوقت والاحاديث
تخرج الثاني واما السنن التي بعد الوضوء فانه ان يطلع بها في المسجد

وتطوعه بها في البيت افضل وهذا غير محقق بما بعد الفريضة بل
 جميع النوافل ما عدا التراويح وحجته المسجد الافضل فيها المنزل كما
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت فقال
 علي السلام صلوة المراء في بيته افضل من صلوة في مسجد من مساجد هذا الا
 المكتوبة وكره بعض المشايخ سنة المغرب في المسجد وقال بعض المشايخ
 في سنة المغرب في المسجد دون ما سواها وقال بعض الطوائف
 في المسجد وفي البيت احسن كما قال الحنفية وبه اثنى الفقيه ابو جعفر
 قال الا ان يحتمل ان يستعمل منها اذا رجع فان لم يحف فالا فضل البيت
 ومن السنن المؤكدة التراويح جمع تروية شريفة بجعلها لليلة
 يستريح المسلم في كل اربع ركعات منها للاستراحة بعدها وفي
 سنة مؤكدة في الحقيقة وانظروا فيها لاختلاف الراشدون والنسابة
 بين الغد في ترك المواظبة وقال دم عليكم من سنن الخلق والراشدون
 الراشدون المهديين من بعدى وقال ان الله فرض عليكم صيام
 رمضان وسبب قيامه واقامته بليغة سنة ربيها وعملها
 يوسف ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاة سننها فهو افضل
 الا ان يكون فقيها يفتدي به والامح ان يلجأ فيه افضل وعليه
 الجمهور لكنها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك احد حلة كلهم
 الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا السنة فقد قد اسأوا
 في ذلك وانما التراويح في المسجد بليغة وتختلف عنها رجل من

من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة فليعلم ثم
 وفي قوله من افراد الناس اشارة الى ما تقدم انه ان كان محققا في
 لا ينبغي ان يتخلف وان صلى في بيته بليغة حصل لهم ثوابها وفضلها
 ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد لزيارة فضيلة المسجد
 واطهار شفاير الاسلام وطهارة المكاتب الى الفرائض لوصية جماعة
 في البيت على هيئة الجماعة في المسجد ينالوا فضيلة الجماعة وهي انفسا
 سبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد
 فالما صد ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد افضل والاحسن طواف
 النية فيها اذ ينوي للتراويح او ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت
 او قيام رمضان لان المشايخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة
 بنية مطلق النفل او مطلق الصلوة قال بعضهم المستد من لا يجوز
 ذلك وهو قول ابو حنيفة وقال بعض المتأخرين بليغاتهم يجوزون
 من صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم يتبين ان كان اي انسان
 قد طلع الفجر قال بعضهم وهو اكثر المتأخرين ينوب ذلك في صلاة
 عن سنة الفجر وهو قولهما اي قول ابو يوسف ومحمد بل هو ظاهر الرواية
 عن المتأخرين كلهم وتلك الرواية عن ابو حنيفة مشادة غير ظاهرة
 ومن شك بعد ما صرح ركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوب
 ماصلا عن سنة الفجر بالانفاق لان اليقين لا يسهط بالاشك وانما ينوب
 التراويح صلوة مطلقة بحسب اي من غير ان يفتي بصفته من الصفات

المسجد افضل منه

مسجد التراويح

الطه كورة قالوا ان بعض المشايخ اللاحق انه لا يجوز وهو اختيارنا
 خلاف ما اختاره صاحب المحمدية وقد تقدم في بحث النية ووقته او وقت
 التراويح ذكره باعتبار العدة او السقف المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها
 سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها نافذة في وقت بعد
 العشاء فكانت تنعكس كسنتها وقيل وقتها القليل كله ولو قيل العشاء و
 قيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم ويختار
 عليه انه لو صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان
 الامام الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فساده بوجه
 من الوجوه يعيد العشاء والتراويح بنقلها كما يعيد ستمها ولا يلزم اعادتها
 الوتر في مثل هذه الصورة عندنا في حنفية ان كان صلاتها مع التراويح
 لعدم تبعية للعشاء عنده وانما يلزمه تقديم العشاء للترتيب ولا يلزم
 يلزم الاعادة ايضا لانه تنعكس لها عندنا ويختار على انها يجوز بعد الوتر ام لا
 له اذا فاته مع الامام ترويحية او وتر وحجنان اذ كثر هذا يقضيها قبل
 الوتر او يوتر ثم يقضيها ذكره في الترجمة قال اختلف المشايخ في زمانها
 قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاته من التراويح وقال بعضهم
 يصلي التراويح الخمسة ثم يوتر ولا شك ان تأخير الوتر او اوله
 الا في اذبه واما الاستحباب في اثناء التراويح فيجوز لكل من وجب
 معاد ترويحية اي بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعات ولا اربع
 الاخيرة والوتر والاحاد الانتظار وهو مختار فيه ان شاء جلس ساكنا

مستحب

الحديث فان عاده

وان شاء جعله اوترا او قرا او صلى نافذة منفردة وهذا الانتظار مستحب
 لعادة أهل مكة ان يطوفوا بعد كل ركعة اسبوعا ويصلون ركعتي الطواف
 وعادة أهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وان استراح على جسديت
 عقب شتر ركعات قال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ
 لا يستحب ذلك اي يكره تنزيها لان ادخال ما ليس بركعة في ركعة من العبادات
 ما يفعله بعض الجهال من الصلوة ركعتين منفردة بعد كل ركعتين لا سيما في
 مع مخالفة للامام والصف والافضل للامام تدبير التواضع اي تقدير ما يقره
 في الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا يكون احدهما اطول من
 الاخرى ولو لم يفعل لا بأس به وانما كان الافضل كون التقدير بين
 التسليمات لئلا يشغل قلبه بالتفكير في ذلك وهو في الصلوة ولو صلى
 التراويح كلها بسلامية واحدة وقعد على رأس كل ركعتين قدر الشاهد
 جاز ذلك عن التراويح وهو الصحيح من مذهب الحنفية وعند البعض يجوز
 الكل على سلامية واحدة وفي ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول
 القصة ولا يكره لانه كالحل مخالف لما ذكره في الخلاصة وغيره انه يكره
 الكلام لا يحصل عجز المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم يقعد على رأس
 كل ركعتين قدر الشاهد لم يجز الا على سلامية واحدة عند الحنفية وفي
 يوسف واما عند محمد فلا يجوز عن سلامية ايضا بل يفسد واذا شكوا الى
 الامام والقوم في انهم على صلواتهم تسليمات ثمان عشرة ركعة او
 عشر تسليمات فعليه ان يحكم بهذا التمسك بغير اختلاف بين المشايخ قال بعضهم

مطابق على التراويح كما ينبغي في العادة

فان جاز من غير ركعة واحدة ولا بسلامية
 وان صلى قاعلا بعد جاز من غير ركعة واحدة وان صلى الامام قاعلا بعد ركعة واحدة

يصلون تسليمة اخرى جماعة وقال بعضهم يؤتون ولا يصلون تسليمة
 اخرى اخر الزعم الزيادة على التراويح بل هي سنة والصحح انهم يصلون
 تسليمة اخرى اي يكملون بها فرادى للمحقق اذ فيه اكمال التراويح
 بيقين والاحترار عن التقيد الزايد عليها بل هي سنة وذكر في المخطوطات
 بقراء في التراويح مقدار ما لا يؤدى الى تغير القوم عنها فقال بعضهم
 يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف التواريخ وقال بعضهم يقرأ
 كما يقرأ في العشاء لانه ايسر لها وقال في الفتاوى نقلاً عن بعضهم
 يقرأ في كل ركعة ثلثين آية حتى يقع به الحتم ثلث مرارة وقال بعضهم
 وهو رواية الحسن بن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو
 الصحيح لانه فيه تخفيفا وبه تحصل السنة وهو الحتم مرة واحدة لا بالجملة
 هذه جملة ركعات التراويح استتمية وآيات القرآن ستة آلاف وثلثمائة
 جزء الحمد اية وغيرها السنة فيها الحتم فلما يترك الحتم والقيام
 امام مسجد حية لا يحتم فله ان يتركه ويذهب الى غيره ومنهم من اجتمع
 الحتم ليلة السابح والعشرين ثم اذا حتم قبل اخره لا يكره ترك
 التراويح فيما بقي لانها مشرعت لاجل الحتم مرة ويند يصليها قبل
 وقراءة ما يشاء وسئل ابو بكر الاسكافى اجعل الامام للفرقة قراءة
 على صفة او يخلط فيجعل البعض في الفرقة والبعض في التراويح قال قيل
 اماما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التراويح
 في التراويح ان يزيد عليه ام يحقر قال ان علم انه لا يشق على القوم يربو

في صلاة التراويح

ادخلها في الصلاة

او انزلت خذها في الصلاة

يزيد من الصلوات والاسفار وان علم انه يشق على القوم لا يربو بان
 بالشاء في كل شفع وفي شرح الحداية انه لا يترك الصلوة على النبي
 عليه السلام في التشهد اذا غلط فترك سورة او آية وقرا ما بعده
 فالسنة ان يقرأ الحمد وركعة ثم يعيد الفقرة ليكون على الترتيب ولا ينبغي
 ان يقرأ في التراويح نحو ضحوا وانما تقدم الذكر تحوّل فان الامام
 اذا كان حسن الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر او الشك ولو كان الامام
 طائفا فلا بأس بان يترك سجدة وكذا لو كان غيره اخف قراءة واحسن
 في قارئه ولو امّر رجلا في التراويح ثم امتدّى ما جاز في تراويح في تلك
 الليلة لا يكره له ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها مستقلا وهذا
 لانه صلوة التشهد غير التراويح بل هي اعتنا بذكره اذا كان الامام والمقتدى
 معاً متقين وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جمع كثير فوق الثلثة حتى
 لو اقتدى واحد او اثنان لا يكره وفي الثلثة اختلاف وفي الاربع اتفاقا
 ذكره في الكافي وغيره ولو امّر في التراويح في مسجد واحد مرتين او هاتين كما هو
 في مسجد واحد مرتين كره وان كان في مسجدين اختلف فيه واذا بلغ القبتي
 عشرة سنين فاقم الباقين في التراويح يجوز في قول نصير بن يحيى وذكره
 بعض الكتب الفتاوى انه لا يجوز وهو المنجز وقال شيخنا الحسن بن الحسن بن
 الصحيح لانه فيه بناء القوي على الضيف لانه ان كل البالغ اقوى لان شروعه
 يكره بخلاف القبتي وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد على
 رأس الركعتين منها قدر العشاء يجزئ الاربع عن تسليمة واحدة اي عن

ثم نام الى الليل

في صلاة التراويح

لا تأتينا من علمنا وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال بغير تلك التسمية بحاشا

ان عن ركعتين عند ابن حنيفة وابو يوسف وهو المختار وهو الصحيح وفيه
شك عن سليمان وان قد علمه راسن الركعتين جازت بالانفا
واذا فرغ الامام عن قراءة السورة ينظر بفكره ان علمه ان زاد عليه
يستقل على القوم لا يزيدهم الدعوات المأثورة وفيه اشارة لانها كانت
من علمنا وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال بغير تلك التسمية بحاشا
انما يزيدهم الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله فيقفون على قوله
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه اعرف من علم الشافعي وبه توافق
السنة ولو تذكروا التسمية كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما
صلوا صلوة الوتر اخلف اعشاج في التهم هل يصلون تلك التسمية
بحاشا او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون
تلك التسمية بحاشا لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال انما
لا رواية فيها عن الائمة وقول الصدر اظهر ولو سلم الامام على راسن ركعة
سأهيا في الشفع الاول من التراويح ثم صليا ما بقي منها على وجهه
الا يبعد ذلك الشفع قال مشايخ بخاري يفيض الشفع الاول لا يفيض الثاني
فردا لا يؤثر فيما بعده قال مشايخ سحر قندس عليه قضاء الكل اولا
التراويح لان سلامه وقع سهوا في جميع الاشعار فلم يخرج به من حرمة ركعة
الصلوة وقد ترك القعدة على راس كل من الاشعار وقد اوساها
فروع فانه تزوية او تزويجان وقام الامام الى الوتر يؤتمن
الامام ثم يقضي ما فاتة واذا لم يصلي الفرض مع الامام قبل لا يتبعه

منه في الاخير

في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يصلي معه التراويح لا يتبعه في الوتر والصحة انه
يجوز ان يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشيخ في التراويح
فانه يصلي الفرض اولا وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القعدة لو تركوا
الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلي التراويح جماعة تام المقتدي
في القعود ثم يستيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك ما فاتة يشهدوا وسلم
وتتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء مالم يعلم بنوت ووضعية
التراويح قاعدة بلا عذر قيل لا يصح والصحيح الجواز مع الكراهة ولو
قد الامام واقعدوا به فيما لا يصح الجواز عند الكل وفي خلاف عند
وكبره للمقتدي ان يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام الركوع قام
واقتدى وكذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه بل ينصرف حتى يستيقظ
ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي التراويح فاذا هو في الوتر رتبة معه ويقيم
رابعة ولو افسدها لا شيء عليه ولو تركت ركعات سلام واحد علمنا
بقراءة الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ويستحب قراءة سجدة اسم
ربك في الاولى وقدايتها الكافرون في الثانية والاحلاص في الثالثة
لما روى ابن حنيفة في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وآله يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سجدة اسم ربك الاعلى وفي الثانية
قدايتها الكافرون وفي الثالثة قدايتها احد ويغت في الثالثة قبل
الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي فان هذه القنوت بعد الركوع
وليس في جميع السنة بل في النصف الاخير من رمضان فقط والركعة المذكورة

مطلب جواز ركعة بعد ما صلى الامام الفرض وصريح في التراويح

مطلبه بطا القوت الشهور

في الشرح والاعطاء المشهور في القنوت اللهم انا نستعيرك
ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتد عليك
في كل شئ شكر ولا تكفر ولا تخلف ونترك من يعجزك اللهم اياك
نبتدئ ولك نصلي ونسجد وابتكسعي ونخضع ونرجوا رحمتك ونخشى
عذابك ان عذابك بالكفار ملحق وضيم اليه قنوت الحسن
علي رضنه اللهم اهدنا اهدنا فبمن هديت وعافنا فبمن عافيت
وتولنا فبمن توليت وبارك لنا في اعطيت وقنا في ما قفيت
لما لك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يزحم من ما
ويت تباركت ربنا وتعاليت ويؤيد ان شاء وصل اللهم
سلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين
لا يحسن القنوت يقول ربنا طاعة الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة
وقنا عذاب النار ويقول اللهم اغفر لي ذكركها ثلثا وقيل يقول
بارك ويكررها ثلثا لا يقنت في صلوة غير الوتر عندنا و
قال مالك والشافعي يقنت في الفجر ويجوز عندنا ان يقنت في
اولية ان يقنت في الفجر قال الطحاوي ولا يصلي اي الوتر بحجة الا
في شهر رمضان والمراد انه يكره بالجماعة خارج رمضان لانه لا يجوز
وفي رمضان قبل الانفراد والصحاح ان الجماعة افضل الا ان يستمر
ليست كسنية جماعة التراويح والمكسوف في الوتر يقنت مع الامام
بناء على ان المعقدي يقنت وهو الصحيح واذا قنت مع الامام لا يقنت

الافضل

س ١

لا يقنت بعد ايا الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضع
الركعة الثانية في الركعة الاولى ثلثة منته لم يترجح احد الاخرين
في الركعة الثانية التي هو فيها ويقعد ثم يصلي اخرى ويقنت
في الركعة التي قنت في كل من الركعتين الاولى والثانية لان تكرار القنوت في
موضع مكرره كما في المسئلة الاولى والثانية الثانية لم يقع
احد من موضع كذا في بعض النسخ ولم يقع الا احد من
موضع وهو المناسب والمعقود وكذا الحكم لو شك انه في الاولى
اولا ثم يقنت في كل ركعة يحتمل انها ثلثة وذكر في الحيزه انه
ان قنت في الاولى او في الثانية ساهبا لم يقنت في الثالثة وهو
حال المسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهو ان الساجد قنت
في الركعة الاولى فلا يشك في ان الشك في الخلاصة عن هذا
التميز الساجد ايضا يقنت ثانيا وهو الاوجه قد حققنا في الشرح
وهل يصلي في اخر القنوت على النبي ع ام لا قال العقيقه ابو الليث
يصلي لانها من سنن الدعاء وقد قدمت الرواية بها في حديث قنوت
الحسين وذكر في بعض الفتاوى ولا يابس بان يصلي فظاهر هذا ان
الاولى تركها وكلام ابي الليث يدل على انه الاول الاتيان بها وقيل
ان صلح في القنوت لا يصلي بعد الشهد وكذا ان صلح في الشهد الاول
سواء لا يصلي في الاحيرة وهو قول لا دليل عليه فلا يعبروا باختلاف
هذا مجرد الامام بالمعقود ام يخفى فنت به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل

مطلبه ان قنوت في الاولى والثانية ساهبا

سجله ای التوراة حاتم النبی و...

یخاف کذا جرت العادة ای باخی فنة فی مسجد الامام ای حفظه الکبر
بخاری والظاهر ان یخافه وهو الصیحة الاصح وقيل یجهر علی محمد لا یقل
ابی یوسف وقيل بالعکس وقال صاحب الزحیرة برهان الدین یخاف
ای الخشوع والحداد بعضهم الجهر بلاد الیهم لیقلوا وقال فی الشرح عین
شرح السیاحی فی یكون ذلك الجهر ای جهر القنوت دون جهر القراءة
فرقا بین التکون وغیرہ فی الصفة ونحو صاحب الصلاة واکثر العلماء
هو الخی فنة لانه رعا وشاء والافضل فیها الاحتیاط فی الشاء و
التأمین وسایر الادعية والادکار قولهم لیعلموا قلنا القنوت لیست
التعلم او العلم والمفرد مخیر بین الجهر والاحتیاط والافضل الاحتیاط
والیقندی فیها یخیر ان شاء فنت مخافنة وهو اختیار اکثرین و
وان شاء اتقن وان شاء لم یسکت کلمه ای کذا الذکور من الامور الثلاثة
مرقی علی وجه الاختلاف بین ابی یوسف ومحمد فقیل عند ابی یوسف
یقنت ومحمد لا یل یؤمن وقيل عند ابی یوسف یسکت وقيل یخیر عند
ان شاء سکت وان شاء قرأ عند محمد ان شاء قرأ وان شاء اتقن
ومحمد عن ابی یوسف ایضا وعند غر رواية یقنت الی قوله خلق ثم یسکت
وعن محمد یقنت الی ان یسلخ الدعاء فیؤمن وایقندی بمن یقنت
البحر لا یقنت معه عند ابی حنیفة ومحمد یحقیف ساکتا فی الاظهر وقيل یقند
وقال ابو یوسف یقنت معه وان قنت ایقندی او اتقن لا یرفع صوته
بالاتفاق لانه شیء من غیره **فروع** او تر قبل النوم ثم قام یصلی من البلیل

فی التوراة حاتم النبی

من البلیل لا یوتر ثانیاً بقوله ثم لا یوتر بین یمن وایمنه ولا یوتر عنده ثم انه
کان یصلی بعد التوراة کعبین حقیقین وهو جالس غیر او یضاهی اذا قرأ
لت وقيل یا ایها الکافر **تشیات** من التواتر صدقة الکسوف وح
مما اجمع علی شیخیته بلخی عه من غیر کراهة وصفیه ان یصلی الامام
الذی یصلی الجمعة بالناس رکعتین بلا اذان ولا اقامة لكل رکعة برکوع
واحد کسب الصلوة وبیطل فیها التوراة فیقرأ فی کل منها نحو التوراة
ونحو التوراة عند ابی حنیفة وعند حاکم یجهر وعن محمد کقول ابی حنیفة
ثم یدعوا بعد الصلوة حتی یخجل الشمس وان لم یخضر امام الجمعة
الناس فرادی وكذلك فی خوف الغمر وكذلك عند حدوث فزع من
سنة ظلمة اویح او نحو ذلك وعند الایمة الثلاثة صلوة الکسوف
لک رکعة برکوعین والذ لا یذكر کورة فی التوراة **ومنها** صلوة الاستسقاء
اذا دام انقطاع المطر مع الحاجة الیه والاشتن فیها لی عه عند
ابی حنیفة بل یصلون وحدها ان اجتوا والاستسقاء عنده انما هو
الدعاء والاستسقاء عند محمد یستن ان یصلی الامام او نائبه رکعتین
کی فی الجمعة یجهر بالقراءة فی رواية وغر رواية لا یجهر وابی یوسف معه
فی رواية وهو الاصح وغر رواية مع اوج وخطب بعد خطبتین
عند محمد کی فی العید وهو المشهور عند ابی یوسف وعنده رواية خطبة
واحدة ویقوم علی الارض لا علی المنبر ینکب علی قوسه او سیف او
عصا ویقلب الامام رداءه علی قول محمد ولا یقلبه علی قول ابی حنیفة

یصلون فرادی

واختلف عن انه يوسف واقفوا على ان السنة الخروج الى الكوفة
ثلاثة ايام متتابعة ان تاحترت السقياسة في ثياب رثة متواليين
متواضعين خاشعين لله ناكس رؤسهم وقد قدموا التوبة و
ردوا عن ظالم وبقدمون الصدقة في كل يوم قبل حروجهم وذكروا انهم
يصومون قبله ثلثة ايام والاول في المشرق والآخر في المغرب
قلب التوراة ان امكن جعل الله اسفل جعله والاعلى جعله على سائر
وسحب الدنيا بما ورد عنه عليه السلام انه كان يقول اللهم اسقنا
غيثا مغيثا حقيقا مرييا مرييا غيثا غيثا طيبا اللهم
اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اننا بالبلاد والعباد
واخلق من الآراء والفتن لا تشكوا الا اليك اللهم انت لنا الله
واود لنا القصر واسقنا من بركات السماء وانت لنا من بركات
الارض اللهم اننا نسئلك انك كنت غفارا فارسل السحاب علينا
مذرازا وفي الحريتنا فمنا الى يوسف الاشياء ورفح يديه والاشياء
اشارة على سجينين ويخرجون بالقبيل والبراهيم والا يفر معهم
الكفر ولا يكتسبون الا يستقوا وجمع **ومنها** ركعتا شكر الوصف على ما
تقدم في اداب الوصف **ومنها** ركعتا حجة المسجد في محضر الحرم وهو
المسجد الغرض والافتداء ينوب عن حجة المسجد وانما يؤمر بحجة المسجد
اذا دخله غير صلوة ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا تنكروا بتكرار القول
ومنها صلوة الاوابين بعد المغرب وتقدم بيان فضيلة الاربع والست

انها طين

وعنه عليه السلام من صلى بعد المغرب عشر ركعات بنى الله له بيتا في الجنة
ومنها ركعات الاستخارة عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من
القرآن يقول اذا صنع احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل
اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدر بقدرتك واسئلك من فضلك
العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري
او قال عاجل امري واجله فاقدر له ويسره ثم بارك له فيه وان كنت
تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل
امري واجله فاصرفه عني واصرفه عنه واقدر لي الخير حيث كنت ثم
رضني به قال ويستمى حاجته وينبغي ان يخرج بين الروايتين فيقول
عاقبة امري وعاجله واجله ثم يفعل ما يفرح له صدرة وينبغي ان يكرر
يكتررها **ومنها** ركعتا التضرع عن جده مفضل بن احمد قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلف احدكم عنده احد فاضل
من ركعتين بركعتي عنده حين يريد سفر **ومنها** ركعتا التضرع من
التضرع عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من
سفر الا انما راى في وجهه فاذا قدم بهاء بالبحر فليركعتين ثم ليجلس
في **ومنها** صلوة التضرع وصفها علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابيه
المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ثم يقول حمدي

الاستخارة

طريق صلوة التضرع

فيقولون عشر اتم سجدة الشاوية

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ وينسجمل ويقرأ
الفتاحة وسورة ثم يقولون عشر مرات ثم يركع فيقولون اتم عشر اتم يرفع راسه
من الركوع فيقولون اتم عشر اتم بسجد فيقولون اتم عشر اتم يرفع من السجود
فيقولون اتم عشر اتم يقوم الى الثانية فيفعلها كذلك في الثالثة و
الرابعة في كل ركعة تسع وسبعون سجدة ويبدأ في الركوع بسبحان ربك
العظيم وفي السجود سبحان ربك الاعلى وقيل لابن المبارك ان سهاذهة
الصلوة طهرت في سجدة في السهو عشر اتم قال لا اتم في ثلثيها
تسبيحة **ومنها** صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي رافع قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم
فانقلب قفاً وليتوضوء ثم يركع ركعتين ثم يلبس على الله ويلبس
على النبي ثم يقول لا اله الا الله الحكيم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
لحمد لله رب العالمين اسئلكم موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من
كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرتة ولا حقاً الا فرجتة و
لا حاجة لي لك فيها رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين **ومنها** صلوة
الفقي قد تقدمت **ومنها** قيام الليل والاجابة في كثيره جدا والصلوة
خير موضوع عالم يلزم منها ارتكاب كراهية واعلم ان النقل بحجة على
سبيل الدعاء مكره على ما تقدم ما عدا الزاوي وصلوة الكسوف والاستسقاء
فعلهم ان كلاً من صلوة الرغائب وصلوة البراءة وصلوة القدر بالجملة مكره
على ما صرح به الترمذي وغيره والاحاديث فيها موضوعة صرح به ابن الجوزي

صلى الله عليه وسلم في كل ركعة تسع وسبعون سجدة

ابن الجوزي وغيره على ما بيناه في المتن **قافية** قال في محقق البحر
لو اراد ان يصلي التواتر ينذرهما ثم يصليهما وحين يصليهما كما هو قال شرف
الاية الملكي اداء التقد بعد النذر به افضل من اداءه دون النذر **فصل**
فيما يفسد الصلوة واذا تكلم افسد في الصلوة كلام الناس ناسياً او عامداً
تفسد صلوة والمراد من التكلم التلظظ بحرفين او اكثر لا الكلام النحوي
وعند الشافعي الكلام ناسياً لا نسيئاً وعند مالك واحد الكلام ناسياً
او اصلاح الصلوة لا نسيئاً ولا نسيئاً قوله نعم ان هذه الصلوة لا يفسد
فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن
وعامة في الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام ولكن بشرط ان يكون مسموماً
لنفسه او لنفسه او لغيره **واما** لم يفسد اتم تسبيح التكلم بحروفه اي
حروف الكلام او بشرط ان يكون التكلم بمصحح الحروف وان لم يفسد
للتكلم الكلام يعني بشرط وجود احد الامرين اما الصحيح او السماع
حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر
تفسد فيه نظر فقد ذكر في الحقايق انه انصح الحروف ولم يكن مسموماً
لا تفسد اتفاقاً فالصحيح انفس حصول كلا الامرين تصحيح الحروف
والسماع لا احدهما على ما حققناه في الشرح وان قام افسد في
صلوة فتكلم او صحح هو ناسي تفسد صلوة وكذا في عامة الفتاوى
واختار في الاسلام عدم الفساد وقد تقدم في نواقض الوضوء وان انكسر
المصلي في صلوة بان قال اه بقصر الحجرة مفتوحة او تاوه بان قال اوه

بفتح الحنة وتشديد الواو مفتوحة وبفتح الحنة واسكان الواو او
 قال آه بعد الحنة او كفي فيها فارفع بكافه اي حصل منه صوت سمع
 ان كان ذلك الانيس او اناء او البكاء من ذكر الحنة اي تشديد الحنة
 او اناء او نحو ذلك مما يوسن الامور الاحزوية لم يقطع اي لم يفسد
 لانه بمنزلة الاتقاء بالرحمة والعفو وان كان ذلك من وجع حصل له ما به
 او مصيبة اصابته في احد احواله بقطعها لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال
 اي وجع او اصابته في نصيبه وهو من كلام الناس فيفسدها وعما عده
 انه ان كان تشديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لا تشدد ولا فرق في الحكم المدة
 بين قول اوة اي اناء و بين قوله اه بالفتح اي الانيس عند ابو حنيفة
 وعنه وهو قول ابو يوسف الاول وهو ظاهر الرواية عنه وقال ابو يوسف
 انما جزا لا تشدد صلوة في غزاة وان وقف مما هو مشدد على حرفين فقط
 احدى او كلاهما من حروف الزيادة العشرة بجمعها فلو كان سكتها
 الستين والحنة والكلام والياء والهم والواو والنون والياء والهاء
 والالف فقوله اه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله اي وثق مخففا حرفان
 احدى منهما اما لو كانت ثلثة احرف من الزوائد او غيرها او حرفين
 من غيرها فتشدد بالاتفاق وذكره في العلق ان العلق اذا سقطت الحنة
 فقال بسم الله الرحمن الرحيم تشدد صلوة منكم وفي الخلاصة عنده
 خلافا لابي يوسف لانه بمنزلة البكاء بالقوت بسبب وجع وروي عن
 عده انه قال ان كان الحريض لا يملك نفسه من شدة الوجع فزال تشدد الرحمن الرحيم

الحنة تشدد الواو
 الحنة تشدد الواو

الحنة تشدد الواو
 الحنة تشدد الواو

اوة او اناء و تشدد صلوة وكذا عن ابو يوسف لانه ما لا يمكن الامتناع
 عنه يكون عفوا كما لو تجشع او عطس فارفع صوته وحصل به حروف
 حيث لم تشدد صلوة تشدد اجماعا لعدم امكان الامتناع عنه ذكره في
 الفتاوى الحاقية المنسوبة الى ابي حنيفة وذكره في الحنة انه اذا قال
 الحريض يارب او قال كلمته كما يلحقه من الحنة اي الاكلم لان تشدد صلوة ولم
 يذكر خلافا والاصح اية قول ابو يوسف عند من تشدد كما تقدم ولو اجاب
 اعطى من قال امع الله الله بلا اله الا الله او اخبر العليل في غير
 او بجاوئه او بجاوئيه فقال جوابا للخبير بجاوئيه سبحان الله او قال جوابا
 للخبير بجاوئيه الحمد لله او قال جوابا للخبير بجاوئيه لا حول ولا قوة الا
 بالله تشدد صلوة عنده خلافا لابي يوسف لانه ذكره فلا يشدد الصلوة
 والحمد لله تشدد الجواب فصار كلام الناس وذكره في الامام محمد
 الدين وفاق حنيفة في الجامع الصغير قوله اي قول محمد اجاب بفتح قبله
 الحمد لله غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه الله في الصلوة لا
 تشدد ولو اجزى بوقوع مصيبة فقال جوابا ات الله وات اليه راجعون فيل
 تشدد اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور ولو عطس العليل فقال الحمد
 لله لا تشدد صلوة لانه لم يغيبه بقصده عن كونه ثناء ولا خطاب فيه
 ابو حنيفة انه هذا اذا حمد في نفسه من غير ان يحرك شففته فان حرك
 شفته والاول هو الثاني الذي ينبغي للعاطس سوا ان يكتم ويقل
 بجمه في نفسه ولو عطس رجلا آخر فقال الحمد لله بجمه بجمه اي مريرا
 الشفا

تشدد تشدد تشدد

استفهامه اي طلب منهم للعاطس اي يريد ان يقرأ الحمد ويذكر آيات
تقد صلوة الإمام بقوله فقد صلوة الحمد وهذا مخالف لما في الهداية وغيرها
من انه لا تقدر كمن ذكر في الفتية عن أبي حنيفة رواية انه لا تقدر الاصح
انه لا تقدر لانه لم يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس يركع الحمد فانه
تقد الا في رواية مشادة عن أبي يوسف ولو عطس رجع في الصلوة
فقال له آخر بركع الحمد فقال المصلي آتين فقد صلوة لا يجابة ولو
كان يجنب المصلي العطس مصلية آخر فقال رجع ليس الصلوة بركع الحمد
فقال المصليان آتين فقد صلوة العطس لانه اجابة لصلوة
الآخر لانه تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوى قاضي خنيزان واما في
المصلي على من ليس في الصلوة سواء كان في صلوة او خارج الصلوة
والاحسن ان يقال على غير امامه فقد صلوة لانه تعليم وتعلم وهو في
من كلام الناس هذا ان فقد الفتح اما لو فقد التوارة دون الفتح فحصل
الفتح للفتوى لا تقدر بشرط في الاصل للفتوى التكرار بان يفتح مرة بعد
اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح وان فتح على امامه فقط
فيكون ان فتح بعد ما قرأ الإمام مقدار ما يجوز به الصلوة فقد صلوة الفتح
وان اخذ الإمام بقوله فقد صلوة الحمد وهو القياس والصحة ان لا تقدر
صلوة الفتح ولا صلوة الإمام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا اصلاح
صلوة لاحتمال ان يجزى على لسان الإمام من ما يفيدها ولو لم يفتح عليه
والصحيح انه ينوي الفتح دون التوارة لانه ممنوع عنها لا عليه وان استند

مطلب الحكم في الصلاة

الإمام اما في اخرى فتخرج عليه المؤتم بعد الانتقال فقد قيلت في صلاة الفتح
واما ان اخذ الإمام بقوله فقد صلوة الحمد لا انتقال الحاجة وعادة المشايخ
على عدم الفتح مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الآلة الاولى ان لا يجزى
بالفتح وللإمام ان لا يلبسهم اليه بل يركع اذا جاء أو أنه او ينقل الى آية اخرى
ذكره في الهداية والحمد لله وانه بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم
بعد قراءة قدر السجدة وهو الظاهر قال ابن القيم في مخرج الهداية و
الاول ان يقرأ بعد قراءة قدر الواجب ولو فتح غير المصلي على المصلي فافضة
بفتح فقد صلوة لانه تعلم وهو على كثير وان اكل المصلي في صلوة
او شرب عامدا او ناسيا لانه في الصلوة فقد صلوة لانه على كثير
لا يترك بالسياسة لانه هيئة مذكرة بخلاف الصوم والافرق بين الكثير
والتقليد اذ لم يكن بين السنان حتى لو ابتلع سمينة من الخارج فقد
وكذا في هذا العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاصها وكذا
عمل لا يستند بسببه التمسك ان المصلي ان لم يمسح الصلوة فهو على كثير
واما في ذكر بان يستند في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل
يعمل باليد من غيرا وعادة فهو قليل ولو قدر انه عمله بيده واحدة وما
كان يعمل في العادة بيده واحدة فهو قليل ما لم يكثر وتو ورح انه عمله
باليد من ولا يخفى ان هذه اخص من مجازيها من اعمال اليد والاول اتم
وذكر في المصنف انه لا يجزى في افساد الصلوة عمل اليد من اي حقيقة و
كمن تعبته القلة والكثرة اما باعتبار غلبة ظن الناظر او بكونه من ما

مطلب الحكم في الصلاة

مطلب الحكم في الصلاة

من ما يبعد في العبادة باليدين او بيده واحدة وقيل ان استكسره المصلي فليقل
والا فليقل وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار ولو ادهن المصلي
بدهن اخذه من اناء او كان في يده فاضاه بيده الاخرى فدهن به
رأسه او كعبته او غيرهما من جسده او سترج شعره سواء كان شعرا
او حية فقد صلواته وكذا لو اكل الخبز او اخذ ماء الوارد فجعله على شيء من
اعضائه ولو كان الادهن او نحوه في يده فستره برأسه او بعضه او
من غيرهما باضاه باليد الاخرى لا تقدر صلواته لانه عمل قليل وان حملت
اخرى في الصلوة صبيها فارتفعته فقد صلواتها لانه عمل كثير وان مضى
صبي يدي امرأة على بطنه ان خرج بمصته منها اللبن فقد صلواتها
لانه ارضاع وهو عمل كثير ولا يشترط في ما يفيد الصلوة الاحتياط
فانما من دفع فمخرجات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه فقد صلواته
وكذا لو حمل رجلا لمصلحة فوضعه على الدابة او اخرجه من مكان الصلوة
والا اي وان لم ينزل منها اللبن فلا تقدر صلواتها هكذا ان مضى مصقة
او مصتين فان مضى ثلث مصبات فقد وان لم ينزل ذكره فاصححان
وخبره وان صاح المصلي احدا بيده يريد بها السلام فقد صلواته ولو
رفع العمامة او القنطرة من رأسه ووضع على الارض او رفع من الارض
ووضع على رأسه او نزع القميص او نغم وفعل كل واحد من المذكورات
بيده واحدة من غير تكرار متوال لا تقدر صلواته لكن يكبره فذلك اذا كان
غيره عنده اما في رفع العمامة ووضعها فظاهر واما في نزع القميص

الصابغ اعراض الدين وممنع النوى

فكذا

فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التيمم فالحديث في الفتاوى انه
وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تحررت وان استقضت كور عمامته سواء
مرة او مرتين لا تقدر لانه يحصل بيده واحدة فينبغي ان يحل ما ذكره هنا
علم هذا وتوضيح العمامة على رأسه خوفا من البرد او الحر
ان يفتره لا يكبره لانه يقدّر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته بخاسته
ففرغ لاجلها وذكره في فتاوى الحجة ان رفع القنطرة او العمامة على
قليل اذا سقطت افضل من الصلوة مع كشف الرأس من خلاف ما
لو اخلت واحتاج في رفعها ان يمسك كثير ولو ضرب انسانا بيده واحدة من
غيره كآلة او ضرب بسوط ونحوه فقد صلواته وكذا في الخط
وغيره لانه في حمة او تاديب او تملأ عتبة وهو عمل كثير وذكره في الترجمة
ان المصلي على الدابة اذا ضربها لاستخراج السير اي لطلب سرعة
سيرها فقد صلواته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان
وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تقدر صلواته وان ضربها
ثلاث مرات متواليات في ركعة واحدة هكذا قيل في الخلاصة تقدر
وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار ليعبر كثيرا بخلاف ضرب
الانسان فان القرب في حقه بمنزلة التعليم او الاعلام فهو قدير
وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط ففقتها اي ضربها اي
نشطها وحركها به للتبريد في نسخة من نسخ الترجمة بدل ففقتها
فحسبها اي اصلحها للتبريد او خسر لا تقدر صلواته بذلك اذا لم يتكرر ثلاثا

النشط جوزمك وجملك واشتط اذا حلت الخ

١٥٨

متواليه وهو موافق للعقول قبله ولو احدى به اي بادى او ارشدها
بالايات به الى الطريق اي حركة الاجر ذلك ومنه سميت العصا بالحادية
وضربها مع ذلك فقد صلوة لانه فيه تعاليم وفيها فكانت ككثيرا
والا حركت العصا الركب رجلا واحدة لاجل السوف لاي الامام
بل مرة واثنين في الركعة الواحدة لا تقدر صلوة وان حرك كلنا
رجليه معا فقد اعتبرا لهما باليدين وقال بعضهم ان حركت جلبي معا
قليل اي منيفا بحيث لا يدركه الغير الا بتأثير لا تقدر اذا لم يوالى
الشكر او يرى عن ابو بكر رضى الله عنه انه اجاب في مسألة من قال له اي الحصى
كم صلوتكم فاشار اليه الحصى بيده باصبعين منها الى انهم صلوا ركعتين
او ثلث الى انهم صلوا ثلثا وخمسة لا تقدر صلوة لانه بعد قليل
ومثله من روى عن عائشة رضى الله عنها وان كتب الحصى ما يستبين اي يظلم
حروفه ان كان احد من ثلث كلمات لا تقدر صلوة لانه بعد قليل
وكذا ان كتب ما لا يستبين حروفه بان كتب على هواء او ماء او ب
باصبعه جافة على نحو ثوب او حجر لا تقدر صلوة لا يكره لانه بحيث
يبغى ان يعقد بما اذا لم يكن بحيث يظنه الناظر انه ليس في الصلوة
وان زاد في كتابة ما يستبين حروفه على اقدم من الثلث بان كان
ثلثا او اكثر فقد لانه كثير وفي الملتقط ولو قال الحصى مثلا
قال الحوذون فقد صلوة اي اذا قصد اجابة الحوذون خلافا لابي يوسف
وقال في الفتاوى الحفاينة ان اذن في الصلوة بربوبية اي بالتأذين

اي بالتأذين الا اذن اي الاعلام بدخول الوقت تقدر صلوة عند الوجبة
وقال ابي يوسف لا تقدر ما لم يند حتى على الصلوة حتى على الفلاح لانه اعلام
وعند ابي يوسف هو ذكر لكن الحجة خطاب ولو سمع الحصى اسم الله تعالى
جد جلاله او نحو ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ان اراد اي قصد بذلك اجابة اي اجابة ذكر الاسم فقد صلوة
لاجل ذلك القصد وان لم يرد به الجواب بل قصد ثناء وصلوات على سيدنا
لا تقدر لانه لا ينافي الصلوة ولو انشاء اي رتب ونظم شعرا او خطبة
لكن يكفره ولم يكتم بلبث لا تقدر صلوة لانها لا تقدر بمجرد افعال القلب
ولكن قد اساء الله الاساءة لتزكك الخشوع واشتغال قلبه بغير الصلوة
حقوقا ما ليس من العبادات ولو قد الحصى السلام بيده او راسه او
طلب منه شيء فافهم برأسه او بحجبه او حاجبيه اي قال نعم او لا فان صلوة
لا تقدر بذلك وكذا لو اراه انشاد رجا وقال اجيد هو فافهم نعم او لا لعدم
علمه بغيره في جميع ذلك وفي الترجمة والابا من ان يتكلم الرجل مع الحصى
قال الله تعالى فتأذنه الملايكة وهو قائم يصلي في الحرب وفي احكام الاذن
للحلو ان والابا من الحصى ان يجيبه برأسه اما لو قيل للحصى تقدم فمقدم
او دخر في وجه الصف احد في باب الحصى نحو سعة لا تقدر صلوة لانه
امثل في اعز امور الله فينبغي ان يكلم ساعة ثم يتقدم برأيه ولو
قال في الصلوة اللهم اكرمني او قال اللهم انعم علي او قال اللهم اصلح
امري او قال اللهم ارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي ولو اذن و

خطبوا وادسوا اسم الله تعالى

ولهم منهن والموثبات لا تقصد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم
 اغفر لي الذي او قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصلح
 كل ما يستحيل طلبه من الخلق فالله تعالى لا يقصد الصلوة وجعل في الصلاة
 اللهم ارزقني من قبيد ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بانه مفيد والظاهر لا
 اذا ما طلعت وان تبتد بالمال وخوف قبيد واما قوله اللهم اكرم مني او انعم علي
 فانه على اختيار صاحب الحديث لا يقصد الا معناه موجود في القرآن والحكمة
 ان ما هو في القرآن او في الحديث لا يقصد وما ليس في احدهما
 الاصل اعقدتم ولو قال اللهم اغفر لاني فغيره يختلف المتأخرين و
 الاظهر عدم الفساد ولو قال اللهم اغفر لي او نحو ذلك تقصد انفاقا
 لعدم وجوده في القرآن ولا في الحديث وعدم استحالته طلبه من
 الخلق ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك لا تقصد
 لانها لا تطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني ذآبة او كرايا او زوجة
 او نحو ذلك او قال اللهم افض ربي تقصد عدم استحالة طلبه من الخلق
 ولو نظر الى الكتاب المكتوب وفهم ما فيه ان نظر غير مستفهم او غير
 قاصد لفهم ما فيه لا تقصد صلوة بالاجماع وان نظر اليه مستفهما اي
 قاصدا لفهم ما فيه فقد ذكر في المعلق انما تقصد وهو مروي عن عبد
 وذكر في الاجناس انها لا تقصد عند ابو يوسف وهو به احد المشايخ والصحاح
 انها لا تقصد بالاجماع ذكره في الهداية والكافي وان قرأ المصلي القرآن
 من المصحف او من غير تقصد صلوة عند ابو حنيفة خلافا لهما فان عندهما

مطلق في الاصل
 مطلق في الاصل

فان عندهما لا تقصد لكنه ذكره لما فيه من التشبه باحد الكتاب واما تقصد
 عند ابو حنيفة لانه فيه تغليب الوراق وهو عند كثير اولاد فيه تعليل وهو عند
 ولا فرق كثير يقولون بين القليل والكثير ويقصد لا تقصد ما لم يقرأ قدر الفاتحة ويقصد
 بقراءة آية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما يقرأ فان كان حافظا له
 لا تقصد بالاجماع لعدم التعلم ولو اخذ اعطى حجرا فقرأ به في بيوت او نحو ذلك
 صلوة لانه عند كثير ولو كان معه حجر فقرأ به في الطلوع او نحو ذلك تقصد صلوة
 لانه عند قليل وقد استألفه بغير الصلوة ولورمى بالحجر الذي معه انسانا
 ينبغي ان تقصد كما لو ضرب بسوط او بيده ما فيه من الخصال وقال في
 الاجناس ان رمى باطراف اصابعه واحدا او اي حجر واحد لا تقصد وكذا
 لورمى بحجرين لانه قليل وان رمى بسهم تقصد لانه كثير ولو حرك المصلي
 جسده مرة او مرتين متواليين لا تقصد لقلة وكذا لا تقصد اذا فعل مرارا
 على متواليين بان لم يكن في ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليين تقصد
 لانه كثير وهذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تقصد لانه
 حرك واحد كذا في الخلاصة وذكر في الاجناس ان اقامت القبلة مرارا اي قنلات
 مستعدرة او قنلات مستعدرة ان قنلا متداركا بان لم يكن بين كل
 قنلتين قدر ركن تقصد صلوة وان كان بين قنلات فريضة اي مهلة فذكر في
 لا تقصد ولكن الكف عنه افضل وكذا لا تقصد الصلوة في لورمى المصلي بمرور
 او بثوب مرة او مرتين ولورمى مرات متواليات تقصد على سبيل ما تقدم
 ولو تخنن المصلي بربوبه اعلامه اي اعلام الطالب له انه في الصلوة وسمع

او يبينه

حروفه اي حروف التخيخ وكذا ان سمح منه حرفان نحو ا ب بالفتح
او البطم او تخيخ لخين القوت منقذ ا ب ان لم يكن مضطرا اليه
تقد صلوة عند ابو حنيفة واجر يوسف كذا ذكره في الاجناس وصوابه
عند ابو حنيفة ووجهه كما هو المذكور في جرح الكتب والفساد قول السجدي
الرازي رحمه الله بطل صاحب الحديث وقال في التقد قال ابن الحوام هو
الفتح وفي مبسوط شيخ الاسلام ان ما هو لخين القوت لا يفيد
اما ان كان بعد بيان كان مضطرا اليه فلا تفيد انما قال لعدم امکان
التحرر وكذا ان كان لا يجتمع البراق في حلقة ولو استاذن رجلا مصليا
اي طلب منه الاذن في الدخول وكذا لو ناداه في غير المصلي بالقرادة يعلم
انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر لا يفيد صلوة
وكذا لو سجد لاجل الاعلام لقوله يوم من ثابته شي في صلوة فليست وان
قبلت المصلي امرأة ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلوة
تامة ولو قبل هو اي المصلي امرأة هو بشهوة او بشهوة تقبل صلوة
لان من رايه طمة في غير الصلوة ولو قبل المصليته زوجها بشهوة او غيره
شهوة فقد صلواتها والفرق ذكرناه في الشرح ولو نظر المارة في العطلة
الرجعية بشهوة يصير مراحقا ولا تفيد صلوة في المخرج راعية اذا
وسوسة الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله اذا كان ذلك وكو
في امر من الامور الاخرى لا تفيد صلوة وان كان في امر من امور الدنيا
تقد كذا ذكره في الاخرى لان الوسوسة لم تكن حوله بسبب امر اخر

هذا اذا كان في الصلاة
او في غيرها

في الاول وبسبب وينوي في الثانية المصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام
فقد ذكر انه في الصلوة فكنت ولم يغد عليك ثم تقد صلوة لانه تلفظ على تقد
المصلي وذكره في الاخرى المصلي في الصلوة اذا كان اي اما من حال المصلي
مستقبل القبلة غير منحرف عنها لا يفيد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا
اي بعضه لاحق لبعض من غير مهلة ولم يخرج من المسجد او كان المصلي
فيه وان كان في الفضاء اي الصحراء لا يفيد المتلاحق مالم يخرج
المصلي عن الصفوف يعني اذا مشى في صلوة الماجهية القبلة مشيا
غير متدارك بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف
اخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تفيد صلوة الا ان خرج
من المسجد كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان في الصحراء فان مشى
مشيا متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد
او تجاوز الصفوف في الصحراء فقد صلوة وان لم يكن قد اتم
صفوف في الصحراء فاعلمت مجاوزة موضع سجوده والبيت للمراة
كما عند ابو علي التنفسي وكما في غيره وعند غيره وبعض المتأخرين قالوا
في رجل راي فرجة في الصف الثاني اي بالثنية الى الصف الثالث
هو فيه وهو الذي ليس قد اتم ليس بينه وبينه صف فمضى اليها اي تلك
الفرجة فقد صلواته ولو مشى الى الصف الثالث وهو الذي
بينه وبينه صف فقد صلوة وهذا القول انما هو على اطلاقه اي سواء
كان مشيا الى الثالث متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله

هذا اذا كان في الصلاة
او في غيرها

وان قيل يكون متلاحقا والآلة هذا التقيد كذا اذا لم يكن المتلاحق
 الحاشي في الصلوة مستدبر القبلة بان مشى قد آتاه او عينا او بيتا او
 قعرى واما اذا استدبرت فقد فسدت صلوة سواء مشى قليلا او كثيرا
 او لم يمشى كي اذا استدبر القبلة على طرفة اذ رجع او سبقه لحدث آخر
 ثم تبين ان لم يكن رجع ولا حدث فانه صلوة قد فسدت صلوة
 بالاسدبار وان لم يخرج من المسجد لانه استدبان وقع بغير ضرورة اهلاء
 الصلوة ^{بغير} فسدت ولو مضى العلك او مضى للحليل في الصلوة فسدت وان لم
 يعلعه وهذا اذا كثر بان نوات ثلث مضفات ولو لم يفيض للحليل
 لكن دخل حلقه منه شيء يسير لا يفسد ولو كان في فمه سكر او فانيضا
 فابتلع ذوقه تنس وان لم يفيض لانه كذلك يؤكل ولو ابتلع ما بقي بين
 اسنان من الماء كونه ان كان ذلك زائلا على قدر الحقيقة تنس صلوة
 وكذا ان كان قد رجا وان كان اقل من قدر الحقيقة لا تنس صلوة ولا يفسد
 صومه ايضا وقد تقدم في ما فصلنا بذكره ولو اكل حلوا وبقي في فمه طعم
 الحلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لا تنس لانه يسير جدا **فروع**
 ولو نفي في الصلوة ان كان عليه مسح لا تنس لكن بكرة وان كان مسموكا
 ان كان له حروف محجاة كافي وثق تنس وان خطس في فم حروف
 كاضح وخوف لا تنس لانه اضطراب وكذا لو تجشع في فم حروف
 كذا اطلقت قابضين ومقده في الكافر لما اذا كان مدقوعا لانه فان لم يكن
 مدفوعا اليه تنس ولو شرب في فم حروف لا تنس ولو قرأ ابدا فقل وهو كان

كان امنا يريد الاذن تنس وكذا لو قيل له من اين جيت فقال وبني معقل
 او قصر منيد او قيل له ما لك فقال ولبيد والبغال والحملير يريد الجواب
 تنس وان جرى على السنان نعم فان كان عادة له جرى على لسانه كثيرا
 في غير الصلوة تنس لانه من كلامه والآلة لانه قد آذن ولو قال بانفاسه
 آرى فهو على التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من الانجيل والسورية
 تنس ان لم يكن ذكره ولو انشد شعر تنس وان فيه ذكر ولو ابتلع
 دما خرج من اسنانه لا تنس ما لم يكن ملاء الغم وكذا لو قال اقل من
 من ملاء الغم فغدا لم جوفه وهو لا يملك مساهة ولو رفع القبلة من
 السراج لا تنس وكذا لو تودى برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل به
 واحدة او حمل شيئا او ثوبا على عاتقه لا تنس ولو ركب الدابة
 تنس ان نزل عنها لا ولو اخلق الباب لا تنس ولو فتح الفلق الى القفل
 تنس ولو بس الغنيس تنس ولو تنقذ او خلع نعليه لا وبس الخف
 تنس ان يكون واسعا يثبت واحدة وكذا نزولوا الجمل الدابة
 او السرجها او نزول السرج تنس وان امسكها او خلع النجام لا
 وان شد الازار او العراويل تنس وان خلعها **تنبيه** في الحديث
 في الصلوة من سبعة حدث سماوي من بركته موجب للوضوء في الصلوة
 انصرف من فوره وتوقفا من غير ان يشق شيئا غير ضروري في
 وضوءه وبني على صلوة مخفنا ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا
 للمأمة الثلاثة لقوله دم من اصابه في ي او رعا ف او قلبه في مذي

على اسرار الامانة في الصلوة

مجلس في صلاة ركعتين

ما لم يخرج من المسجد او جاوز المقوف في الصلوة فان لم يتخلف
حيث جاوز ولو خرج بطلت صلوة القوم ان لم يتخلفوا مع من جاز
وفي بطلان صلوة رواتين والظاهر عدم البطلان لانه في حق
كالمفرد ويثبت ان يكون الخليفة حال الامامة ولو لم
يكن مع الامام الا واحد اتفق للاختلاف من غير اتفاق ان كان
حالا للامامة والاتباع كان جديا او امراة فيقبل بغيره فتفسد صلوة
وصلوة الامام والاصح انه لا يتحقق بغيره فتفسد صلوة
سابق الحديث في ركوع او سجود يجب اعادة في البناء لانه الاشتغال
من ركعتين اما ركعتين مع الظاهر شرط ولم يوجد في حديث فيه
ولو لم يعد لا يجزئ به بخلاف ما لو تذكر فيها سجدة فسجدتها حيث
لا يجب اعادة فيهما بل تسحب وعن ابو يوسف تلزم اعادة الركوع
والسجود لانه القومنة فرض عنه والله سبحانه اعلم **فصل**
في سجود السهو وسجدة السهو واجبة المقوالات ان يقال سجود
السهو واجب فكانه اراد بالسجدة معنى السجود ولم ير الواحد فان
الواجب سجدة واحدة وهذا هو الصحيح وقيل وهو سنة لا يجب سجود السهو
الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب ترك السنتين والمسح
كالنقود والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
ولا يترك الواجب لانه تركها مفسد ان لم يتذكر فيها او بنا حجة
او بنا حجة الواجب عن محلة او بنا حجة تركها عن محلة اما ترك الواجب فهو كما اذا

نسي

اذا نسي اي تركه وقت سبانه قراءة الفاتحة في الوتر او السجدة في احد
القعدتين الاولى او الاخرى فانه واجب فيهما في الظاهر الروايات وهو الصحيح
وقيل سنة في الاولى وكذا اذا نسي تكبيرات العديدين وكذا اذا جهر الامام
فيما يخاف او خافت فيما يجهر واما المنفرد فلا يجب عليه الخي فنة
في الجهرية لانه محذور وكذا لو جهر في موضع الخي فنة في ظا الرواية و
في رواية النوادر تجب عليه السهو واليه مال ابن المهام لان الخي فنة
واجبة عليه وقيل ان جهر بكبر الامام يجب ان جهر بغيره فما سمع
نفسه فلا وذكر في النجدة ان سجود السهو يجب ستة اشياء
فيجب تقديم ركن ^{الاول} بركعتين قبل ان يقرأ او يبكر قبل ان يركع هذا
التمثيل من صاحب النجدة من واقع في محله لان الركوع قبل القراءة
والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض اعادة الركوع بعد القراءة
واعادة السجود بعد الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم الركعتين
نعم اذا فعل ذلك يجب سجود السهو لما حذر الكثر بسبب الزيادة التي
تأديها فلينأكل ويجب بناء خير ركن هذا ثاني السنة نحو ان يترك
سجدة صليبة بغيره العاد مستثناة اما الصليبة لا يختص بها بصد الصلوة
بجلاء سجدة الصلاة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا فذكرها
في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعدها فسجدتها فقد احتركتها
عن محله او يوتر القيام الى الركعة الثانية او الثالثة او الرابعة بان
يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم ويجب تكرار الركن

باب سجدة السهو في الركعة الاولى من كل صلاة

هذا ثالث السنة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات ويجب بتغير الواجب
من صفة المصنعة وهو راجع السنة نحو ان يركع بالركعة فيما خاف من فيه
بها او خافت فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب وهو خمس السنة نحو
ان يترك القعدة الاولى في الوضوء والغنوت وتكبيرات العبد بين او
غير ذلك من الواجبات ويجب بترك السنة المضافة الى جميع الصلوات
وهو ان ليس نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى فانه يقال
تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف سبح الركوع ونحوه
فانه يضاف الى الركوع وهذا على رواية كون التشهد الاول سنة
وقال بعض المشايخ تشهد في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر
الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه بشي واحد قال صاحب الخبر
وهذا اجمع ما قيل فيه لانه الوجه كمالها يخرج عليه لانه لا يتبين بانها
في محله واجب في تقديمه او تأخيرها تركه وتكرار الركوع يلزم منه تأخير ما بعده
والبارز للاحول والوجهر الامام فيما خافت او خافت فيما يجهر فيه باجوبه
الصلوة يجب عليه سجود السهو وهو ان يتقدم باجوبه الصلوة اللاحقة
والا اي وان لم يكن ذلك مقداره ما يجوز به الصلوة فلا يجب سجود السهو وان
لم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والنجوة وذكر في رواية المتأخرين
اذا جهر فيما خافت فعليه سجود السهو قبل ذلك او كثر وان خافت
فقدو فيما يجهر ان خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلث
آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عليه

للجليل

الحج خلا فالحج ففرق في التوار بين الواجب فانه لا الحائض في
موضع الجهر اختلف من عكسه اذا الحائض مشرعة في بعض الجهر
كالغروب والمساء ولم يشرع الجهر في صلوة الحائض ونحوه في المخرج
ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى الحائض ان يسمع وهذا
هو الحكم المختار ذكره في الفتنة وقد تقدم في بحث القراءة ولو قام
في الصلوة الرابعة اما الركعة الخامسة او قد بعد رفع راسه من
السجدة الركعة الثالثة ساجدا او قام اما الرابعة في المغرب او
الثالثة في الفجر او قد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات
يجب عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة ويجزئ القعود في صورة
لتأخير الواجب وهو تشهد او السلام في صورة القيام وتأخير الركعة
وهو القيام في صورة القعود وان لم يرفع الركعة الثالثة ساجدا
ان كان اما القعود اقرب فيقدر لانه بمنزلة القاعده في وجوب سجدة
السهو عليه ح اختلاف بين المشايخ والاصح عدم الوجوب لان
فعله لم يند قيا كما كان قعودا ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى
والاحيرة بخلاف ما اذا كان اما القيام اقرب وانما يكون اما القعود
اقرب اذا لم يرفع ركعته كما ذكره صاحب المحيط والاصح ما ذكره
بدرايين الكرواني انه ان انتصب النصف الاسفل يكون اما القيام
اقرب والا فهو اما القعود اقرب فان كان اما القيام اقرب لم
يقعد بل عني على صلوة كما لو لم يند كذا لا بعد تمام القيام وسجد السهو

الافضل

مطلب ان في الجهر وادنى الحائض

لتركه واجبا وهو الفقرة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف
اختارها مشايخ بخاري اما في ظاهر الرواية فلم يتوقف على يعود وان
استوى قائما لا قال الشيخ كمال الدين ابن الحوام وهو الاصح ويؤيد
قوله وم اذا قام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى
قائما فلا يجلس سجدة سجدتين للسهو ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام
اقرب قيل تعد صلوته والحق انها لا تعد وان عاد بعد استوى قائما فتعد
صلوته في الاصح تكاملا للحائز برفض الغرض بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس
بغرض وفي الفينة لو عاد الى الامام بعد ما قام الفقرة الاولى لا يعود معه
القوم تحقيقا للمخالفه وذكر بعضهم انهم يعودون معه انتهى اي الفينة
وهو يبعد عدم الفساد بالعود فيها المقيدة بنسب الشاهد في الفقرة الاولى
فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويستشهد بخلاف الامم والمخفوف للزوم المتابعة
كمن ادرك الامام في الفقرة الاولى ففقد معه تمام الامام قبل شروع
الحضور في الشهادة فانه يستشهد بها كاستدعاء امامه فكذا هذا ولو كثر
الفائتة في ركعة من الاوليين صوابا او قرأوا في الركعة او في
سجوده او في موضع الشهادة يجب عليه سجود السهو للزوم تأجيله
الواجب هو السورة في الصورة الاولى والقراءة في غير ما شرعت فيه
في الصلاة والخبر عن ذلك واجب وان قرأ الفائتة ثم السورة ثم الفائتة
لا يلزم السهو وقيل يلزم وكذا لو قرأ الفائتة لا احرقا ثم اعادها لا سهوا
كذا في الخلاصة وان قرأ الفائتة في احد الاخرين مرتين او ثلثا فيها روي

مط
انه يتبع امامه وان كان
ان يفوت الركعة الثالثة
لان يتبع امامه فليزيمه
ان يشهد بطريق المنا
والشهادة فخرج حكم
المتابعة شرح
مط
وان لم يتابع فسل
صلوته بترك الفض
وكذا لا بد من الاخ
كذا في الخراي
شرح الاول

سورة او قرأ السورة دون الفائتة او قرأ الشاهد مرتين في الفقرة
الآخرة او تشهد قائما او ركعا او ساجدا لا سهوا عليه كذا الحجازي لعدم
ترك واجب فذلك كله لانه الفائتة لم تقين وحدها في الاخرين على
السجود والقيام والركوع والسجود عند الشاء والشاهد
شاء وقيل ان تشهد في القيام بعد قراءة فعلية السهو وصحح السهو في
وقيل لو تشهد في ركوعه او في سجوده يلزم منه السهو ولو زاد على الشاهد
في الفقرة الاولى ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه
سجود السهو بالاتفاق لما جاز الغرض وروي عن ابي حنيفة انه ان
زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود السهو وروي عنهما انه ان قال اللهم
صل على محمد لا يجب ما لم يبد على ال محمد وقد تقدم جحد في بحث الشاهد
وان سكنت في الركعتين الاخرتين متعديا فقد اساء وان سكنت ساجدا
يجب السهو عند بناء على وجوب الفائتة في الاخرتين وقال ابي يوسف
لا سهوا عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة
وان قرأ التواتر بعد قراءة الشاهد في الفقرة الاخيرة لا سهوا عليه
وان قرأ في مكان الشاهد يجب عليه لانه محل الدعاء والشاء والتواتر
مشتمل عليهما وان تذكر الفوت بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءة
ولا يقرأه بعد الوقوع مما الركوع لغوات حلة وان تذكره بعد الركوع
فقيه اي في العود الى مكان قبل يعود ويقت والصحاح انه لا يعود
ولا يفت في الركوع وقال الشافعي سواء عاد او لم يعد بسجدة ساهو

في الصلاة

وان قرأ مكان الشاهد

كتاب الصلاة

وفي الخلاصة وعليه سهو عداوهم بعد قننت او لم يقننت اما لو تذكر
في الركوع انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود ويقرأ ويعيد الركوع
وان لم يعده نفس صلواته لانه ارتقض بالعود والسورة وان عدا ولم يقرأ
في الركوع ركوعه رواه ابيان والفرق المذكور في الشرح وان سلم على راس
ركعتين في الظهر على ظن انه اتم ثم تذكر انه اتم ركعتين فقد اتم
بهما ويسجد سهوا لان سلامه فصح سهوا وان سلم على راس ركعتين
على ظن انها اي صلوة جمعة او فجر يشك في صلواته لانه سلم على ما
صلى ركعتين فوقع سلامه على ما فعلوا وان ساء عن العدة
الاحيرة في ذوات الارب و قام الى الخامسة بعد ذلك العدة فقام بسجد
الخامسة وتشهد وسلم ويسجد سهوا لما خسر العدة وان قد الخامسة
بالسجدة تحولت صلواته فعلا عند ابر حنيفة وابو يوسف وبطلت أصلا
عند محمد وعليه ان يصلي اليها ركعة سادسة عند أبي يعقوب متقدلا
بست ركعتين وقوله وعليه بعيد ان العثم واجبا لانه ان العثم تدب
فلو لم يصلي لا شيء عليه ثم بطلان السجدة الخامسة عند
ابو يوسف لانه السجدة يتم بالوقوف عند سجدة لا يبطل ما لم يرفع
رأسه لانها لا تتم الا بالرفع عنده وقايدة الخلاف انه لو سبقه السجدة
قبل رفعه يتوضأ ويشهد ويحتج فرضه عند محمد خلافا لابي يوسف
وقول محمد هو ان يجزى ويسجد سهوا بعد تحوّلها فعلا على قول بعض
المشايخ والاصح انه لا يسجد قاله في التوبة وان كان قد غلبت التوبة

ثم قام

ثم قام قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ويسلم ولا يسلم قايما ويسجد سهوا
لانه آخر واجبا فان سجدة الخامسة كان فرضه تاما تمام الركعة ويصليها
الركعة ركعة اخرى ويكون الركعتان نافذة له بناء على صحة النقل بحرية الزمان
وهو تنويان عن سنة الظاهر والعشاء قبل نهم والصحاح لا تنويان والكلام
في القيام الى الركعة في المغرب والامانة في النحر كالحال في القيام الى الخامسة
في الركعات ثم الحكم المذكور وهو العثم في الظهر والمغرب والعشاء والكلام
فيه لعدم كراهية النقل بعدها اما في العصر والفرق فقد قيل لا يصح الا في العصر
في القعدة الاولى ويند يصح مطلقا وهو المختار لان التمام اتم هو عن
التنقل القصد في الواقع من غير قصد ولا لو تنطوع آخر الليل فلي صل
ركعة طلع الفجر كان الاوّل ان يصلي ركعة في الفجر لانه لم يتنقل بعد
الفجر فقد باق ركعتيه ويسجد للسهو كسنة نافع والقياس ان لا يسجد لانه
في صلوة غير التيسر بها فربما وجب الاستحسان ان التقصان دخل في فرضه
بترك السلام فيه او بتأخيره وادخل فعل زائد قبله وهو الامام
يوجب السجدة عليه اصالته وعلى القوم بقائه فان تركه الامام لا يسجد ثم
وهو الموقوف لا يوجب السجدة على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه
للا يغير مخالفا لامامه وان سهو عن السلام يعني بالسهو عن السلام
انه اطال العدة الاحيرة ساكتا قد ركن او كثر على ظن انه خرج من الصلوة
ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم بسجد للسهو لما خسر الركعة الواجب ان سلم
من عليه سهوا يريد ان يركب سلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد عند سلامه

هذا هو الوجه الثاني في وجوب السجدة

بسجدة السهو أي ان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له ثم بداه له بعد السلام
ان يسجد للسهو فله ان يسجد للسهو ما لم يتكلم ولم يستدبر القبلة أي ما لم يستدبر
القبلة فالحاصل ان ثبوتها عند السلام ان لا يسجد لا تعج وجوب السجدة ولا
تسقط ما لم يرض ما ينشأ في الصلاة ومن شك في حال القيام انه هذا كبر للامام
فتحتاج ان لا تفكر في ذلك وقال تفكره قدر ادراكه وعلم بعد ذلك انه قد
كبر او ظن ان غلب عليه في الصورة المذكورة انه لم يكبر فاحذر التكبير
تذكر انه قد كان قد كبر فعليه السهو للزوم تأخير الواجب وهو التواضع
تفكره وكذا ان شك هل هو في الظهور ام في العصر مثلاً او انه صلى ثلثاً او
اربعة افرغ من الفاحشة وتذكر ان سورة بقره او نحو ذلك يجب عليه السهو
ان قال تفكره ثم الاصل في حكم التفكر انه ان منعه عن ادراكه
كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن ادراك واجب كالوقوف
يلزمه السهو لا يلزمه ذلك ترك الواجب وهو الاتيان بالركن او الواجب
الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يؤدى الاركان
ويشكرك لا يلزمه السهو وقال بعض المتأخرين ان منعه التفكر عن التواضع
او عن التوجه يجب عليه سجود السهو والافلا فلهذا القول لو شغفه عن
سبح الركوع وهو رافع مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه
وهو الاصح وان سلم المسبوق مساهياً مع امامه أي على اثر تسليم
الاولى كسابر المعتدين فانه لا سهو عليه لانه معتقد بعد في سهو المعتدي
لا يوجب السجود وان سلم بعده أي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو

السهو لو وقع منه بعد ما صار منفرداً وغلط ان سلم في الاول بمقارنته
سلامه فلا سهو عليه لانه معتقد وبعبارة اخرى لانه منفرد في انتهى فعله هذا
يراد بالحقنة حقيقة وهو نادر الوقوع وذكر في المعلق ان المسبوق اذا
سلم مع امامه وكبر ايام التشريق تكبير التشريق مع امامه سهواً
فعليه السهو لما قلنا انه صدر منه بعد انفراد المسبوق بتأخير امامه في السجود
السهو وان كان وقوع السهو منه قبل اتمائه للركعة متتابعة ولو ظهر
الامام ان عليه سهواً فسجد وبعده المسبوق ثم علم ان السهو عليه في ركعة
لا تقدر صلوة المسبوق وبه اخذ القدر الشاهد في رواية تقدم هو الاثر
لاقتدائه في موضع الاثر او ان قام المسبوق قبل سلام الامام وقرا ركعة
وكن لم يسجد حتى سجد الامام للسهو بعبارة المسبوق فيه وان لم يتابعه
تقد صلوة ولكنه يسجد عند فراغه ويرتفع في قيامه وقراءة وركوعه
اذا تابعه لان انفراد المسبوق لم يشكك في فطرته متتابعة ويلزمه عادة ما
ما فقد قبله حتى لو اعتبره وبين عليه ولم بعده فقد صلوة وان كان قد
قيد الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود السهو وسجد
اذا فرغ وان تابعه فقد صلوة واذا لم يتابع المسبوق الامام في سجود السهو
يسجد لذلك السهو اذا فرغ من الصلاة استحساناً لانه آخر صلوة وان سجد
في ما يقضي بعد فراغ الامام يسجد للسهو ايضا لانه منفرد وانفرد بسجد
سهو وان كان لم يسجد مع الامام لم يسجد سهواً هو ايضا كفته سجدة
عن السهوين لانه السجود لا يتكرر تكرار السهو ولا ينبغي للمسبوق اي اليباح له

هذا هو الوجه الثاني في وجوب السجدة

بل يكره ان يقوم الا قضاء مكسب به قبل سلام الامام الا ان يكون القيام لفرض
 صوم صلوة على الفساد وكذا اذا حشيت ان انظره ان تطلع الشمس قبل تمام صلوة
 في حجر او يدخل وقت العصر في الجمعة او غصه مدة مسحة او يخرج الوقت
 وهو صاحب عذر او يذره الحث او يوافي مرور الناس بين يديه ويحذر ذلك
 فلا يكره ان يقوم قبل سلامه بعد مقوده قدر التشهد والاقوم قبل مقوده
 قدر التشهد اصلا فان قام قبل ان يفزع الامام من التشهد اي قبل ان يقيد
 قدر التشهد فاعلم ان على وجوه منها حلال ان ما يؤدبه من قيام وقراءة
 وسجود قبل مقود الامام قدر التشهد لا يعتد به وان ما يقضيه
 اول صلوة في حق المرأة اذا علم هذا فلا يجزئ اما ان كان مسبوقا بركعة
 او بركعتين او بثلاث ركعات او بأربع ركعات فان كان مسبوقا بركعة ينظر
 ان يفزع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة
 على حسب اختلافهم جازت صلوة يومئذ على ذلك والآي وان لم يفزع
 من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة فشد
 صلوة ولا يجزئ ان يفزع قبل ذلك لان قيامه وقت اذنه قبل فراغ
 الامام من التشهد لا يقبض عليه ما منتهى وقراءة فرض عليه الركعة التي
 يقضيه اذا لم يبق من صلوة ما يمكن تدارك القراءة فيه فنفس الترك
 الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا بركعتين لا فترافن القراءة عليه فيهما
 وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد حيا بخلاف ما اذا كان مسبوقا بأكثر من
 من حيث لا تقصص صلوة بعدم وقوع ما يجوز به الصلوة من قراءته بعد

بعد فراغ الامام من التشهد لتحكمه من تداركها بغيره حتى لو لم يفزع او لم يبق
 بعد التركعتين مما يقضيه مقدار ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل
 فراغ الامام من التشهد ومفزع عليه تقصص صلوة ايضا واعلم ان الحسين
 هو من وقع شروعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللاحق من
 فاته شي من غيرها معه بعد اقتدائه به واندر ك من لم يقضيه مع الامام شي من
 من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه يني بقضيه كالمنفرد الا في اربع
 مسألا احدها انه لا يجوز الاقتداء به اما لو نسي احد المسبوقين الحين والحين
 قدر ما عليه فلا يخط صاحب في التقضاء من غير اقتداء صحيح ثانيا انه لو كثر
 تأويا للاستيفاء بعد استئنافه فاطفا للاول بخلاف المنفرد فانه لو كثر
 تأويا للاستيفاء لا يصير استئنافا ما لم ينو صلوة اخرى غير التي هو فيها
 ثالثا ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل الغنبد بالسجدة و
 المنفرد لا يلزمه سجودا غيره رابعا انه يأن تكبير التشريق اتفاقا
 والمنفرد لا يجيب عليه عند ابو حنيفة ولو قام المسبوق حيث صح له القيام
 وفزع قبل سلام الامام تابعه في السلام تقصص صلوة والفتوى على انه
 لا تقصص ولو تكرر امامه سجدة تلاوة فسجدتها بعد قيام المسبوق
 قبل ان يقبض حاقا عليه بالسجدة فانه يرفع نفسه ويتابع الامام في سجدة
 التلاوة ولو لم يتابعه فشد صلوة وان كان قبل ما قام اليه بالسجدة
 لا يتابعه ولو تابعه فشد صلوة وان لم يتابعه قبل تقصصها والاصح
 عدم الفضا ولو تكرر الامام سجدة صليبية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه

عند فراغ الامام من التشهد

فست وان كان قبله ما قام اليه بالسجدة تنفذ الروايات كلها تابعة
او لم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب بقراءة الركعتين اللتين
سبق بهما السجدة مع الفاتحة ويقعد في اوليهما لانه يقضي اول صلوة
في حق القراءة واخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها لم يتركها لانه
سجود السجود يكونان من وجه واحد وركعة من الركعة يقوم ويقضي
ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد في الثانية الفاتحة
فقط ان شاء وتكون امامه ترك القراءة وقضاها في الاخرين وان
ادرك المسبوق الاخيرين فالقراءة فيهما يقضي فرض عليه ايضا لانه
تلك القراءة التي تحت محملها من الشفع الاول فكذا الشفع الثاني منها واذا
فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام بركعة من اوله وقبل بركعة كلمته
الشهادة ويسكت وقبل ياتق بالصلوة على النبي صم والادعاء والصحيح
انه يتشهد بغير تشهد من التشهد عند سلام الامام والصحيح انه لا ياتق بالشهادة
في الصلوة لغيره حتى يقوم الى القضاء واما اعتقدي اذا فرغ من
التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام
الماخض متابعه المسبوق فان كان الامام قد فرغ الركعة فست صلوة
المسبوق تجزئ ان كان لم يكن قد لا تقعد ما لم يقعد معه الخامسة
بالسجدة واما اللاحق فقد يكون سبباً في النوم او سبق الحديث و
الاستغفار بالوضوء او زحمت بحيث لم يجد مكاناً وحكمة ان يقضي ما قام
اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ من المسبوق ولا غيرا وتوجد فراغ

في صلاة الجمعة
في صلاة الجمعة

الامام لانه خلف الامام حاكماً وكذا لو سجدوا لا يسجدوا وان سجد الامام للمسبوق
وهو لم يتم صلوة لا يسجد معه بل يسجد بعده فركعة ولو كان مسافراً وامامه
مثله فنوى الاقامة لا يصير صلوة اربعاً بخلاف المسبوق في جميع ذلك
وذكر في الفتاوى الحاقاينة فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثاً صلى ام اربعاً قال
ان كان اول ما سجد استقبل قبل اول ما سجد في هذه الصلوة وقبل في سنة
وقبل بعد بلوغه وقبل بعينه اول ما سجد في غيره وعليه اكثر المشايخ وان
لغى ذلك الشك اي صار فروع له غير مبررة بتحري اي يطلب ما هو الاخر
بالعدل فان وقع تحريمه على ظن انه صلى ركعة من صلوة ذات ركعتين
يضيف اليها ركعة اخرى فكذا للمسبوق وان وقع تحريمه على انه صلى
ركعتين في الصلوة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للمسبوق وان
لم يقع تحريمه على شيء اخذ بالاقول لانه اتميقن ومغنى الاخذ بالاقول
انه ان كان في صلوة الفجر وشك انه صلى ركعة او ركعتين يجعل كانه صلى
ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين اذا القعدة
فرضه وقيل في التحيرة لو شك في زوات الاربع انها اي الركعة التي
عرض فيها الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد على راس
كل ركعة اي اذا لم يقع تحريمه على شيء فجعل تلك كانه الاولى فيصليها
ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانه الثانية باعتبار
ما اخذ ثم اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى ويقعد
لانه اخذ صلوة فيعند الاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الفضل اذا دار

مطلب الفكر في الصلاة

يعني تركه المصلي بين الثانية والثالثة أي شك في قيامه أن الركعة التي
 قام منها فلهذا هي الثانية أو الثالثة لا يقيد وهو الصحيح لأنها إن كانت
 ثالثة فظاهر وإن كانت ثانية فقد تقدم أنه إذا قام من القعدة الأولى
 ولا يعود إلا في الغيب والوتر لا احتمال أنها ثالثة والعقد فيها فرض فلهذا
 فيشبه ويقوم فيصلي ركعة أخرى لا احتمال أن تكون كانت ثانية ولو شك
 في الغيب في قيامه أن التي قام اليها ثانية أو ثالثة أو في الغيب أو الوتر
 أنها ثالثة أم رابعة أم خامسة فانه يقيد ويشهد ثم يقوم بياض ركعة
 أخرى لا احتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه أو بعده قبل تقيدها باليقين
 أو لو شك في السجدة الأولى أمكنه إصلاح صلوة على قول عمدة لأن تلك الركعة
 إن لم تكن زائدة فعليه أعادها وإن كانت زائدة لا تقيد عنده لأنه لم يعرض
 الشك في السجدة الأولى ارتفعت كما لو سبقه الحديث فيها فينضم ويقيده
 ويشهد ثم يصلي ركعة أخرى وإن كان الشك بعد ما رفع من السجدة الأولى
 بطلت صلوة اتفاقا لا احتمال أنها زائدة وقد ترك القعدة الأخيرة وإن
 بدأ المصلي بالسورة قبل النافحة سناهيها في الركعة الأولى أو الثانية
 فعليه السهو وإن قرأ حرفا أو أكثر في النافحة لانه أحضر واجبا ولم
 يقف التقليد لأن السهو فيه غير غائب بخلاف الجهر أو صدق ويقود فيقرأ
 النافحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد النزاع من السورة وكذا لو تذكر في الركعة
 وسجد للسهو أو سجود السهو سجدتان يسجد في الأولى والسلام وعند النافحة
 واجبه قبله وعند ما كان السهو بزيادة فبعده وإن كان ناقصا فقبله

أو الرابعة
 أنها رابعة

وهو رابع عن أحمد والخلاف في الأفضلية حتى لو سجد السلام أحضر آه
 عندنا على ظاهر الرواية ثم قبل بسجدة يسلمة واحدة وهو قول الجمهور منهم
 شيخ الإسلام وفخر الإسلام ويقل بعد التسليم وهو اختيار شمس المصنف
 وصدر الإسلام أخ فخر وقال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صح في الظاهر
 والمفيد والنباح ويشهد بعد التسليم ويسلم كما روى أنه لم يفعل كذا
 ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله في كلتا القعدتين فعدة الصلوة
 وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي يأتى بالصلوة والآية
 في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح ويقل عند أبو حنيفة وأبو يوسف
 في قعدة الصلوة عند محمد في قعدة السهو والوجه ما صحه صاحب المحلدة
 وأعلم أن الاختلاف الأتيان بالصلوة والادعية سواء وأما الفرق
 بينهما في الخلاف بقوله يأتى بالصلوة في كلتا القعدتين والادعية في قعدة
 السهو وقال بعضهم يأتى بالادعية فيهما ولم يأت على ذكر هذا الفرق لغيره
 والله سبحانه أعلم **فوائد** صلى ركعتين تطوعا فيها وسجد للسهو ليس
 إلا بسني على تلك التحريم أحزابين لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون
 ضرورة ولو فعل فلا ضار ويقيد السجود في الصحيح أما الحسا في لاصلي إلى
 الظاهر ركعتين وسها وسجد للسهو ثم هو في الإقامة فانه يتم صلوة لأن
 بطله سجود السهو لانه مفصل لما نصحه صلوة نسي التشديد في آخر الصلوة
 فسلم ثم تكبر فاشتد بقرأة التشديد ثم سلم قبل إتمامه فتد صلوة
 عند أبو يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد وعلى هذا النسخة

في كتاب السهو

او السورة فتذكر في ركوعه في اولها فلما يقرأ ويستقبل قبل صلوة
 والايمان لا تقدر جهنم فيما جئت او خافت فيما جهر فتذكر في بعض
 النسخة بعد الفاتحة جهنم في الجهرية لعلها يورث الى الجمع بين الجهر
 والنجاسة في ركعة واحدة اولها ان يقرأ سورة بعد السورة التي قراها
 فقرأ سورة قبلها لا يلزمها السلام من عليه السلام يخرج من القنوة
 خروجاً موقوفاً عند ابو حنيفة وابو يوسف فان سجدوا لم يقرأوا فيها والآ
 فلا وعند محمد لا يخرج اصله ويصلي على هذا انه اذا اقتدى به احد بعد السلام
 رجع اذ قد سجد مطلقاً عند محمد وعند علي ان يسجد تسويح والآ فلا ولو سجد
 فتوى الاقامة بعد السلام تصير صلوة اربعا عند محمد مطلقاً وعند علي ان
 يسجد ولو قرأه بعد السلام يفتضي وهو في عند محمد لا عند علي **فصل**
 في بيان احكام ذلة القاري الواقعة في الصلوة الاصلية اي في الذلة
 والخطا انه ان لم يكن منتهى المثل ذلك المقتضى في القرآن والمغني اي في الحال
 ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير به معنى لفظ القرآن
 بغيره فاحشاً قوياً بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلاً فتدبر صلوة
 كما اذا قرأ هذا القارئ مكان قوله في هذا القرب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن
 ولا مغنيه حتى حكم عليه بالبعد او بعدية كما اذا قرأ يوم بني السري باللام
 في آخره مكان قوله في السري وان كان مثله في القرآن والمغني او في
 اللفظ الذي قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد
 متغيراً باللفظ المعروض فاحشاً فتدبر صلوة ايضا عند ابو حنيفة وعند

اول اذا جاء او قوردي فكر اخلاص
 او قوردي كوكبي ابيث وياخذ للابا
 او قوردي لاسه عليه

في بيان احكام ذلة القاري

وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تقدر صلوة بلوى وهذا قول ابو
 وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيام من مكان قوامين
 فالخلاف على العكس عند لا عند علي فالمغني في عدم الفساد عند عدم تغير
 المعنى كثيراً وجود مثل عند في القرآن والموافق في المعنى عند في هذا
 قواعد الاثمة المتقدمة في هذا الفصل واما المتأخرون في الذين مقاتل
 وحميد بن سلام واسمى عبد الزاهد وابو بكر بن سعيد البلخي والزهدي وان
 وابن الفصل والكلوا في فاتفقوا على ان الخطا ان كان في الاعراب لا
 مطلقاً وان كان مما اعتاده كقرآن اكثر الناس لا يجزؤون بين وجوه
 الاعراب قال قاضيان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون
 احوط لانه لو قد يكون كفاً وما يكون كفاً لا يكون من القرآن قال ابن الحارث
 فيكون متكلماً بكلام الناس الكفار وهو فسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً
 بما ليس بكفر فكيف بكفر انما اختلفوا فيما اذا كان الخطا بابدال حرف
 بحرف على ما بيناه في الشرح والابقاس مسائل ذلة القاري بعضها بما ليس كذا
 اي من الاثمة المتقدمة او اعوذ حزين على بعض مما هو مذکور في الآتي كمال
 في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفرقة في علم ما اعتاده
 كفر وما هو بعيد فاحشاً او غير فاحش وما ليس كذلك على قول المتقدمين وهو
 يعلم تخرج الحروف في خمسة ما هو قريب في المخرج من غيره على قول بعض
 المتأخرين وان بدر القاري حرفاً كان حرف الاصل فيه اي في ذلك التبدل
 انه ان كان ينهي اي بين الحرفين فرب المخرج كان كاف مع الكاف او كان

خطب خطب في باب الاعراب

من عجز واحد

كالتي مع الضاد لا تفقد صلوة وزاد في المحيط تيد الابد منه وهو
 ابدال احد من الآخر فاقه الحليم والياء والشين من مخرج ولا يجوز ابدال
 احدهما من الآخر كما اذا قرأ فاما التيم فلا تكسر بالحاء مكان القاف في قهر
 وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابو حنيفة وحجة فان الكسر في اللغة
 بمعنى القهر وكذا الوقوف لا يلف كرش مكان قرش اما اذا قرأ مكان الدال
 المعجمة طاء معجمة كما اذا قرأ تنطق الاعمين مكان تة الاعمين مكان
 تة او تاء طاء مكان ذاء او قرأ الطاء المعجمة مكان الضاد المعجمة او على القلب
 كما مغلوط مكان المفضوب وصفه كان ظفر فقد صلوة وعليه اي
 على القول بالفساد واكثر الادعية لا للغير الناحض في بعضها وعدم
 البعض مع عدم جواز ابدال الطاء بالذال وان كان من مخرج واحد وهو
 يؤيد تقييد صاحب المحيط وروي عن محمد بن مسلمة ان لا تفقد لانه لا يميز
 بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشافعي يقول في تفسيره
 الجواب في الابدال المذكور ان يقول اي اعني ان جرى ذلك على لسانه ولم يكن
 ميترابين بعض هذه الحروف وبعض وكان لا يفتنه انه ادنى العلم على
 وجهه لا تفقد صلوة وكذا اي مثل ما ذكر المحسن وروى عن محمد بن مقاتل وعن
 الشيخ الامام اسماعيل الزاهد وهذا معنى ما ذكره في فتاوى الحجة انه
 يفتي في حق النقرة باعادة الفتوة وفي حق العوام بالجواز وعنه ما ذكر
 في الترجمة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الآراء فيه
 اذ في ابدال احد من الآخر بل هو في عامة عنوان ياتي بالذال المعجمة

الضاد المعجمة كان يقرأ في تذييل مكان تقييد او نحو ان ياتي بالراء
 المحففة اي الخالص مكان الراء المعجمة او الطاء اي ياتي بالطاء المعجمة مكان
 الضاد المعجمة لا تفقد عن بعض العثمانيين وهذا فصل وهو ابدال احد هذه
 الاحرف النطق من غيره منها ولم اعثر على مسئلة ابدال فيها الزا والذال
 ونورد ما ذكره فاجبت من هذا الفصل قرأه وانما ديات متجى مكان الضاد بالطاء
 فقد يفيض بهم الكسار بالضاد او يفيض بالذال مكان الطاء لا تفقد حصر
 بالذال المعجمة او المعجمة مكان الضاد تفقد غير المفضوب بالطاء او الذال
 تفقد ولا التفتين بالطاء المعجمة او الذال المعجمة لا تفقد ولو بالذال المعجمة
 تفقد حقيق بالذال المعجمة او بالطاء المعجمة مكان الضاد تفقد بلام للبعد
 بالذال المعجمة مكان الطاء تفقد موتوا بغير طاء بالضاد المعجمة مكان الطاء
 لا تفقد فظا غلظ القلب بالضاد المعجمة مكان الطاء في كل منهما تفقد
 وحاء كم انذار بالطاء المعجمة مكان الذال لا تفقد وهو مملووم بالضاد
 او الذال المعجمين تفقد ناضرة المار بها ناظرة الاولى بالطاء المعجمة مكان
 الضاد واثنا نية بالعكس لا تفقد فتر بالطاء المعجمة مكان الضاد
 تفقد قلت فظوفها تذيلا بالضاد المعجمة مكان الذال تفقد ولو بالطاء
 المعجمة لا تفقد فظلت اعتاقهم بالضاد المعجمة مكان الطاء او بالذال المعجمة
 لا تفقد وولتنا طم بالضاد المعجمة مكان الذال تفقد ولو بالطاء المعجمة
 لا تفقد في تقييد بالذال المعجمة مكان الضاد لا تفقد وبالطاء المعجمة تفقد
 ان يتبعوا الا انظر واة النظر بالضاد مكان الطاء تفقد فظوفها بالضاد



مطهر من قطع بعض الحروف

الجميع مكان الالف لا تقصد ومن جعل بالياء الجميع مكان الف والالف
عليكم القرآن بالياء الجميع مكان الصاد قد يجمع حازون بالقاد الجميع مكان
الالف لا تقصد انما ضللت بالياء الجميع مكان الف والالف قد فرض فيهم الجميع
بالياء الجميع مكان الف والالف الجميع تقصد وذر واطاهر الاعم
بالياء الجميع مكان الالف او الفاد تقصد وجعلوا الله محازرا بالياء
او الفاد الجميع مكان الالف تقصد وتلك الاعين بالفاء الجميع مكان
الالف او بالياء الجميع مكان الفاد تقصد واما اهل الالف بالالف الجميع
فينبغي ان يكون التقيد فيه ما لا يشغ كائنا في انشاء الله تعالى واما الحكم
فقط بعض الكلمة من بعض بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ال فاقطع
نفس او نسي الباء ثم ترك فقال الحمد لله او لم يذكر فترك الباء واستقر
الكلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس الدين الخلواني يفتي بالفساد
في مثل ذلك وعامة السامع قال لا تقصد لعموم العلوي في انقطاع النفس والناس
وعلى هذا لو فعله قصدا ينبغي ان تقصد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان
ذكر كلفا مقصدا فذكر بعضها كذا وال فلا قال قاضيان وهو الصحيح وذكر انه
لو قرأ مطلع الغفر فلي قال انما انقطع نفسه فترك لم تقصد صلوة وقرن
بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقصد وفي الفعل كانا اراد ان
يقرا بشكروا فقال يشن وترك الباء في نفسه لانه اللام في الاسم زائدة لكن
هذه الفرق انما يستقيم على هذا اذا ان باللام وحدها انما لو ضم اليها شيئا
اخر كما في ال فوال فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان لبعض الماكور معنى

صحيح

صحيح لا يتغير به معنى فاحشا لا تقصد والاول الاخذ بقول العامة
في انقطاع النفس والناس وبما صحح الفاضل وبهذا التقيد الاخير في العهد
انما الوقف في غير موضع والابتداء في غير موضع فلا يوجب ذلك فساد
الصلوة ايضا لعموم العلوي بانقطاع النفس والناس وعدم معرفة المعنى
في حق العوام واليه وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقصد
ان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ الله ووقف وابتداء بقوله لا هو هذا
امثال او وقف او قرأ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من ان يصلا قبلكم ووقف
وابتداء او بقوله واياكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقف وابتداء
واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على وقال
اليهود وابتداء من بين الله او يد الله مفلولة او وقف على لغة كثر الذين
قالوا وابتداء ان الله هو اعرج بن مرجم او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك
فالصحح عدم الفساد في ذلك كلمة ما تقدم ولو وصل حرفا من اخر كلمة بكلمة
اخرى بان قرأ مثلا اياك نعبد واياك نستعين بوصل الحاف من اياك
بنون نعبد نستعين او قرأ انا اعطنا كما ككوش بوصل كاف انا اعطنا ك
بلام الكوش او قرأ اذا جاء نصر الله وما انتبه ذلك قال صلوة لا تقصد على قول
العامة من العلماء قال قاضيان وان تقصد ذلك وفي الشرح التهذيب هو الصحيح
لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة انما يقال الاخر اخر الاول باول الثانية
قال في فتاوى اللجنة العلية اذا بلغ في الفاحشة اياك نعبد واياك نستعين
لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاول والاخر ان يصل اياك نعبد

واما كاستعين وعلى قول بعض المشايخ فقد صلوة والظاهر ان مراد
 هذا الغايل اما هو عند التمسك على اتيك ونحوها والآ فلا ينبغي لعاقل
 ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم وبعض المشايخ قد فصلوا وقالوا
 ان علم القاري ان القرآن كيف هو اى علم ان الحروف من كلمة الاولى لاسم الثانية
 الا انه جرى على هذا الوصل لا عند صلوة وان كان قد اعتقد ان
 القرآن كذلك اى الحروف مثلا من الكلمة الثانية فقد صلوة لان ما قرأ ليس
 بقراءة نظر على ما اراده والحق في قول العامة لان هذه كلها مخلوقات بارادة
 واذا انسق النظم فلا عبرة بالارادة وذكر في المنطق ان لو قرأ الصلوة الحمد
 لله بالهاء كان الحاء وقرأ كل هو الله اصل الحاء كان الحاء والحال ان لا يدر على
 غير كلمة الا في الراك ونحوهم يجوز صلوة ولا تعد وكذا القول للمخوف الحاء الموحدة
 والذي ينبغي ان يكون الحكم في كل حكم في الاشياء على ما ياتي قريبا ان شاء الله
 ولو قرأ قل اعوذ بالله الالهة مكان المكية او قرأ فس صلب المندرين بكسر الهمزة
 لا تعد صلوة لان الاعوذ بمعنى ارجو والباء بمعنى الى فكأنه قال ارجو الى رب المظن
 ولان صلب المندرين اى الرسل بمعنى يقتلهم المكديين وكذا لو قرأ يعقوب
 برجال بالهمزة او قرأ فالنظر كيف كان عاقبة المندرين بكسر الهمزة الى ان قرأهم
 عاقبهم الكافى ولو قرأ الاشع بفتح العين باللام مكان رب باراد لا تعد
 الاشع بالثا المشقة بعد اللام من الاشع بالتحريك بالفتحة بفتح اللام ويكون الاشع
 وهو نحو اللث من السبي الا ان شاء او من الراء الى الغنى او لا الهم او لا اليا او من
 حروف اخرى ومنه في الغاموس والمنجى في حكمه ان يجب عليه الجهد دايما في التيقظ

بذل الجهد دايما في تيقظ لسانه ولا يعذر في تركه فان كان لا يتخلق
 لسانه فان لم يجد آية ليس فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه يجوز صلوة به ولا
 يؤثم غيره وهو عنده الامم في حق من يحسن ما يحسن هو الشغى عنه واذا
 امكنه التذكرة عن يحسنه لا يجوز صلوة منفردا وان وجد قدرا ما يجوز
 الصلوة مما ليس فيه ذلك الحرف الذي يحسنه لا يجوز صلوة مع قراءة ذلك
 الحرف لان جواز صلوة مع التلقظ بذلك الحرف ضرورة فيعدم نظام
 الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الشغى ومن يحسنه ممن تقدم انما هو اجنبية
 فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم به بضم الميم وفتح الباء او قرأ الخالق
 الباري المصور فتح الواو او قرأ وهو يطعم ولا يطعم فتح العين في الاول
 وكسرها في الثاني انه لا تعد صلوة على ان المراد بالبدن دعاء وما يقتضيه
 وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول الباري وهذا الاثم يرفع المصور
 فان رفعة تعد ونظام حقيقة في الشرح وان راوا ان رأى في الصلوة حرفا
 نظرا لم يتغير المعنى بان قرأ وامر بالمعروف وانما عن الحكم مثلا بزيادة
 الالف في النظم او قرأ ومن بعض الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم
 نارا بزيادة ميم الجمع لا تعد صلوة انما كانا وان قرأ غير المعنى خوان قرأ
 والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا لو قرأ وان يعصمكم
 الله ومنه في ذلك فقد قالوا تعد صلوة لانه جعل جواب القسم قسما
 وينبغي ان لا تعد لانه ليس بتغير فاحش ولو نقص حرفا فان كان من
 اصول الكلمة وتغير المعنى فقد صرح قول ابو حنيفة احمد كالوقراء

حلال بغير العذر في الصلاة

وحيار زقنا جميع حذف الراء او قراء وليقولوا درست بغير ال او
 خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول ولكن حذف بوقته
 اما ما اعتقده كغير بان حذف الواو او مثلاً من وما خلق الذكر والانثى فقد
 اذا كان الحذف على الشرع جيم بان قراء ما كذا حذف الكاف فلا نقصد اجماعاً
 وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قراء الواقعة بغير هاء او من الاصول
 ولم يتغير المعنى بان قراء بقاى جده بغير تاء وكره في كتاب دولة القارى
 للشيخ الامام حسان الدين ابو سعيد السفياني انه لو قراء الله الصمد
 بالسين كما كان القاد لا نقصد صلوته وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين
 ابو حفص عمر السفياني وهذا مبني على ما تقدم من انما بعض المتأخرين وكذا
 على قول المتقدمين لصحة المعنى فان السجد العلوي والكبير واعلم ان القاد
 والسين والراء من مخرج واحد وكثيرا ما يبدل بعضها من بعض فلذلك
 ما اوردناه قاضيان مبني على قول المتقدمين منها قراء اذا جاء فسر الله
 بالسين او ويوفى ونظر بالقاد لا نقصد السجد بالسين فان شئت للغة
 السجدة حتى لا نقصد اصا طير بالقاد مكان السين لا نقصد خاسا وهو
 حيدر بالقاد لا نقصد الانعام لهما بالسين مكان القاد نقصد فكل خصيتهم
 بالقاد مكان السين لا نقصد وكذلك فان عسوك مكان عصوك لا نقصد
 الذي اثنين خيما بالسين مكان القاد نقصد سدوناكم مكان صدوناكم لا نقصد
 تسطرون بالسين مكان القاد لا نقصد ثمن بجنس مكان بجنس لا نقصد صريحا
 مكان سريحا نقصد نضبا مكان نضبا نقصد السحرة مكان الصخرة نقصد بحسبان

بحسبان مكان بحسبان نقصد صورة مكان صورة النقصد صوط مكان صوط
 نقصد قصوة مكان قصوة نقصد افسح متى سائنا مكان افسح لا نقصد
 ليسئل القادتين عن سدفهم مكان القادتين صدقهم لا نقصد ومنه
 نظر كونا سترور على الجنة مكان يجرور لا نقصد وقولوا صدقيا مكان
 سديا نقصد فاعجزات سبجيا مكان سبجيا وتواسوا بالسين مكان وتواسوا
 بالسين نقصد رحلة الشتاء والشتيف مكان الصيف نقصد حاصدا مكان
 حاسدا اذا حاد لا نقصد عوا وصموا مكان صموا نقصد لشفقا بالفاء معية
 بالسين فيهما مكان القاد لا نقصد وكذا النصفان مكان النصفان حصوما
 مكان حصوما نقصد لبنا حاسدا لا نقصد وكذا صائغا مكان سائغا وفيهما
 نظر قد كل متر بسين فتر بسوا بالسين فيهما مكان القاد نقصد حفا
 مكان حفا منقرة نقصد والله اعلم ولو قراء عتي بالعين المهملة
 مكان حتي لا نقصد لانها لغة فيها ولو قال سمع كل حمد باللام مكان القاد
 يرجي ان لا نقصد لغرب المخرج والظاهر ان حكم الحكم الانثى ولو قراء
 بلع البنيمن بنسكين الدال او بضم الدال وترك التشديد في العين لا
 نقصد لعموم البلوى منه نظر وقد حكم عليه قاضيان بالفساد في نسكين
 له الدال بخلاف ترك التشديد فانه لا يغير المعنى ولو قراء ان الذين امنوا
 وعملوا الصالحات ووقف وقرو بعد الوقف التام او بعد الصلح للجمع
 اولئك مكان اصحاب الجنة هم مشر البرية او قراء والذين كفروا اولئك
 باياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما شبه ذلك مما فيه حكم الله

على احد الغريتين بقده لا تقصد لصيرة الكلام الثاني من مبتدأ به غير
متصل بالاول فلم يفتين الحكم بالصدق ولو لم يفتي ووصل قال عامة
المشايخ تقصد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به ولو اعتقده
يكفر كقوله وعن عبد الله بن المبارك ابن حفص الكبير البخاري ومحمد
ابن مقاتل وجماحة من المروزي جمع مروزي نسبة المروزي
قياس من انه صلوة لا فيه ضرورة سبق الله وكذا انني ابو نصر عازي
فلا قاضين والصحيح هو الاول ولو قرأ ان الله برئ من المشركين و
رسوله بكل اللام لا تقصد عندنا اخرين واما عند المتقدمين فذكر قاضيان
منه الفساد لانه اعتقده كقوله كذا في الكشاف انها والجبرية بلجسة رسول
على القسم او الجوار ولو قرأ اننا كنا منذرين بفتح الال تقصد على قول المتقدمين
وكذا لو قرأ وانت خير المذلين بفتح الال او قرأ خو خلقنا بفتح الخاء
وقد زنا بفتح الزاء وجعلنا والتولنا بفتح اللام فيهما او قرأ ومن غير التول
الا الله او ما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيهما او لا يفر تك باللة الغرور
بكر الزاء يفيد عند المتقدمين لا المتأخرين وذكر في فتاوى قاضيان لو قرأ
يدع اليمين كين الال تقصد صلوة لانه في الحراد وكذا ذكر في لو قرأ
يتخلون بانبا ومكان الال في يدخلون تقصد ولو قرأ حتى خلقنا في
اعنا قهرم اغلا لكان انما جعلنا لو قرأ اياك نعبد بترك التشديد لا تقصد
صلوة عند المتأخرين هذا في فصل الاول ذكر كلمة مكان كلمة والاصل
انه انما تعارب الكلمتان معنوية ومثله في القرآن لا تقصد وان تعاربا ولم يكن

لا تقصد

أبدل في القرآن فكذلك عندنا وعند ابو يوسف روايتان وان لم تعاربا والمبطل
في القرآن تقصد على قياس قولها لا قول ابو يوسف وان لم يكن للبدلة مثله في القرآن
وليس كما اعتقده كقوله تقصد الثاني ان لم يكن ذكره وان كان في القرآن لكن كما اعتقده
كقوله وصل تقصد عند عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابو يوسف
لا تقصد والصحيح انها تقصد اتفاقا مثال الاول العليم مكان الحكيم والمخير مكان البصير
وخو ومثال ثلثان اياه مكان آواه والنباتين مكان التوابين ومثال الثالث
سطحي مكان نجبة وبالعكس فلفت مكان رفعت وبالعكس مثال الرابع
الغبار مكان الغراب وخو ومثال الخامس غافلين مكان فاعلمين الفصل
الثاني تخفيف الشدة وتشديد الخفيف والاصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى
كان قراءه وقتلوا ثقيللا ورسلوك على الساعة بالتخفيف في قتلوا والساعة
وكذا ايدركم الموتى وداود واياك وخو لا تقصد وان غير المعنى بان ترك التشديد
قرب الفلق وخو او في ظلمنا عليهم الغمام او في الامارة بالسوء فاختار
عامة المشايخ انها تقصد وقال ابو علي السفي لا تقصد بترك التشديد الا في رتبة
العالمين واياك نعبد فعلم انه التقصير المذكور على قول المتقدمين وهو الحوط
وحكم تشديد الخفيف حكم عكسه في الخلاف والتقصيد فلو قرأ افينا بالتشديد
لا تقصد احدهما الظراط باظهار اللام لا تقصد وكذا ما يشبهه ما وقع عند الخفيف
لا تقصد تنبه ومن ذكر كلمة مكان كلمة بغير التنبه لو قرأ عيسى بن لقمان تقصد
ولو قرأ موسى بن مريم لا تقصد ولو قرأ موسى بن عيسى لا تقصد على قول ابو يوسف
وعليه عامة المشايخ وكذا لو قرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة

نقصد وكذا امرهم انبت عيلا. جميع هذا يخرج عليها تقدم من الاصل ولو
 قراء الا اضطررتم بالان او بالباء او بالذال مكان الضاد نقصد ولو قراء ما
 اضطررتم بالباء مكان الضاد لا نقصد ولو قراء الآ من خطف الخطفة بالباء
 مكان الضاد جهلا فيهما نقصد لعدم المعنى وهذا وفيما آخر وهو ابدال هذه الحرف
 الثلاثة التاء والراء بعينها من بعض فليصور ما ذكره قاضي في من ذكر قراء
 الطرقت والآجيات مكان التحيات قال ابو علي النخعي لا نقصد بدل ط
 ما شئت من القنوط بما استحق من القنولات او بالعين نقصد وعند الوجوه
 مكان وعند الوجوه نقصد لانهم رجعوا بالباء مكان التاء لا بغير الباطنة
 الكبرى بالباء مكان الضاد فيهما نقصد اظلم وانف مكان واظفى لا نقصد
 الطرأت مكان الضاد نقصد بترك مكان بطل الانف نطقا هجلا مكان
 ظلم لا نقصد امتزا مكان امطرا متزا مكان مطر نقصد والتاء مكان
 والطور نقصد مستود مكان مسطور لا نقصد لولا ان رتبنا حكا رطبنا
 لوت مكان لو لا نقصد وما يتفق مكان وما ينطق لا نقصد كصاحب الحوط مكان
 الحوت لا نقصد لم يجز مكان يجز نقصد ولا يسطنون مكان يسطنون
 لا نقصد حارة الحطب بالباء مكان الضاد نقصد رحمة الشفاء مكان الشفاء
 نقصد امطرا مكانة مكان امنة ولو قراء تائفة مكان التائفة نقصد كادبة
 خائبة مكان حاطمة لا نقصد هل طرى مكان ترى من فتور مكان فطور
 لا نقصد الطين مكان التين نقصد على اتلع مكان اطلع لا مكان عليها
 تائف من ركب مكان طاف طائف نقصد يتحلون مكان يدخلون يدخلون

بالحمد

ولو قراء فهل سبهم بالحاء لا نقصد ولو قراء الشيطان بالباء مكان الطاء لا نقصد
 وقد تقدم الباء ولو قراء فها هو الله احد بالباء مكان الدال نقصد والمعنى وكذا
 لو قراء لم يك ولم يوت مكان الدال ولو قراء التمسك على واحد بدين مكان
 الصاد لا نقصد لصحة كونه من السلكان وعلم بمعية الباء اي سلبنا محمد عن غيره
 من امر الدنيا ولو قراء وما وقل بترك التشديد لا نقصد من الترك ولو ترك
 التشديد قرب نقصد وقد تقدم ولو قراء لم يجعل كيدهم في تضليل بالطاء المعجمة
 مكان الصاد نقصد ولو قراء بالذال المعجمة مكانها لا نقصد لا بعد الفاحشة في الاول
 وهي المعجمة في الثاني ولو قراء حالة الخط بالباء مكان التاء لا نقصد وقد تقدم
 ولو قراء في الجنة واناس ينصب لهم او يفجر لا نقصد لان ما نحو اشتقاق واحد
 والله اعلم بالصواب **قواعد** لو قد يعجز عن ذلك على بعض كعنه مكان عصف
 او سرع مكان خسران غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان تغير المعنى كما لو قراء
 وما ندرت نقصد ما كنت فتركه لا او قراء ولئن اتبعت احوالهم بعد ما جازك
 من العلم وتركت من او قراء وجزا وسية متبها بترك سية الثانية لا نقصد وان
 تغير المعنى بان قراء فالهم لا يؤمنون وترك لا او قراء والقرآن على القرآن
 لا يسجدون وترك لا فانه نقصد صلوة عند العائنة وفي لا نقصد والاور هو
 الصبي وان زاد كلمة في آية فان كانت الزيارة في القرآن ولا يتغير المعنى بان
 قراء لا تعبدون الا الله والوالدين احسانا وتركوا في القران او قراء ان الله
 غفور رحيم اعلم لا نقصد وان تغير المعنى كقراءة القرآن بان قراء من
 آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجهم او قراء واسمن تجز وتنق

ولو قراء ولا الضالين اتي
 بالفتحة نقصد

وانما من كذب بالحسني وخذلك كما كيف يعتقد فقد صلواته وكذا ان لم يكن
 في القرآن وتغير اعني اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير اعني بان قراء من ثمة
 اذا اتمروا استجودوا قراء فيها فأكبره ونحو ونحو وتبان فلا تغفل صلواته
 في القل من قنات وقاضيه **ت** فيما يكره من القرآن في القلوة وما
 لا يكره في القرآن خارج القلوة وفي سجدة التلاوة والباس بقراءة القرآن
 في القلوة على ان لا ينفك عن ذلك بعد الصلابة وفيه التحرز على جبر البعض
 والعسج قراءة الفصل والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة نامة
 ولو قراء بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح انه لا يكره
 واذا اراد ان يقرأ آخر سورة في الركعة من او سورة نامة فأكبرها افضلها
 واذا اراد ان يقرأ آية طويلة او ثلث آيات فالصحيح ان يثالث اذا بلغت
 مقدار خمس سورة افضل وان قراء آخر سورة في ركعة قبل يكره ان يقرأ
 آخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره ان يقرأ قاضيه ان
 وكذا لو قراء في الركعة الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قراء في الثانية من
 وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح ان لا يكره لكن
 الاول انه لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا الاشتغال من آية الى آية اخرى
 من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما ايمان او اكنة لكن الاول ان لا
 يفعل بلا ضرورة ولو قراء في ركعة سورة وترك بين السورتين سورة
 يكره الا ان يكون السورة اطول من التي قراءها بحيث يفرغ اطلال الركعة
 الثانية على الاول ويكره اعادة كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره

في سورة التوبة في القلوة والاكبر

ولو ترك

ولو ترك سورتين فلكل الاكبر هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة
 الاول ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر
 ولو اشغل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة
 وان سهرى ثم تذكر بعد مراجعة المزيب الآيات وان تذكر آية واحدة موارا
 ان كان في تلوع بعينه وحده لا يكره وفي الفرض يكره حالة الاجتناب والحالة العذر
 والسيان كما في الخط ولو قراء في الثانية سورة فوق التي قراء في الاول
 يكره الا ان يكون غير قصد وقيل في النقل لا يكره وسئل عن من قراء في الاول
 من الظاهر سورة الفلق وفي الثانية قد هو الله احد فلي بلغ الله الصلة فقد كره
 عليه ان يقرأ فلما عوذ برب الناس فقال يتم سورة الاخلاص ولا خلاصة
 الفتح سورة اخرى وقصد سورة اخرى فلي قراء آية او آيتين اراد ان
 يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره واذا قراء في الاول فلما عوذ
 برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا قال الزراري لان التكرار
 اهلون من التواتر مكوشا وفي الولوجية من ختم القرآن في القلوة اذا قراء
 من العون في الركعة الاولى يكره ثم يقوم ويقرأ في الركعة الثانية
 بفاحة الكتاب وشي من سورة البقرة وفي قنات في الحجج الزيادة على
 ثلثة اوجه في الفرافة على المؤدة والترسل والتدوير حرقا وفي التلاويح
 يقرأ بقراءة الامة بين المؤدة وفي السرعة وفي التوافل بالليل لمن سهر
 بعد ان يقرأ كما يفهم والزيادة بالتوايات التسع كلها جائزة لكن الاول ان لا
 يقرأ بالزيادة العجيبه والروايات الغريبة لان بعض السهم وربما يعقون في الاثم

مطلقا والقراءة بالروايات كلها جائزة

خلاصة

مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير
مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير
مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير
مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير

فلا يقرأ عند العوام مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وحزرة والكساوي
حياته لديهم من عباد يستحقون أو يحكمون وأنه كان كلها صحيحة فصح طيبة
ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفظوا وعاصم كذا في فتاوى أبي جعفر
وأما القراءة خارج الصلوة فاعلم أن حفظ ما يجوز به الصلوة فممن على
كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر القرآن
فرض كفاية وسنة عين أفضل من صلوة النفل وقراءة القرآن من المكمل
أفضل لأنه جمع بين عبادة القرآن والنظر في المحصف ويستحب أن يقرأ
على طهارة مستقبل القبلة لأبى الحسن ثمانية ويستفيد ويسمي والتعوذ
يستحب مرة واحدة عالم يفعل بميل ويؤتي حتى تورد السلام أو اجاب الدعوة أو
سبح أو هلك ليس عليه إعادة التعوذ ذكره في فتاوى أبي جعفر ولا يسمي
في أوّل برادة ويقدر أن ابتداء يسمي وإن وصل بالاعتمال لا يسمي ذكره في
القرآن ثم قبل الأوراء لا يجتم القرآن في كل أربعين يوما ويقدر في السنة
يستحب مرتين ويقدر أن أراد أن يقض حقه يجتم في كل أسبوع ويقدر في كل شهر
وبه ائمتي أبو عصمة قال ابن المبارك عجبت أن يجتم في الصيف أوّل النهار
وفي الشتاء أوّل الليل ولا يستحب أن يجتم القرآن في أقل من ثلثة
أيام لقوله عليه السلام لا يقفه من قرأ القرآن في أقل من ثلث وقراءة
فلهو الله أحد ثلث مرات لم يستحسنها بعض المشايخ وقال أبو الليث
هذه شيى يستحسن أهل القرآن وإيئة الامكار فلا بأس به إلا أن يكون
الحتم في المكتوبة فلا يبريد على مرة وثلاثين بالقرآن مضطجما إذا هم

رجليه

رجليه والقراءة ما شيا أو هو في غير أن لم يستغل المشي والهد قلبه لا يكره
والأبكره وسئل الباقي قراءة القرآن في الأوقات التي يكره الصلوة أفضل أم
الصلوة على النبي عليه السلام والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي و
الدعاء والتسبيح أفضل والقراءة في الحتام إن لم يكن ثم أحد مكثو العورة
وكان الموضوع طاهرا يجوز جهرا وخفية وإن لم يكن كذلك فإن قراء في نفسه فلا بأس
بأن يأس به ويكره الجهر وكذا يكره القراءة في المشايخ والمفضل ومواضع النجاسة
ونكره عند القبور عند أبو حنيفة ولا يكره عند محمد ويقول أحد بعض المشايخ
رجل يكتب الفقه وجنبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكتابة الاستماع فالأثم
على القارئ لقراءة جهرا في موضع اشتغال الناس بأعمالهم وعلى هذا
لو قرأ على السطح في الليل جهرا والناس ينام يأثم الاستماع كذا في الخلاصة
ولا يخلو عن نظر صبي يقرأ في البيت وأهله مستغفرون بالعمل بعد زوال
في ترك الاستماع إذا امتنع بعد قبل القراءة والأفلا وكذا قراءة الفقه
عند قراءة القرآن ولو كان القارئ في المكتبة وأحد يجب على المارئين
الاستماع وإن كان الكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم تكرار المقوم
إن يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به العمل
في الغيبة والأصرفية إن الاستماع للقرآن فرض كفاية على ما حققناه في
الشرح رجل يقرأ وأما جنبه رجل يدرس أو يكره فقرا ولا يمكنهم الاستماع
للقارئ فالأثم على المتأخرين ولا يكره قيام القارئ للقوم إذا كان
مستحقا للتفخيم ذكره في الغيبة والسمي القرآن أفضل من تلاوته وكذا

مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير
مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير
مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير
مطلوب في الصلاة ما يجوز به الصلوة في غير

هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النور
 هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النور
 هذا هو الكتاب الذي ذكره الله تعالى في سورة النور

من الاستغفار بالتطوع لا يقع فرضاً ولا كفلاً وبما فرض افضل من التقل
 والجهر ما بقدر ان افضل ان لم يكن عند مشغولين ما لم يخالفه رياء
 وتعلم امر آية القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاعلى الغير المحرم
 بكرة تعلمها منه الا صوتها عورة كذا ذكره ولا بأس بتعليم الكافر القرآن
 او الفقه رجاء وان يصحدي لكن لا يستحب ان يصح مالم يفيد عند محمد
 ومطلقاً عند ابو يوسف ومن تعلم القرآن ثم نسيه باثم والنيان ان لا يتركه
 القرآن في المصحف جل نداء ويطحن عجب على السمع ان يرد الى الصواب
 ان يعلم ان لا يقع بسبب كراهة وصحة والافق في سعة من تركه وبكره
 الترجيح والتلخيص بقرأة القرآن عند عامة الشافعية لانه يشبه بفعل النفس هذا
 اذا كان لا يميز في ذمها والالحاح المغير فام بلا خلاف وبكره تصحيح المصحف
 وكتابه يعلم دقته وكتابه القرآن على ما يفرش وكتابه على الجدران و
 الحار بغير مستحسن ولا بأس بتجليه المصحف وكذا نقطه وتثنية
 واذا صار المصحف لا يقرأ فيه جعل في خرفة طاهرة وبدفن في ارض طاهرة
 ولا يجوز ان يجلبه القرآن وقيل ان كراهة الاخبار يجوز استعماله في
 تجليد المصحف وكن النقطة دون كتب الحق وبكره نزل المصحف لغير الخط
 ويجوز الخط كما يجوز الكوب على جوف القم فيه للمفردة **واما سجدة**
السلامة والاقامة اية السجدة وهي في اربعة عشر موضعاً اخر الاعراف
 وفي العدد الفخل وفي اسرائيل ومريم وآدم في الطهارة والخلع والم
 تنزل وص في فصل والجحيم والاستغفار والعلق فانه يجب

ان يسجد

ان يسجد بشارتها الصلوة الا يخرج بسجدة بين تكبيرين مستحبين
 وعند الشافعية ثمانية اليها ومنها ومن ليس منها وعند مالك الثالث
 الاخرة ليست منها وعند الاثني عشرية هي سنة وليس فيها رفع يدا
 تشهد ولا سلام ويجب الثالث دعاء السجدة سواء قصد السجدة او لم
 او لم يقصد ويجب التثنية قبله وان لم يسجد فانه لم يسجد بالامام لا
 يسجد التثنية وان سجد بالامام لا يسجد ولو تلاه التثنية لم يجب عليه السجدة
 من سجد منه من يومه في تلك الصلوة وعند محمد يسجدونها بعد الفراغ
 من الصلوة ويجب **ما** سجد منها من يسجد في صلوة اجاعا
 ولو سجد الصلوة من يسجد في صلوة يسجد بعد الصلوة ولا يسجد
 في الصلوة ولا يسجد فيها لا تسقط عنه ولا تسقط الصلوة وتجعل
 من سجد منها من حاجب او نثا او كافر او صبي او مجنون وكذا من تاييم
 في الصلوة ولو سجد من الظاهر للعلم والاصح ان يعاقب او التقيد لا يجب ولو
 نجح بها لا يجب عليه ولا على من سمعه وكذا لا يجب بالكتابة او النظر من غير لفظ
 وان تلاها او سمعها راكباً جاز ادائها بالاياء وان تلاها او سمعها
 راكباً لا يجوز الاياء بها راكباً الا من عذر بحجته في الغرض ولو تلاها وهو عاود
 على السجود نذر يسجد بها حتى يخرج من الغرض جاز الاياء بها ولا يلزمه
 اعادتها اذا صح كما في قضاء الفتنة ويستحب ان يقوم في سجدة من القيام
 وكذا القيام بعد الوقوف منها ويستحب ان يتقدم السجدة او يصرف السجدة
 خلفه ولا يرفعوا قبله ولا يكره خلفه ذلك بان يسجدوا حيث كانوا ولو قدمه

او سجدة او برقعوا قبله ولو ظهر من سجدة التالى لا تعد سجدة لهم
 يستحب للتالى احدا اذا لم يكن السامع متبعا للسجدة واذا كان
 متبعا يستحب جهرها ولا يجزى على الفور حتى لو سجد بها بعد سجدة
 او اكثر تقع اذا لا قضاء الا ان يكره تأخيرها من غير ضرورة ويشترط
 نيته السجود للتلاوة لا التقيين حتى لو كان عليه سجدة متقدمة فطيه
 ان يسجد بعدها وليس عليه ان يفتن ان هذه السجدة لآية كذا او يبطئ
 ما يبطل الصلوة من التكلم والفهم والحدث قبل الوقوع على قول محمد وهو
 الاصح خلافا لابن يوسف ومن سجد من مصلى واقعدى به قبل ان يسجد
 المصلى له لا يسجد معه وان اقعدى بعد ما سجدها فان كان اقعدا او في الركعة
 التي تليتها سقطت بحكمه ان ادرك معه الركعة والا فلا بد من سجدة
 لها بعد الصلوة كما لا يفتى به وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم يؤد
 فيها لا تقضي بها واذا تلاها في الصلوة فركب وفوها فيه او لم يسجد للصلاة
 سقطت عنه اذا لم يقرأ بعدها اكثر من ثلث آيات وفيها اذا قرأ ثلثا خلافا
 فان قرأ اكثر من ثلث فلا بد من السجود لها قصدا ولا تأدي بالركوع
 ولا سجود الصلوة ولو تليت بالقرآن آية تجب عليه من سجدتها ولم يقرأها
 اذا اجزى بها اجماعا ولو تليت بالقرآن آية تليها لم يسجد بها اجماعا
 اذا اجزى عنها ابو حنيفة خلافا لها ولم تجب على من لم يسجد بها اجماعا
 في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة عن الامة و
 قبل يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لم ينكروا واخبره بعض المتأخرين

وقيد بعضهم

وقيد بعضهم بما اذا لم يكن في صلوة الفرض ولو كثر تلاوة آية سجدة في مجلس واحد
 كقراءة سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها ولو تبدل المجلس او الآخرة
 تكررت السجدة وتبدل المجلس اقل من ثلثيها بان يتغير مكانه او الفجر او ما يوجب حكمها
 بثلاث خطوات او اكثر وحكمه بان يشترط في عدد آخر بان اكل ثلث ثمن او
 شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلام من غير ان يقوم من مكانه والا فلا يفتى
 فافهم والحكم به هو الحكم بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالحج والبيت
 والحائض وكذا اذا مشى اقل من ثلث خطوات في نحو الفجر اذا عرفته هذا
 فانما وجد التالى حقيقة او حكما عند تكرار آية كقراءة سجدة واحدة والآخرة
 مشى خطوة او خطوتين او اكل لقمه او لقمين او شرب جرعة او جرعتين
 او انتقل من زاوية البيت او الموضع الى زاوية اخرى او ركب سائلا
 او شرب عاطش ثم كررها كقراءة سجدة واحدة بخلاف تسديدة التوب والبيت
 والكراب والانتقال من غرض الى غرض وكذا لو تكلم كلاما او شرب جرعات
 او عقد نكاحا او بيعا ونحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطال المجلس
 من غير ان يتنقل بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجزى عليه تكرار السجود ولو كررها
 ركبا سايرا يكررها الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها في الصلوة لا يكررها
 سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابو يوسف وهو الاصح وعند محمد ان كررها
 في ركعة اخرى يكررها ويستغنى كالبيت ولو تبدل مجلس السامع دون التالى
 يكررها الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يكررها
 على السامع ايضا عند البعض وعند البعض لا يكررها وصح في الكراهة الاولى وفي

المحددة

مطلوب تكرار آية السجدة كقراءة سجدة واحدة

وفخاوى قاضيان النافذ وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره
 اسمه على القول بوجوبها حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن عند
 تكرار الصلوة ح دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة عليه لم يتكرر بها مسئلة
 وان لم يذكر خلاف سجدة التلاوة فانها لا يتكرر بها مسئلة من غير تلاوة ولو
 قراء اية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شتر في الصلوة من غير التلاوة
 المجلس وقراءتها فيها وسجد لها كفته هذه السجدة عن التلاوة وتبين وان سجد
 للاول لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة وتبين وان لم يسجد للاول والثانية حتى
 خرج من الصلوة سقطت وفي النوادر ان الاول لا تسقط والاول اصح وتلاها
 في الصلوة او لا وسجد لها ثم قراءها بعد ما تم قبل سجدة ثانيا ولا تكفيه الاو
 وقيل تكفيه وقيل ان لم يكتم بعد السلام قبل قراءتها تكفيه الاول وان تكلم
 لا ولو قراءها في الصلوة ولم يسجد بها حتى ستم قراءها مرة اخرى سجدة
 واحدة وسقطت عنه الاول ولو قراءها سجدة ثم سجد بها في ذلك المكان من
 اخرى وهلم جرا كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة او لا على ما هو
 الرواية والعسوي اذا سجد بها مع امامه ثم قراءها فيها بغير السجدة على
 مقتضى قول ابو يوسف خلاف محمد ولو لم يكن سجد بها مع الامام سجد اتفاقا
 واذا تلى السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلث آيات فان شاء
 قواها في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلالاً وان قراءها
 فوق ثلث آيات فلا بد من سجودها استقلالاً ثم اذا سجد لها على السبيل
 الاستقلال يكره ان يقوم ويكره من غير ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ فيها

ثم يركع

ثم يركع فان كان حتم السورة بقراءة آيات من سورة اخرى فان بقى منها آيات
 او ثلث آيات كسورة السرايل والاشقان فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى
 وان لم يوصل فلا يكره والله اعلم ويكره للامام ان يقرأ آية في صلوة يخاف فيها
 كذا في نحو الجفة والعيد بين الاذان يكون في آخر السورة بحيث تنوذي بركوع
 الصلوة او سجودها وينبغي ان لا يبوليها في الركوع تنوذي بالسجدة من
 الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك اية السجدة لانه يشبه الظاهر من السجود
 والا يكره ان يقرأ السجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن الحكيم لا يقرأ
 معها آيات او آية دفعا لموقع التقصير والله اعلم **المباحث منها**
مباحث امامة الصلوة بالحي عن سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي
 الباري يجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من
 غيره خرج انتهى والادلة ساعد على ما ذكرناه في مشرح والاعذار التي
 تبيح التخلف عنها اعراف التي تبيح التيم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل
 من خلاف او مغلوبا او مغلوبا او مكرها او غير ذلك من التيم والظلمة الشديدة
 في الدين وكذا الاستحسان من سلطان او غيرهم وهو مما لا يستطيع الشئ
 او اعمى او اولي النقص بالامامة اعلمهم هم السنة فان تساوا في العلم فاقر بهم
 فان تساوا فيها فاقر بهم اي اكثرهم تحررا عن الحرام فان تساوا و
 في الاوصاف الثلاثة فاكثرهم سنا فان تساوا في الاربعه فاحسنهم خلقا
 وان اعدا بحسن الخلق والحلم والرفق والحياء ثم تساوا في خمسة فخيرهم
 فيهم ثم تساوا في ستة فافضلهم فان تساوا في سبعة فافضلهم ثم تساوا في ثمانية

مطلقا او لا ان كان لا يملك
 مطلقا او لا ان كان لا يملك

كراهية حرمة ومنه ما لا يجوز تقديمه وهو رواية احمد وكذا المتبرع وكبره تقدم
 والاعراب وولد الزين والاعلى والكراهية فيهم دون تلك الكراهية وغير الخط
 لآباس بان يؤم الامم والبصرة او لم ونعلم ان العبد او الاعراب او ولد الامم في
 عالم فلا كراهية واعتدح من يعتقد شيئا على خلاف معتقد اهل السنة
 والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهية اذ لم يؤد ما اعتقده ايا الكفر
 فان ادعى الكفر فلا يجوز اصلا الاقتداء به كقراءة الروافض ومن يعتقد
 الصديقة او ينكره الصديق او صحبة او شيئا من الشيخين ^{ابو بكر وعمر} وكما جازية والقدرية
 والمجتهدين القائلين بانه تعالى جسم لا جسم ومن الشفاعة او الرواية او هذا ^{رضي الله}
 الغير او الكرام الكاتبين افاض بفضل عليهما ولا سبب غيره فهو ممن يجوز الاقتداء
 بهم مع الكراهية وكذا من يقول انه تعالى جسم لا جسم او يقول لا يرى محله
 او عظمته وعن ابو يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء بالملككم وان كانكم تحق قتل
 المراد به من ينظر في ذلك علم الكلام وقيل من يريد ذلك خصمه عند النظر في رتبة
 في الكلام فانه كونه لانه يجب كونه خصمه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قتل مع الكراهية
 وقيل من غير كراهية اذ لم يتحقق منه ما يبعد الصلوة على ربي المعتقدى
 ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالرجل في الصلوة ولا اقتداء العاقل بالبله ^{على الاعتقاد}
 بالاعتقاد ولا اقتداء القارى بالامى ولا الامى بالآخرى ولا استورا القور
 عكسوها ولا غير المومن ولا اعمى قاعا بالعمى مستلقيا او على جنبه ولا
 الطاهر بصاحب الغدر ولا صاحب صاحب غدر آخر فان اخذ في الغدر جاز
 ولا يقتدى العفر من بالمتفقد ولا من يصلي فرضا آخر ويجوز اقتداء اعتقد

من لم يكره الاقتداء بالملككم

بالمعقود

بالمعقود ولا يصح اقتداء التاثر بالناظر الا اذا قال بعد صاحب نذرت تلك المعقودة
 اني نذرها فلان ويجوز الخالف بالالف وبالنذر دون العكس ومصلينا
 ركعتي الطواف كالتأذين لا يجوز اقتداء احدى بالآخر ولو اشتركا
 في نافلة فافسداها صح اقتداء احدى بالآخر في النفاة بخلاف ما لو
 اقتداها بعد الشروع عنه مشتركين حيث لا يصح احدى بالآخر ولا بالتاثر
 وبوصلت الظهر ونوى كرامة الا صححت صلواتها ولو نوى كرامة اقتداء
 بالآخر فست ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر يصلي السنة قبلها
 وكذا السنة العشاء بالبراءة ويجوز وكذا اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن يراه
 سنة عن محمد بن الفضل والاول عدم الجواز ويجوز اقتداء الفاسل
 بالمسح وكذا اقتداء العتوضي بالمعتم والمقيم بالقاعد خلاف ما فيهم
 وكذا اقتداء القائم بالاحد الذي بلغت حد وبه حد الركوع ولو لم تصل
 اماه الركوع فالاصح للجواز اتفاقا ويجوز امامة الحنشي المشكك
 للنساء وكذا امامة امرأة لهم لكن يكره ان يصليين وحدتهن جماعة
 وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن من بل تقف وسطهن كما اذا ام
 القارى المرأة ويجوز اقتداء الآخرى بالامى دون العكس والآخرى
 مع الامى كالامى مع القارى وغير الخط ان القارى اذا كان على باب
 المسجد وجوز العبد والامى في المسجد يصلي وحده ان صلوة جازية
 اتفاقا وكذا اذا كان القارى في صلوة غير صلوة الامى جاز للامى ان
 يصلي وحده ولا ينظر فرار القارى بالاتفاق اما اذا صلى القارى في

مقدم في جواب سؤال السجدة

في ناصية والام في ناصية وصلواتهم متوافقة فقد ذكر ابو جازم علم الجواز
على قول ابو حنيفة وغير رواية الجواز والاقر بناء على ما لو اقدى قارى و
امى باى حيث تقدم صلوة الكل عند ابو حنيفة وعندى صلوة القارى
فقط ولا يجوز تقدم المعتم على امامه خلافا لما لكو واعبر موضع القدم
حتى لو كان المعتمى اطول من امامه يقع سجوده فدام الامام لكن قدمه
غير متقدمة عليه يجوز واعبر في القدم عقب حتى لو كان عقب المعتمى
غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول غير متقدمة تقع اصابعه
قدم اصابعه يجوز ومن صل مع واجر يمينه عن يمينه وان صل مع اثنين
تقدم عليهم وعن محمد ان الواجر يجعل اصابعه عقب الامام وعن ابو
يوسف انه يتوسط بين الاثنين فلو قام الواجر خلفه او عن يساره
يكبره وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكبره وتوسط الاكثر يكبره ويصلي
الرجال ثم الصبيان ثم النساء والخشيش المشكك يقوم قد اتم النساء
والترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم
وبين فرض عندنا حتى لو خانت امرأة او صبوية مشبهة رجلا او
تقدمت عليهم قدر ركن وصلواتهم مطلقة مشتركة محرمة واداء و
اتخذ امكن والجبهة بلا حایل ونوى امامتها فسد صلوة المرجل
فشر وط الخايزة المفسدة **عشرة** على ما قالوا **الاول** كونها بالغة
او صبوية مشبهة وهي بنت تسع مطلقا او سبع او ثمان اذا كانت
علية وحسنة فلو لم يكن كذلك لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره **والثاني** كونها

تقلا

تقلا القلوة فان كانت لا تقصد لا تقصد **الثالث** ان يكون الخارات قدر ركن
عند سجدة واداء الركن معها سطر ط عند ابو يوسف **الرابع** الا يكون القلوة
مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد الخايزة صلوة الجنازة وسجدة
التلاوة **الخامس** كون القلوة مشبهة من حيث الحرمة بان ينسج المرأة
حتر عتقها على حرمة الرجل ويبان حرمة عتقها على حرمة ثالث فلا تقصد الخايزة
فيما اذا صليا صلوة واحدة منفردين او مقديا احدهما بالام لم يقصدية الاخر
السادس كون القلوة مشبهة من حيث الاداء بان يكون الرجل اماما
لها اذا كان لهما امام فيمى يؤديان تحفيقا كالمقديين او تقديرا كاللحقين
بعد فرغ الامام فلا تقصد الخايزة اذا كان مسبقا قاتنا اما قضا وما سبق
السابع اتى امكن حتى لو كان احدهما على ركن قدر ثمانية والاخر
على الارض لا تقصد **الثامن** اتى دلجته فلو اختلفت بان كانا يصليان
في جوف كعبة كل منهما اما جهة غير جهة لا تقصد الخايزة **التاسع**
عدم الحایل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة وخوص لا تقصد والفرجة
التي تسع انسانا كالحايل **العاشر** ان يشهد الامام امامة النساء
فانه ان لم ينوها لا يصح اتقاؤها به لا تقصد مخاذاها وقيل مخاذا الامر
ومفسدها كالأمرأة وهو غير الصحيح ويشترط الصحة الاقضاء اتى دكان
الامام والمعتمى حكم فلو كان بينهما حایل فان كان فقير دون الثامنة
فيلزم حرمة غير زايد على ما بين الصفيين لا يمنع والا فان كان فنية او
كوة يمكن الوصول الى الامام منه وهو مفتوح فكذا لا يمنع وان كان الباب

مسدودا والكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها او مشككة فان كان لا يشبه عليه حال
 الامام بروية او سمع لا يمنع على اختيار الحلو ان قال في الحيط وهو الصحيح
 وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب يمنع
 وان لم يكن بينهما وبين المقدي وبين الصف الذي قد امة بعد فان كان اقل مما
 يمكن فيه صف وعمر فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد ما يقوم فيه صف فان
 كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد لا يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف
 يحصل به اتصال من ورايتهم ممن قد امة بالاتفاق وكذا الاثنان عند
 خلافا لابي يوسف فان الاثنان هذه كالثلثة في ذلك وفي حكم مجازاة النساء
 وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا جدا كسجد المقدس المشتمل على اعمسا
 الثلثة وقام المقدي في اقصى من غير اتصال الصفوف لا يجوز ولو اقمدي
 من سطح المسجد فالكلام فيه كالمواقدي من وراء الجدار وكذا المأذنة ولو اقمدي
 على جدار بيته متصلا بالمسجد لا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام على
 سطح حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام صل على دكان خارج
 المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام والمقدي
 في الجامع او غيره فهو فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع والصحيح ان الصغير
 ما لا يمكن فيه سير الزورق وان امكن فهو كبيرا ومصل اليد كالحكم في المسجد
 في الحكم **فصل** فيما يتابع المقدي فيه الامام ولا يتابع لا خلاف
 في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية واما الركعتين القوتى وهو القراءة
 فلا يتابع فيه نابل يسمع وينصت سواء كان الامام جهر او لا وعندنا

الزورق او جني كمن يتخبط

وعندنا الشافعي يلزم المتابعة في الناحية مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
 وعند مالك واحمد في الناحية فتدرون الجهر اما اجوان القراءة خلف الامام
 فقال في عمدة في المتربة وعندهما نكرة فيهما ايضا كراهية تحريم وفي ساعدا
 القراءة من الازكار يتابعه اي ياتي به المقدي كما ياتي به الامام ويبتني على
 لزوم المتابعة في الاركان المقدي لو رفع رأسه من الركوع او السجود
 قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع
 الركوع او السجود قبل تسبيح المقدي فالصحيح انه يتابع الامام اما لو قام
 الاثنان قبل ان يتم المقدي التشهد فانه نعمة وقام جاز وكذا لو
 سلم في القعدة الا حيث قبل ان يتم المقدي التشهد فانه نعمة ثم سلم
 ولو سلم ولو يتم سجدة ولو سلم قبل اثنان المقدي بالصلوة على النبي ثم
 والتمتع يتابعه لانه سنة والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام
 القعدة قبل تمام المقدي التشهد يتم ويسلم بخلاف ما لو اتم
 الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل كان فقد فربما يمكن فيه قراءة
 التشهد تحت صلوة والا فلا ولو ركع في الوتر قبل ان يتم المقدي القنوت
 يتابعه ان كان قراء شيئا منه وان لم يكن قراء شيئا يقرأ قدر ما لا يفوت
 الركوع معه وفي انظم الزنوسية حتم شيئا اذا لم يفعلها الامام لا
 يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيد والقعدة الاولى وسجود التلاوة
 وسجود الستة واربعه اشياء اذا فعلها لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او
 زاد غير اقوال الصلابة في تكبيرات العيد وكان المقدي يسمع التكبير منه او زاد

طه في صلاة الامام

سورة الفاتحة

القلوب صلت

على الاربع في تكبير الجبارة او قام الى الخامسة ساهيا فان كان قد علم الرابعة
ينتظر به قاعدا فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم العتدي معه وان قيل
للمنسية سجدة سلم العتدي وحده وان لم يقيد على الرابعة فان عاد تابعه وان قيل
للمنسية بالسجدة فسدت صلواتهم جميعا ولا يقيد العتدي بتشهد وسلامه
اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم رفع ايدين في التحريمة والثناء ما دون
الامام في الناحية فاشترع في السجدة لا يفعل العتدي ايضا عند محمد خلافا لابن
وتكبير الركوع والسجود والتبجيل والتسليم وقراءة التشهد والسلام وغير
التشريق **فصل** في قضاء الغوايات من ترك صلوة لزمه قضاءها سواء
تركها بعد غير مسقط او غير عذر ويقدر على صلوة الوقت لان الترتيب بين الغايات
والوقتيه وبين الغوايات بشرط عندنا خلاف للشافعي الا انه يسقط بالتبنيان
وبضيق الوقت وكثرة الغوايات فلو صلح فزاد ذكر ان عليه فائتة قبله
فرضه منسدا موقوف عند اوجيفه وبالحكمة قطعا شيئا ومعنى الوقف
عنده ان لم يقض الغايتة صلح سنا وهو ذكر لها عاد الحكم في مثلها فانه
صلوة فجر فصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء والعشر من اليوم الثاني وهو
ذاكر الغايتة في كل واحدة منها فهذه الخمس فاسدة فكل موقوف عنده فان صلح
الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقض الغايتة صلح الظهر والبقية قبلها وان قضى الغايتة
قبل ظهر اليوم الثاني فكل الخمس وهذا معنى قولهم صلوة تصحح صلوات
صلوة قد تحل التي تصحح ظهر اليوم الثاني اذا ادت قبل الغايتة والتي
تقد هي الغايتة اذا صلحت قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر في حال الصلوة كما التذكر

سورة الفاتحة

في اولها في الحكم المذكور وان استمر التبيان اما ان سلم صحت لسقوط الترتيب
بالتبنيان وضيق الوقت بان يكون ما يغني عن الالبس الغايتة والوقتيه معا
بل كان بحيث لو صلح الغايتة يخرج قبل تمام الوقتيه سقط للترتيب
فيقدم الوقتيه ولو كان الغوايات متقدرة والوقت يسعها مع الوقتيه
دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو فاتت للعتاء والوتر وقد يفر من وقت
الفجر فالابح الاخرى كذا فلا بد ان يقضي الوتر عند الوجيفه ثم يصلح
الفجر ثم المعبر حقيقة اتساع الوقت لا غلبة الظن حتى لو طلع من عليه
العشاء ضيق وقت الفجر فصلهم وفي الوقت سعة يكرها اما ان تطلع الشمس
وفرضه بايدي الطلوع وما قبله طلوعا وقبل شرا في الصلوات العشاء فان
طلعت قبل الفجر صحح فجزءه الا فلا كذا في المخرج الزاخر حتى ولو قدم الغايتة
عند ضيق الوقت صحح لكنه ياء ثم ثم المراد تضييق اصل الوقت الا الوقت
الذي يحل لو تركه في وقت العصر ان عليه قضاء الظاهر وعلم انه لو شغل
بقضاءها نفع العصر في الوقت المكروه سقط الترتيب عند الحكمين لا
عندنا وعند يوافقه في رواية ولو بقي من المسح بالابح الظاهر فيهما
سقط الترتيب بالاتفاق وصلح العصر ويؤخر الظاهر الى بعد المغرب ولو
شغل في العصر الشمس حرأ ذاك الظاهر ثم عزيت وهو فيها انها وفي الابان
يقطعها ثم يرتب ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو افتح الوقتيه اول الوقت
وهو ذاك الغايتة والمحال حتى تصيف الوقت او خرج لا يصح قال الزاخر حتى
ويراع الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتيه الا بالتخفيف في كل صلاة والا فكل

يقتصر على ما يجوز به الصلوة والكثرة المحظرة للترتيب ضرورة الغوايت
 بخروج الوقت الساعات وعندها أنه أخر حطوله وقت التساوية والاول
 هو الصحيح ثم الغوايت نوعان قديمة وحديثة فالجديدة تسقط الترتيب
 عند الكثرة الثاني واختلفوا في القديمة كمن ترك صلوة شهر ثم ترك
 ولم يقض تلك الصلوة حتى ترك صلوة ثم صلا اخرى ذكرا للفاينة الحديثة لم يجز
 البعض وجعل ما فرغ من الغوايت كان لم يكن وجوزة الكثرة وعليه الفتوى
 ولو قضى بعض الغوايت حتى زالت الكثرة عاد للترتيب عند البعض بان
 تركه صلوة شهر ثم قضاه حتى بقي اقل من ست ثم صلا الوقتية ذكرا ما
 بقي لم يجز عند هؤلاء الاصح الجواز لانه استاقط لا يقود فلا يصير صاحب ترتيب
 في مثل هذه الصورة ما لم يقض جميع الغوايت ترك صلوة من صلوة يوم وليلة
 ونسبها ولم يقع ترتيبه على شيء بعيد صلوة يوم وليلة يخرج عما عليه
 وان ترك صلواتين من يومين ونسبها ويبعد صلوة يومين وكذا الوشيت
 صلوة من ثلثة ايام او اربع من اربع قال عمر بن ابي عمر ومثبات عمدا
 عن نسي سجدة صلواتية وم يدر من ابي صلوة قال يعيد بخلاف ثلث
 من صلوة من خمسة ايام قال يعيد صلوة من ايام حتى صلا العشاء ثم بلغ
 قبل طلوع الفجر يلزم انائها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابا حنيفة فاجاب
 بذلك فقضاها في ثلثة صلوات في غرض الصحة فضاها في الموضع حيث حاله من
 شتم او قعودا او اياما فان صح بعد ذلك لا يلزمه عاداتها والاولى قضاء الثانية
 في البيت سرا لانه لم يشك في صلواته صلى الله عليه وسلم ام لا ان كان في الوقت يصليها

مطلقا في كل وقت
 مطلقا في كل وقت

والاخر حرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه من ثلث وعليه صلواته فاصح بحال
 معين ليصل الكفارة لصلوة لزمه ويعطى لكل صلوة كالنظرة والآخر
 الور كذا وكذا القسوم لكل يوم وانما يلزمه تنفيذها من الثلث وان لم يصر
 فبترج به بعض الورثة وان كان الصلوات كثيرة في ليلة واحدة يعطى ثلثة
 اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الورثة مثلا الفقير ثم يدفعها اليه في الوارث
 ثم يدفعها الوارث اليه وهكذا يفعل مرارا حتى تستوي عب الصلوة ويجوز
 اعطاؤها لغير واحد دفعة بخلاف كفارة اليقين والظاهر والافكار والوقد
 عن صلواته في مرض لا يتعجز كذا في الترتيب حائنة ومن اراد ان يقضي الصلوات
 التي صلىها فان كان لاجل نقصان دخلها في الاصل فيقبل بكرة وقبل لا يكره الا بعد
 النحر والعصر لانه تنقل **فصل** في صلوة المسافر اقل مدة السفر عندنا
 مسافة ثلثة ايام من اقصى المسافة بالبر الوسط وهو مائة ايام والابل في البر
 واخطا اعتدال الربيع في البحر وعند ابن يوسف يومان واكثر الثالث وصح فاجب
 للحكامة انه لا يجزى التقدير بالبر السخ لكن قال الغنياني وعامة المشايخ قد رويها
 بالبر السخ فيقبل احد وعشرون فرسخا ويعينه في الجبل ما يليق به وهو ان يسكن
 سيرة او سكا مشا فثلثة ايام وانما يصير مسافرا او اقل من بيوت مصر
 او قرية تاويا الزعاب اما موضح بينه وبين المسافة المذكورة في ذلك
 القدر فلا يصير مسافرا قبل ان يفرق ثلثان ما خرج منه من الجانب الذي
 خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن المحلة فكانت منفصلة به لا يصير
 عالم بها ونها واما جاوزها العران من جهة حروجه وكان بخلاف محله من الجانب

وقيل انما يثبت في كل وقت من ايام السفر

مطلقا في كل وقت
 مطلقا في كل وقت

الآخر يصير مسافرا دائما اعلم فان كان بين وبين الغنى اقل من علوة
 ولم يكن بين من زرعة يعقبة مجاورة ايضا والا فلا ثم للمساكين احكام
 يخالف فيها اعقبت كما باحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح
 ايام وسقط وجوب الحج والعمرة والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع
 من الصلوة فان فرضته في كل من ركعتان والقصر عندنا لازم حتى انه يكره الاقام
 وان اتم فان قدر في الدنيا قدر التبريد اجزائه والا احرى ان نافذة له يصير
 مسافرا في جبر السلام ولكونه بني النفل على حربة الغرض والا لم يقدر في الثانية
 بطل فرضه فانه فرضا كما في الفجر والحج وكذا لو ترك القراءات في احد الاوليين
 ثم اتم بالمال فان على حكم الشفعة حتى يدخل وطنه او ينوي اقامته
 عشر يوما بوضع واحد فان في وطنه ولا تنته طينة الاقامة في
 دخول وطنه فان ينوي في غير وطنه اقل من عشرة يوما لا يزال حكم السفر
 وكذا ان ينوي في عشرة يوما بوضع كلكه ومنى الا ان يكون بيوتته
 في احدى اديان كان يقول عند اخرج او بعد اخرج واستمر على ذلك لا يصير
 مقيما عندنا وتوحي سنين عديدة وفي الغيا ثبته المسافر اذا دخل مسكرا
 على عزمه ان من قصد غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصودا يعلم انه
 لا يجعل في اقل من ثمة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينوي الاقامة
 ولا تصح نيته الاقامة في القصر الا من اهل الاجية فانهم لو نزلوا في
 في موضع ونووا وعند من الماء والكاه ما يكفيهم مقدرا صاروا
 مقيمين ولو اكلوا عنه ونووا انزلوا الموضع بينه وبين مقصد مسافرة

على ظاهر الاجية في السفر والاقامة

السفر صاروا مسافرين والا فلا الحاضر فان اذا اسلم فهو على اقامة
 ولو خاف فغير منهم يبدى سنة ثلثة ايام تعتبر نيته ويصير مسافرا في البقي
 والمغزى في السفر والا اقامة نيته الاصول دون التبع كالخليفة والامير مع الجند
 والزوج مع ازوجته والكوا مع عبده والكشاف مع اجيره والاستاذ مع تلميذه
والا فرق في الجند مع الامير بين ان يكون في من الامير او من بيت المال
 وقد امره السلطان بالسوجة معه وهو الصحيح خلاف المخطوع بالحكم بما دون حمل
رجل ظلم ولا يبدى الحصول ان يذهب به فان سأله فلم يجزه بتم حتى يسير
 ثلثا ثم يقصر وكذا الاسير في يد العدو ولا خلاف وكذا ينبغي ان يكون حكم كل
 تابع اذا لم يعلم وقصد تبوعه وسأله فلم يجزه فانه يحمل بالا اهل الذي كان
 عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه وتنذر التسؤل مع عدم الاجابة
والدبون ان جسده غيره ان كان معسر يقض ان لم ينوي الاقامة الا
ان كان موسرا وغرم ان يقضيه او لم غرم شيئا فان لا يغرم الا للقضية بتم
لانه بغض له نيته الاقامة وكذا في الحيط وعن ابن يوسف انه ان كان معسرا بتم
وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن فمن عليه ادائه والبعد بين شركيين مقيم مسافرا
ان انها تجوز خدمته بتم في غوبة المقيم ويغض في غوبة المسافر والا لم تجوز
يفرض عليه ان يقدر على رأس الكتفين وبتم اجنابا وعلى هذا افلا يجوز لك
الا قد آز بالمقيم افلا لا في الوقت والا خارجة والخليفة كفيه في انه ان طاف
في ولا بته بلا نيته سفير بتم وان قصد مسافة السفر فمنها يقصر هو الصحيح خلاف
ما ذكر في الخلاصة لانه ان ينبغي عدم المطلق الرائدين كالوا يقرون اذا ذهبوا من الامكة

كافر حرج فامد مدة التسليم في الطريق وقد بقي المصعدة اقل من
ثلثة ايام لا يقصر وكذا التقى اذا اخرج مع ابيه فبلغ في الطريق وقد بقي
المصعدة اقل من ثلث والخيار في الكافر الذي يخرج بخلاف التقى وقيل
والخيار اذا ظهرت وقد بقي المصعدة حاقف من ثلث تتم في الصحيح
اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا فهي قابلة للتغيير من صفة المصفة
بتغيير حال العبد ما لم يوفق فاذا اخرج تفرقت في الزمة على ما كانت عليه
الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت عندنا بحيث لا ينبغي عليه
ما ربح قوله الله اكبر و صلوة المسافر تتغير من الركعتين الى اربع بنية
الاقامة مادام في الوقت وكذلك بالاقضاء ما يقيم انتم الاقضاء فلو اتمم
اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صحيح ولو زعم الاقام وان اقتدى به خارج
الوقت لا يصح تنقير الصلوة في زمة ركعتين فلا يتغير بالاقضاء كما لا يتغير
بنية الاقامة بغير اتمام المصرفة المستند في حق العدة ولو اقتدى به في
الوقت فيستصلو فانه يصح ركعتين لزوال الاقضاء ولو اقتدى المقيم
بالمسافر في الوقت وخارجه فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم
فيتم صلوة بغيره في الاصح وقيل براءة وسبحت للمسافر اذا سلم
ان يقول اتوا صلواتكم فانما تقوم سفر او في مسافر ومن فاته صلوة وهو مقيم
فمسافر ففها اربع ركعات فانه صلوة وهو مسافر فقام ففها ركعتين
ما تقدم ولو كان اما صلي او وطن اقامة او وطن فالاصح هو مولد الانسان
او موضع تاجله وقصد التقيش لا الارحال عنه اقل لو كان له ابوان

روى من النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في سفره ثلاث وقال
حينئذ لم اتوا صلواتكم
يا اهل مكة فانما قوم ففر

طى لانه قال الحق وقيل
يقراء كالمسبوق

ملا فانه صلوة وهو مقيم فانما تقوم صلواتكم

بلد

بلد غير مولده وهو باغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطن له وفيه الكسوة هو الذي
نشأ فيه او توطن فيه او ناسله فيه فقلده ما توطن فيه بناء على ما عزم القار
في عدم الارحال وان لم يتأهل به ولو تزوج المسافر ببلد وهو مقيم في اقامة
به فقبل لا يصير مقيما وقد يصير مقيما وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدين
فأهل واحد وصل صار مقيما فلا مات زوجة في احديهما وبقي له فيهما دور
وعقار قبل لا يبقى وطن له وقيل بقي ووطن الاقامة ما ينوي فيه الاقامة
حسب عمره يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له اهل ووطن السفر ما ينوي فيه
الاقامة اقدم من خمسة عشر يوما من ذلك ويستحق وطن السكنى والتحقيق
على عدم اعتبار ووطن ثم الاصل يتقضى مثله حتى لو كان له وطن اصلي
فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطن له حتى لو دخل بلد ذلك
لا يلبس به الاقام ما لم ينو الاقامة ولا ينتقض بوطن الاقامة ولا بالسفر
واتا وطن الاقامة ينتقض بوطن اقامة آخر وان لم يكن بينهما سفر وكذا
ينتقض بالسفر وان لم يطرا عليه في وطن اقامة آخر ثم السفر ليس شرط
لطبوت الوطن الاصل بالاجماع وكذا البثوث ووطن الاقامة في ظاهر الرواية
وعلى محذاته شرط حتى لو خرج من مصره لا يقصد السفر ووصل الى قرية
ونوى اقامة خمسة عشر يوما بها لا يتغير وطن اقامته له وكذا لو قصد السفر
فقبل ان يسير مدته اقام بقرية لا يتغير وطن اقامته له على ظاهر الرواية يتغير
في الصورين ويرخص للمسافر تركه السكن وقيل لا والاصل ان قال المحذوان
ان فعله افضل حاله التناول وللمسافر افضل حاله التبر الا سنة الفجر والعاصم

البلد الذي هو مولده
او الذي هو موطنه

ملا فانه صلوة وهو مقيم فانما تقوم صلواتكم

والكامل في سفره في الرحلة سواء عندنا وعند النقلة ليس للعاصم سفره
 كما لا ينبغي ان في سفره كقاطع الطريق ان يتوقف في الرحلة في السفر
 ولا يجوز الجمع عندنا بين الصلوات في وقت واحد سوى الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
 وبين المغرب والعشاء في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
 بان يصح التماخر في وقت المتقدمة او في وقت المتقدمة في وقت المتقدمة في وقت المتقدمة
 في وقت المتقدمة والتأخر في وقت المتقدمة في وقت المتقدمة في وقت المتقدمة في وقت المتقدمة
 في صلوة الجمعة فرض على من استبح سائر الصلاة او لها شروط للوجوب
 زيادة على شروط سائر الصلوة من الاكل والشرب والجماع والنفاس والظلمة
 عن الحيض والنفساء وشروط للملازمة زيادة على شروط سائر الصلوات
 من الظلمة وغيرها اما شروط الوجوب فستة **اولها** الذكورة
 فلا تجب على المرأة **والثاني** الاقامة فلا تجب على المسافر **والثالث**
 الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له الولي فيها تجب عليه وقيل بتخيير
 وانما تجب عليه وكذا اعتق البعض دون المأذون وقيل للمساخر
 ان يمنع الاجرة منها والاخر انه لا يمنع لكن يستقط عنه من الاجرة قدر ما يستفاد
 وان كان بعيدا او اراكانا لم يملك الاستقط عنه شيء **الرابع** العقلية او عدم
 المرض فلا تجب على المريض او خاف زيادة المرض او بطول المرض
 بالارتجاع اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف عن التسبيح **الخامس** سلامة
 العيدين فلا تجب على الاعرج مطلقا وعندنا ان وجد قائدا تجب عليه

السادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين
 وان وجد من يحمي والمريض كما لو كان في المرض ضابطا به هاهنا على الاصح
 فالمرضى من جملة الاعذار التي تختلف عند الجملة والجماعة وكذا الخوف
 من ظلم وخوفه والمطر والبرد والوحدة وخوفها فحولا الذين لم يستكملوا
 الشرط لا تجب عليهم الا انهم لو حضروا وصلوها اجزائهم عن فرض
 الوقت الوقت كالفقير اذا حج واما شروط الاداء فستة ايضا **الاول** المهر
 او فناء فلا تصح في القرية عندنا واختلفوا في تفسير المهر والقبح ما اختاره
 صاحب المحررات انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام وقيم الحدود
 والحدود القدرة على اقامة الحدود مرتبة به فحقيقة الفقه والاولى من كون الموضع
 المذكور اذا سكنه ورسايق مرتبة به فيها ايضا الا ان صاحب المحررات تركه
 بناء على انه القالب ان الامير والقاض شأن القدرة على تنفيذ الاحكام و
 اقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رسايق واسواق وسكن والحج سجد
 الجامع ليس بشرط يجوز في قضاء المهر وهو ما استدل به مقدم اعصاكي من
 ركض الحيد وجمع العساكر والماثلة وضمن العود وصلوة الجنازة وخوف
 ذلك ويجوز اقامتها بعينه في الموسم اذا كان هناك الخليفة او امير الحاج
 خلافا لما جحد بخلاف ما اذا كان فيه امير الموسم اي الحاج الحاج فانها بالاتفاق
 لا يجوز ولا يصح بهما العبد اتفاقا ايضا للاستقلال فيها بمور الحج وانما يجوز
 اقامة الجمعة في المهر في موضع واحد لا اكثر في كل هذه الرواية عن ابو حنيفة
 وعنه كقول محمد انها يجوز في مواضع متعددة قيل هو الاصح وعن ابو يوسف

في يوم الجمعة

يجوز بموضعين لا غير وعنه لا يجوز بموضعين الا ان يكون بينهما نهرا فاضل
ثم على القول بعدم جواز التعدة لو قدرت فليجوز من سبق قبل بغير اغ و
الفتحة بالافتتاح فان صلوا معا ووقع الاشتباه فسد صلوة الكل وعنه
هذا وعنه الاختلاف في العصر فاللوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة
ينبغي ان يصلي اربع ركعات بنيتة آخر ظهر اركعت وقتة ولم يسقط عنه بعد
حتى ان صحت الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والا ففقد الاول وان يصلي
بعد الجمعة سنة ثم الاربع بهذه البنية ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة
يكون قد أدى سنتها على وجهها والا فقد أدى الظهر مع سنة وينبغي ان يؤدى
السورة مع الناحية في الاربع البنية آخر الظهر ان لم يكن عليه قضاء
فان وقع فسخا فالسورة لا تقضى وان وقع نقلا فقرأه السورة واجبة
ومن هو لا اطراف العصر ليس بنية وبين العصر فدية بدل البنية متعلقة فليجوز
لجمعة وان كان منه بنية وبين العصر فدية من المزارع والحرى فلا الجمعة عليه
وان كان سبب الجمع والجمعة ان يسمع النداء فليجوز الجمعة وان دخل
القرى العصر يوم الجمعة فان نوى المكث اما وقتها فزمنه وان نوى الخروج
قبل دخوله لا تضره وان نوى بعد دخوله وقتها تضره وقيل العتقة
ابو القيث لا تضره وهو محتار في هذا **الشرط الرابع** الثاني كون الامام من
السلطان او من اذن له السلطان ولو قلده البعد على ناحية فصلية لم يجمع
جاءوا واعتقلوا الذي لا مشور له اذا كانت سيرته في السيرة لسياسة الامور
يجوز له اقامتها وليس في ابيهم انهم اذا لم ياتوا به مريضا او دالما و

وكذا

او دالما وكذا صاحب الشرطة وعنه ابو يوسف صاحب الشرطة ان يصلي دون
الفاضة فان مات او اصابه فصيل بهم خليفة قبل اتيان والآخر صح
وكذا لو صلى القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن احدا من هؤلاء فاجتمع الناس
على واحد فصلى بهم جاز ومع وجود اجدد لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك
لاها ولومات الخليفة وله امره وولاه على اشياء من امور العامة كان لهم
اقامة الجمعة لانهم لم يغفروا لعمومته ولو شرع في امورها فيها ثم حفر آخر
مكانه مع علمها ولو حفر قبل شرعه لا يصح شرعه وامرأة اذا كانت
سلطانة يجوز امرها باقامتها لا اقامتها وللمأمر بالجمعة ان يستخلف
غيره وان يؤذن له في الاستخلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعلمه
ولا بين الخطبة والصلوة على ما حققناه في الشرح والاذا في الخطبة اذن
في الصلوة وبالعكس **الشرط الثالث** الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف
مسائر الصلوة ووقتها وقت الظهر اجماعا ولا يجوز قبل الزوال الا في قول
احد من جنود بعده وحول وقت العصر خلافا لما ذكره ولو خرج الوقت وهو فيها
يستأنف الظهر ولا يبين عليها خذنا خلافا للشافعي **الشرط الرابع**
الخطبة وعليه الجمهور وشرطها كونها في الوقت لا تصح قبله وان يكون
بخطبة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرة الجماعة فصلية بهم لا يجوز ولا شرط
الا حضورهم عندها لا سيما عليهم ان يكون جمعا حتى لو بعدوا وانما هو
او كانوا على اجزاء وركعتها مطلقا ذكر الله تعالى بنيتها عند ارجح وعنه ان ذكر
طوبى بسم خطبة وواجبها كونها مع الظهارة والقيام وسنة العورة وسنتها

مطلوب

كونها خطبتين بجلستين شديتين كل منهما على اليد والسترة والقفلة على التمسك
والاولى على تلاوة آية الوعد والثانية على الدعاء للمؤمنين واعوانهم
بدل الوعد وهذا الكلام فريض عند الشافعي فلو قال الحمد لله او سبحان الله
اولا له الله وخلف ذلك لا يجوز عنها اذا كان على قصد الخطبة عند ابو حنيفة
مالو عطف فجد لاجله فانه لا يجوز عنهما ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام
الاعتيا ولو خطب فغير من كان حاضرا او جاء اخر من فصلة بهم جزم ولو
خطب ثم ذهب فمؤتمرا في منزله ثم جاء فصلة بجوز ولو تفدى فيه او جامع
فانزل مستقبل الخطبة ويقل في التفدى لا يستقبل ولو خطب حينما غفلت الكلمة
استقبل الكلمة في شدة الجدية للسرور حتى **الشرط الخامس** اجماعه و
اقلهم ثلثة سوى الامام وعند ابو يوسف اثنان سواء وعند الشافعي اربعة
وهو ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقرأ بهم فريه وغرواية ثلثون بشرط
ايجاعه رجلا اعتقلا فلا تنفقد وباتء والقبيلان لا كونهم احرا او قبيليين
فتنفقد بالبعد المسافرين وحق ائمتهم فيها وكذا الجعية العريضة وخروج من الحدود
خلقا لمزفر فعنده لا تنفد امامته من لا يجيب عليه فيسبحا ويشترط بقاء ائمة
الى السجدة الاولى وعذاخ فلو غفر او قبلها او تقصوا مستقبل ما بقي الظاهر وعذاخ
يشترط بقاء ائمة التسمية فلو غفر او بعد ما يتم من بقى الجمعة وعذر من شرط
بقاؤهم الى المقود قدر الشهادتين **الشرط السادس** الاذن العام
حتى لو اذن السلطان وخوة اطلق بقاء وقدره وحده فيمنع من شتمه لا يجوز للجمعة
وان فتح واذن الناس بالتحول جازت سواء دخلوا ولا وبسبب التسمية بالجمعة

والفرد والخطيب والمستواين وبسبب حسن الثياب وجلبت السعي وترك الكشفال
بالاذن الاول وهو الذي علمت انما رت بعد دخول الوقت وقيل الذي بين
يدي اعبره والاول اصح واذا صعد الامام اعبر بجلبت القاموس ترك القفلة
الثالثة وترك الكلام عند ابي حنيفة يرح وقال لا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة
الخطبة ويكره والخطبة يحط بقراءة التواتر ورد السلام وشتم العاطس
وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يستقلون على
النبى الآية فعن ابو حنيفة ومحمد انه ينصت وعنه ابو يوسف انه يصلي سر او به
احد بعض الحناج والاكسر على انه ينصت ولا للحجة لو سكنت فلو فضل
وعنه ابو حنيفة اذا عطس الحمد لله ولا يجهر وهو الصحيح انه وكذا لو شتمت
او ورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه او عينيه او يده عند رؤية
اعكرو ولم يتكلم بلسان الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب انصت اما ان يشرع
في مدح الظلمة فلما يجب له وكذا اذ يهيب بعضهم اما ان البعد في زماننا افضل
كبيلا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح ان القرب افضل والبعيد يجلبه الا
في الصحيح وقيل يجوز له التواذ وخونها وعنه ابو يوسف انه كان ينظر في كتابه
ويصلح بالقدم واذا جلس الامام على المنبر اذن المودعون بين يديه الا اذا راى الشافعي
ويستحب للمقوم ان يستقبله الامام عند الخطبة لكن التمسك الا انهم
يستقبلون القبلة للمخرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كما انه منكر
للحدانية للسرور حتى واذا قرأ من الخطبة اقاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو
المعروف يقرأ فيها قدر ما يقرأ في الظاهر **مسألة متفرقة** ومن ادرك الامام

فيها صلى الله عليه ما ادرك وبنى عليه الجمعة ولو ادركه في التيمم او في سجود التيمم
 وقال محمد ان ادركه معه ركوع الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه في سجود التيمم
 بنى عليها الظهر واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسم على القوم غلظا خلافا
 للشافعي واحمد عند ذلك يندفع بالشافعي كما يحط بها بالشافعي مكة و
 التي اسلم أهلها طوعا كالمدينة بخطب فيها بالشافعي **وفي الباب السابع**
 الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى **ويكره** اشتد الكراهة ووصف
 السلاطين بما ليس فيهم لانه فيه خلط العبادة بالمعصية وهو الكذب ومن
 صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له خلافا لغيره والثلاثة
 كنهه يكون عاصيا بترك الجمعة ثم ان بدله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه
 اليها قبل فراغ الامام منها ما بطلت ظهره بغير التيمم سواء ادركها او لا حتى
 انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او بدله ان يرجع فرجع و
 قال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ظهره ما لم يشترط في الجمعة وفي رواية ما لم يتم ركوع
 الجمعة ولو كان من صلى الظهر سعذورا كما مسافر ونحوه فسمع اليها قبل لا يبطل
 ظهره بالتيمم اتفاقا والشافعي من المذهب عدم الفرق بين المفرد والمركب ولو
 كان في الجامع سمع الخطبة ثم قام ففعل الظهر جاز ظهره ولا يتقصص الا ان
 ينبغي ان لا يشترط في الجمعة بتقصص ويكره للمفرد وبين والمسجدين اداء
 الظهر جماعة في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الاولى او بعدها
ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة وجاء
 البر في كل ساعة والاوان لا يصلي الا من حنط ولو صلى غيره جاز وان

وان تذكر الجهر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي ان كان في الوقت
 سعة فان فاتت الجمعة صلى الظهر وقال محمد ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها
 ومن حضر المسجد لا بد ان يحط في التيمم ان كان لا يقطعها **ويؤذي**
 يؤذي احد بان لا يظن ان يؤذي ولا جسد الاناس بان يتخطى ويذون من الامام وذكر
 الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا الاناس بان يتخطى ما لم يؤخذ الامام من الخطبة
ويكره اذا اخذ فليحذر جواز الخطبة مشروط بشئ من احدى الامور
 احدا وانما في ان لا يكون الامام في الخطبة كمن ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد
 مكانا اما اذا لم يجد فلا يجوز التحط به واذا وجد في المقام مكانا حال فله ان
 يتخطى اليه لضرورة ويكره تطويل الخطبة بان تدبر الخطبان على سورة من
 طوال الفصل لا سيما في ايام الشتاء **ويكره** السفر بعد الزوال يوم الجمعة
 قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح **فصل في صلاة العيد** صلاة
 العيد واجبة على من تفرص عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جميع
 ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الآلة الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة
 بعدها **ويستحب** يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلوة والاوان لا يكره
 تمر ان يتشر والافيشا جليوا ويوم الاضحي يؤخذ الاكل ما بعد الصلوة
 وقبل هذا في حق من يفهم لا في حق غيره والاوان لا يكره الاكل قبل الصلوة
 هذا ولا تركه هنا **ويستحب** اداء مائة الفطر
 قبل الصلوة في الفطر **ويستحب** استتجبه اما اعمت ما شئت ان قد
 ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة **ويستحب** التكبير جهرا في طريق الخطبة

في صلاة العيد

يوم الاضحي الثاني ويوم الفطر لا يجوز به عند ابن حنيفة وعندهما يكون يوم
 روزه عنه والخلاف في الفضلية اما الكراهة فتعني عن الطرفين ثم تبدل
 التكبير بوصول المصلي وقيل لا يقطع عالم بفتح الصلوة **ويكون** التقبل
 قبل صلوة العيد وقد تقدم فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس
 وخرج وقت الكراهة يصلي الامام بالتاسعة ركعتين بلا اذان ولا اقامة
 يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت رقبته ويبتدئ ثم يكبر ثلث تكبيرات
 يفصل بين تكبيرتين قدر ثلث بسكنة وسجدة ويرفع يديه عند كل
 تكبيرة منهن ويرسلها في اثنتي عشرة ثم يضعها بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ
 الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يبتدئ
 بالقرآن ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع
 فالقراءة في كل ركعة ثلث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير في الثانية ثم
 قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا
 وفي الثانية خمس وفي رواية فيها بعد التكبير قال الشافعي في الاولى تسعا
 في الثانية خمس وفي رواية فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يقرأ
 فيها بالتكبير يعلم الناس في الفطر واحكام صلاة صدقة الفطر وفي الاضحي
 احكام الاضحية وتكبير الشريق وهي سنة ويسبغ فيها ما يستسقي من ماء
 ويكبر فيها ما يكبر فيها **ويستحب** الرجوع في طريقه الى باب
 تكبيرا بالسر وهو من لم يركع صلوة العيد مع الامام لا يتخير وان حدث عذر
 منع عن الصلوة يوم الفطر قبل التزوال صلواتها من القدح قبل التزوال ٥١

منع من التكبير في الفطر

والامنع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلي بعده خلاف الاضحي فانها
 مكنت في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا ان
 اخرها بلا عذر في اليوم الثاني او الثالث جانبا مع المساواة ولا
 تعليل بعد التزوال على كل حال **فروع** الخروج الى المصلي وهو واجب سنة
 وان سمعهم للجامع وعليه عامة المشايخ ويجوز ان يأمروا في عصر وثلاثة
 في موضعين واكثر ويجوز للحظية قبل الصلوة وتكبره ادرى الامام راكعا
 كبر للاحرام ثم للعيدان ظن انه يدركه في الركوع ويكبر برأى نفسه لا يرى
 الامام وان خاف فوت الركوع مع الامام ركع ويكبر للعيد في ركوعه وعن ابن
 يوسف بترك التكبير وسبغ الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه
 وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير فلا يتم الركوع ولا
 في القومة ويتبع امامه في التكبير وان خالف رأسه الا ان جاوز افعال التكبير
 وهو سبغ تكبيرة فانه لا يتبعه فان لم يسبغ تكبيرة وانما سبغ المبالغ يتبعه وان
 جاوز الاقوال لكن ينوي بحد تكبيرة الدخول في الصلوة وكذا اللاحق يكبر برأى
 الامام خلاف المسبق **في التكبير** في الاولى حتى تراء بعض الفاتحة او كلها
 ثم تذكر يكبر ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد القراءة
سبق بركعة يقرأ في قضاء مكسب او لا ثم يكبر وقيل بالعكس والاول هو
 ظاهر الرواية التي اذا اراد ان يعطي من صلوة الاضحي يصلي بها بعد صلاة
 الامام كذا في الخلاصة **ويستحب** تعجيل الصلوة في الاضحي وتأخيرها في الفطر
 وفي الغنية يقدم صلوة العيد على الجيزة وصلوة الجيزة على الخليفة **ويستحب**

منع من التكبير في الفطر

على ان اراد ان يضيئ تأخير تعليم الاطفال وحلق التماس والواجب ان استلزم التأخير الكراهة
 لا يوحى وهو ما زاد على الاربعين قال في الغنية الافضل ان يترك اطفاله ويقص
 شارب وحلق عانة وينظف بدنه بالاعشاب في كل اسبوع فان لم يفعل في
 حنة عشر يوما ولا غنم تركه وراى الاربعين فالاسبوع افضل والى عشر
 هو الاوسط والاربعون الابد ولا بأس بقول الرجل لغيرة يوم العيد تقبل الله
 منا ومنك **التعريف** الذي يفعله بعض الناس من الاجنبي عن عتيقة بغيره في
 الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون باهل عرفته ليس
 وقيل ليس في مندوب ولا مكره وقيل كره وهو القاهر **وتكبير الشريفة**
 عقب الصلوة قبل سنة عندنا والاكثرون على انه واجب على طائفة من الحرة
 والكورة وكون الصلوة فرضية ادت بحجامة سجدة في العصر هذا الكثرة عند
 ابو حنيفة فلا يجب على مسافر ولا جند ولا امرأة الا اذا قدوا بمن يجب عليه
 والواجب عقب الواجب كالوتر وصلوة العيد والاعتيق التوافد والاعلى الخفود
 ولا على المذورين الذين صلوا الظهر جماعة يوم الجمعة ولا على احد القوي
 عند حاجب على كل من يصل صلاة المكتوبة ابتداءه فجر يوم عرفته عندنا
 وعند ما كمل ظهر يوم النحر وآخره عصر يوم النحر خدا بوجبة فيكون ثمان صلوات
 وعمر آخر ايام التشريق عندنا فيكون ثلثا وعشرين صلواتا والعمل على قولها
وصفت ان يقول بعد السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله
 اكبر والله الحمد مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعند
 الشافعي قبل التهليل ثلث تكبيرات **امام** التكبير وقام وذهب

موطأ عبد الله بن عمر

فنام يخرج من المسجد بعد ركعتين واخرج اليهود ولا يكبر بل يكبر القوم معهم
 وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والعقدي يراه يكبر وحده **ترك صلوة** في ايام
 التشريق ففعلها فيها من ذلك العلم كبر ولو تركها في غيرها ففعلها فيها
 او بالعكس لا يكبر وكذا لو تركها فيها ففعلها فيها من عام آخر **احد** عند سقط
 التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع تسجود التسهل والتكبير والتكبير
 بداء بالتسهل ثم بالتكبير ووقد تم التلبية سقط التكبير والتسهل الكافي
فصل في الجنازة يستحب ان يوجه الخضر لما قبله على شقة الايمن
 والايسر يوضع سلقيا وقدماه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون
 وجهه الى القبلة ويلتزم الشهادة بان تذكر هذه ليتذكر دور ان يؤمر
 بها واما السلقين بعد الدفن فلا يؤمر به ولا ينهى عنه فاذا مات ثقت
 عيناه ومثله حياه بعصا به عرضة من فوق رأسه وقدماه وبقول
 من يخضع بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل
 طاعته بعده واسعد بقلبك واجعل ما خرج اليه جلا ما خرج عنه **وتقطع**
 يخلع ثيابه ويجعل على سريره ولو نوح ويوضع على بطنه سيفا وشي من
 حديد ولا يوضع على بطنه الخشخاش **ويكون الزرع** حتى تغسل ويسير في
 تجهيزه **الحل** في شرح الهداية للسر وحي وفي الحيط الالباس على سرج الحانين
 والحجب عند اعيت واذا ارادوا غسله سحبت ان يغسوه على سريره ولو
 قد جمر اي اوزير الجمر بالبحر حول وعرثا ثلثا او ثلثا او سبعا ويوضع
 على قفاه وجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف ميتته ويحترق من ثيابه عندنا

في احكام الجنازة وانما يعلم بان السنة
 ان يجل الجنازة اربعين ان يغسلها وادخل
 الاخرة لغير الميت لا يكون عليه دفنه يجوز ودين
 الصلوات بالتهليل والصلوة وقراءة القرآن خلف
 الجنازة مكره وكذا رفع الكتب والمصاحف خلفها
 لان ذلك تشبهه بنقل اليهود والنصارى وكذا ابو
 حنيفة في قراءة القرآن جهرا عند قبور موتيت
 على القبور حشيش او شجر يكره قطع ذلك
 مادام رطبا لانه ما دام رطبا يستجيب استنساخ
 الميت به ويعود فله بعد ما يبس
 فنام من الكوفة

كتاب الطبقات التي هي في الطب

وكان على الشافعي انه يغسل في خمسة وبنسبته الفليضة فقط في ظاهر
 الرواية وغرواية تسير كل غيرة من السرة اما الركبة وهو الصخر المأخوذ به
 ويلف الفاسل على يده في خرفة الاستنجاء وقال ابو يوسف لا يستنجي
 اصلا ثم يوضئه فيبدأ بغسل وجهه ولا يغتسل ولا يستشق هذا خلافا
 للشافعي لكن يمسح السان والهاء وتغسل ومخرقة مخرقة يلفها على
 اصبعه ويخرج راسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا ولا يؤخر
 غسل رجليه هذا في حق البالغ والقصبي الذي يغسل الصلوة اما الذي لا يغسلها
 فلا يوضع على قالوا ثم يغسل راسه ويحيط بالخطم والعنق من غير ترسح ثم
 يغسل عليه ماء مغلي يسد او خطمي او اثنان قبل طمعه وهو الحرض او
 بها بون ان يستتر شي من ذلك والآن في راح وغسل ثلثا بوضع كل مرة
 على شقة الابرش شقة الاعمى حتى يغسل الماء الماخنة ثم على شقة الاعمى
 يغسل الايسر كذلك ولا يكبر على يمينه على وجهه يغسل ظهره ثم يقف بعد
 الحركة الاولى او بعد الحنتين ويسند المصدة او يده او ركبه ويخرج
 رقيقا فان خرج منه شيء ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وغا البدايع
 يغسل في الحركة الاولى بالماء العجاج ليليل بدنه والنجاسة التي عليه وفي الثانية
 بقاء السراو ماجرى مجراه وفي الثالثة بالراح وشي من الكافور والابو
 من شعر الميت ولا من ظفره ولا يحنث وقيل انك ظفرك فدا باس باجته و
 ليس غسله استوى القطن وقيل خشفه ومساحه ويوضع على وجهه وقيل
 خشفه خرقه كانه وفيه وجوزه بعضهم في دبره واستحبوا شايخنا قاله قاضي

الافقي

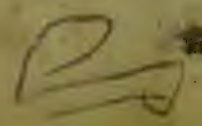
قاله قاضي ن واذا تم غسله شطف بثوب وجعل الحنوط على راسه وحلته وبكره
 الرغفران والورس في حق الرجال وجعل الكافور على موضع سجود وجهه
 وادغفه ويدها وركبته وقدماه ثم غسل الميت وتغسله الصلوة عليه
 ودغنه فروض كفاية **ولو مات** امرأة بين الرجلين يتم ولا تغسل فيهما ثم
 بيده والاجنبي بخرفة وكذا الرجل بين النساء يتم ولا تغسل فيهما ثم
 الايام في الفاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يوجد فاحمل الامانة
 والورع **ويغسل** للفاسل ولمن حضر اذا رأى ما يجب للميت مسحه او يمسحه ولا
 يحدث به من العيوب الكاينة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه
 الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا يمس يدك ذلك فخذ بالانسان من بدعة وان
 رأى حسنا من امارات الخير كوضوء الوجه واليدين ونحوه فذلك يستحب له
 اظهاره **والسنة** ان يغسل الرجل على ثلثة اثواب فيصير ازارا وثلاثة
 الخوازة في حنث درع وخيار وثلاثة وازار وخرفة تربط بها على ثديها والكتف
 في حنث ان يغسل على ازار وثلاثة وفي حنث على ازار وخيار وثلاثة والوضوء
 في حنث ثوب يستر البدن والثلاثة من الوتر اما القدم وكذا الازار والعنق
 من الحلب اما القدم والدرع هو القميص الذي في حنث على الصدر دون الكف وعرض
 الحنفة من اصل الثديين الى السرة وقيل الى الركبة وهو كستر **وصفة** الثنتين
 ان يمسح الثغافه على باطن او حنثه ثم يمسح عليها الطيب ثم يمسح الازار
 عليها ويذر عليه الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي شطف
 فيه فيمضمض ويحيط ثم يعطف الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم الثغافه

الوضوء بالغسل
 او بوضوء القطن
 او بوضوء الكحل
 او بوضوء السراو
 او بوضوء الكافور
 او بوضوء السراو
 او بوضوء الكحل
 او بوضوء السراو

171

كذلك ويربطان جيف النيران والحرارة ثم يجعل منفرها صغيرين
 على صدرها فوق الذراع ثم يوضح لحي راسها كالمخنف من فوق
 ذلك تحت الازار ثم يحيط والتفافه كما من ثم تربط الحرقه فوق الاكفان
 وقيل بين الازار والتفافه والامة كل حرة والمراحمه كالبائع
 والبالغة وان لم يراحمه بكفن رازر والتفافه وان كفن غروب واحد
 اجزاء وقيل القبيسي بثوب والبيتي بثوبين وقال قاضي النجاشي ان الاحسن
 في كفن فيه البائع وان كفن غروب وارجاز والسقط والموت وميتا
 يلف في حرقه ويدفن في الخشبة المشكلا كالتشريح ولا يبل بل يتم والجدي
 الكفن والسيد لو خلق سقاء **ويسحق** فيه ابيض ويجوز من القطن
 والكتان والبسود وان كان لها اعلام مالم تكن غاسيل **وبكره** للرجال ان يعمروا
 واعصم الحريم **ولا بكره** للنساء فان لم يوجد للرجال الا الحريم يجوز الكفن
 به لكن لا يزداد على ثوب واحد للضرورة **وينبغي** ان يكون الكفن في النفاضة مثل
 مبلوسه في الجملة والعيد والتمراة ما تلبس زيادة اهلها وقيل بغيره او
 ما تلبس في الحياة **وامر غنيمة** ان في المال كثرة وغرورته فله فكفن
 الستة او الا فالكفاية او مع جواز كفن الستة وجمعة الاكفان قبل ان
 يدرج الميت فيها وترا مرة او ثلثا او حتى **والحرم** كغيره عندنا وقال
 الشافعي واعمد لا يغير راسه ولا يمس طيبا والكفن من جميع المال مقوما
 على الدين والوصية والميراث الا ان يكون التركة بحد جائز او شيئا موهوبا
 فان حق في الدين وامرته من مقدم على التكنين واذا لم يكن الميت مال

فكفنه على من يجب عليه نفقته في حياته **وكفن الزوج** على الزوج عند يوسف
 ان كانت متعة وقيل ان كان موكرا ابدا فعليه وقيل لا يجب عليه نفقته
 عليه نفقته ان لم يترك مالا وهو الاوجه على من حققه في الشرح **ولو كفن من**
 يرثه يرجع به لا تركته وان كفن من لا يرث من ان لا يرث الوارث لا يرجع
 سواء اشهد بالوجوه او لم يشهد **ثم القنوة** عليه فرض كفاية كما من شرط
 صحة شرائط القنوة الخلقية والسلام الميت وطهارته ووضع امام المصلي و
 بهذا القيد علم انه لا يجوز على غايب ولا حاضر تحول على آية او غيرها للاختلاف
 المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلي وركن القياس فلا يجوز فاعدا بلا عذر ولا
 ركبا والتكبير سوى الاور فانه شرط والله تعالى آية يتجده الامام عن
 المسبوق اذا حشيت ان ترفع فانه يكتفي بالتكبير ويترك الدعاء **والاول**
 بالامامة فيها السلطان ثم القنوة ثم امام الجماعة ثم امام الحسني ثم الولي على قوله
 الاثر وله ان ياذن بغيره اذا اشترى الحق اليه وبسبب غيره المذكورين ان يتقدم بلا اذن
 فان تقدم فله ان يعيد ان شاء وان منع هو فليس ان يعيد بعده من السلطان
 فمن دونه عند يوسف هو اول من الجميع وهو قول الشافعي ورواية عن ابي حنيفة
 ورافعي قاضي النجاشي قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدمه الا بآية
 وان حضر والامير والاقصى قالوا اول ان يتقدم وان لم يحضر الوالي والاقصى
 وحضر امام الحسني وصاحب الشرطة وصاحب الشرطة اول ان يتقدم وان حضر خليفة
 والامير فهو اول بالتقدم من القاضين ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين
 وحضر الاولوية وامام الحسني ينبغي للاولوية ان يتقدموا امام الحسني وان لم يحضر الحسني



وحضر أبو ذر فليس على الأولياء تقديمه وإن حضر الوالد أو خليفة أو صاحب الشرطة وأقام الحجة والأولياء فابن الأولياء أن يقدموا أحد من هؤلاء وإذا أرادوا أن يقدموا فلهم ذلك ولم يقدّموا من شيئا ولا يقدم أحد من هؤلاء إلا بأذنهم وهذا قياس قول أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر وبه أخذ الحسن انتهى **ثم عدم** جواز صلوة غير الوالي بعده مذهبنا وبه قال مالك وقال الشافعي لم يصلح أن يصلح ولم يراعوا من جعل صلواتهم على من استحب بعد ما **وهو** أربع تكبيرات بعد دعاء الاستفتاح عقيب الأولى ويصلح على النبي ثم كما يصلح بعد التشهد عقيب الثانية ويردعو النفس والهيبة وسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب الرابعة من غير أن يقول شيئا غلظا هو الرواية ويقل يقول ربنا انشأنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ونشأنا غدا في النار ويقل يقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون والآخرة وينوي بالتسليمين الميت مع القوم ويقل لا ينوي الميت ويقل ينويه في التكبير الأولى فقط **وصفة الدعاء** بعد الثالثة أن يقول اللهم اغفر لحين وميتنا وشاهدنا وغائبنا وبقربنا وكبيرنا وذكرنا وانشأنا اللهم من اجبتنا من أجابه من الإسلام ومن توفيتنا من توفيتنا على الإيمان وخفف هذا الميت وبالروح والراحة والرحمة والعزة والرضوان اللهم إن كان محمدا فزدوا حسنة إن كان مسيحا فنجي وزعنة ولغة الأمن والبشرى والكرامة والزبور شك بارحم الراحمين **ويجوز** غيره من الأدعية إذا ليس فيه دعاء موقت

وان كان الميت مخلف يقول بعد قوله ومن توفيتنا من توفيتنا على الإيمان اللهم اجعله لنا في اللهم اجعله لنا اجزا وزخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا **ثم** يقيم الدعاء له وللمؤمنين **ويجوز** أن يقول اللهم اجعله غفلة إبراهيم والحقة بصلاح المؤمنين والمؤمنات **ويجوز** أن يقول اللهم اجعله غفلة إبراهيم والحقة بعد البلوغ **ومن لم يحضر** إذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الإمام تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة سبعة الإمام بها فانه لا ينظر وقال أبو يوسف يكبر المسبوق أيضا كما حضر تكبيرة الافتتاح ويقول ما حذر عن مجيء بعد ما يكبر الإمام الرابعة يكبر فان سلم الإمام فغنى تلك تكبيرات عنه وعليه الفتوى وعندنا فائتة الصلوة **وذكر** في الخط أن محمد بن أبي يوسف في هذه الصورة ويقضي المسبوق ما فات من التكبيرات متولية من غير دعاء ليلا يرفع قبل فرائضه فيصلح صلاته فإذا رفعت على الأكتاف قبل فرائضه يقطع التكبيرات لأنها بطلت ويقل وضعها على الأكتاف لا تبطل وإن رفعت عن الأرض ولا ترفع الأيدي في صلوة الجنازة إلا في التكبير الأولى وظاهر الرواية وكثير من مناجاة بلخ اختاروا الترفع عند كل تكبيرة وهو قول الأئمة الثلاثة يقوم الإمام بخداه صدرا ميت ذكر كان أو أنثى وظاهر الرواية وعند أبو حنيفة أنه يقوم بخداه وسط امرأة وكذا للرجل غرواية وأنثى وهو ظاهر الرواية **ويجوز** أن يصعد ثلثة صفوف حتى لو كان سبعة يتقدم أحدهم للإمامة ويقف ما وراءه الثلثة ووراءهم الثمان ثم واحد **والفضل** صفوف

صلى الله عليه وآله وسلم

هذا المختار على هذا الوجه

الجنزة آخرها بخلاف سائر القتل **ولو اخطأ** في الوضوء فوضعوها
لا وسه تعالى يسار الامام جازت القتل وان تعدوه فقد استأوا جازت
وبكره القتل عليه في مسجد جماعة عندنا وقال الشافعي واجد لأبائنا
ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والبار في المسجد
والصفوف متصلة لا يكون ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد
اختلف المشايخ فيه ومن ذمهم ولم يبعث عليه صلى الله عليه وسلم قبره ما لم يغلب على
الظن انه تنفخ **ولا يصلى** على عضو الا اذا كان في حكم الكلبان وجد الكثر
الميت او النصف ومعه الرأس بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول
ولا يصلى على باغ ولا قطع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يغسل وان
تلا بعد وضع الحرب اوزارها صلى عليها وحكم المقتولين بالعقبة
والعكازين في الحسم بالتبديل حكم قطع الطريق **ومن قتل** احدا بوجه
لا يصلى عليه **ومن قتل** نفسه يصلى عليه خلافا لابو يوسف ومن علمت
عنه ولادته يستهلل او حركه عند وضع عليه وكذا لو خرج الكثرة حيا
والاعس ولا يصلى عليه **وان سبى** هبتي ومات فان لم يسبب معه احد ابويه
يصلى عليه وان سبى معه احد من الاصحاب لا يصلى عليه الا ان سلمت القصبى بنفسه وكان
يقول الاسلام **والسنة** في جند الجنزة عندنا ان يحمله اربعة نفر من حوا
جوابها الاربعة خلافا للشافعي **ويستحب** ان يحمله من كل جانب
عشر خطوات لقوله ثم من جند جنزة اربعين خطوة خطوة كبرت
عنه اربعين كبيرة **وينبغي** ان يبدأ بعقدتها فيضف على عينيه ثم مؤخرها

هذا المختار على هذا الوجه

هذا المختار على هذا الوجه

كذا

كذا ثم يقدس على ساره ثم مؤخرها كذلك وحكم القصبى على الابدى او اس
حمله على الآلة والابا من ان يحمله رجل واحد على يديه وهو ركب والابا من ان يحمله
او طبق **وبكره** حمل الميت على الظهر او الآلة ويرعون في المشي بها دون
الجث وهو ضرب من القودون العنق وهو الخطم الفصح والمعاد السرع
من غير ان تضرب **ولا يكبر** الميت قدام الآلة الميت خلفه افضل عندنا
الراكب خير خلفا ولا يتقدمها الا ان يبعد كيلا يؤذى بانارة الغبار والمخاض افضل
ولا يقوم للجنزة اذا مرت به الا اذا اراد ان ينهها وما ورد في الاحاديث من ان يقيم
لها منسوخ **ولا ينبغي** ان يرجح حتى تضع عليه وبعد ما صلى قالوا لا يرجح
الا باذن اصحابها وفي الخط قيل الرفق ابركه الرجوع بغير اذنهم وهو
الاوجه والاوه **وينبغي** ان يكون متفكرا في حاله **مختار** بقلوب
وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا ينبغي ان يسمع ابن
مسعود رجلا يصيح في جنازة فقال له انصت وانت في جنازة لا تكلمك
وينبغي ان يطيل الصمت **ويكبر** في الصوت فيها بالأكبر وقراءة التواتر
كراهة تحريم وقيل تركه اوله وليذكر في نفسه ويقرأ في نفسه **ولا ينبغي**
للنساء ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحريم في زماننا ويحرم النوح
للجنوب وشق الجيوب وحقن الدود والطير وخوف ذلك لقوله ثم من جند جنزة
الجيوب وحقن الدود ودعى بدوى الجاهلية والاباس بالحاء بارسا
الدموع في الجنزة وفي الغنزل لقوله ثم من جند جنزة لا يبعث به مع الدين
ولا جفن القلب ولكن يثبت بهما واشاره اليها او يرحم وان كان مع

هذا المختار على هذا الوجه

هذا المختار على هذا الوجه

هذا المختار على هذا الوجه

من قبل الله محمد خلتا للشافعي والحمد لله
 رسول الله ولا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له
 العزيم والاعقاب والاعقاب والاعقاب

مع الجنازة صاحبة اونهاجة تنجز فان لم تنجز لا يترك اتباع الجنازة
 لذلك ويترك بقلبه واذا انتهت الجنازة الى القبر يكره الجلوس عند ان
 وضع عن الاضيق واذا وضعت يجلسون **ويكرو** القيام ذكره قاضيان وهو
 معتد بعدم الحاجة والضرورة والافضل في القبر التحديق امكن والآفاق
 لشق وذلك بان يكون الارض رخوة والحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر
 حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليها اللبث او غيره والشق ان يحفر
 حفرة كالتنوير بين جانبيه باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف
 عليه باللبن او الخشب ولا يمتد السقف الميت **قال** في المناهج اختيارا
 الشق في ديار كالحاوة الاراضى حتى اجاز والاجر والحنث والحنث
 التابو ولو من حديد ومثله في الجسود ويكون التابو من راس المال
 اذا كانت الارض رخوة او نارية مع كون التابو في غيرها سكرها
 في قول العلوي وقاطبة **ويجوز** ان يفرش فيه التراب ويغطى الطبقة
 العليا بما يلي الميت ويجعل الموضع اللبث الحنف من يمين الميت ويساره
 ليعبر عليه في القبر وفي الجلط **ويستحب** ان يفرش الميت في القبر
 لو لم يكن الارض رخوة ومقدار عمق القبر قبل قد نصف قامة وفي
 التوجيه المصداق به ليجعل او وسط القامة فان زاد فهو افضل وان
 عمقوا مقدار قامة فهو احسن فعلم ان الادنى نصف القامة والاعلى
 تمامها **ويوضع الميت** في قبره وضعا من جهته القبلة استقبال القبلة
 عند وضعه ولا يستل بان يوضع عند رجل القبر ثم يستر من قبله

للميت

مخدرا

من قبل الله محمد خلتا للشافعي والحمد لله **ويقول** واضعه بسم الله وعلى ملته
 رسول الله ولا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له العزيم والاعقاب والاعقاب
 الكفاية وذو الرحم الحرم او ما يوضع المرأة فان لم يكن فاحمل الصلاح من
 الا جانب ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كانا قريسين ذكر كان الميت
 او انثى **ويستحب** تسجئة قبر المرأة بشوب حال الوضوء حتى يستوي اللبث
 وخوفه على اللحد **ولا يستحب** في حق الرجل خلافا للشافعي ويوجه الميت
 في القبر الى القبلة على شقة الايمن والايمن على ظهره وتخل العقدة **وفي المناهج**
 السنة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض النيرة قال الشافعي وفي الطب
 الكتب الشافعية والحنا بله يجعل تحت راسه لينة او حصى ولا يقف على الصلابة
 انتهى ويكره ان يوضع تحت مضرية او حدة ويستند الميت من وراءه بتراب
 او غيره لئلا ينقلب ويستوي اللبث على اللحد اي يقيم اللبث عليه من جهته
 ومنه شقوه كبلال ينزل عليه التراب منها ولا بأس بان يقبض قال ابو حنيفة
يستحب اللبث والقصب والحنث في اللحد **واختلف** في وضع البواري
 فوق اللبث قبل كبره وقبل لا ويكره الاجرة والحنث **وقيل** لا بأس به عند خاوة
 الارض ثم يمال التراب ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر **ويكره** الزيادة
 ومن عده لا بأس بها **ويستحب** حية التراب عليه ثلثا ولا بأس برش الماء
 عليه **ويستحب** القبر ولا يسطح عندنا خلافا للشافعي وفي الجلط يستحب القبر
 قدر اربع اصابع او ثلثه وفي البديع قدر ثلثه واكثر قليلا **ويكره** تحميم القبر
 وطينه ما روي انه لم يسم من تحميم القبر وان يكتب عليه ما وراى مني عليها

ملا عند رعا القبر

وان توطأ **وغيب المغن** الخ رائحة لا يكره الطيبين وعن ابو حنيفة يكره
 ان يبي عليه بناء من بيت او قبعة او خوذك وكذا يكره وطأة وجلوس عليه
 وكره ابن يوسف الكتابة ايضا **نوع في الشهاد** والمراد به الحكم في اي الذي
 يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشريعة التجارية على المكلفين في الدنيا
 واما الشهاد الحقيقي الذي وعد الله الثواب المخصوص فليس يتعلق به
 احكام المذكورة غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم
 عن قتل في سبيله والشهاد الحكم على قول ابو حنيفة مسلم مكاف طاهر علم
 انه قتل ظلمة قتل لم يجب مال ولم يرت وعلم قولها بترك قتل الصليب
 والظلمة فمما شامل لمن قتل اهل الحرب او البغي باي شيء كان و
 باي سبب كان ولمن قتل غيرهم اذا لم يجب نفس القتل مال سواء لم يجب
 اهل القتل الا سبب مثله في دار الحرب عند ابو حنيفة وقتل السيد عبده وعند
 الحكم او وجب لعار قتل الاب ابنه والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من
 قتل من البناء وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بحد او قصاص
 لانهم لم يقتلوا ظلمة وخرج من وجب قتله مال كقتل غيره العمد وكذا الذي يقتله
 القاتلة وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القصاص او لم
 يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل بسبب قتل **خرج** الصبي والمجنون
 والجب والعاقل والناس على قول ابو حنيفة خلافهما وخرج من ارتك
 بائني الخ والارث ثلث ان ياكل او يشرب او ينام او يداوى او يقتل
 من المعركة حي او ياديه خيمة او خوخا وهو حي او يعض عليه وقت صلوة وهو

والنساء

يقتل

وهو يقتل **ولو ادعى شيئا** فان كانت من امور الدنيا فهو وارث ثلث
 اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكل ذلك عند ابو يوسف خلاف لما قيل
 الخلاف فيما اذا ادعى بعمور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتث اتفاقا
 وقيل لا خلاف بينهما فجواب ابو يوسف فيما اذا ادعى بامور الدنيا وجواب
 محمد فيما اذا ادعى بامور الآخرة ومن الارث ثلث ان يسبح او يشرى او يكلم
 بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي مكانه حيا يوما وميتا فهو مرتث وان لم
 يكن يقتل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا يكون مرتث بشي
 مما تقدم **ثم حكم** الشهاد المذكور ان لا يسل بل يدفن بدمه وثيابه التي
 قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن كالنحو والحشو والخف والسلاح وكذا
 السر او يبر فان كان ما عليه ناقصا من كفن السنة يزد عليه بان لم يكن
 فيه انراوينة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه ويصلح على الشهاد
 خلاف ما كانك والشافعية والذلائل في الشرح **مسائل متفرقة من الجنازة**
 لا بأس بالاداء في صلوة الجنازة اي اذن الولي غيره في الصلوة وفي بعض
 النسخ لا بأس بالاداء اي الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا بقضا حجة
 كذا في الصحاح وان مات للمسلم قريب كافر ليس له ولي من المسلمين
 عند الثوب النجس ويلفه في حرقه ويجعله حفرة ببقية فربا من غير مراعاة
 السنة في ذلك وان دفعه اهل دينه جاز وان كان له دين من الكفار لا
 ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخل بينه وبينهم وينبع جنازة من بعده
 هذا كله اذا لم يكن كفرة بالارتداد اما مرتدا ببقية حفرة كالحلب من غير قتل

ولا تكفين ولا ينفذ الا احل الدين الذي انفذ اليه ما ليس مال ولا من يجب
كفنه عليهم وجب كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن
او منع ظلي سألوا من الناس فان فعلوا محالوا سألوا اي شيء صرف الى
كفن احزان لم يعرف صاحبه منه وان عرف ردة اليه وان لم يوجد ميت
تصدق به **بشش الميت** وهو طريق كفن ثانيا من جميع المال فان كان
قد تم ماله ففعل الورثة العلم الغرماء **كفن** رجل ميتا ماله ثم وجد الكفن فريد
رجل او اخر من الميت سيج فالكفن له لانه الميت لا يملكه **خرج** من الميت
شيء بعد ما درج في كفنه لا يفسد منه شيء عندنا يجوز ان يغسل المرأة
زوجها بالايجاع ما دامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج عندنا خلافا للثلاثة
ولا تغسله انقضت عدتها بالولادة خلافا لما كرهوا في وكذا الوفاة
منه قبل موته اذ ارتدت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطأ به بغيره
واستلقت الرجعية نفسه خلافا للشافعي **وامم الولد** لا تغسل كسبه ما وانا
كانت في العدة هو الاصح وفي رواية عن ابن جنيته تغسله وهو قول نفر
وما كرهوا **واحد** ولو غسل الميت وكفن ونسوا اعضوا لم يغسل ماء ينقض
الكفن ويغسل العضو وتعد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا الوفاة ان كان
بعد وصفة في القبر قبل ان يمال التراب ولو اعيد لا ينش ولا يخرج وسقط
غسله وعادة الصلوة عليه اما الجواب وفي المسبوق سقط غسله
عليه في قبره وهو الاظهر وكذا لم يغسل اصلا او لم يكفن فانه لا ينش بعد
ما عهد التراب ولو بقيت اصح او نحوها لا ينقض الكفن خلافا لما كرهوا

ولو علم ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دني بشوب او درج
لغيره او في ارض مفضولة او اخذت بشفعة يخرج **وان وقع** في القبر
منع فعلم به بعد ما عهد التراب ينش واخرج ولا يجوز نبش القبر
لغير ما ذكر **ما** ولم يجز ماء فيقوه وصلوا عليه ثم ان وجدوا ماء غسلوه
وصلوا عليه ثانيا وقيل لا بعد الصلوة **والجواب** او بافتقار المتزك
بينه وبين الميت او المورث ان كان مضطرا لغيره **بشش منه**
التلف ولا فائدت او لا وكذا الماء ان اضطر اليه للمعش قد تم غسل
الميت والا فلا ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوزة الشافعي
والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند
الضرورة وحج يجعل بينهما حاجز من التراب **او يصح** ان يصلي عليه فلان
فلو لم يبا طه وليس له ان يتقدم الا برضى الاولياء وكذا الوصية بغسله
وادخال القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى انت **وجاز**
وقد هتكت على الجنائزة جازت وسقط بها الوضوء وسبحت ان يصليتين
موفيات مكة ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز جاز ان يصلي عليهم
عليهم صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف واحد ويجعلون الرجال مع
بنى الامام ويستوى فيه الحرة والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم
الغلمان في النساء واجعلوهم صفوا واحدا وجاز ان يصلي على كل واحدة
على حدة **والا فضل** ولو كثر على جنازة فيجوز بالاخرى يكمل الاولى ويستقبل
الاخرى واذا اختلف موقف المسلمين وموقف المشركين فان وجهت صلاة

علمها قبل علامة السامعين الخيرون والخصاب وقص الشاربين
 السواد لكن الخيرون انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهودي واما السواد
 فليس في الكفار من الفرج وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الشاربين
 ان لا يكون علامة لانه يندب للفاذي في غير الشارب في دار الحرب وان لم
 توجد علامة وكان المسلمين اكثر من غير الكفار وصلى عليهم وينوي المسلمين و
 ان كان الكفار اكثر غلبوا ولم يصلى عليهم ان كانوا سواء قبل يصلى وقيل لا
واما الدفن فيلزم دفن في مقابر المسلمين وقيل دفن في مقابر المسلمين
 وقيل دفن في مقابر خاصة وتساوي قبورهم ولا تستم واهل الاختلاف
 في كتابية تحت مسلم ماتت جدي لا يصلى عليها بالاجماع واختلف الفقهاء
 في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين
 وقال عقبة بن عامر واثلة بن الاسقع يتخذ لها قبر خاصة وهو احوط
 وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لانه وجه الجنين الى ظهرها
 قال الشرجي وهو حسن ولو وجد قيد في دار الاسلام فادفنها عليه ستم
 عليها والا فغفر روي فيل ولا يصلى عليه والصحيح انه يصلى عليه في الدار
 كما لو وجد في دار الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر حكيم الدار **ولو حضر**
 الجنازة في وقت المغرب قدم صلوة المغرب ثم الجنازة ثم سنة العشاء
 وقيل تقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت صلوة العيد
 العيد ثم هي على الخطبة **ولو حضر** اعيت صبيحة الجمعة بكرة ثاجرها في وقت
 الجمعة يصلى عليه جمع عظيم اما لو خافوا فوت الجمعة فدفنوا في مقبرة اخرى

واشباع الجنازة افضل من التوافل اذ كان لجوار او قرابة او ملاح مشهور
 والا فالتوافل افضل ويجوز الاستيحار على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز
 على غسل الميت وبعض اشياح يجوزوا ذلك ايضا **وسنة** في القيل
 والميت دفنه في مقابر المسلمين الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن فدفن
 او ميلين فلا بأس به وقل هذا على ان نقله الى بلد اخر مكروه وقيل يجوز
 في دور السفر وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز
 اخراجه بوجه الا ان يكون الارض حقا للغير وحيث ان شاء ذلك الغير اخراجه
 وان شاء سوى القبر وزرع فوقه وفي القينة مقابر بلغ اليها حطم
 جميعون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر ويكره الدفن في البيوت التي
 فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لانه خاتمة بالانبياء ولا يحفر قبر لدفن
 آخر مالم يثبت الاول فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد في جميع نظام
 الاول ويجعلونها وبين الاخر جاذبا من تراب **ومن سنة** في سفينة
 ليس بقبرها ارض غسل وكفن عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النبت
 الرطب من ارض القبر دون اليابس ولو روي طريقا في القبرة وظن انه
 محدث وان تحته قبر اكره المشي فيه ويكره النوم عند القبر وقفا والحاجة
 والاكل مالم يعلم بدفع السنة واليهود ليسوا بدارها والدعاء عند دفنها
 ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون
 اسأل الله لكم العاقبة واختلف في اجلاس القاريين عند القبر واختلف
 عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا واسحب النمل **امراة** ماتت واطلق الولد

في بطنها وعلب على راسهم انه حتى يشق بطنها اما لئلا يطلع لؤلؤة او مالا
لان فيقول لا يشق ويقل يشق **قال** ابن الحارث وهذا الدور ولا تكسر
اليهودي اذا وجدت في قبورهم قال فاضحى **وسحب** زيادة القبول
للرجال وبكره للنساء ويدعون انما مستقبل القبلة ويقل يستقبل وجهه
اميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيادة عم وفي القينة قال ابو
ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبلة ولا مسح ولا نرى به بأسا
وقال شرف الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتمى
ولا شك انه بدعة لانه فيمنعه عم ولا عن احد من الصحابة ويجوز
للخمس للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاول وبكره في المسجد **وسحب**
التقزية بان يقول اعظم الله اجرى واحسن غنى عنك وغفر لبيك ان
كان اميت مكلف والا فلا يقول وغفر لبيك وبكره الخ ذ الصيافة من
احل اميت على ما قالوا **وسحب** بغير ان اميت والا فربا الا بعد ثبوت
طعام لهم **وسحب** عليهم الاكل وذكر البزازي انه يكره الخ ذ الطعام في
اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبور في العظام
واخذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والواحدة للحتم او لقراءة
سورة الانعام او الاخلاص **قال** احمد ان الخ ذ الطعام عند قراءة
وان الخ ذ الخ ذ الفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جداره
مقبرة في قبرها رجل بيتا لوضع النفس واللبان وخوفا ان كان في الارض
سعة لا بأس به والايامهم ويجوز فيه لان صاحبها جعلها مقبرة **ولو حفر**

مكة في دار القبور

مكة في دار القبور

طعاما

قبراً

قبراً فاراد آخر دفن ميت ان كانت القبرة واسعة كره وان ضيقة جاز وضمن
ما نفق الاول وهذا كره بسط با كما او مضى مسجد او مجلس ان كان المكان
واسع كره بغيره ان يزيله والا فلا **وسحب** لنف قبره فلا بأس وقيل بغيره
ينبغي ان لا يكره ثمينة خوالف من لان الحاجة اليه محقة غالباً بخلاف القبور
نقوله في ما يدعى نفسها باي ارض عوت وذكر البزازي عن الصغار لو كتب
على جبهة اميت او على مئة او كفة عهد نامة يرحى ان يغفر الله سبحانه للميت
وعن بعض المتقدمين انه او ان يكتب في جبهة او صدره بسم الله الرحمن الرحيم
ففعل ثم رآي في المنام وسئل عن حاله فقال ما وضعت في قبري حاجتي
ملاكلة العذاب فلما رآي واكتبوا على جبهتي وصدرتي **وسحب** التوسعة الواسعة
قالوا آمنت من العذاب والله سبحانه اعلم **فصل** في احكام المسجدين
اعلم ان حال الترجمة الكراهية لقوله عم من اكل النجوم والبصل والكراث
فلا يقرب من مسجد فان الملاكة تنادي تنادي من بني آدم ومن حوشها
حديث الدنيا وعن ابيع والبشرى وانشد الاشعار واقامة الحدود وشيخ
نشد ان الضلالة والحراد فيها لغير ضرورة ورفع الصوت والمخوفة ودخول
الحائنين والقبيلان لغير الصلوة وخوها جميع ذلك ورد الشافعي عنه عم و
يباح البسج والشراء بقدر الحاجة للمعكف للتجارة والكسب والمراد
من انشد الشعر ما ليس من نوع ذكر وعبادة وبكره التوضي وفيه الا
اذا كان فيه موضع اعتد لذلك وكذا الخ ط فيه نكرة اذا كانت ضرورة
احفظه عن القبيلان وخوفا ما الكاتب وتعلم القبيلان فان كان باجره

مكة في دار القبور

وان كان حسنة فليتركه والوجه كراهة التقليل ان لم يكن ضرورة ويجوز ان
فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يتخطى التراب ولم يتر بين يدي مصدق لا يكره
الاعطاء ولا قول احوط ولا يترق على خطان المسجد ولا على ارضه ولا على
البواري وكذا الخطوط ولكن يأخذ بطرف ثوبه ويدك بعضه بعضا وان اضطر
يدفنه تحت الحصى فوق البواري من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها
من الطين بجائط المسجد او اسطوانته وان مسح بتراب جوع فيه او حسنة
موضوعة فيه فلا بأس به وان مسح بقطة حصى ملقات فيه فلا يصح عليها
فلا بأس ايضا والا لم يكن لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به
ولا يحفر في المسجد ماء وان كان قدما يترك ويكره غرس الشجر فيه الا
اذا كانت ارضه ترعة لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس ان يتخذ فيه بيت
لوضع الحصى **وان تطرق** المسجد بلا طر ثم ندم فليس حج اعادها
فما حيز ويكره ان يطبقن جدران بستانه جدران الجوامع فيه
مكروه وكذا النوم فيه لغير العتف وقيل لا بأس للغريب ان ينام فيه
والا كان ينوي الاعتكاف يخرج من الخلاف ويكره زنيه من خروج شيء
من ربح ونحوه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه يكره
وكذا ما يكره في المسجد فوقه ايضا **واضلل** مسجد الحرام ثم
مسجد اعدى به ثم مسجد بيت اعتدس ثم مسجد فقام الاقدام فلا اقدام
ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضينا وعينه ان الاقدم افضل فان استويا
في القدم فالاقرب فان استويا وقوم احدثوا اكثر فان كان فقيرا يقدرون

يذهب الى التي جماعة اقل ويزر الغنية بجهة والا فضل ان يجن بالتي
امامه اصلح وافقه **ومسجد حية** وان اقل جماعة افضل من الجوامع
وان كثر جمعه وان قاتله الجماعة في مسجد حية فان ان مسجد اخر
يدركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي وم وينبغي
ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد اخر ومسجد
حية او لا قضاء لحقه ولقد اولى لم يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه
وحده ولا يذهب الى مسجدية جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن
لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا لو فاتت احدكم تكبيرة
الا فتدح او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها في غيره لا يذهب اليه
وان كان امامه يصلي الفاء قبل غيب البياض فالافضل ان يصلي
وحده بعد البياض **وعن النظم** ومسجد استاذة لدرسه والسمع الاحبار
افضل بالاتفاق وذكر قاضينا ان اذا كان امام الحرم زائدا او اكمل
الربوالة ان يتحول الى مسجد اخر وكذا ينبغي اذا كان فيه حقله ذكره
بها امامته وان دخل مسجد واقم في مسجد اخر لا يخرج من الاول حتى
يصلي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصلي الصلوة التي اذن لها
الا اذا كان ينظم به امر من جهة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في
مسجد اخر وكذا الا يكره ان يخرج بعد صلاة تلك الصلوة الا اذا مضى
في الإقامة في الظاهر والعشاء فليست بمتوهم بالترخص مع ان الاقداد
متفلا مباح في هذين الوقتين وصلاة السيد والجنابة له حكم المسجد

عند الفقيه ابو الليث والافق عدمه عند الشرحي ووافق قاضيان بان
 حكمه عند اداء الصلوة حتى يصح الاقداء وان لم تكن الصلوة متصلة وليس
 حكمه في حق العمود وحرمة دخول الجنب والحائض وفناء اعراس حكمه حتى
 لو اقدى منه وان تنصل الصلوة ولا اعتلاء المسجد ينبغي ان يحقق
 الحكم دون حرمة دخول الجنب وخوفه وفناؤه هو المكان المتصل به ليس
 بغير طريق **مسألة** التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم
 المسجد لكن لا يعتكف فيها وادبارها مسجد ان كانت لو اغلقت كان المسجد جماعة
 ممن فيها ولا يمنعون احد من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ثبت فيه
 جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم
 يكن له جماعة ولو فتح كان له جماعة فليس مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون
 من الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبت فيه الاحكام سوى حوز
 الاعتكاف **ولو اختلف** في بنية موضعا للصلوة ليس حكمه المسجد اصلا ولا الناس
 بترك سراج المسجد اثلث العليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطه الواقف
 او كان مقتدا في ذلك الموضع **ويجوز** ان يدرس الكتاب بضوءه قبل الصلوة
 وبعدها مادام الناس يصلون فيه واذ لم يكن للمسجد ومؤذن راتب فلا
 يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن
 فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندها وعند ابو حنيفة لو كانت الجماعة
 الثانية اكثر من ثلثة يكره تكرارها والا فلا وعن ابو يوسف اذا لم تكن على الهيئة
 الاولى لا تكره والا تكره وهو الصحيح وبالعدل عن عمر بن الخطاب **مسألة**

مسجد

مسجد ان ارضه غصب الناس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكره في الواقف
 رجل بنى مسجدا على سور الكعبة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق الجماعة فلم
 يخلص الله تعالى كالمسجد في ارضه مفسوبة **مسألة** المسجد على الناس ويجنبه ارضه
 لرجل لو اخذ ارضه بالبيعة جبره ذكره في الحبيب رجل بنى مسجدا وجعله
 الله تعالى بموصلة فهو احق بمرمته وعمارته وبسط الحصى وخوفه والقناديل
 والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا والا فالقراي في ذلك اليه وكذا
 ولد الباني وعشيرة من بعده او من غيره وان تنازع الباني في نصب الامام
 او المؤذن مع اهل الحلة فان كان من اخلائه او من الذي اختاره الباني
 فاختياره او من اهل البيت او من استويا فاختيار الباني او **مسألة** ابو القاسم
 نعم الشري الدين او الحميمي **مسألة** افضل قال هي سواء قال ابو الليث
 ان كان المسجد محتجا الى احد هي فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا
 سواء في الثواب **ويكره** خلق يلبس المسجد ولا يصح عدم الكراهة في زماننا
 صيانة لمناجاة عن التراق والاباس بنقش المسجد بالجص والتساج وما
 الذهب وخوفه كما لا بأس بتخلية اعصاف لكن تركه او لا من هم من كرهه
 وحيد الكراهة على التكلف بدقائق النفوش وخوفه خصوصا في جدار القبلة
 هذا اذا فعل من مال نفسه اما اعتول فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا من يرجع
 الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للثقب والضم كذا في الفتاوى
 والعناية **فصل** في مسائل شتى من كتاب الصلوة وفي الخاتمة الصلوة
 داخل الكعبة جائزة فرضا ونفلا خلافا لما ذكره في الغرض فان صلوا بجماعة فجد منهم

ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه وظهره الى جنب الامام او وجهه
 الى وجهه جاز الا انه يكره ان يواجهه بلا حائل وان كان ظهره الى وجه الامام
 لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجه الامام وهو اقرب الى جدار منه
 وان صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحلق العقدة وحولها جاز
 على غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لانه كان في جهته **والصلوة**
 فوقها يجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك لا يجوز اصلا وعند الشافعي واهله
 الحد لا يجوز ما لم يكن يديه مستقيمة ذكره الرازي في شرح القدر في **السجدة**
 حسن صليته ويجوز وضوء سجدة وسجدة تلاوة وحس واجبتان وسجدة
 نذر وحس واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا
 يجب عندنا حنفية خلافا لابن يوسف وسجدة تكبر ذكره الطحاوي عن
 ابن حنيفة انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الترمذي معناه ليس واجب ولا
 مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال وكنتا شيخنا اذا اتاه
 ما يسهره من حصول نعمة او دفع نعمة وبه قال الشافعي في كثير من قبل
 وسجدة محمد الله تعالى وبكبره وسجدة ثم يكبر فيرفع رأسه اما بفرض سبب
 فليست به ولا مكروه وما يفعل غيب الصلوة فلهذا لا اله الا الله ما لم يعتقدونها
 سنة او واجبة وكل مباح يؤدى اليه فلهذا انتهى الفتوى على ان سجدة
 الشكر جائزة بل مسجدة لا واجبة ولا مكروهة واما ذكره في الغفلة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلكم تشكرون ولا مؤمنة بسجدة بين الامم
 ما ذكره في حديث موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في التبرج وذكره في كتابه

سجدة

وذكر في حديثه ان لا بأس ان يصلي على البسط والفرش واللبود والصلوة
 على الارض او ما ينبت الارض افضل ان اراد ان يصلي في بيت غيره فلا يفضل
 ان يسكنه ذنه وان لم يسكنه ذنه فلا بأس ولو صلى في بيت رجل يوم ياذن
 من له السكنى رفع رأسه من الركوع او السجدة قبل الامام على منزول
 الخ لئلا يلوأ فقه معقوب ويباح طاهر وثوب كبر باس فيه من التماسه
 قدر مانع وليس ما يزيلها به صلى الله عليه وسلم في التبرج **شعر منفرد** في صلوة
 جهوية فقرة الفاحشة مخافة فنة ثم اتت به آخر جهري بالسورة ان قصد
 الامامة والا فلا يلزم جهري جهرا يغفر في موضع الخ فنة يكون مسكنا
 ولا يلزمه السهو لو سهر او يكره له الجهر في طواف التبرج ايضا وفي كتابه
 الشعبي في فنة الامن عذر وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلبه النجوم
 ويكره ذب الباب والبعوض الا عند الحاجة بعد قليل وفي الحجة الصلوة
 في التعليل بفضل على صلوة الخ في اضعافها في لغة ليس هو **سورة الامم**
 في فنة بالفاحشة ثم ذكر جهري بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية او اكثر
 يتكلم بها جهرا ولا يعيد خاف ان ضمت السورة ان يخرج الوقت جاز ان
 يقتصر على ان الغرض وحسن في الاسلام هذا في الغفلة وقيل برأي سنة
 القراءة في غير الخ ان يخرج الوقت والظاهر ان يراد في الواجب في غير هذا
امام قراء فاستعد الامام موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره فخوان
 قراء مكان لعلكم تشكرون قليلا مائة كرون يعود الى الترتيب الاول وكذا
 ان كان آية او اكثر ان استعد اما فوقه والا فلا **قيل** يعود الى ترتيب قراءته

على كل حال كذا في القنية **احباب** وجع رسة لا يطيقه الا بطل كشيء
 في وقت وضاق الوقت يتقدي غيره فان لم يجد صلوة بغير قراءة يُعذر شكاية
 قراءة الناحية اسم لا ان كان قبل السورة بقراءة السورة وان بعد السورة
 لا يقرأها لانه الظاهر انه قراها وان كان لم يقرأها لم يقرأها بسلامة سجدة و
 فظن المؤمن انه ركع فركعوا وسجدوا ولم يقد صلواتهم وان سجدا
 اخرى في شدة الاستفصال بالجماعة ثلثة ركعة افضل من اربع ركعة
 ثلثة ركعة والوضوء ثلثة او من ادراك التكبير الاول **وشرح** في فائتيه
 ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب **امام** لا يقرأ بالبطلانية
 لا يذبح بالاعتداء ويتقدي عن ثباتي بها **نسب القنوت** فركع ولم يتابعه
 القوم فرفع رأسه وقت ركع وتابعوه صلواتهم **ادرك الامام** كذا
 ان قام في الصف الاخير بركعة الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها الا في
 وان كان بحيث لو مشى الى الصف فانه الركعة وان قام وحده لا تقوت عيشة
 ولا يقوم وحده وفي القنية امام يترك الامامة لزيارة اقاربه في الرشق
 اسبوعا او نحوه او المصيبة او استراحة لا بأس به ومثله عفو عن العادة
 والسنة **التي** والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في السنة مرة او مرتين
 للامام انه صلوة بغير وضوء يجب عليه الاجبار بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف
 ان صلوة سنة الفجر على وجهها من فوت الجماعة وان اقتصم على الناحية و
 على تسبحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر وكذا ترك الاستسقاء
 والتعود ومثله سنة الظاهر **قام** المؤذن ولم يقرأ الامام سنة الفجر ولا يعود

الاقامة **شرح** في النقل على ظن سبعة الوقت ثم ظهر انه ان اتم شفعوا
 بقبولة الفرض لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم حصر الخطيب في التطوع
 قائما ثم قد تم انفسها فاعدا جاز ولو افسد قبل الفقد لم يجز **كام**
 المنطوق اما الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان السنة الظاهر وعن
 البخاري انه لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة والاول قول محمد وسيد
 للسنة على كل حال وان لم يكن نوى اربعاً يعود اتقيا وان لم يقعد كذا
 في القنية اذا لم يتم الركوع والسجود يؤمن بالقضاء في الوقت لا بعده
 وقيل مطلق وهو الاصح **مع** خلف امام يلحق ينبغي ان يعيد **لم يجد** الا
 جلد ميتة غيره مدبوح لا يستعمله للنجاسة الاصلية بخلاف الثوب
 النجس **محمود** حمد بقله في الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه نجاسة
 والافضل ان يفعله فانه لا يستغفر فليبه **شرح** في الصلوة بالانكسار
 ثم خالطه الرياء فالجعة للسابق امكنه النظر في العلم بخوارق الصلوة
 في التلذذ فعد الا فان كان له دمعون ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في
 العلم افضل **الصلوة** لارضاء الخصوم لا يقيد بل يصح لوجه الله تعالى فاذا
 يعف خصمه يؤخذ من حسنة **جاء** في بعض الكتب يؤخذ لائق ثواب
 سبحانه صلوة بالجماعة الكثرة في البنية ترك تكبير القنوت وقيل
 يجب سجود السهو وقيل لا **الاستفصال** بقضاء الفوات او اتم من
 النوافل الا الستين معروفة وصلوة الافصح وصلوة التسبيح والصلوة
 التي رويت فيها الاجبار فتملك تصلح بنية النقل وغيرها بنية القضاء

كذا في فتاوى الحجة **لا** من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي
 فيه السجدة لم يسجد وان قراء الحرف الذي فيه السجدة ان قراء قبله او بعده
 اكثر من نصف الآية تجب **لا** فلا وقال الفقيه ابو جعفر اذا قراء حرف سجدة
 ومعه غيرهما قبلها او بعدها فيه من بالسجدة سجدا وان كان دون ذلك
 لا يسجد وهذا اقرب وفيه اختلاف ثمانية سجدة التلاوة يجوز وان كانت
 احدى ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا ان ثمانية سجدها مكروه **في الحجة**
 يستحب للتلاوة والاستماع اذا لم يكن السجود ان يقول سمعنا واطعنا
 غفر انك ربنا واياك اعصر **واذا صلى** من الترابية اكثرها بان قيدا الثالثة
 بالسجدة ثم اقيمت الجماعة واجبت ان يجعل ماضيا نفلا ويؤدي الفرض
 بالجماعة فالحيلة ان يترك القعدة الاحية ويقوم بالاحكامية ويضم
 اليها سادسة او يصلي الرابعة قاعدا انتقلت صلوة نفلا عند ابي
 حنيفة وابي يوسف نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنذر باطل عند محمد
 وقال ابو يوسف بغيره ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير طهارة
 لم ينه بغير طهارة عندنا وقال زفر لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ركعة
 واحدة لم ينه شفع عندنا وقال زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلثا لم ينه
 ان يصلي اربعا عندنا وعنده بغيره ركعتان وقال الله على ان اصلي كذا في
 المسجد الحرام جاز ان يصلي في اتي مكان شاء وقال زفر بغيره ان يصلي
 فيه ولو نذر امرأة ان تصلي غدا كذا او ان تقوم غدا في صلات فيه لم ينه
 قضاء ذلك اذا ظهرت خلافا لنذر ويؤم بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب

ويضرب عليها اذا بلغ عشرة **ورد الحديث** وكذا في حجة بيتهم ان يضرب
 اذا بلغ عشرة **عليه ترك الصلوة** وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك
 الصلوة **والفصل في الاصلح** كما ان له ان يضربها على ترك التزينة اذا ارادها
 والاجابة المأفوفة اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها
 بالضرورة بطلقها ولو لم يكن قادرا على مهرها
 ولان يلقي الله تعالى ومهرها في ذمته حينئذ
 من ان يطأ امرأة لاتصل قال الله تعالى وامر
 اهلك بالصلوة واضطر عليها
 لانسائك رزقا
 نحن رزقك
 والعاقبة
 للتقوى
 تحت الكتاب
 بعون الله اعلمك
 الوهاب

تاريخ
 ١٠٩١